

# التغييرات الاجتماعية في عهد محمد علي

دكتورة سلوى العطار  
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر  
كلية البنات - جامعة عين شمس

الطبعة الأولى

الناشر

دار النهضة العربية  
للطباعة والنشر  
شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة

١٩٨٩



# التفسيرات الاجتماعية في عهد محمد علي

دكتورة سلوى العطار

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر  
كلية البنات - جامعة عين شمس

الطبعة الأولى

الناشر

دار النهضة العربية  
للطباعة والنشر  
شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة

١٩٨٩





## تقديم بقلم

### ا.د. صلاح العقاد

تعددت الدراسات التى تناولت عصر محمد على واختلفت فى مناهجها وانصب بعضها على جانب خالص من الجوانب الكثيرة التى تتفرع عن عصر مؤسس مصر الحديثة .

ورغم تعدد هذه الدراسات الا ان الباب كان ومليزال مفتوحا للاجتهاد فى تفسير الظواهر والاحداث وخاصة فى مجال التاريخ الاجتماعى وهو المجال الذى اختلته صاحبة هذه الدراسة الهمة الدكتوراة سلوى العطار.

وهذا البحث المتميز فى التغيرات الاجتماعية عن عصر محمد على هو جزء من رسالة جامعية حصلت بها صاحبته على 'درجة الدكتوراه فى التاريخ الحديث منذ بضع سنوات وكانت تشتمل فى الاصل على مرحلتين من مراحل التغيرات الاجتماعية هما : الحملة الفرنسية وعصر محمد على .

ولما كان التغير فى المرحلة الثانية أبعد اثرا من حياة مصر فقد أثرت الكلية أن تبدأ بنشر هذا الجزء لتفيد طالبها ولو أن الدراسة الاكاديمية فى التاريخ لم تعد مقصورة على فائدة الطلاب ، فقد شغف العديد من المثقفين بالاطلاع على تاريخ بلادهم .

وقد كانت انجازات محمد على مثل جدل طويل بين المؤرخين وتأثر تقييم البعض بدوافع سياسية كما اختلفت وجهات النظر أحيانا من أجل البحث عن الحقيقة المجردة فهناك فريق من الباحثين أخذ على أسلوب محمد على فى الادارة والحكم أنه حطم المؤسسات الشعبية المعروفة حينذاك مثل مؤسسة علماء الازهر وطوائف الحرف بينما رأى آخرون أنه لم يكن ثمة من وسيلة لتحديث الادارة والاقتصاد والتعليم بدون ازاحة تلك العناصر التقليدية ، فقد كتبت هذه العناصر اما بسبب المصلحة أو بسبب جمود العقلية تعارض فى اجراء التغيرات وتعتبر ذلك بدعة من البدع المكروهة ،

ويمكن التفكير فى هذا الصدد بمعارضة بعض شيوخ الازهر لاسلوب دراسة الطب الحديث بحجة تحريم التشريح مما اضطر الحاكم المستنير الى نقل مدرسة الطب بعيدا فى احدى ضواحي القاهرة .

وعموما فله للحكم على مرحلة تاريخية ينبغى ان يتم التقييم بناء على مقاييس ذلك العصر وليس بمقاييس عصرنا الذى نطلق فيه الأحكام فلم يكن مطلوباً فى ذلك العهد على سبيل المثال تطبيق النظم النيلبية التى كانت قد عرفتها أوربا كنتيجة لتطور اجتماعى يعود الى ثلاثة قرون متخلقة دون أن تمر مصر بنفس التجربة ، وحين أصدر رفاعة الطهطاوى كتاب تليخيص الإبريز فى تليخيص باريس وتحدث فيه عن ثورة سنة ١٨٣٠ وما ترتب عليها من فرض نظم الملكية الدستورية فى فرنسا لم يشعر محمد على بأى تحد لسلطته لعله بأنه حتى النخبة التى تثقت فى عهده لم يدرك فى خلدها أن تنقل أساليب الحكم النيابى الى مصر ذلك لأن التغيرات التى تحدث فى الثقافة والمجتمع لا تتحقق الا على مدى بعيد فى حين أنه من الممكن اجراء تغييرات سيلية واقتصادية فى مدة محدودة وهو المجال الذى اشتهدا محمد على بتحقيق منجزات هائلة فيه سواء بنقل مصر الى مصاف الدول الرئيسية فى منطقة الشرق العربى او بلحادث طفرة فى وسائل الانتاج مما حقق زيادة هائلة فى الانتاج الزراعى والصناعى اتاحت لمصر تصدير سلع هامة الى الخارج .

ومع ذلك فقد تعارضت مصلحة الدول الكبرى مع هذه المنجزات وكان موقفها من محمد على يتنازعه عاملان : عامل الاعجاب بعملية التحديث وعامل البغض لوجود قوة اقتصادية تنافس أوروبا وتتحكم فى سعر المنتجات بفعل نظم الاحتكار الذى فرضه محمد على كجزء من الدولة الشمولية المتعارف عليها فى ذلك العهد .

ورغم أن هذا البناء الضخم قد تحطم بفعل التدخل الأجنبى الا أن مصر تميزت منذ عهده بشخصية قائمة بذاتها وظهرت بعد فترة آثار التعليم والتغيرات التى حدثت فى الملكية الزراعية وتجلت ذلك فى عصر الخديو اسماعيل .



وإذا كنا قد اتبعنا أسلوب التحليق في هذا التقديم فقد كان من الطبيعي ألا تسلك الباحثة نفس هذا الطريق ذلك لأن دراسة أكاديمية كذلك التي نراها بين يدينا لابد وأن تعتمد على التوثيق ، وقد راجعت الدكتورة سلوى العطر كما كبيرا من الوثائق المتصلة بالموضوع والموجودة في دار الوثائق بالقلعة وهي عبارة عن عدة محافظ تحمل أسماء مختلفة منها ديوان المدارس العربى ومحفظ أبحاث الصناعة والتراملت القرى وديوان التجارة والمبيعات وسجلات ديوان المعية السنية ومحافظ أبحاث الفلاح المصرى وهي ولا شك تحتوى على معلومات قيمة جدا كذلك رجعت المؤلفة الى بعض الدوريات والندوات التي ألقت بعض الضوء على ما كان غامضا بالاضافة الى العديد من الأبحاث والدراسات المنشورة باللغة العربية والاجنبية التي لها قيمة وثائقية في رأينا .

ولم تنقل لنا الباحثة المادة الخام كما وردت في هذه الوثائق بل استنتقتها وأخرجت منها أفكارا جديدة واستنبطت على وجه التحديد التغيرات الأساسية التي شهدتها مصر في تلك الفترة فلا يسعنا إلا ان نهنيء الباحثة على نشر هذا العمل حتى تعم الفائدة ونرجو لها التوفيق .

د. صلاح العقاد

١٩٨٨/١٢/٣



## مقدمة المؤلف

تتناول هذه الدراسة التغيرات الاجتماعية التي شهدتها مصر محمد على واذا كانت الحملة الفرنسية قد فشلت في أحداث تغيرات جوهرية في الحقل الاجتماعي بسبب قصر اقامتها في مصر وتعرضها للمقاومة من قبل غالبية فئات المجتمع المصري فقد شهدت فترة محمد على تغيرا واضحا وجوهريا اذ يعد هذا العهد بحق القاعدة الاساسية التي ظهرت فيها كل التغيرات التي أحدثها الباشا سواء بالنسبة لقطاعات المجتمع المصري أو حتى بالنسبة للنظم الاقتصادية فلم تكن تغيرات هذا العصر مجرد شواهد بسيطة لانها لم تحدث بطريقة عفوية بل تركت بصماتها واضحة على قطاعات اجتماعية كبيرة اذ تم القضاء على بعض القطاعات بينما قفزت أخرى الى أعلى درجات السلم الهرمي كالارستقراطية التركية وهذا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر .

وقد شمل التغير في عصر محمد على فئات متعددة سواء أكانت ذات انتماءات مصرية أم غير مصرية فقد اختفت طبقة المماليك وحلت محلها طبقة أخرى أكثر عنادا وهي الارستقراطية التركية ، كذلك أخذ المصريون يرقون الى درج الوظائف في الدولة الحديثة بعد أن كانوا مبعدين عنها تماما في العصور السابقة وعلى مدى قرون طويلة ، وهكذا أصبحت الطبقة الوسطى التي كانت صغيرة الحجم جدا بالنسبة لمكونات البناء الاجتماعي تنمو نموا ملحوظا بفضل الاهتمام الكبير بالتعليم في جميع مستوياته اذ لم يعد تعليم المصريين قاصرا على الأزهر بل دخلوا المدارس الحديثة وقطعوا شوطا بعيدا في التعليم وأرسلوا الى البعثات وعادوا أكثر فهما للمعارف وأصبحوا أكثر ميلا الى التجديد والتأثر بالعلوم الغربية كرفاعة الطهطاوي .

واذا كان التغير قد بدأ من أعلى فان آثار هذا التغير قد امتدت بعد ذلك الى قواعد المثقفين ثم من هم دونهم من قواعد الشعب العريضة ولم يقتصر دور الشعب على مجرد قبول التغير الذي أراده الحاكم أو حتى استيعابه بل امتد هذا الدور بالمشاركة في صنع هذا التغير وان كان مرغما على ذلك .



ومن التغيرات الهامة التي شهدتها عصر محمد على تلك التغيرات الاقتصادية التي حدثت كالتحول من اقتصاد اقطاعى فى العهد العثمانى والملكى الى اقتصاد تسيطر عليه الدولة تماما وهو ما يسمى بنظم الاحتكر سواء فى الحقل الزراعى أو التجارى وحتى الصناعى .

وهذا النظم الجديد الذى اتبعه محمد على كان القصد منه النهوض بدولته الحديثة والاتفاق على مؤسستها لأن هذا هو الاسلوب الوحيد فى نظره الذى لا بديل له عنه .

والحقيقة ان هذه السياسة قد أضرت بفئات اجتماعية متعددة شملت الفلاحين الذين أصبحوا مجبرين طبقا لتدخل الباشا فى حيلتهم الزراعية على زراعة أنواع معينة دون أن يعود عليهم ذلك بمنفعة حقيقية كما كلفوا أيضا بدفع ضرائب متعددة أصبح المجتمع الريفى كله متضررا فى دفعها .

كما تعرض التجار أيضا لعدد من المضايقت بسبب استثمار الباشا بالنشاط التجارى ومنعهم من التعامل مع الفلاحين أو ممارسة نشاطهم بحرية وقد حدث نفس الشيء بالنسبة للحرفيين الذين لم يعودوا يعملون فى اطر طائفتهم الحرفية بل ألزموا بالعمل فى مصانع الحكومة وفرض عليهم صناعات معينة ومواصفات خاصة .

واذا كانت هذه الفئات قد حاولت التهرب من تلك القيود الا ان قبضة الدولة كانت قوية فشملت جميع المحاولات التى كانت تهدف الى التخلص من سيطرة الباشا كذلك ساهم الجهاز البيروقراطى الذى اعتمد عليه الوالى فى تنفيذ خطته وأوامره فى الضرب هو الآخر على تلك المحاولات بيد من حديد حتى أنه فاق فى شدته وقسوته ما كان يفعله الباشا نفسه .

ولم تكن التغيرات التى شملت البناء الاجتماعى بأقل من التى أثرت فى البناء الاقتصادى فللحظ المصرى لم يعد دوره قاصرا على فلاحه الارضى بل أصبح جنديا مدربا على الانظمة الحديثة ويخوض المعارك ويحقق النصر، كذلك شهد عصر محمد على تكوين طبقات جديدة أصبح لها نفوذ لم يكن موجودا من قبل تلك هى فئات كبار الملاك الذين تمتعوا بميزتين هامتين

الا وهما الجمع بين ملكية الاراضى الشاسعة وتولى الوظائف الحكومية سواء كانوا من أسرة محمد على أو من المقربين إليه وكذا أعيان المصريين والعربان والاجانب ولغيف من الاقبال .

ولهذا يمكننا القول بأن التغير فى عصر محمد على كان مختلفا تماما عما حدث فى عهد الحملة الفرنسية لأن التغير الاجتماعى الحقيقى لا يتم الا اذا حدثت تغيرات فى البناء الاقتصادى والسياسى وعلى المدى الطويل وقد تمثل التغير السياسى هنا ليس فى بناء أجهزة شعبية بل فى سطوة الدولة وتدخلها فى جميع ألوان النشاط البشرى وهذا ما حدث فى عصر محمد على بعد أن كان العكس هو القلم بالفعل فكثرت التجارة والصناعة والتعليم متروكة لنشاط الافراد أو الجماعات الحرة .

اخيرا اذا جاز لنا القول بأن بونابرت قد أيقظ المصريين وفتح أعينهم على وجود حضارة مختلفة فلن محمد على حاول اقتبلس هذه الحضارة واستطاع أن يتغلب على معارضة العلماء وغيرهم من الفئات المحافظة ليحدث هذا التغير العميق الذى ظل يؤثر على المجتمع المصرى ويميز مصر بشخصية خاصة اتخذت مسارا تاريخيا مختلفا عن الولايات العثمانية الأخرى .

واسأل الله أن اكون قد وفقت فى تناول الموضوعات التى شملتها تلك الدراسة كما أتمنى أن اكون قد أضفت جديدا عله يفيد كل من يعمل فى حقل الدراسات التاريخية الاجتماعية ، وعلى الله قصد السبيل .

#### المؤلفة

د. سلوى ابراهيم العطار

مدرس التاريخ الحديث

كلية البنات — جامعة عين شمس





# الفصل الأول

« اختفاء الممالك وظهور الارستقراطية التركية »



## الفصل الأول

### اختفاء المماليك وظهور الارستقراطية التركية

ان هيئة تتكون من المغلرين مثل المماليك لابد وان تجد فى فترة الفوضى التى اعقبت خروج الحملة الفرنسية مجالا خصبا للعبث بلقدار الشعب بصورة أسوأ مما كلفت عليه قبل الحملة .

ولم يتأثر المماليك كثيرا فى هذه الحقبة بالوجود العسكرى العثمانى الذى ازداد حجما فاستمروا يمارسون وظفهم السليقة لكنهم اصطدموا بالعثمانيين أحيانا وهنا ظهرت قوة ثلاثة لم تكن موجودة قبل الحملة وهى قوات الاحتلال العسكرى البريطانى ولهذا اراد المماليك ان يستفيدوا بالمضاربة بين الطرفين .

على ان هناك عامل ضعف آخر اثر فى قوة المماليك بعد خروج الحملة وهو استئثار الانقسانك فيما بينهم واعتماد كل فريق على احدى القوى الخارجية وهذه ظاهرة لم تكن موجودة قبل الحملة الفرنسية .

فهناك جماعة البرديسى والافى وابراهيم ، ومن جهة أخرى اصدر الباب العلى امرا بمنع تصدير الرقيق من الجركس كى لا يتمكن المماليك من سد الخسائر التى تحملوها ابلان مقاومة الفرنسيين من جهة وليتيسر للعثمانيين الخلاص من تحكمهم فى أمور البلاد من جهة أخرى فضلا عن ان التعليمات التى زود بها الباشا الذى عين من قبل الباب العلى للولاية على مصر بعد رحيل الفرنسيين كلفت تقضى ببلادة المماليك والقضاء على آثارهم حتى لا تقوم لهم فيها بعد قلعة .

وذلك بابعادهم عن البلاد ومنعهم من الإقامة فى منازلهم بالقاهرة وطردهم منها الى اقليم آخر من اقليم الدولة العثمانية اذ اعتبرهم وزير الخارجية العثمانية أجنبى عن مصر وانهم اغتصبوا السلطة فيها وكثروا يقومون بحركات مستمرة معادية لكل حكومة نظامية يحاول الباب العلى انشاءها فى مصر .

ومن ثم فإن حياة عملية كبيرة كفت دائما مفتوحة أمام مطمع الممالك  
فمن عبيد يصبحون بكوات ورؤساء بيوت وحتى حكاما لمصر ، ووسيلة  
ترقيتهم هي حملتهم وتعلقهم بيسانتهم وبراعتهم في التدريبات وإذا رفع  
الملوك الى رتبة كشف أصبح مفتوحا أمامه طريق الحصول على حكم  
الاديريلت أو رئاسة الحملات التي يجبرون فيها الفلاحين والعربان على  
خدمتهم ثم هم بعد ذلك يكونون الثروة لشراء عدد من العبيد يصبحون  
قوة حربية مؤثرة تساعدهم هي والثروة على الاندفاع قدما الى اعظم  
الوظائف .

وكثيرا ما كفت تنشب الخلافات بين الممالك من البيوت المختلفة من  
أجل السيطرة على الحكم والتي تؤدي الى انهزام بعضهم وفرارهم الى  
مصر العليا ومصادرة ممتلكاتهم على أن يحل محلهم كاشفون من الفريق  
المنتصر وسرعان ما يمنحون رتبة بك وكان رئيس البيت الحاكم الى جلب  
ممتلكاته المناسبة يحصل بهذه الطريقة على أعظم قدر من قرى أعدائه كما  
يحصل على قرى أخرى عن طريق التنازل بالقوة من الملتزمين وبذلك يزداد  
دخله ويفتني من في كنفه ويكثر عدد اتباعه .

ومن الطبيعي في مثل هذه الحالات أن تشغلهم مصالحهم الشخصية  
أكثر من الشئون العامة فنجدهم يجتهدون في جمع الضرائب لانفسهم  
وينتهزون كل مناسبة لفرض الغرامات وابتزاز الهدايا من العربان والحرص  
على مصلحة جندهم على حساب القرى وكان هؤلاء الجند يوظفون بأمر  
من الممالك لحراسة المدن وحفظ الأمن في قرى البكوات على أن تؤدي  
لهم أجورهم .

وهكذا كان الممالك - أي البكوات - يملكون زمام السلطة الفعلية  
في البلاد ولم يتركوا للبائشا الذي ترسله القسطنطينية الا مكانة اسمية  
بل كانوا يجبرون في بعض الاحيان الى تسوية الحسابات على نحو  
لا يجعل هناك جزية تؤدي الى الدولة (١) .

وعقب خروج الحملة الفرنسية بقيت ثلاث قوى : العثمانيون ويمثلهم  
يوسف باشا بالقاهرة وحسين باشا القبطان في الاسكندرية ثم الجيش

الانجليزى برئاسة لورد كيث وأخيرا الممالك الا ان هؤلاء كانوا يشكلون الحزب الاقوى بسبب معرفتهم للبلاد وخوف الاهلين منهم وتعودهم على طاعتهم رغم ما نالهم من انكسار بسبب الحملة ، ولتعويض هذا الانكسار دعوا الى ضم العربان الى صفوفهم ، ومع رحيل الفرنسيين عاد الممالك من جديد الى طرقهم الاولى فى الحكم بالسطو على القرى واهلاك المحاصيل .

فقد حضر جمع غفير من اهلى الصعيد هرويا من الالفى وما اوقعه بهم من جور وظلم وما فرضه من ضرائب كما حضر أيضا الشيخ عبد المنعم الجرجاوى والشيخ العارف وخلافهم يشكون مما انزله ببلادهم (٢) .

وكان يهم العثمانيون ان يقضوا على نفوذ الممالك السياسى باحلال اربعة برتبة بلشا يوزعون فى الاقليم المصرية محل الممالك ثم مصادرة املاكهم جميعا ومنح البعض منهم اقطاعيات لا اهمية لها (٣) .

وفى البداية سمح الباب العلى للممالك بالدخول فى خدمة السلطان وفى الوظائف العلية وبنفس الرتب التى تمنح لضباطه ولكن بشرط عدم اقلمتهم فى القاهرة وفصلهم عن الرئاسة وادخل جنودهم فى خدمة الباب العلى الذى كل يرى صعوبة الموافقة على اعادة الممالك الى وضعهم السابق لما يشككه ذلك من تهديد لسلطة الدولة بينما كانت انجلترا ترغب فى بقاء الممالك فى مصر وضرورة اعادة ممتلكاتهم اليهم وأخيرا حددت الدولة موقفها من الممالك وقررت التخلص منهم .

وربما اعتبرت الفئات العثمانية فى ذلك الحين افضل من الممالك لانه كما جرت العادة يقال ان السيد البعيد اخف وطأة من السيد القريب .

لقد حاول العثمانيون فى الفترة المضطربة التى اعقبت خروج الفرنسيين القضاء على الممالك غير انهم اخفقوا فى ذلك وكل ما تمكثوا من انجازه هو انهم نجحوا فى اثرة الفرقة بين الممالك اذ اعطوا امارة الصعيد واقطاعيات الوجه القبلى لحمد بك الالفى بعد ان كانت منطقة نفوذ مشاعة بين ممالك كل من مراد بك والالفى بك مما أدى الى زيادة التنافس بين الممالك المرادية والالفية (٤) .

وعلى عكس ما كان العثمانيون يتمنون أدى تركز الممالك في الوجه القبلى الى ازدياد نفوذهم وكثرة اتباعهم سواء من الحرفيين او الهوارة بحيث لم يجرؤ العثمانيون على مهاجمتهم .

غير ان تحديد اقلية الممالك في الوجه القبلى لم تكن تروقهم فسرعلن ما طلبوا العثمانيين بالسماح لهم بارسل اولادهم ونسلهم الى القاهرة مع اعطائهم جهة يتعيشون بها وصرف ما يكفيهم من المرتبات والالتزام ، ولم يكن جميع الممالك في حالة صراع مع العثمانيين بل كان هناك بعض الذين رغبوا في العمل في اطار الدولة ومن هؤلاء عثمان بك حسن \* الذى تم صرف خمسة وعشرين كيسا له في كل شهر ، اما الفريق الآخر من الممالك ففضل أسلوب النهب والسلب واستمر في مهاجمة المناطق المجاورة له (ه) .

ولم يقف بهم الامر عند هذا الحد بل أصبحت القاهرة نفسها محاصرة حصارا شديدا من قبل الممالك والعربان وهكذا أصبح الممالك يشكلون قوة لا يستهان بها مكنتهم من ممارسة نفوذهم السياسى وبسطه على المناطق التى خضعت لهم دون غيرهم كذلك مكنتهم الانجليز بعد ان نجحوا في الحصول على العفو عنهم من قبل العثمانيين من ان تسند لهم ادارة اقليم السودان ، لكن الممالك لم ينجحوا في صون مكانتهم السياسية وفشلوا في ان ينلوا مركزهم القديم بسبب انقسامتهم .

اذ كانوا تحت رئاسة اربعة رؤساء هم ابراهيم بك وعثمان بك البرديسى ومحمد بك الالفى وعثمان بك حسن وبددوا كثيرا من قوتهم ونشاطهم في المنزعات الداخلية وخاصة تلك التى نشبت بين البرديسى والالفى الذين كانوا يتنازعان قلادة كل فئات الممالك (٦) .

فالالفى اقوى زعماء الممالك شكيمه كن يمثل سياسة معينة هي الحياة في ظل الحماية البريطانية وتخويل انجلترا احتلال الاسكندرية ورشيد ودمياط مقابل مساعدته على الاستقرار في الحكم ولهذا اكرمه الانجليز في لندن وتقبل خلال وجوده في انجلترا مع اقارب السياسة الانجليزية وعرض على الحكومة البريطانية ان تشمل الممالك بمساعدتها



وحمايتها ووعدته الحكومة بالتدخل لدى الباب العلى للتوفيق بينهما والعمل على حماية مصلح الممالك في مصر على أسس ما كانوا يتمتعون به قبل الحملة الفرنسية .

وعندما عاد الالفى الى مصر سنة ١٨٠٤. حاول البرديسى الفتك به غير أن الاول نجح في الفرار الى الصعيد بينما اخذ الثلبى يسعى الى تدعيم مركزه ومحاولة ابعاد منافسه حتى لا يزاحمه في الحكم (٧) ، غير أن محمد على نجح في ابعاد البرديسى أيضا حين حرض الجند الالبانيين على المطالبة برواتبهم المتأخرة التي قدرت بـ ١٠ آلاف كيس أى مرتب أربعة أشهر من المتأخر لهم وبحجة دفع هذا المبلغ قلم الممالك بالضغط على سكان البلاد بطريقة وحشية حين فرضوا ضريبة اجبارية على المسيحيين والاجانب فاضطر الآخرون الى دفع ٢٠٠ كيس حماية لارواحهم (٨) .

أما سكان القاهرة فقد ثلروا عليه والجاؤه الى الهرب في سنة ١٨٠٤ (٩) .

كما هوجمت بيوت البكوات الآخرين وفي ١٢ مارس سنة ١٨٠٤ كان محمد على مسيطرا على القاهرة سيطرة تامة واستطاع البرديسى وغيره من البكوات أن يفروا الى الصحراء ومن ثم الى الوجه القبلى .

ورغم أن محمد على صار باشا لمصر قلونا لكنه في الواقع لم يكن يسيطر على غير القاهرة وظلت بقية البلاد تحت سيطرة الممالك اذ كان يحكمها البكوات عن طريق كشف عينهم البكوات أنفسهم كما كان الحال في الماضي ، أما الجهات الخاضعة لمحمد على فقد عين لها كشفا من قبله كان يجتمع بهم دوريا ويبلغهم رغباته فيما يتعلق بالضرائب وجمع المحاصيل وغيرها من الواجبات الادارية وأن كان هؤلاء لا يتمتعون بسلطة كاملة على الاقاليم كما كان الحال بالنسبة للممالك (١٠) ، وطالما كان محمد على لا يمكنه السيطرة على المناطق المجاورة للقاهرة فقد ظل الممالك حتى سنة ١٨٠٦ أصحاب النفوذ والحكم في الصعيد فالالفى كان يحتل الفيوم وسليمان بك وثلاثة من اتباعه يرابطون شملى اسيوط وعثمان بك حسن

فى أسنا وإبراهيم بك وعثمان بك البرديسى بين اسقوط والمنيا انن كان معظم الصعيد تحت سلطة المماليك (١١) .

وكان من الطبيعى ان يظل مركز محمد على مزعزعا الى درجة خطيرة لولا انه ركز اهتمامه على استعادة تأييد السلطان والتغلب على التيارات التى يحركها محمد بك الالفى فى اسقطبول واحبط المحاولات التى كانت تهدف الى زحزحته عن منصبه فى مصر ، فعمل على انهاء الائتلاف مع المماليك مستندا الى مسلوىء حكمهم تجاه الشعب .

وعندما تم له ذلك نصحه البلب العلى بعقد الصلح مع المماليك والتعاون معهم فى صد أى محاولة من جانب العدو لاحتلال البلاد وعندئذ وافق محمد على على ان يسعى للوصول الى تسوية مع كل الاحزاب المملوكية ودخل معهم فى مفاوضات وفى هذه الاثناء وقبل أن تنتهى هذه المفاوضات توفى عدوا محمد على الرئيسيان فى مصر عثمان بك البرديسى - نوفمبر سنة ١٨٠٦ ، الالفى فى يناير سنة ١٨٠٧ وعندما استؤنفت المفاوضات مع المماليك وعلى رأسهم إبراهيم بك وعثمان بك حسن وبقايا حزب مراد كفوا لا يزالون يرفضون الوصول الى صلح مع محمد على وفى سنة ١٨٠٨ تم الصلح مع جماعة الالفى التى أصبح يرأسها شاهين بك الذى كان ضعيف النفوذ والعصبية بعد تفرق كلمتهم وتشردهم فى البلاد ، لكن هذا الصلح لم يكن سوى هدنة كثيرا ما اخل بها المماليك مرات عدة مما جعل محمد على يصمم على القضاء عليهم نهائيا (١٢) ، خوفا من أن يقلوه اذا قل الجند فى القطر المصرى بعد سفرهم الى بلاد العرب طبقا لامر السلطان فى سنة ١٨٠٧ لمحاربة الوهابيين ، لهذا رأى التخلص منهم فى مذبحة القلعة وهدفه من تلك المحاولة هو القضاء على المكفة السياسية التى كان يحظى بها المماليك ثم خشيته أيضا من قوتهم العسكرية ونفوذهم الاقتصادى .

لم تتأثر قوة المماليك العسكرية الا قليلا بعد خروج الحملة الفرنسية وفى بداية عهد محمد على قدر عدد الفرسان التابعين للمماليك بـ ٣٥٠٠ فارس ومثل هذا العدد من عربان العبلدة ، ٢٥٠٠ من عربان اولاد على، ورغم كثرة هذا العدد الا انه كان منقسما الى عشرين جماعة (١٣) ويبدو



أن العربان الفوا أساليب الممالك بعد أن انضموا اليهم فبدأوا هم الآخرون بفرض الضرائب والاموال على جميع بلاد الضفة الغربية للنيل بينما ظل العثمانيون بلا حراك ازاء حوادث التخريب والتدمير التي ارتكبوها (١٤) .

كما استغل الممالك بدورهم مسودة العربان لهم وبدأوا في تهديد المناطق الريفية فقد نزل الالفى بك بالقرب من الرحمانية فاضطرت قرية فوه أمام هذا التهديد السافر الى تقديم فدية قدرها ١٠٠ كيس حفاظا على ممتلكاتها من السلب والنهب (١٥) .

ولو لم يكن الشقاق مستحكما العرى بين هذه العناصر المتباعدة لما تمكن محمد على من القضاء عليهم فبما بعد وما اثر مخلوفه هو انضم الالبقيين الى الممالك وكان ذلك يحدث في بعض الاحيان مما جعل من الممالك أصحاب الحل والعقد ويجبر العثمانيين على اظهار الاحترام لهم والاكثر من ذلك السماح لهم بالبقاء في القطر المصري ومنحهم مرتبا سنويا قدره ١٥ كيسا لكل منهم بشرط الاحجام عن التدخل في شئون البلاد وجبلة اموالها ورضى البكوات واعربوا عن ارتياحهم لهذا الاتجاه .

وان كان هذا التحالف - او الهدوء بين الممالك والعثمانيين - لم يستمر طويلا اذ سرعان ما قلم الممالك بمسودة العربان في يناير سنة ١٨٠٤ بمخالصة الوالى ثم تعقبه وقتله - على بلشا الجزائرلى - وظهر في بادىء الامر أن النظم والهدوء أوشكا أن يعودا الى مصر واظهر الريف الطاعة للممالك والالبقيين (١٦) .

وقد اختلف المؤرخون في تقدير القوة التي كان الالفى يعول عليها في سنة ١٨٠٦ اذ قدرت بـ ٣٠٠ مملوك وفصيلة من المشاة العثمانيين ، ٦٠٠٠ من العربان كما انضم اليه ايضا بكباشى الالبقيين المدعو رجب اغا بلربعمائة من رجاله املا في الحصول على بعض المال الذي وعد به (١٧) .

ويذكر آخرون أن الالفى كان يعمل تحت امرته حوالى ٢٠٠٠ رجل بين ممالك وعثماني ومغاربة عدا بضعة آلاف من العربان (١٨) .

ويرى ثالث أنه كلن تحت لواء الألفى ستة آلاف من العربان ، ٦٠٠ من فرسان الممالك وثمانمائة من الترك والنوبيين (١٩) ، وأخيرا يرى أن عدد الممالك قد وصل الى ثمانية آلاف لاتضملم العربان والهواره والطموش اليهم أما الممالك أنفسهم فقد قدروا بـ ١٥٠٠ مملوك (٢٠) .

وبالاضافة الى ما كلن تحت يد الألفى من ممالك كلن الانجليز يقدمون له كل المساعدات الممكنة من أسلحة وعتاد فقد اعطوه وعدا بامداده بقوات أوروبية من مالطة قدرت بستة آلاف غير انه كلن يشك فى نواياهم وعودهم (٢١) ، ومع ذلك ظل ينتظرهم ثلاثة اشهر وشكا العربان لشدة ما هم فيه من الجهد ثم اقترحوا عليه الانتقال الى قبلى أو الاثن لهم بالرحيل فى طلب القوات ولم يسمعه الا الرحيل « مكظوما من معاندة الدهر له » (٢٢) .

ولهذا كلن الممالك يرفضون تحديد اقامتهم فى الجيزة لان معنى ذلك حرمانهم من عضد قوى لانه يعنى عزلهم عن عربان اولاد على والهنادى — عربان الشرقية — الذين يمثلون جزءا كبيرا من قوتهم وحرمانهم من نفوذهم فى الصعيد وتشجيع هروب أتباعهم أى وضعهم باختصار تحت رحمة محمد على (٢٣) .

ويلاحظ ان اعتماد الممالك على العربان قد ازداد فى هذه الحقبة الاخيرة من حياتهم السياسية وربما يرجع ذلك الى انقطاع الوارد من الرقيق .

فالألفى بما له من نفوذ وسطوة قد تمكن من السيطرة على عربان الوجه البحرى وجميع قبائل الشرقية حين قبض على كثير من شيوخهم وسحبهم وصلار أموالهم ومواشيهم بل وفرض عليهم كثيرا من الاموال (٢٤) .

ويبدو أن مسألة القوة العسكرية التى كلن يعول عليها البكوات كلفت الشغل الشاغل لمحمد على حتى انه فى مفاوضاته معهم فى مارس سنة ١٨٠٦ قد أبدى موافقته على توسيع املاك البكوات فى الصعيد حتى ملوى ولكن بشرط أن يطردوا كل العرب والعثمانيين والابانيين واليونانيين الذين يعملون فى خدمتهم غير أن البكوات اشترطوا بدورهم

أن يخفّض محمد على قواته الى ٤٠٠٠ جندي وأن يخرج الباقي من مصر ، غير أنه لم يكن مستعدا لقبول هذه الشروط فبدأ يستعد لمقاومة البكوات (٢٥).

والحقيقة أن الانتصارات التي أحرزها الألفى كانت تغري العربان بالانضمام اليه ربما أملا في الحصول على المغانم أو نهب القرى أو فرض الرسوم والضرائب على الفلاحين لهذا انضم اليه في أواخر مارس سنة ١٨٠٦ عدة آلاف من العربان البرقاويين كما أخذ اللبنانيين في الهروب من الجيش واللجوء الى البكوات ، وبلغت كان هذا دافعا قويا للألفى للتحرك نحو دمنهور بمساعدة عربائه ومماليكه وأصبح العثمانيون غير مستعدين لمنعه من اجتياح الوجه البحري (٢٦) .

ثم وصلت هذه الجموع المخربة الى الجيزة وأوجس محمد على خيفته من مجيء خصمه الالد بهذه القوة الرهيبة وأخذ يستعد للمقاومة بأربعة آلاف (٢٧) غير أنهم رفضوا التحرك وبدأوا يعصون أوامره وظالبوا بدفع رواتبهم المتأخرة وعلى رأس هؤلاء الجند العصاة نحو كبير العسكر المحاصرين بالمنيا والذي طلب علوفة عسكره ، دبوس أوغلى الذي فر من جنده الذين طلبوه بعلوفاتهم وكبار العسكر في المنوفية الذين أرسلوا مكتبة للباشا يطلبون علوفاتهم (٢٨) ، ورغم هذه العقبات — إلا أن الظروف ساعدت محمد على فبدأ تخاذل رؤساء المماليك في الصعيد حين تخلوا عن نصره الألفى وقد كان يأمل أن يتخذه رئيسا لهم بعد وفاة البرديسي وعندما صرعه المرض أقر عليهم شاهين بك الألفى خليفة له. وقضى نحبه في يناير سنة ١٨٠٧ ، أما محمد على فأخذ يجتنب اليه بعض العربان الموالين للمماليك ويستميلهم بالمال وفي نفس الوقت يهجم المماليك ليضعف من قوتهم العسكرية ويتعقب الفارين منهم الى حدود الصحراء ويعد أن هزمهم بالقرب من اسيوط احتل المدينة واتخذ معسكره فيها .

ومما ساعد محمد على أيضا وقوى من مركزه أنه بعد وفاة الألفى انفصل عن مماليكه طائفة أولاد علي ورجعوا الى بلادهم والآخرون طلبوا الأمان .

وهكذا انتهى حكم مصر الى محمد على لانه بعد وفاة الالفى تفرق جميع اتباعه وحينما ذهبوا الى الامراء القبليين ووجدوا طباعهم متنفرة عنهم انعزلوا عنهم ثم تصالحوا مع الباشا (٢٩) .

وبمجيء الحملة الانجليزية على رشيد سنة ١٨٠٧ فكر محمد على فى مهادنة المماليك والاستفادة من قوتهم العسكرية لمواجهة هذا الخطر وعرض عليهم الصلح فوافقوه وركنوا الى السكينة .

وطالما كن محمد على بحاجة الى قوة المماليك نجده يهانهم ويتحلف معهم كما استعمل الدهاء لكسر حدة المماليك ليضمن عدم انحيازهم الى صفوف الانجليز ففاوض زعماءهم فى ابرام الصلح معهم وكلفت شروطهم لقبول الصلح ان يترك لهم الوجه القبلى فقبل منهم هذا الشرط على ان يؤدوا له خراج الصعيد وعلو، ان يكونوا الى جانبه فى محاربة الانجليز فوافق المماليك على هذا الشرط ولو كان الالفى على قيد الحياة لما رضى به .

لكن خلفاء الالفى لم يكونوا مرتبطين مع الانجليز بمثل الروابط والعهود التى قطعها الالفى على نفسه فضلا عن انهم خشوا من اساءة سمعتهم واتهمهم بالخيانة اذا هم انضموا الى الانجليز فقبلوا ان يحلفوا محمد على . ولم يكونوا صادقين فى التحالف بل راوا الانتظار حتى تتكشف نتائج الحملة فان فازت انحازوا اليها وان اصلبها الفشل فهم على تحالفهم مع محمد على وكذلك كل شائهم فى كل عهد ان يكونوا مع الغالب ، على ان هذا الموقف قد افلح قضية مصر لانه حرم الانجليز عضدا قويا كانوا يعتمدون عليه فى حملتهم .

وبناء على هذا التحالف اخلى محمد على الصعيد وسار بجنوده الى القاهرة واختل المماليك عواصم الوجه القبلى وتقدموا الى الجيزة ، ويبدو ان الانجليز كانوا على ثقة كبيرة بقوة المماليك العسكرية لهذا بنوا خططهم فى القتل على أسس ان يزحف المماليك على القاهرة ويحتلوها على ان يحتل الانجليز ثغور مصر ثم يزحفوا بعدها الى الداخل ويبسطوا ايديهم على حكومة البلاد مستعينين بصناعاتهم من المماليك .



ومن المعروف أن هذا الهجوم منى بالفشل مما أثر فى نفوس المملك  
تأثرا بالغا وأصابهم بصدمة شديدة وجعلهم ينكمشون فى معقلهم فى  
الصعيد (٢٠) .

ومن الطبيعى أن يستغل محمد على هذه الظروف ويشرع فى محاولة  
لاستئصال المملك واجتذابهم الى القاهرة ليضمن خضوعهم له كخطوة  
أولى حتى تسنح له الظروف ويقضى عليهم نهائيا .

بدأ محمد على فى سياسة احتواء المملك بأن أخذ يفرى أكبر عدد  
ممكن منهم بالاقامة فى القاهرة ومن هؤلاء شاهين بك الألفى حين وافق  
على أن يقيم بالجيزة ويكون له إيراد اقليم الفيوم بصفته ملقما وحكما  
إداريا كما أعطاه اقليم البهنسا مع كشوفيتها وعشرة بلاد فى الجيزة من  
البلاد التى ينتقيا ويختارها مع كشوفية الجيزة وضم له أيضا كشوفية  
البحيرة الى الاسكندرية وكتب له بذلك تقاسيط ديوانية واطلق له التصرف  
فى جميع ذلك ، وحذا حذوه بعض الأمراء حين أعلنوا الطاعة لمحمد  
على ومن هؤلاء أربعة من صنابق الألفى كأحمد بك ونعمان بك وحسن بك  
ومراد بك وقد خلع الباشا عليهم فراوى وقلدهم سيوفا وعقد لأحمد بك  
الألفى على عديلة هلم بنت إبراهيم بك الكبير ودفن الباشا الصداق من  
عنده وقدره ثمانية آلاف ريل (٢١) .

وتشجيعا للأمراء الراغبين فى طاعة محمد على أخذ الباشا ينعم  
عليهم ويلبسهم الخلع ويقدم لهم الهدايا وينحهم مقادير كبيرة من الألباس  
« وقصده الباطنى صيدهم » حتى أنه قد انعم على محمد بك المنفوخ  
بالتزام جمر ك ديوان بولاق ثم عوضه عنه بستمكة كيس (٢٢) .

ويقل أيضا أن كثيرا من أمراء المملك قد اقتدوا بشاهين بك وتركوا  
حياة المغامرة فى الريف وانتظروا تحت حكم محمد على حتى أن إبراهيم  
الكبير نفسه أرسل ابنه مرزوق بك الى القاهرة ومعه حاشية كبيرة  
العدد (٢٣) . ومن الطبيعى أن يشجع ذلك شاهين بك لأن يرسل فى سنة  
١٨٠٨ الى زملائه المملك فى الصعيد يرغبهم فى الأذعان والولاء لمحمد  
على وكان لدعوة شاهين بك أثرها فى توقف حركات القتل فى الصعيد

خلال سنة بعد أن أصاب الضعف كبار زعمائهم كإبراهيم بك وعثمان بك حسن المعترف لهما بلزعامة بعد موت الأتقى والبرديسى على أنهما مع ما أصابهما من الضعف واليأس ظلا على عهدهما القديم فى كراهية محمد على باشا وعدم الثقة فى مقلصده حيل المماليك لهذا تخطى الباشا هذين الزعيمين وصرف مساعيه نحو استمالة صغار البكوات والكشاك من اتباعهما فأخذ يرسل اليهم ويدعوهم الى الاخلاص للطاعة على أن يرتب لهم رواتب تقوم بلودهم فى القاهرة وانتهى بهذه الوسيلة الى فصل عرى المماليك واجتذاب بعضهم الى العاصمة .

كذلك أعطى محمد على لنفسه صلاحية اختيار رئيس المماليك وهى لم تكن من اختصاص الباشوات فعندما توفى شاهين بك خليفة البرديسى فى مايو سنة ١٨٠٨ عين محمد على سليم بك المحرمجى رئيسا للمماليك خلفا لشاهين بك كما خلع فى نفس الوقت على مرزوق بك ابن إبراهيم بك الكبير خلة حاكم جرجا وبهذا التعيين المزدوج وضع المماليك امام الامر الواقع كما جمع محمد على بين اعلان سلطته عليهم واجتذاب إبراهيم بك بتعيين ابنه حاكما ولم يعهد المماليك من قبل مثل هذا التدخل فى شئونهم اذ كانوا محتفظين باستقلالهم فى اختيار زعمائهم .

لكن ماذا كان موقف المماليك حيال هذا التدخل السافر الذى لم يعهدوه من قبل ؟

اجتمع رؤساء المماليك للتشاور فى شأن هذا التدخل ثم استقر رأيهم على قبول الامر الواقع لكنهم امتنعوا عن سداد الاموال الاميرية وبعد أن وجه اليهم محمد على فى سبتمبر ١٨٠٩ جيشا لاختصاصهم واستخلاص الصعيد منهم بلجر المماليك الى طلب الصلح واشترط عليهم محمد على أن يرحلوا عن الوجه القبلى ويقيموا فى القاهرة على أن يعطيهم بعض الجهلت يستغلونها ويدفعون أموالها والضرائب المقررة عليها (٢٤) .

وهذه الشروط تدل على مدى ما بلغه المماليك من ضعف اذ كانوا فى البداية قد اشترطوا أن يتولوا حكم الصعيد مقابل دفع الخراج اما

الشروط الأخيرة فأسلسها التخلي عن الحكم والاقامة في القاهرة تحت حكم محمد علي .

وبالفعل سار ابراهيم بك وزملاؤه الى القاهرة في مايو سنة ١٨١٠ وعسكر بالقرب من الجيزة ولم يعره محمد علي التفاتا أو اهتماما فقرر العودة الى الصعيد لنقضا الصلح وبذلك تجدد الخصم بين محمد علي بلشا والماليك ونجح ابراهيم بك في اقناع شاهين بك الالفى بنقض اتفقه هو الآخر مع محمد علي والرحيل عن القاهرة فاستجاب له وتبعه في انسحابه البكوات والكشكف الماليك الذين لبثوا بمصر سنتين راضين بحكم محمد علي .

وهذا يدلنا على مدى ما ظل عليه ابراهيم بك من مكانة في نفوس الماليك رغم ابتعاده فعليا عن السلطة ، ومن الطبيعي أن يستاء محمد علي من هذه الاحداث ويجرد جيشا لمحاربة الماليك ليعيد اخضاعهم وبالفعل تمكن من الاستيلاء على اقليم الفيوم وانسحب ابراهيم بك وعثمان بك حسن وسليم بك الى اسوان ورجع شاهين بك الالفى يطلب العفو من محمد علي (٣٥) .

وهكذا اخذ نفوذ الماليك السياسي ينكمش شيئا فشيئا خاصة بعد أن رجع شاهين بك الالفى وطلب العفو من محمد علي الذي سمح له بالاقامة في القاهرة تمهيدا للقضاء عليه نهائيا في مذبحة القلعة ، وسار على دربه الكثيرون من البكوات والكشكف الماليك الذين طلبوا من البلشا أيضا الامان وعادوا الى القاهرة وانصرفوا الى عيشة الثراء غير مدركين ما يخبئه لهم القدر .

فلقمة الماليك في القاهرة لم تكن الا لفترة محدودة حتى يتم تخطيط الوالى من أجل القضاء عليهم نهائيا حتى لا يعودوا الى منلوء سلطته .

واخيرا ادرك الحكم أن المسألة بينهم وبينه أصبحت مسألة حياة أو موت وأنه يستحيل عليه أن يأمن جانب الماليك ماداموا يعيشون فوق أرض مصر فصمم على أن يغدر بهم لتأمن مصر شر هذه الطائفة ويخلص له الحكم فدبر لهم مذبحة القلعة .

وقبل ان نتناول كيف تم لمحمد على القضاء على المماليك وماذا فعل ببقيائهم وكيف أنهم انخرطوا فى الارستقراطية الجديدة - التركية - أو أدخلوا فى سلك التعليم الحديث يجدر بنا أن نشير هنا الى النفوذ الاقتصادى الذى تمتع به المماليك ذلك النفوذ الذى جعل محمد على يعجل بالقضاء عليهم

لم يكن المماليك يشكلون قوة سياسية فقط بل اقتصادية أيضا فقد اثروا من وراء توليهم عدة التزامات تفوقت أهميتها حسب أهمية ورتبة كل مملوك وهذا فارق مهم ميز الاقطاع المصرى المملوكى عن الاقطاع الاوروبى فى العصور الوسطى فالقطاع الذى يمنح للامير المملوكى لم يكن ثابتا وقد يستبدل بقطاع آخر بينما فى أوروبا كان السيد أو اللورد أو الشريف يملك اقطاعا معيناً يظل له ولاسرتة من بعده بينما لم يكن كذلك فى الاقطاعات المصرية، كما أن الامير المملوكى لم يكن يقيم فى اقطاعه ولا يحكمه على نحو مكان يفعل الامير الاوروبى فى ظل النظام الاقطاعى وانما كان الامير المملوكى يتعيش من وراء الاقطاع فكأنه نوع من المرتب يمنح له على أن يقدم عددا من الجند كانوا فى الغلب من المماليك الذين يشتريهم ويدربهم وينفق عليهم من الاقطاع الممنوح له (٣٦) ، ومن هنا كان تغلغل المماليك فى مختلف المجالات اذ كانت تتكون منهم القوات العسكرية ويشغلون الوظائف الهامة ويملكون موارد البثروة لهذا حرص العثمانيون على القضاء على نفوذهم فما كادت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال بليار تجلو عن القاهرة فى ١٠ يوليو سنة ١٨٠١ حتى اتخذ الاتراك الخطوة الاولى لتنفيذ سياسة السلطان فاصدر يوسف باشا الوزير الذى كان يتولى امر القوات التركية فى مصر تعليمات الى كل القرى تقضى بعدم دفع ضرائبها الى ملتزميها بغير موافقته ثم ابلغ الملتزمين أن دفع الضرائب الى الادارة الجديدة سيصبح ذا اثر رجعى بحيث يغطى الفترة الواقعة بين سنة ١٧٩٨ : سنة ١٨٠١ أى عن فترة الاحتلال الفرنسى كلها وكرد فعل لهذا الامر احتج الملتزمون ومنهم عدد كبير من المماليك وقرروا أنهم لن يدفعوا أية ضرائب ما لم يبلغ امر الوزير وقد أدى رفض الملتزمين دفع الضرائب عن السنوات الثلاث الى الغاء الوزير لحقهم فى جباية الضرائب واصداره التعليمات الى الاقباط بالتوجه فورا الى القرى



لجباية الضرائب مباشرة لحساب الحكومة وبعد ذلك بقليل تظاهر الملتزمون أمام مقر يوسف بلشا واستجلبه لهذه المظاهرة وافق يوسف بلشا على سحب امره والسماح للملتزمين بجباية الضرائب كالمعتاد وأن كل دفتر دار شريف افندى رفض التسليم بهذا التنزل لهذا بقيت مسألة جباية الضرائب المفروضة على اراضى الالتزام فى حالة ارتبك .

وعندما ادرك السلطان ان سياسته الجديدة لن تكفل بالنجاح مدام بإمكان الممالك أن يتحدوا سلطته قرر التخلص منهم فى اكتوبر سنة ١٨٠١ لكن باعت محاولته بالفشل بسبب تدخل الانجليز لصالح الممالك فارسل الى الملك جورج الثالث يرجوه عدم تدخل الانجليز ويعرض له الشروط التى كان ينوى التنزل للممالك عنها ، كلسماح للبكوات وممالكهم بالنوجه الى ولايت عثمانية اخرى فى مقابل أن يضمن السلطان حياتهم فيها لو رحلوا فى سلام ويسمح لهم بأخذ ممتلكاتهم الشخصية بينما تباع بيوتهم فى مصر الى الاهلى ويقبضون ثمنها ويمنح السلطان معاشك سنوية للبكوات وكشلفهم تعويضا لهم عن فقدان اراضيهم على أن تعود هذه الاراضى الى الجلب العلى طبقا لقوانين الامبراطورية العثمانية .

سَن الممالك رفضوا شروط السلطان وغروا الى الصعيد حيث استمر الصراع بين القوات العثمانية والقوات المملوكية وحاول البريطانيون التوسط لكنهم اضطروا الى مغادرة مصر قبل حسم المسألة (٣٧) .

ثم استصدر على بلشا عفوا من السلطان فى يوليو سنة ١٨٠٣ يحمل بين طياته السماح للممالك بالبقاء فى مصر على أن يعطى لكل منهم خمسة عشر كيسا من العائد الفلظ والحلوان المقررين على الارض التى ظلت شاغرة ثمانى سنوات وتلحق الوسليا والمضفك والبرانيات بالميرى ، أما المقررات المتعلقة بإدارة البلاد وجباية الميرى والاشراف على الحدود — الموانى — فتصبح من اختصاص البلشا والروزنامجى الذى يرافقه ويشرف على الدفتردار الذى كل على وشك الوصول الى مصر على الجمارك وجباية الضرائب (٣٨) .

ومن الغريب أن يقبل الممالك هذه الشروط التى لا تحمل فى طياتها سوى تجريدهم من اختصاصاتهم الاقتصادية وحرمانهم من الموارد المالية التى

كانوا يعولون عليها كمصدر أسلحي لثرواتهم آملين أن يسود السلام بينهم وبين العثمانيين . وعندما لم تتحقق آمالهم لم يرضوا بالشروط السابقة وظلوا يتحينون الفرصة حتى قتلوا الوالى العثماني على بئسا اذ ادركوا بعد ذلك أن عودة العثمانيين بعد الحملة كانت بمثابة لطمة اقتصادية لنفوذهم اذ أنهم نزعوا منهم كثيرا من الوظائف الاقتصادية التي كانوا يتولونها من قبل لذلك عمد خورشيد الى استغلال كل يوم من أيام حكمه القصير بغير أن يدبر تدبيرا جديدا في سبيل تثبيت مكانته ومحاولة القضاء على الممالك والحد من نفوذهم واظهر في ذلك عنادا عجيبا فعندما لم يتمكن من دفع مرتبات الجند لوقوف الجيوش المحاربة على أبواب مصر ولان الامراء كانوا احرارا في الذهب حيث شاعوا يجلبون من الاهلين ما يمكنهم اخذه منهم من الاموال والمؤن فلم يجد أممه سوى أن يتبصر على نساء الامراء (٣٩) ، كنفيسة المرامية وعديلة ابنة ابراهيم بك وطلب منها تسديد ثمن ثمنه كيس فوزعتها بمعرفتهما على باقى النساء واضطر اكثرهن لبيع متاعهن فلم يجدن من يشتري كما طلب المتترمين بدفع ما عليهم من الاموال مع انهم لا يتمكنون في مثل هذه الظروف التي تشبه الحصار من الذهاب الى الريف لتحصيل الاموال من لزراع (٤٠) .

ولم تكن النتيجة النهائية قد اتضحت بعد عندما أصبح محمد على واليا على مصر في مايو سنة ١٨٠٥ لان محاولات السلطان العثماني فشلت في وضع مصلح الدخل تحت الاشراف المباشر للدولة كما فشلت في ابعاد الطبقة المتميزة القديمة على أن الاجراءات التي اتخذها كانت سوابق استند اليها محمد على الذي اتضح فيما بعد أنه كان يؤيد هذه الحركة الإصلاحية في الامبراطورية بوجه عام ومصر بوجه خاص .

كما أن استغلال الممالك لم يقتصر على موارد الاهلى في الريف فقط بل امتد الى المدن حيث حاولوا أن يفرضوا ضرائب على العقارات يقوم بتسديدها الملاك والمستأجرون على السواء ، واذا كان اهل الريف قد ضعفوا أمام استغلال الممالك الا أن اهل المدينة حاولوا المقاومة ، وكان هذا في عصر الفوضى التي سبقت عهد محمد على .

وفى هذه الاثناء انحاز العسكر الى جانب الاهلى الذين كانوا غير مجبرين على دفع الفرض اذ ان علوفت العسكر مكلف بدفعها الميرى وليس الرعية وكان هذا الموقف من جانب الجند من شأنه ان يؤدى الى انحراف طباع الناس عن الامراء ويؤدى الى التقارب بين الاهلى والعسكر .

والحقيقة ان محمد على هو الذى خطط لذلك امعنا فى تثبيت نفوذ الممالك رغبة فى ايجاد نوع من اللفة بين جنده والرعية لمساعدته فى الوصول الى السلطة فمالى قلوب العامة الى الجند اما البرديسى فقد صب جام غضبه على اهل مصر حين قرر فرض الضريبة عليهم لمدة ثلاث سنوات متوالية (٤١) ، ومن الطبيعى ان يثير ذلك غضبا شديدا فى الاوساط الشعبية فخرجت نساء الحارات بالدخوف مظهرة استياءها بقولها ايش تاخذ من تفليسى يا برديسى (٤٢) .

وعندما ازداد غى الممالك ونهبهم للقرى بمساندة العريال حاول بعض مشايخ العريال الذين يعملون فى الزراعة وقفهم عن هذه الاعمال فيقل ان ابر طويلة شيخ العائد قد حضر عند الامراء ووجه اليهم اللوم على اعمال النهب ذاكرا بان هذه المزروعات غالبها للعريال والفلاحين الذين اشتركوا معهم فى زراعتها وذكر ان هبود العرب المصلحين للممالك ليس لهم راس مال فى ذلك وطلب الممالك بمنعهم من اعمال النهب فى مقابل اعطائهم كفايتهم منها ، غير ان الممالك لم يعيروا لتلك الوساطة اى اهتمام بل استمروا فى طلب مشايخ النواحي مثل شيخ الزوامل والعائد وقلوب والزمهم بالضرائب الفلحة ولم تنج القرى ايضا منها اذ فرض عليها مبالغ كبيرة تراوحت ما بين الف ريل والفين وثلاثة وكلف بطلبها العريال كما عبتوا لهم خدما وحق طرق فى مقابل عشرين الفا من فضة او يزيد .

وكانت القرى التى تمتنع عن الدفع تحرق وتنهب لهذا قل الوافدون بالغلال الى المدينة واصبحت حاجة البشاماسة الى الاموال تدفع علوفت العسكر فاضطر الى فرض بعض الاكياس على الاقباط والسيد المحروقي وتجار البهار ومياسير التجار والمتزمن وطلبوا ايضا مال هذه السنة معجلة (٤٣) .

وقد شجع هذا الوضع المملوك المقيمين في الوجه القبلي على أن طلبوا الصلح من الباشا في يوليو سنة ١٨٠٤ على أن يكونوا طوع بئله في دفع الاموال اللازمة لمرتبات العسكر التي دفعته الى المصادرات وطلب الاموال غير انه رفض ذلك العرض قائلا « ليس لهم عندي الا الحرب » (٤٤).

وربما اتخذ الوالى هذا القرار مؤخرا حينما بلغ المملوك في ظلمهم للاهلى حدا لا يمكن التغاضى عنه تمثل في « اسر النساء وبيعهم ونهب الخانات والوكائل وجميع بضائع التجار وبيعها بأبخس الاثمان » (٤٥) .

واملم هذا المد الصاعد لنفوذ المماليك اصبح العثمانيون يخشون بأسهم وآثر عدد كبير منهم قدر بالفرار الخروج من مصر اما من بقى منهم فاضطر الى اللجوء الى بعض المصرية وانتما اليهم (٤٦) .

وربما ادى انكماش العثمانيين على هذا النحو الى تشجيع المماليك على المضى في استغلال الشعب فنجد اهلى الاسكندرية يتركون بلادهم ويذهبون الى ازمير او قبرص ورودس ولم يبق الا من لم يكن يملك نفقت السفر فعم الغلاء معظم انحاء البلاد وخربت قرى كثيرة ورغم هذا لم يكثرثوا لتاعب المصريين وحركة الهجرة خرج البلاد .

واملم هذا الوضع اجتمع البرديسي والافى وابراهيم بك في سبتمبر سنة ١٨٠٣ للتشاور في تدبير مرتبات الجند ووزعوا على انفسهم قدرا من المال وقدر آخر على الامراء والكشكف والجند على حسب مقدرتهم في الدفع كما طلبوا من جهرك البهار مبلغا كبيرا من المال واخذوا بن الحضارمة والينبعلاوية ولم يقف بهم الامر عند هذا الحد ففي اول اكتوبر سنة ١٨٠٣ انزلوا ضريبة جديدة قلموا بتوزيعها على التجار وارياب الحرف بحيث أصبح على كل طائفة قدرا من الاكيلس قد يصل في بعض الاحيان الى خمسين او اقل ومن الطبيعي أن يتضرر منها أصحاب الحوانيت ويطلبوا تخفيفها كذلك حدد المماليك سعر الغلة ولم يكن في مقدور صاحبها بيعها الا بأذن من القيم الذى كان يأخذ نصفها أو ثلثها أو ربعها دون أن يدفع شيئا .



ومن الطبيعى أن يثير ذلك غضب العلية الذين تشكوا الى كبار الممالك لمنع هذا الظلم لكن الممالك والجند كلوا يخطفون كل ما يصنافونه من الغلة أو التبن أو السهم فلا يقدر من يشتري شيئاً من ذلك أن يمر به الا بصحبة أحد العسكر أو الممالك لحمايتهم (٤٧) .

هكذا نجد انه فى الوقت الذى عانى فيه الشعب الامرين من جراء أعمال السلب والنهب والقحط والغلاء حل الممالك ثروة هائلة ربما تكون هى التى شجعتهم على الاستمرار فى اجتياح رشيد والاسكندرية لتحقيق المزيد وكانت اول خطوة هى اجبار القرى على دفع ضريبة جديدة تحت اسم — رسم سنوى — يتحقق على المواطنين للحكومة وهددوهم بأنهم سيستخدمون فى حملاتهم نفس الاساليب التى كانوا يستعملونها أيام كانوا الاسياد المطلقين فى مصر وانه يكفى مرور مملوكين أو ثلاثة مع بضعة اعداد من العربان المسلحين على القرى لجمع مبلغ طائلة منهم يطلبون بحقهم فى الميرى المستحق لهم منذ وصول الجيوش الفرنسية الى مصر لهذا لجأ معظم مشايخ القرى وحزيمهم الى رشيد بينما بقى مسلحوا المدينة لحمايتها من النهب متخذين كل الاجراءات اللازمة لذلك فى حين كان Petrucci المندوب البريطانى فى رشيد يقوم بتوفير كافة المؤن والاسلحة اللازمة للممالك (٤٨) .

وقد شجع وجود هذا المندوب فى رشيد عثمان بك البرديسى فى الا يدخر جهداً فى الاستمرار فى تحصيل الاموال الكثيرة من المدن ومن مصادرة الموارد الزراعية وبخاصة رشيد التى اجبرها على دفع ستمائة وثمانين كيساً كما تعرضت دمياط والمحلة لغرامت مشبهة ، وعبثاً حاول ابراهيم بك منع اتباعه من ممارسة أعمال السلب والنهب ، وعندما قدم محمد على وعثمان بك البرديسى ليتوليان أمور البلاد تم فتح مخزن الغلال وفرقت على المساكين والفقراء والخبازين وانفرد عثمان بك البرديسى بتدبير أمر رواتب الجند ثم فرض على جميع الصنائع والكشاكف والاغوات

وفى المقدرة من الوجعقت والمتزمين مقدار ألف كيس كما فرض على أهل البلد المسلمين مقدار مائتى كيس فقط كذا أرباب الحرف والصناعات وجمع كل ذلك ونفقه الى الجند كما تم عقد اتفاق بين محمد على والصناجق مؤداه أن يفوا فى كل شهر بثلاثمائة كيس لمرتبات الجند ومئة كيس لرؤسئهم بشرط أن يدفعوا لهم مرتبئهم القديمة فوافق رؤساء الجند وبقى الجند غير راضين ولو لم يكن المملك يستندون الى ثروة اقتصادية لا بأس بها ما كانوا تعهدوا بكل ذلك غير انه لا ينبغى أن تنسى أن هذه الثروة فى معظمها كانت مستمدة من الشعب واسلمسها الضرائب الاجبارية الباهظة.

ومما يدلنا أيضا على مكانة البرديسى الاقتصادية ومدى الثروة التى حازها استعدادده لدفع ثلاثة وثلاثين كيسا وثلث الى كل من عائلة محمد بك الالفى وابراهيم بك وذلك لارضاء العائلة المرادية فى مقابل أن ينفرد البرديسى بالاحكام ويبقى شيخا للبلد وفى هذه الاثناء صدر فرمان من الدولة العلية بتولى ابراهيم بك مشيخة البلد مع توليته دفتردارا من قبل الدولة لمبشرة الامور المالية وتحصيلها ثم ارسلها للدولة العلية كما منع فرمان امراء مصر من اصدار الاحكام ومن الحصول على الالتزامات باستثناء البلاد التى اشتروها بمالهم ، كما امر كل صنجق أو ككشف له بلد مشتراه بدرهم بأن يتصرف فيها على أن يدفع للدفتردار مبرى تلك البلد ثمانى سنين مقدما فى مقابل تسليم صك التصرف بها واذا فاض دخل دائرة التزامه عن اثنين وعشرين كيسا يكون الفائض مضبوطا للسلطان ، وكانت هذه الشروط أساسا لاقامة المملك فى مصر .

ثم ما لبثت الدولة أن اظهرت رضاها عن المملك وسمحت لهم بأن يصبحوا حكاما للاقطار واصبح جملة المتولين بمصر سنة ١٢١٨ هـ سبعة وعشرين صنجقا وروضعوا ايديهم على جيخاتلت عظيمة (٤٩) .

ورغم هذه المناصب التى اسندت اليهم الا انهم لم يكفوا عن اعمال السلب والنهب التى أصبحت أسلوبا مألوفيا بالنسبة لهم .

واذا كان محمد على فيما بعد سيلجأ الى استغلال الاهالى بفرض الضرائب المتنوعة وانتزاع الممتلكات الا أنه كان أسلوب دولة بعكس أسلوب المماليك القائمة على النهب والصدقة ، اذ استمر الالفى فى نهبه للوجه البحرى حتى أدت أعماله فى تلك المنطقة الى وضع سئء ومؤسف عندما امر بحرق عدة قرى وقتل عددا كبيرا من الفلاحين وبعض المسئولين عن القرى لعدم تأديتهم الاموال المطلوبة منهم (٥٠) .

ومن الغريب ازاء هذا الظلم ان يطلب الاهالى من الممليك الحضور الى رشيد والاستيلاء عليها والحلول محل العثمانيين الذين واجهوا مقاومة شديدة من الاهالى فى يونيو سنة ١٨٠٥ (٥١) .

ومن المدهش ايضا ان ينظر الشعب مثل هذه النظرة للممليك ويعتبرهم اقرب اليه من العثمانيين رغم انتهاء الممليك الى بيئات مختلفة تعد بعيدة كل البعد عن البيئة المصرية .

وربما شعر محمد على بهذا الميل فحاول من جديد جذب الممليك فى صفه حين قبل مهادنة الالفى فى سبتمبر سنة ١٨٠٥ مستغلا سوء العلاقات بينه وبين زملائه ثم الخلافت التى نشأت مع محمد على للحصول على ضمانات تحمية من اخطار المستقبل (٥٢) خاصة وانهم فى هذه المرحلة كانوا يريدون توفير العيش الهنىء لاتباعهم وليس البحث عن نظام حكومى جديد كما توهم الانجليز (٥٣) .

وما يؤكد وجهة النظر هذه ان الممليك ادركوا ان عملهم بالسلب والنهب اجدى لهم من مقاومة العثمانيين فاستمروا فى ولوج هذا الطريق لما يعود عليهم من وزائه بالكسب .

ومن الطبيعى ان يسعى العثمانيون جاهدين الى التقليل من نفوذ وسيطرة المماليك الاقتصادية حين طلبوا من القرى الامتناع عن اعطاء أى شئ للمماليك وهكذا ضاع الشعب بين نهب المماليك ومطالب العثمانيين لانهم حين امتثلوا لاوامر الآخرين اصابهم كثير من الاضرار بسبب تحريضهم « فلما حصل لهم ما حصل لم يسعفوه ولم يخرجوا من اوكلهم » .

وقد شجع هذا الوضع الالفي على أن يكسب عمله السبلقة صفة الشرعية حين ارسل للبشا - مصطفى كاشف المولى من اتباعه ومعه خطاب يطلب فيه تدخل الباشا من أجل راحة الفلاحين والفقراء وذكر أن عملية تعديه على القرى وطلب المغارم وغيرها من أعمال السلب لم يكن أمرا مقصودا إنما اجبروا عليه للاتفق على ما كان بصحبته من العريان الذين استعانوا بهم كما كان العثمانيون يعولون على العساكر الرومية والمصرية .

وفي آخر الخطاب طلب الالفي قائلا « القصد منكم بل الواجب عليكم السعى في راحة الفريقين وكف الحرب واعطائنا جهة نرتاح فيها وعند وصول الرد يكون العمل بمقتضاه » (٤٤هـ) ، وجاء رد العثمانيين بمنحه اقليم الجيزة دون التعهد بأي شيء آخر وسلموا هذا الخطاب الى مصطفى كاشف ولم يكن ذلك يكفى الالفي الذي كان ملتزما على فرشوط وغيرها من البلاد القبلية والبحرية علاوة على أنه تقلد كشوفية بلبيس (٥٥هـ) .

كما أنه أوهم الوزير بتحصيل مقلير عظيمة من الاموال من الصعيد فقلده امرتها وبخاصة من تركات الاغنياء الذين توفوا بالطاعون وليس لهم ورثة وغير ذلك من الجهل وقد وافقه الوزير طمعا في تجصيل الاموال التي وعده بها وكتب له فرملا بتولى امارة الجهة القبلية واطلق يده في جميع ما يريد دون أن يعرضه أحد وبالفعل ذهب الى اسيوط وشرع في جباية الاموال وارسل للوزير دفعة من المال واغناها وعبيدا وغلالا .

والحقيقة أن العثمانيين آثروا في بداية الامر الانتفاع بثروات المملوك واستغلال نفوذهم الاقتصادي ثم ما لبثوا أن اوقعوا بهم للنيل من هذا النفوذ كخطوة للقضاء عليهم .

والحقيقة أن السلطة العثمانية كثفت بحلجة الى شخصية قوية لكي تحد من سطو المماليك على ثروة البلاد ومن الطبيعي أن يتمكن محمد على من اتخاذ هذه الاجراءات بعد أن استقرت له الامور في مصر ولكن في خلال السنوات الاولى من حكمه واجه مقاومة حتى انه اضطر احيانا الى



اللجوء الى عمر مكرم ليطلب مساعدة الالفى بالمل ثم لا يلبث ان يضيق الخناق عليهم لينحد من نفوذهم فبعد ان استقر الامر لـ محمد على « منع الذهاب الى الامراء المصريين كما منع مجيئهم ايضا وعين اشخاصا فى البر والبحر لرصد من يخالف ذلك فامتنع الباعة وغيرهم من الذهاب اليهم بشيء مطلقا لانهم كلوا يتعرضون للقبض عليهم ومصادرة ما يحملونه لهم (٥٦) .

وامام هذا الحصار الشديد لم ير الالفى بدا من طلب الصلح مع الباشا واذا كن هذا الاخير قد وافق مبدئيا الا ان الالفى عاد مرة اخرى الى طلب كشوفية الفيوم وبنى سويف والجيزة والبحيرة وملتى بلدة من الغربية المنوفية والدقهلية ليستغل فلتضها على ان تكون اقلته فى الجيزة ويتعهد مقابل ذلك بطاعته للباشا الذى لم توافقه هذه الشروط (٥٧)، خاصة وان المليك لم يؤدوا فى مقابل الاراضى التى تنازل لهم عنها اية اموال او غلال مما ادى الى خرق الهدنة .

ولما شعر المليك بعدم مقدرتهم على المجاهدة حاولوا مرة اخرى تجديد الهدنة مع محمد على فعرض على مندوب الالفى ان يدفع ألفا وخمسمائة كيس فى مقابل اطلاق بيع الممالك وشرايهم وجلب الجلابين لهم الى مصر كعادتهم بعد ان كن قد منع ذلك وسر الالفى بذلك وراى ضرورة مفاوضة بقية المليك فى دفع الاموال المطلوبة غير ان البرديسى رفض الدفع كما رفض كبار المليك الآخرين مساعدته خوفا من ان يستقل هو بالحكم فيما بعد دونهم لانه لم يكن قد نسى بعد ما فعله بتباعه اثناء سفره علاوة على انه كان قد اخذ صكا مسبقا قبل سفره الى لندن مع الانجليز يضمن له عند حضوره سالما ان يتولى رئاسة الممالك (٥٨) ، ولهذا ظل المليك على انفسالهم وعدم تعاونهم \* .

كذلك ادى اتفاق البرديسى مع محمد على الى ضعف نفوذ الممالك وتشقتهم كما ان الاعمال التى ارتكبها الالفى الصغير جعلت اقاربه يكرهون حكمه فابعدوه الالفى وظل كذلك حتى قتل (٥٩) .

وقد زاد رحيل الانجليز من ضعف الممليك الذين اسرعوا فى مفاوضة  
الوالى فى الصلح خلسة بعد أن ظل الجند يطردون بقيتهم فى الوجه  
القبلى ، وكان هناك فريق آخر منهم انتهب فرصة خلو البلاد من الحملة  
العسكرية بسبب الحرب الوهابية وعادوا لتقلد السلاح واستعدوا من  
جديد لمحاربة محمد على فى سنة ١٨٠٨ فجلد فريقا منهم ثم أوقع بللفريق  
الآخر اقصى العقوبة مما دفع زعماء بيت الالفى أن يعرضوا من جديد على  
باشا مصر مؤازرته ضد اعدائه غير انه كلن قد فقد الثقة تماما بوعودهم (٦٠).

ويبدو أن عدم الثقة اصبح متبادلا بين الفريقين لان ابراهيم بك وزملاءه  
لم يطمئنتوا للباشا الذى أخذ فى استدراج الممليك الى القاهرة ومنحهم  
الخلع والفراوى كما صرف لهم المرتبعت فقد اعطى لمحمد بك المنفوخ ايراد  
جهرى بولاق أو ما يوازيه ٦٠٠ كيس وقد فسر الممليك ذلك بأنه ليس  
الا وسيلة لضمان خضوعهم كخطوة اولى للقضاء عليهم نهائيا حيث أن  
عددهم بلغ فى سنة ١٨٠٩ عشرة آلاف ما بين مقدمى الوفاء وامراء وكشاف  
واكبر وجاقلت وممليك وعدة اتباع وكان لكل امير منهم اقطاع خاص  
به يتحصن فيه (٦١) .

وعندنا انه كلن بهم محمد على بعد أن استقطب الممليك فى القاهرة  
أن يقوض من نفوذهم السيلسى فى مقابل أن يسمح لهم ببقاء جزء بسيط  
من نفوذهم الاقتصادى لكن أسلوب الباشا فى اغراء الممليك لم ينجح  
الى حد كبير ففى يونيو سنة ١٨١٠ انشق شاهين بك على حزب الارتؤوط  
مفضلا الانضمام الى اخوانه الذين اختاروه لزعماء ممليك الامير مراد بك  
بينما نجح محمد على فى أن يضم اليه أربعة من البكوات وستة عشر كاشفا  
ونحو مائتى فارس من معسكر شاهين بك ومنحهم فى مقابل ذلك ٢٠٠  
كيس وهاجم بقية الممليك الى ما وراء الشلالات أما من لاذ منهم بالفرار  
الى اطراف الصعيد فاستمروا فى أعمال النهب كما لم يعزل الفريق الذى  
دنا منهم من القاهرة عن فكرة الاخلال بالنظام وتشر الفتنة فلما انس منهم  
الوالى هذه النزعة عقد النية على التكيل بهم وابادتهم عن آخرهم .

ويقل أن عدد الممالك الذين ذهبوا ضحية مذبة القلعة كانوا ٤٧٠ مملوكا (٦٢) وقد لجأ محمد على إلى الخديعة للقضاء على عدد آخر قبل هذه المذبحة حيث حث عمر مكرم وكبار المشايخ على طمأننة الممالك والإيقاع بهم لدخول القاهرة حتى اعتقد الممالك أن الرأي العام عاد للعطف عليهم وعندما دخلوا القاهرة تعرضوا لانتقام جند محمد على وهنا يجب أن نشير إلى أن الباشا كان قد عقد النية على الاستمرار في تتبع الممالك بغرض القضاء عليهم إذ لم تعد المسألة بينه وبينهم مجرد صراع على السلطة بل مسألة حياة أو موت لهذا أرسل الباشا أوامره إلى حكام الأقاليم يحثهم فيها على قتل كل مملوك تقع عليه أيديهم فنفذ الكشاف الأوامر وتباروا فيمن يرسل إلى القاهرة رؤوسا أكثر حتى بلغ عدد القتلى في الأقاليم أكثر من ألف مملوك (٦٣) .

ويرجع ارتفاع عدد القتلى إلى اسراف الجند في قتل الممالك ومن كانوا يرافقونهم أو حتى من كان يرتدي زيا مملوكا لزيهم من أولاد الناس وأهل البلد كما تتبعوا الممالك الهاربين بالقرب من القلعة والذين لجأوا إلى المنازل وقبضوا على الأحياء منهم والقوا بهم في السجن وبعد أن انتهوا من قتل الأمراء المصريين اتجهوا إلى بيوتهم لنهبها كما لم تسلم البيوت المجاورة أيضا من سطو الجند (٦٤) وعندما علم الممالك الذين كانوا بالمصعيد بأنباء الكارثة التي حلت باخوانهم أرسلوا إلى محمد على يطلبون أن يحدد لهم المكان الذي يختاره هو لأقلامتهم ليعيشوا في سلام غير أنه أرسل إليهم جيشا تعقبهم وطاردهم حتى أجلاهم عن البلاد والجأهم إلى الأقامة بدنقلة حيث عاشوا عيشة مهينة (٦٥) .

أما الذين تمكن الجند من القبض عليهم والذين بلغ عددهم أربعة وستين شخصا من بقايا البيوت المملوكية القديمة فقد تم قتلهم ، كما فر ستون مملوكا نحو سورية والبعض توارى والتجأ إلى طائفة الدلاء وتزيا بزيهم والبعض الآخر تزيا بزي النساء الفلاحات وخرجوا ضمن الفلاحات اللاتي يبعن الجبن .

ولما كان الباشا يعلم شدة كراهية كتحذاه للممالك فقد فوض له الأمر فيهم حتى صار لا يرحم منهم أحدا فكان كل من احضره ولو فقيرا هربا من الممالك الأمراء الأقمنين يأمر بضرب عنقه (٦٦) .

أما من تبقى من الممالك وهم أعداد قليلة فقد لجأوا الى بلاد الحبشة وعندما تمكن الباشا من إبادة معظمهم أصدر أوامره بالامسك عن مطاردتهم وعلا ذلك بأنه يريد محاربة الجماعة لا أفرادها وليبرهن على ذلك سمح لن تبقى منهم بالانتظام فى سلك خدمته وإباح لهم التمتع بما كانوا يملكونه من الثروة الثابتة والمنقولة بل بالغ حينما أجرى على نساء القتلى وأولادهم الأرزاق والأعطيات التى تجعلهم غير محتاجين والتى كانت بمثابة معاش يصرف لهم شهريا (٦٧) .

كما زوج نساءهم لضباط جيشه واتباعه من العثمانيين والالبانيين المخلصون له .

وقد ذكر أحد الفرنسيين المدعو بلابورت العضو فى لجنة مصر التى ألفها بونابرت قبل وقوع كلثة الممالك بأيام بأن القضاء على الممالك كان خير ذريعة لقطع سلسلة الاضطرابات والفتن والجرائم التى لا نهاية لها فى مصر (٦٨) ، ويضيف آخر أن القضاء على أولئك المستبدين الذين كانوا يفرضون المغارم على الشعب فى مختلف نواحي مصر خلص المصريين من مظالمهم التى تضلوع عند جمع الاموال واغتصابها (٦٩) .

واذا كان الكثيرون قد تجنوا على محمد على حين اوقع بالممالك بهذه الطريقة الخادعة فانه لا ينبغي أن نحكم عليه بمقتضى تقاليد الامم الراقية فى حينه خاصة وأن الممالك لم يدعوا مجالا لمحمد على للترتيب فقد اعياه أمرهم « فما كانت الحروب تفنيهم ولا المعاهدات تربطهم ولا الوفاق يستميلهم ولا المعروف يأسرهم فكلما هزموا عادوا من جديد حين تمنح لهم الفرصة بذلك ، هذا بالاضافة الى ان مصالح الممالك الحقيقية كانت متنافرة مع مصلحة البلاد والاهلى وكانهم حكومة داخل الحكومة تتعارض اغراضها مع كل شيء .

لهذا رأى محمد على لكى تخطو مصر خطوة واحدة فى سبيل الرقى والاصلاح أن تأمن جانب الممالك ففعل ما اراده بهم فى مذبحه القلعة وبعد علم منها سير ابنه ابراهيم لتعقب الهاربين فى الوجه القبلى واجهز عليهم وكن عددهم يقرب من ٨٠٠ وعلى أثر هذا الانتصار الجديد استطاع



محمد على ان يقول انه استراح من الممالك الى الابد (٧٠) ، وان كان هذا لم يمنعه من تسيير الحملات اليهم من حين لآخر .

ففى سنة ١٨١٥ عندما عاد جنده الالبان من بلاد العرب خشى ان يعوقوا اصلاحاته ويعودوا الى ما كانوا عليه من سلب ونهب ففكر فى ارسالهم الى السودان ليطاردوا بقايا فلول الممالك الذين استوطنوا دنقلة ونصبوا من انفسهم حكما فيها ويتسيروا الحملة الى دنقلة ذعر الممالك وفروا الى اقلصى السودان (٧١) ، فى الوقت الذى استتب فيه الامر لمحمد على فى مصر وبتخل فى مرحلة البناء العظيم .

واذا كان محمد على قد فتك بكبار الممالك الا انه ابقى على عدد كبير من صغارهم وجعلهم فى جملة الجند المنوط به حراسته فى مقره . كذلك استعان بعدد منهم والحقهم بالخدمة العسكرية وغيرها كما اخذ يعلمهم القرآن واللغة التركية والرياضة بالاضافة الى التدريبات العسكرية ، وفى سنة ١٨٢٥ انشأ مدرسة اعدادية سماها التجهيزية الحربية ادخل بها خمسمائة غلام بعضهم من صغار الممالك (٧٢) ، ثم ازداد هذا العدد فوصل فى سنة ٣٣ الى ١٢٠٠ منهم ٢٥٠ من ابناء الممالك تتراوح اعمارهم ما بين العشرة والخامسة عشرة (٧٣) .

كما تم اختيار ٣٥ من طلبة مدرسة الجهادية بمصر من الممالك واولاد البلد وتم ارسالهم فى البعثات الى اوروبا لتعلم الهندسة والطب والصناعات ووافق الباشا وقرر ارسالهم مع ضرورة تعيين من يشرف عليهم تسهيلا لتثقيفهم وتعليمهم (٧٤) .

وقد ذكر ان معظم هذه البعثات كانت مشكلة من ابناء الاثراك والممالك كما تالفت نواة الجيش المصرى من اربعمائة من ممالك محمد على وعدد من ممالك كبار المصريين بلغوا الفا (٧٥) ، كذلك عين محمد على حسن افندى المعروف بالدرويش الموصلى لتعليم ممالكه الكتابة والحساب ورتب له خروجا وشهرية (٧٦) .

وعلى خلاف الشائع فن تصفية الممالك الجسدية تمت بالتدريج وعلى المدى الطويل ولم تكن مذبحة القلعة سوى الحلقة الكبرى فى هذه السلسلة، كما انها لم تكن الحد الفاصل بين محمد على والممالك لانه بدأ فى امتصاص اعداد كبيرة منهم فى خدمته كما سبق أن اشرنا لهذا شعر بقية الممالك الذين آثروا الفرار بالغربة الشديدة من طول اقلتهم فى الصعيد فسلرخوا برسائل أحد اتباعهم لمفاوضة الباشا من جديد محاولين استعطافه لكى ينعم عليهم بالامان على ارواحهم ويأذن لهم بالانتقل من دنقلة الى جهة من اراضى مصر يقيمون بها فى مقابل دفع الخراج المقرر وقد كلفوا سليم كشف بهذه المهمة أى مهمة التفاوض مع الباشا .

فى ذلك الوقت كانت قد انقضت خمس سنوات على مذبحة القلعة ولم يعد الممالك يشكلون خطرا على حكم الباشا ولذلك وافق على عودتهم بشروط بل أنه لم ير ضررا من أن يصرف لهم المرتبت والاعانات مما اتاح لهم استقرار وضعهم فى مصر كأقلية ممتازة اقتصاديا واجتماعيا لا سيالسيا فحسب وهذا هو الفرق ، صحيح أن هذا الامتياز الاقتصادى أصبح محدودا جدا بالمقياس الى ما كان عليه الممالك قبل الحملة ولكنه على أية حل رفعهم فوق مستوى عامة الشعب المصرى .

أما الشروط التى تم الاتفاق عليها فتتمثل فى عدم التثقل من مكان الى آخر الا بعد اخبار الباشا بذلك .

ويعنى هذا الشرط تحديد اقلية الممالك وتقييد تنقلاتهم وتصرفاتهم مما يضمن خضوعهم كذلك فمنعهم الشرط الثنى من اخذ البرانى من بلاد الصعيد وتم تعيين أشخاص لتقديم كافة الاحتياجات اللازمة لهم ، وقد جرد هذا الشرط الممالك من أساليب الاستيلاء على موارد البلاد بالقوة وفى نفس الوقت لم يشأ محمد على أن يتحول الممالك الى فئة فقيرة تشبه الطبقات الفقيرة من صميم الشعب المصرى .

ويعنى الشرط الثالث عدم منحهم أية اقطاعت من الاراضى والنواحي أو حتى الاقلية فى أى جهة من الجهات — فى اراضى مصر — بل أصر الباشا على أن يحضروا اليه ويعترفوا بحكمه ولهم بعد ذلك الحق فى اعطائهم المسكن أو المرتب الذى يليق بكل منهم حسب قوته أو ضعفه .

وينطوى هذا الشرط على القضاء التام على نفوذ الممالك السيلبي بل ومحاولة صهر الاقوياء منهم فى الارستقراطية الجديدة او احالة غير اللائقين للخدمة فى المناصب الحكومية الى الاستبعاد .

وأخيرا كان الشرط الرابع يهددهم بعدم حقهم فى طلب أى شىء مسبقا اذا جاءوا الى مصر والا نقض العهد معهم (٧٧) .

غير ان هذه الاتفاقية لم توضع موضع التنفيذ ففى نوفمبر سنة ١٨١٩ قيل ان الباشا اخذ يسعى من جديد الى القضاء على من بقى من الممالك المقيمين فى دنقلة لاستعجل أمرهم اذ اخذوا يكثر من شراء العبيد وصنع الاسلحة والمدافع حتى ذكر انه من بين اسباب حملة السودان هو القضاء على هذه البقية الباقية من الممالك .

والخلاصة انه اذا كن محمد على قد نجح فى القضاء على الممالك واخضعهم اما بهحريرتهم او بادماجهم فى الارستقراطية الحديثة ، فقد كن لاختفاء هذه الطبقة بسبب سياسة محمد على ازاءهم جانبان احدهما سلبي والآخر ايجلبى ويتمثل الاول « فى انه حرم الحكومة على حد قول البعض خيرة جندىها كما قضى على دورهم فى اجهزتها التنفيذية بأكملها لكنه رد اليها الاقطاعات التى كانوا يمتلكونها وكانت تعادل ثلث الاراضى الزراعية وهذا هو الجلب الايجلبى » (٧٨) .

كذلك يعد نجاح محمد على فى التخلص من البكوات الممالك الذين كانوا يمثلون الطبقة الاقطاعية الاقتصادية والعسكرية تأكيد لسلطة دولته المركزية (٧٩) .

وهكذا اعتقدت الدولة العثمانية ان محمد على قد قام بدور مخلص القط بالنسبة لتقليم اظافر الممالك واعادة السلطة العثمانية المطلقة على مصر ولم تجل بخطر السلطان فكرة تحطيم خصم واستبدال آخر به اشد خطورة ومن نحس طالع الحكم العثمانى ان السلطان فشل فى وزن الشخص الذى عينه نائبا له فى مصر بميزانه الصحيح وحين تم له ذلك فى آخر الامر .

وهكذا فإن اختفاء المالك اختفاء تليا من الحياة المصرية لم يكن اختفاء لها كطبقة حاكمة ولكن كطبقة نامية أيضا تعتمد في أسسها على جلب العبيد من أسواق النخاسة وبيعهم في الأسواق المصرية ، وحل محلهم كطبقة اجتماعية قومية طبقة أرستقراطية تركية هي طبقة كبار الموظفين التي احتلت كافة المناصب الكبرى سواء العسكرية أو الإدارية والتي منحت فيما بعد الاقطاعات الكبيرة كالجنالك والأبعاديات على نحو ما سنرى .

إن استمرار وجود طبقة ممتازة رغم اختفاء المالك هو من سمات عصر محمد علي قبا هي عناصر هذه الطبقة ؟ لقد كانت تتكون من « خليط من بقايا المالك واتباع الباشا من الاتراك والالبانيين (٨٠) » ، مما يوحى بوجود تضامن بين هذه العناصر الوافدة في مواجهة المصريين فالأتراك كانوا يؤلفون في مصر طبقة ممتازة على حد ما شاهده كلوت بك إذ كان زهوهم شديدا بالفرق الذي يتخللونه فاصلا بينهم وبين المصريين ولذلك فهم لا يرتضون أن يكونوا على قدم المساواة معهم أما الذين يحتلون المناصب الصغرى لهم وحدهم الذين يقبلون مصاهرة المصريين بشرط أن تكون هذه الروابط مع الأسر الوطنية ذات المركز الاجتماعي المرموق أو المعروفة بسعة ثروتها وجاهها ويفضلون في هذه الحالة أهالي المدن دون الريف (٨١) .

ومما لا شك فيه أن محمد علي نجح في أحداث تغير في القوى الاجتماعية ويتضح ذلك إذا ما قارنا بين حكم المالك وحكم محمد علي وأسرته ومن هنا يبدو الفرق عظيم بين حكم الأمراء المالك « الذين بحكم شرائهم من أسواق الرقيق واعتمادهم على هذا المصدر في تكوين أتباعهم وجنودهم كانوا يستمدون كيئهم وقوتهم من مصدر خارجي فهم يعدون أنفسهم غنصا منفصلا عن البلاد وهم لذلك لم يندمجوا في الهيئة الاجتماعية المصرية ولا كان لهم بها صلة ما أما محمد علي وأسرته فقد وسعوا من نطاق الإدارة الحكومية بحيث امتصت عددا كبيرا من المصريين وإن بقي الاتراك والعناصر الوافدة في القمة على أنه حدث تغير آخر بالنسبة لهذه العناصر فبعد أن اشتركت في حروب ضد الدولة العثمانية بدا شبه شعور بالانتماء إلى مصر يسرى بطيئا بين هذه الفئات ويغلى البعض حين



يذكرون انهم اندمجوا فى الشعب وصاروا جزءا من الهيئة الاجتماعية المصرية ولا غرابة فى ذلك فلن من مميزات مصر انها تصهر فى بوتقتها العناصر المختلفة وهكذا شعروا انهم ليس لهم وطن الا مصر ويؤكد ذلك ما ذكره مصطفى مختار بك يلور ابراهيم بلثا ناظر ديوان المعارف العمومية فى عهد محمد على حين قل « اننا وان كنا مولودين فى تركيا لكننا قد اكتسبنا الجنسية المصرية بحكم التوطن قد جئنا لمصر قبل ان نتجاوز سن الصبا فليسنا الآن اترাকা ولم يبق فينا ما يربطنا بهذا الشعب الذى لا يترك فى طريقه سوى دلائل الخراب اينما سار ولقد اندمجنا فى امة اخرى ارقى وانبل واذكى من الامة التركية » ،

واذا كان محمد على قد نجح فى ادماج شخصيته وشخصية أسرته فى كيان مصر فقد سار على دربه اعوانه فى الحكم ممن كانوا من اصل غير مصرى ولا شك ان اندماج هذا العنصر فى الهيئة الاجتماعية المصرية قد قواها وبعث فيها روحا جديدة كان لها اثرها فى تقدم مصر السياسى والاجتماعى ، صحيح ان فئة منهم ظلوا ينظرون الى المصريين بعين الزراية غير ان هذا الشعور ما لبث ان تلاشى بسبب سياسة محمد على التعليمية التى صبغت ثقافتهم بلصبغة المصرية العربية كما ساعدهم اتصالهم بالمجتمع المصرى عن طريق النسب والمصاهرة على الاندماج فى الاهالى ومشاركتهم ايامهم فى الحياة الاجتماعية بلشغل الكثيرين منهم وخاصة سكان الاقاليم بالتجارة والزراعة (٨٢) .

بدأ محمد على حكمه بدائرة ضيقة من ابناء وطنه وبمضى الوقت واتساع الدولة شرع فى الاعتماد على خليط من الاثراك والشراكسة والالبان والاكرااد والارمن واليهود والشوام والاقباط وغيرهم من الاجانب وشكل من هؤلاء ارسنقراطية جديدة موالية له ولاسرتة على ان تستمد مكانتها من ارتباط مصالحها بحكومته لا من جذورها فى المجتمع وحرص على ان تبقى هذه العناصر متميزة بعضها عن بعض ليضمن عدم غلبة عنصر على آخر كما انه لم يهيىء لها فرصة الاندماج بالشعب .

وعندما تأكد من نظريته الرامية الى عدم تفوق عنصر على آخر عهد بلوظائف الادارية والتنفيذية والعسكرية للاتراك والشراكسة فى المحل الاول ثم وضع الارمن والاوروبيين فى المنصب التالية (٨٣) .

وفى ظل أسرة محمد على مارست السراى دورها كمؤسسة للاستبداد فخلقت خلال الممارسة العنصر التى تدعّم هذا الدور وتحصر على بقله فتجاوزت بهذا شخص الحاكم لتصبح تعبيرا عن فئلت اجتماعية تضيق رقعتها أكثر مما تتسع وتتوزع فى هرم قاعدته المصلحة المباشرة وقيمه العقيدة الشيلية وقد ارسى محمد على خلال حكمه الطويل قواعد هذه المؤسسة وحدد ملامح شخصيتها وكن من الصعب أن تتخلص من تأثيرات تركها عبر حوالى نصف قرن حكم فيها مصر خلاصة أن التركيب الاجتماعى لم يكن يسمح بحصار السراى وايقلها عند الحدود المعقولة ، علاوة على أن السراى كانت كلنا ذا تقليد راسخة ورثها محمد على عن الولاة الاتراك الذين كانوا يسكنون القلعة وطورها واضف اليها وهكذا تجمع حول السراى قوى اجتماعية تمثلت اسلما فى الارستقراطية التركية المملوكية ثم اتسعت لتشمل اعداد من المثقفين المصريين الذين شاركوا بمراكز متواضعة فى جهاز الحكم — أما الارستقراطية التركية المملوكية فعلاوة على أنها كانت تتولى الوظائف الحكومية العالية فقد سعت الى تدعيم نفسها بالملكيت الشلعية واصبح لها مصلح اقتصادية متميزة مستظلة فى ذلك بالسراى (٨٤) .

وبينما كان ديوان بونابرت يشتمل على العديد من العلماء المصريين لم يكن من بين « وزراء محمد على » مصرى واحد كما حدث نفس الشيء بالنسبة للتنظيم الادارى الذى اقتصر على الاتراك الذين تم تعيينهم على المديرية السبع وهما اثنتان فى الوجه البحرى وواحدة فى مصر الوسطى واربع فى الوجه القبلى ثم قسم المديرية الى مراكز والمراكز الى اخطاط . وكل رؤساء المراكز من المصريين الذين يدعون بالأمير أما المنديرون فكانوا جميعا من الاتراك وكانوا يمثلون الوالى فى كل محافظة (٨٥) .

وحينما قسم محمد على القاهرة الى ثمانية اقسام عين لكل منها رئيس يسمى شيخ ثمن ولكل اثنين من مشايخ الاثمان شيخ ربع على ان يرأس الجميع رئيس تركى يقل له نظرا اشغل المحروسة (٨٦) ، كما كان يضم الديوان الخديوى جميع رؤساء الادارات وعين عليهم رئيس يتناول اختصاصه جميع المسائل الادارية (٨٧) .

ويتضح مما سبق ان المناصب العليا فى الدولة كانت وقفا على الارستقراطية التركية بينما كان المصريون يحتلون المراكز العادية .

بعبارة اخرى كانت الاوامر تركية والتنفيذ مصرى وبهذا امكن للارستقراطية التركية ان تحكم من وراء واجهة مصرية فتتقى بهذه الواجهة سخط الشعب اذ ان المآمر المصريين كانوا يعلمون الاهلى بأقل مما كان يعاملهم به الاتراك من الرفق والرحمة (٨٨) اذ كانوا يختارون من بين مشايخ البلاد الذين يعرفون كل ما لدى الفلاحين من اساليب المكر والخداع فكان اختلاس شئ منهم ضرب من المستحيل (٨٩) .

وكان محمد على يهدف من وراء ذلك الى جعل حكومته حكومة ابوية لها سلطة الوصاية على الذين عينهم فى هذه المراكز من الخبراء والاداريين لمعاونته فى الحكم ، ففجده يظهر غرابة شديدة من عدم عناية عباس باشا الاول بالرد على الكتب الرسمية التى ترسل اليه مع انه عينه فى هذه الوظيفة ليكون مثلا صالحا لغيره من المديرين .

كذلك كان حريصا على متابعة حسن العلاقات بين موظفيه وقد كتب الى احمد باشا يكن بعد ان حدد سلطة كل موظف مما لا يدع مجالا للاحتكاك او المشادة ، كما حرم بعض المديرين من تمتعهم بالسلطة التشريعية حين نهى مدير ادارة سك النقود من صرف بعض العلاوات ، كذلك حذر كبار الموظفين وذوى الحثيات من قبول اية خطابات توصية او حتى مجرد اصدارها الى مشايخ القرى للتقرب من رؤسائهم الاداريين وهدد بنفى كل موظف يصله جواب توصية ولا يعرضه على الجهة المختصة ، واخيرا لم

ينسب أن يسدى النصح لكل من تسوله نفسه للانحراف عن طبيعته كسعيد بك وإبراهيم بك لكى لا يعثر الاول قرناء السوء ولينهى الثانى عن عدم تقليد الانجليز فى عاداتهم ولباسهم وحضه على التمسك بالمعادات الاصليه وعدم تغييرها (٩٠) .

واذا كان الباشا قد حرص على مراقبة جميع موظفيه بما فيهم الكبار فهذا لم يمنعهم من الاستمتاع الكلل بما فى ايديهم من سيطرة حتى ان السلطة بدت فى كل مكان وقفا على الاقلية التى كلفت تتشكل فى معظمها من الاتراك وغيرهم .

فقد ذكر ذوهليل فى تقريره ان عدد الاتراك بلغ سنة ١٨٣٧ فى القاهرة وحدها تسعة آلاف وهو عدد يكاد يعادل عدد اولئك الذين استقروا بعاصمة مصر ايلم الفتح العثمانى اما عدد افراد اسراتهم فيقدر بخمسة وثلاثين الفا .

ولم يكن هؤلاء جميعا بالطبع تتشكل منهم الارستقراطية التركية بل كان معظم الذين يقطنون فى العاصمة هم الذين يعملون فى خدمة البلاط والحكومة اما من كان يقيم منهم فى الاقليم سواء الوجه القبلى او البحرى فكانوا يعملون فى الزراعة واغلب ابنائهم يتعلمون فى المدارس الحربية استعدادا للالتحاق بالجيش . وربما كان هؤلاء هم الذين تشكلت منهم الارستقراطية التركية العسكرية .

ولما كُنت الارستقراطية التركية تتمتع بثروة لا بأس بها فقد مكنها ذلك من ان تتخذ نحو الفين من المماليك يعملون لديهم خدما وحراسا (٩١) .

وأستكمالا للصورة يجب ان نشير هنا الى انه بعد ان كان المديرون فى قمة السلم الادارى والذين كانوا بالطبع يعينون من بين الاتراك اخذ الوالى فى تعيين اثنين من الموظفين بدرجة اعلى احدهما لمصر العليا والوسطى والآخر لمصر السفلى ومنحهما لقب مفتش وعليهما ان يقدمتا حسابا عن أعمالهما الى مفتش علم مقره القاهرة ، وهذا المنصب الذى انشئ منذ سنة ١٨٣٧ كان يشغله عيسى باشا احد اخفاد محمد على (٩٢) .



كما تم تعيين نظيرين في المعية السنية يرأس أحدهما الإدارة العربية ويرأس ثانيهما الإدارة التركية ثم أخذ لقب نظير بعد ذلك يعنى رئيس الديوان (١٢) ، كما تولى عدد من اقارب الباشا بعض الوظائف الهامة ومن هؤلاء الوزير طاهر باشا ابن اخت محمد على باشا اذ كان نظيرا على ديوان الجمر بك ببولاق وعلى معظم الخمرات وحينما توفى عين الباشا ابنه في منصبه (١٤) ، ومن اقارب الباشا الذين تولوا مناصب هامة الامير مصطفى بك والى نسيب محمد على الذى تولى كشوفية الشرقية وتمكن من اخافة العربان وقتل منهم عددا كبيرا وجمع اموالا جمة للباشا (١٥) .

والى جانب هؤلاء كان هناك عدد من الموظفين الذين يعملون في خدمة الباشا والذين اتوا الى مصر ايام الوزير — يوسف باشا — واستقروا في مصر وحصلوا على بعض النفوذ والثروة ، ومن هؤلاء على سبيل المثال محمد افندى الودلى الذى عرفه بنظر المهملت وعين في عهد ولاية خسرو بكشفا على اسيوط ثم رجع الى مصر في ولاية محمد على باشا فجعله نظيرا على مهملت الدولة ويبدو انه حل من جراء توليه هذا المنصب ثروة لا بأس بها جعلته يضطلع بمهام عديدة كعمل الخيام والسروج ولوازم الحروب واقام عدة ورش للصناعة وكان يشرف عليها بنفسه كما اشرف على بعض المساجد وكان هو المكلف بصرف المرتبات المستحقة للعاملين بها.

غير انه من اهم الاعمال التى انجزها انه منع القلقت المعينين على ابواب القاهرة من اخذ نقود من الداخلين والخارجين من القاهرة من الفلاحين اذ علم بتضرر الناس وخصوصا الفقراء منهم لان هؤلاء القلقت كانوا يتقاضون مرتبات من الباشا وليضمن نجاح خطته عين بكل مركز شخصا من اتباعه لراقبتهم وبذلك امتنعوا عما كانوا يفعلونه من قبل كذلك منع الجاويشية والقواصة الاتراك المتخصصين في خدمة الباشا والكتخندا من الطواف على بيوت الاعيان واصحاب المناصب واخذ البقائيش وبلاصفة الى كل هذا كان مشرفا على عدة انوال وبيده عدة دفاتر لكل شيء دفتر مخصوص وعندما اثبت كفاعته اضيفت الى اختصاصه عدة مناصب اخرى ، فاصبح يشرف على معمل البلود وقاعة الفضة ومداينج الجلود فحقد عليه كتحدا بك فوشى به حتى جرده من كل سلطانه وقتلها

لصالح كتحدا الرزاز بدلا منه ، كما حاول اثارة الباشا عليه معتمدا على أن ناظر المهملات كان يجمع حوله الفقراء بأموال الباشا (٩٦) .

ومن الذين تولوا منصب هامة من طليعة الارنؤود جحا الذى أصبح كاتباً للخزينة فقد عهد اليه الباشا بدفتر الايراد جميعها ثم ارتبط فيها بعد بعلاقة المصاهرة معه حين عقد لولدين له على ابنتين من اقرب الباشا (٩٧) . ولم تكن الارستقراطية التركية تقتصر على الموظفين فحسب بل كان من بينهم ايضا بعض الضباط الذين حرص محمد على على اجتذابهم اليه بعد ان غل السلطان يده فى منح مرتبتهم بينما بسط محمد على لهم يده كل البسط فهرع اليه الضباط ، وليضمن خضوعهم وإخلاصهم له أجزل لهم العطاء وكان سخيا فى منح الهدايا لهم ليحول بينهم وبين اقتناء الممتلكات وسعى لان يكون لهم بين الاهلى نفوذ وسلطان (٩٨) .

كما تمتع بهذا النفوذ والسلطان أيضا رؤساء الدواوين كيوغوص بك الذى تولى مهم الشئون الخارجية والتجارة ومختار بك الذى خلفه ادهم بك فى المعارف والاشغال العمومية وتحسن بك ناظر البحرية وحشمت باشا ناظر الحربية ومحمد افندى ناظر المالية وحبيب افندى رئيس المجلس وناظر الداخلية الذى خلفه عباس باشا بن طوسن باشا (٩٩) .

ولم يشأ محمد على أن يكون تحت رحمة هذه الارستقراطية التركية لذلك اشترى فئة من الممالك والحقهم به ليشركهم فى الحكم خشية من وقوع اى صراع بينه وبين البلب العلى قد يضع اخلاص الضباط الاتراك له موضع الاختبار الدقيق ولذلك لم يشأ ان يعتمد عليهم اعثلا كليا فدعا الممالك الى مشاطرتهم السلطة التى عهد بها اليهم سواء فى الجيش او الادارة .

ولما كان الاتراك يمثلون طبقة النبلاء وساعدتهم طبيعتهم العسكرية على السيطرة فقد تملك الممالك نفس الشعور وغلبت عليهم النزعة العسكرية لانهم لما كانوا قد تربوا فى بيوت الكبراء فكفوا مقتنعين بأنهم جىء بهم لحكم البلاد غير ان استمرار الاتراك والممالك فى الاستئثار بملاء الوظائف الهامة لم يستمر طويلا فقد سمح لنفر قليل من اهل البلاد ممن تلقوا

قنسطا من التعليم من تولي بعض الوظائف الحكومية بل والارتباط بالذوات والاتراك الذين كانوا يشكلون عصب الجهاز الادارى في ذلك الحين .

لكن يبدو انه لم يكن كل أولئك الاتراك على قدر كبير من الكفاءة ويستدل على ذلك بما ذكره Henry Dodwell حين قل « لقد كان كل شيء خير في حكم الباشا من فعله هو بينما كان السوء عامة من عمل أولئك الذين اضطر لاستخدامهم لانه ليس هناك من هم افضل منهم فهم موظفون لكنهم في حقيقة امرهم طلاب للمال » (١٠٠) .

فالمأمور والمدير يضطهد من في دائرته ولم يتسموا بعدم الامانة وجدها بل كانوا جهلاء كذلك ، أما القدر الذي تلقوه من التعليم فلم يضرهم بالقدر الذي يصبحون فيه مرشدين اداريين أو رجل أعمال ماهرين بل اتاح لهم فرصة الاختلاس الذي يتسم بالحقار كما ان كثرة تنقلهم من مكان لآخر قد اضعفت من خبرتهم وقللت من اهتمامهم في ممارسة وظيفتهم وكان عامل الزمن وحده هو الكفيل بمنع كل هذه المساوئ التي لا سبيل الى تجنبها الا بنهوض جيل جديد ربما يكون قد نال حظا من التعليم يمكن التفويل عليه ، غير ان الباشا لم يفقد الامل في الاصلاح باستمراره في تهديد المهملين عن طريق الخطبات الدورية التي تتراوح بين ما يثير السخرية الى ما يثير الاشفاق وان كانت احيانا تحمل طابع التهديدات المخيفة وقد اعلن في احداها والمؤرخة بسنة ١٨٢٦ انه على وشك التفتيش بنفسه على الموظفين لعدم تجشهم المشقة الكافية في تنشيط الزراعة وهددهم بالموت جميعا بدفنهم احياء بيد ان هذه التهديدات أو التحذيرات لا يمكن ان تكون قد عنت مضمونها بالفعل (١٠١) .

لكن هؤلاء الموظفين استمروا على ما هم عليه مما جعل محمد على يوجه كتبا دوريا في سنة ٤٣ ينكرهم بخصوبة مصر وان ادخل الجهد عمل من نكران الجميل واستمر في دعوته بصرامة الى آداء واجبهم وعدم التراخي في ذلك كما اجبرهم على حلف يمين الاخلاص في عملهم وان ينقلوا اليه اى اساءة استخدام للسلطة يعلمون بها بشرط اشرافه المباشر عليهم (١٠٢) .

ولم يقتصر استئثار الارستقراطية التركية بالفاصل الادارية بل امتد ليشتمل قطاعات أخرى كحيلة الملكية .

ويرجع Reynie بأصل الاتراك الذين حازوا الملكية وعاشوا في المدن على انتاج قراهم الى سلالة الضباط الاتراك الذين غزوا مصر في ظل حكم سليم الثاني ومن المالك الذين تقلسوا معهم الحكم منذ ذلك الحين اذ حصل هؤلاء الجند على منح كبرى في الريف وقد اعطت لهم دخولها فرصة لصيلة قرق جندهم التي كلن عليهم تقديمها للذخايع عن الدولة غير ان هذه الملكية لم تكن تلة اذ كلن في امكن الحكم التصرف في العزب بمجرد وفاة شاغليها (١٠٣) .

وكان هذا قبل صدور قرارات الملكية التي أصبحت تعطى وراثتهم الحق في ملكيتها ملكية تلة .

وفي عصر محمد علي اختلف الامر فالارستقراطية التركية الزراعية أصبحت تتكون من اصقلاء الباشا وحاشيته الذين معهم حوالى مائتى الف فدان كملكية شخصية لهم عرفت بالابعاديت ليستقروا فيها ويعملوا على اصلاحها ويقوموا على زراعتها حتى تتوفر لهم اسباب المعيشة ثم منح عدد آخر مساحات اكبر من السابقة وعرفت بالاشغلاك

وتعتبر هذه المنح استئثار لنظام محمد علي الاقتصادي الذي الغى الملكية الفردية في الزراعة ، ولما كانت هذه الارض ضعيفة الانتاج لهذا اجفيت من الضرائب بل وملكت أيضا ولتشجيع حائزي هذه الارض على استصلاحها تم اقرار حقوق ملكيتها بها فيها حق التصرف والتوريث وعندما ازداد انتاجها فرضت عليها ضريبة قدرت بعشر انتاجها .

وقد كان لهذه الاراضى طابع خاص سواء في شكل الملكية او علاقات الانتاج السائدة فيها فقد كلن ملاكها هم اكبر ملاك الاراضى من حيث المساحة يدعمهم اصولهم اذ كلن معظمهم — ان لم يكن كلهم — من الاتراك الجراكسة وهي العناصر التي شكلت حاشية محمد علي وأصدقائه وأسرته فضلا عن أن هؤلاء كلنوا يلعبون دورا رئيسيا في جهاز الدولة (١٠٤) .



- ويقل- أن محمد علي قد خلق هذه الطبقة من ملاك الأرض التي كانت تتكون من أسرته وحاشيته ومحاسبيه وذلك بعد أن أصبح محاصرا بسبب التدخل العسكرى الأوروبى داخل حدود مصر وأزمة الضغط الدبلوماسى الأوروبى على التخلي عن احتكاراته وبهذا أقام محمد على نمطا من الملكية الزراعية الكبيرة التي حالت دون ظهور طبقة مستقلة ومسئولة من صغار المزارعين (١٠٥) .

ومن الذين عينهم الباشا لمبشرة الامور الزراعية ابراهيم أفندى الذى حضر من اسطنبول وأصبح مختصا فى النظر فى أمور الإطيان والرزق والالتزام (١٠٦) .

كما كلف أيضا محمود بك الخوندار والسلحدار سليمان آغا بتبوير أمور البلاد والإطيان والرزق والمساحات وقبض الأموال الاميرية رغبة منهم وطمعا فى التوصل للسيادة والرياسة (١٠٧) .

ويمكننا ان نضيف الى ما سبق ان أصحاب الجفالك والابعاديل كثوا قد منحوا هذه الاراضى ليس لانهم من حاشية واتباع محمد على فحسب بل لانهم كانوا موظفين فى دولة محمد على وان كان هذا لا يمنع من تولى بعض الاتراك الآخرين مهمة الاشراف على حسابات الاراضى فقد كان لدى حسين أفندى الروزنامجى ككتيبين هما مصطفى باشا جلجرت وقيطاس أفندى ويبدو ان الباشا قد عينهما من أجل كشف المستورات وما قد يخفيه الروزنامجى عنه ويلفعل اخبرا الباشا عن أمور يفعلها ويخفيها عنه ، وانه اذا حوسب - أى الروزنامجى - على السنين الماضية يصبح لدينا للوالى بالوف من الاكياس وعندما سمع الباشا ذلك أمرهما بجرد حساباته عن أربع سنوات خلت .

كذلك شغل خليل أفندى منصب كتيب الذمة (١٠٨) .

ومن الملاحظات الهامة التى لا يجب اغفلها أن الباشا حينما اعتمد على الاتراك والمماليك فى تولى الوظائف الادارية فانه غلب العناصر التركية والشركسية فى المراكز القيادية فى الجيش اذ انه كل من اهم اجهزة الدولة فى ذلك الوقت ثم بدأ المصريون يحلون محلهم بالتدريج خلال القرن التاسع عشر « وذلك طبقا للتغيرات الاجتماعية التى طرأت فى ذلك

الوقت « ذلك أن سيل الاتراك الذى انههر على مصر خلال عصر محمد على وعباس أخذ فى الانحسار ولم يعد أى عنصر من العناصر التركية أو الكردية أو الشركسية يقبل على الهجرة الى مصر كما توقف جلب المماليك مما حرم طبقة ذوات مصر فيما بعد من المورد الذى يضمن استمرار نموها فلم يعد أملها الا أحد طريقين إما الاندماج فى الشعب أو الاعتماد على الاجانب للبقاء .

وقد ازداد اضمحلال شأن الاتراك كقوة اجتماعية بعد الاحتلال فقد أصبحت الوظائف الحكومية الكبرى من نصيب الاوروبيين عامة والانجليز خاصة واتجهت سلطات الاحتلال الى اسناد الوظائف الادارية الهامة الى عدد من السوريين والى الجيل الجديد من ابناء اعيان المصريين الذين تلقوا تعليمهم فى أوروبا (١٠٩) .

وهكذا فقدت الارستقراطية المملوكية والتركية ما كان لها من نفوذ سياسى مستند فى أسسها من الوظائف الادارية والمناصب العسكرية .

## هوامش الفصل الأول

- (١) Reynier, Egypt, After the battle of Hiliopolis, London, 1802, pp. 90 - 93.
- (٢) الجبرتي — عجائب الآثار في التراجم والاخبار ج ٣ — أحداث سنة ١٨٠١ ص ٢٠٠ .
- (٣) ادوارد جوان — مصر في القرن التاسع عشر — سيرة محمد علي و ابراهيم باشا — القاهرة سنة ١٩٣١ ، ص ٢٢٦ .
- (٤) د. جلال يحيى — مصر الحديثة — الاسكندرية سنة ١٩٦٩ — ص ٥٦٥ — ٥٦٧ .
- \* يُعد هذا الأمر من اغنى امراء المليك وعش بنيى عن المتزعلت الحزبية ولهذا طالب الباب العالى بقية المليك أن يلجأوا الى السلام مثله والمعيشة فى القاهرة كأحد سكناها ( ادوار جون — مصر فى القرن ١٩ ) صفحة ٢٥٢ .
- (٥) الجبرتي — ج ٣ — ص ٢٢٣ ، ص ٢٢٤ ، ص ٢٣٠ ، ص ٢٣٥ .
- (٦) رينيه قطلوى بك — محمد على وأوروبا سنة ١٩٥٢ — ص ٤٣ ، ٤٥ .
- (٧) شفيق غريال — اعلام الاسلام . محمد على الكبير ص ٣٢ .
- (٨) Georges Douins, l'Egypte de 1802 à 1804 - le. Caire, 1926, p. 68.
- (٩) محمد صبرى — تزيخ مصر الحديث — دار الكتب المصرية ، القاهرة سنة ١٩٢٦ ص ٣٢ .
- (١٠) هيلين ريفلن — الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، القاهرة سنة ١٩٦٨ ص ١٢٤ — ١٢٥ .
- (١١) الراقى — عصر محمد على — ص ١٩ .
- (١٢) هيلين ريفلن — ص ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ .
- (١٣) ادوار جوان — المصنر السابق — ص ٢٤٩ .

(٣٦) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد في العلم الاسلامي — ص ١١٤ .

(٣٧) هيلين ريفلن — المنبهر السلبي — ص ٦٢ ، ص ٦٣ .

(٣٨) الجبرتي — ج ٣ — ص ٢٦٧ .

(٣٩) محمد فريد أبو حديد — سيرة عمر مكرم — ص ١٣٠ ، ص ١٣٢

(٤٠) الجبرتي — ج ٣ — مايو سنة ١٨٠٤ — ص ٢٩٧ ، ص ٢٩٨

(٤١) الجبرتي — ج ٣ — ٦ مارس سنة ١٨٠٤ — ص ٢٨٣ ، ص ٢٨٤

(٤٢) نفس المصدر — ج ٤ — سنة ١٨٠٧ — ص ٤٣ .

(٤٣) نفس المصدر — ج ٣ — مايو سنة ١٨٠٤ — ص ٢٩٤ .

(٤٤) الجبرتي — ج ٣ — مايو سنة ١٨٠٤ — ص ٣٠٣ .

(٤٥) نفس المصدر — ص ٢٥٧ .

(٤٦) نفس المصدر — يوليو سنة ١٨٠٣ — ص ٢٦٠ .

(٤٧) الجبرتي — ج ٣ ص ٢٦٢ ، ص ٢٦٤ .

(٤٨) Georges Douins, Op Cit, p. 32

(٤٩) مذكرات نقولا الترك — ص ١٥٢ ، ص ١٦١ سنة ١٨١٨ . هـ .

(٥٠) Georges Douins, Op Cit, p. 35.

(٥١) Ibid - p. 49.

(٥٢) Ibid - p. 78.

(٥٣) تفتيق غزنيال — اعلام الاسلام — ص ٢٨ .

(٥٤) الجبرتي — ج ٤ — ابريل سنة ١٨٠٦ — ص ٤ .

(٥٥) نفس المصدر — ج ٤ — ص ٢٦ ، ص ٢٧ .

(٥٦) الجبرتي — ج ٤ — فبراير سنة ١٨٠٧ — ص ٣٠ ، ص ٣٣ ،

ص ٤١ .

(٥٧) نفس المصدر — ج ٤ — ص ٣٣ ، ص ٣٧

\* انظر مساعي الالفى مع زملائه في الياسن الايوبي ص ٦١ .

(٥٨) نقولا الترك — مذكرات نقولا الترك — ص ١٧٧ .



- (١٤) نفس المصدر — ص ٢٦٠ .
- (١٥) Georges Douins, L'Egpte de 1802 - 1804, le Caire, 1926, p. 31.
- (١٦) ادار جوان — نفس المصدر — ص ص ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ .
- (١٧) نفس المصدر — ص ٣٤٠ .
- (١٨) Georges Douins, Mohamed Aly Pacha du Caire 1805 - 1807 p. 49.
- (١٩) الرافعى — عصر محمد على — ص ٣٢ .
- (٢٠) نقولا الترك — مذكرات نقولا الترك — القاهرة سنة ١٩٥٠ ،  
صفحة ١٢٤ .
- (٢١) Georges Douins, Op Cit, p. 49.
- (٢٢) الجبرتى — ج ٤ — سنة ١٨٠٧ — ص ٣٧ .
- (٢٣) Georges Douins, Op Cit, p. 81.
- (٢٤) الجبرتى — ج ٤ — ص ٢٦ .
- (٢٥) Georges Douins, Op Cit, p. 93.
- (٢٦) Ibid, p. 95.
- (٢٧) الرافعى — عصر محمد على — ص ٣٣ .
- (٢٨) الجبرتى — ج ٤ — ابريل سنة ١٨٠٦ — ص ٥ .
- (٢٩) الجبرتى — فبراير سنة ١٨٠٧ — ص ٣٩ .
- (٣٠) الرافعى — عصر محمد على — ص ٤١ ، ص ٤٦ .
- (٣١) الجبرتى — ج ٤ — ديسمبر سنة ١٨٠٧ — ص ٧٣ .
- (٣٢) الجبرتى — ص ١٤٠ .
- (٣٣) الياس الايونى — محمد على سيرته وأعماله ، دار الهلاك ،  
سنة ١٩٢٣ ، ص ٩٢ .
- (٣٤) الجبرتى — ج ٤ — ديسمبر سنة ١٨٠٧ — ص ٧٣ .
- (٣٥) الرافعى — المصدر السابق — ص ٨٢ ، ص ٨٥ .

- (٥٩) جلال يحيى - المصدر السابق - ص ٥٩٣ .
- (٦٠) كلوت بك - لحة علمة الى مصر - ص ١٠٨ .
- (٦١) الجبرتي - ج ٤ - مايو سنة ١٨٠٩ - ص ١١٣ .
- (٦٢) ادوار جوان - المصدر السابق - ص ٤١٢ .
- (٦٣) الجبرتي - ج ٤ - مارس سنة ١٨١١ - ص ١٣١ .
- (٦٤) نفس المصدر - ج ٤ - مارس سنة ١٨١١ - ص ١٢٨ ، ص ١٢٩ .
- (٦٥) الرافعي - المصدر السابق - ص ٩٠ .
- (٦٦) الجبرتي - ج ٤ - مارس ١٨١١ - ص ١٣٠ ، ١٣٢ .
- (٦٧) Georges Douins, Op. Cit, p. 79
- (٦٨) ادوار جوان - المصدر السابق - ص ٤٣٥ .
- (٦٩) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٦٨٦ .
- (٧٠) كريم ثابت - المصدر السابق - ص ٥٩ .
- (٧١) محمد زفعت - المصدر السابق - ص ٥٣ ، ٥٤ .
- (٧٢) ابراهيم زكى - المصدر السابق - ص ١٨١ .
- (٧٣) د. عزت عبد الكريم - التعليم فى عصر محمد على - القاهرة سنة ١٩٣٨ - ص ٢٢٣ .
- (٧٤) ديوان المدارس عربى ( ٥٠ ) دوسيه « ٢ » دفتر ٢١ معين تركى وثيقة ٣٧ ، ١٢ شعبان سنة ١٢٤٠ هـ من الجناح العللى الى بوفوص .
- (٧٥) كريم ثلثت - محمد على - ص ٨٩ ، محمد فؤاد شكرى - ص ١٥٠ .
- (٧٦) الجبرتي - ج ٤ - سبتمبر سنة ١٦ - ص ٢٦١ ، ص ٢٦٢ .
- (٧٧) نص هذه الشروط فى الجبرتي ج ٤ مارس ١٨١٦ - ص ٢٤٦ ، ص ٢٤٧ .
- (٧٨) ميجنى ونخيدة - أصول المتسالة المصرية - ص ١٤٨ ، ١٤٩ .
- (٧٩) د. اتينس - مجلة الكتبة - دراسة فى المجتمع المصرى ص ١١٢ .

Charles Issawi, Op Cit, p. 8.

(٨٠)

(٨١) كلوت بك — المصدر السابق — ج ٢ — ص ١٨٣ ، ص ١٨٥ ،  
ص ١٩٥ ، ص ١٩٦ .

(٨٢) الرافعي — عصر محمد علي — ص ٤٩٢ ، ص ٤٩٤ .

(٨٣) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١١٧ .

(٨٤) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٦١ ، ص ١٦٣ .

(٨٥) محمد صبرى — المصدر السابق — ص ٣٩ ، ص ٤٠ ،  
كلوت بك — الجزء الثانى — ص ٢٧٦ ، ص ٢٧٨ .

(٨٦) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٨٩ ، ص ١٩٠ .

(٨٧) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣١٧ .

(٨٨) لويس عوض — ج ١ — ص ٨٨ ، ص ٩٠ .

(٨٩) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٢٠ ، ص ٣٢١

(٩٠) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٣١ ، ص ١٣٤ ، ص ١٣٥

(٩١) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير دوهاميل سنة  
٣٧ — ص ٣٨٩ .

(٩٢) نفس المصدر — ص ٣١٩ .

(٩٣) د. يونان لبيب — تاريخ الوزارات المصرية — القاهرة سنة

١٩٧٥ — ص ١٠ .

(٩٤) انجبرتى — ج ٤ — اكتوبر سنة ١٨١٨ — ص ٢٩٦ .

(٩٥) الجبرتى — ج ٤ — سبتمبر سنة ١٨١٦ — ص ٢٦٣ .

(٩٦) نفس المصدر — ج ٤ — يناير سنة ١٨١٢ — ص ١٦٦ ،  
ص ١٦٧ .

(٩٧) نفس المصدر — فبراير سنة ١٨١٦ — ص ٢٤٥ .

(٩٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٤٨ .

(٩٩) نفس المصدر — ص ٤٧١ .

Henry Dodwell, Op Cit, p. 194.

(١٠٠)

Ibid - pp. 197 - 198.

(١٠١)

Ibid - p. 201. (١٠٢)

Ibid - pp. 79. - 80. (١٠٣)

(١٠٤) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٣٢ .

(١٠٥) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٣٦٢ .

(١٠٦) الجبرتي — ج ٤ — فبراير سنة ١٨١٩ — ص ٣٠٢ .

(١٠٧) نفس المصدر — ج ٤ — نوفمبر سنة ١٨١٦ — ص ٢٦٩ .

(١٠٨) الجبرتي — ج ٤ — يناير سنة ١٨١٣ — ص ١٧٠ ، ص ١٧٣

(١٠٩) رؤوف عيسى — المصدر السابق — ص ١١٠ .



# الفصل الثاني

الجيش واثره فى التشكيل الاجتماعى

- القضاء على الجند غير النظاميين .
- تجنيد الفلاحين والعربان والتجار والاقباط .



## الفصل الثاني

### الجيش واثره فى التشكيل الاجتماعى

كانت القوات العسكرية فى مصر قبل انشاء الجيش الحديث تعكس الفوضى السياسية التى سبقت عصر محمد على ، ومما زاد من تدهور الانتظام فى الفرق العسكرية المربطة فى مصر انها كانت تتكون من عناصر متباينة غير منسجمة فيما بينها مما يجعل من الصعب اطلاق كلمة جيش عليها .

ولا شك ان هذه الاوضاع قد اضررت بالقوة العسكرية نفسها كقوة دفاع عن البلاد واضرت اكثر بحياة المجتمع المصرى الذى على الامرين من تنازع هذه الفرق وعدم التزامها بحماية حقوق الاهلى بل على العكس كانت اداة نهب وسلب كلما اتيح لها ذلك وتشكل هذه الفرق من الالبانيين والدلاة والانكشارية .

وقد ارتبط محمد على بالفرقة الالبانية رغم انه لم يكن واحدا منها اذ عهد اليه فقط برئاستها « وكان . الارنؤود ينقسمون الى فرقتين : فرقة تميل الى العثمانيين والاخرى تعمل لحسابها الخاص اما الدلاة فيشعرون بميل نحو العثمانيين بينما كانوا يكرهون الارنؤود كرها شديدا وحتى هؤلاء الاخيرين لم يختلفوا كثيرا عن غيرهم » (١) .

ولهذا لا بد من التعرف على السمات المميزة لكل فرقة من هذه الفرق فالالبانيون اشتهروا بانهم رجال حرب عصابات وانتظموا فى قبائل تحت قيادة رؤسائهم اما فى خدمة الدولة او فى خدمة انفسهم ومنهم ايضا اصحاب الاراضى والفلاحين وسكان المدن المختلفة جنودا وحكاما وصناعا وتجارا (٢) .

وبالرغم من ان محمد على قد قدم الى مصر على رأس القوة الالبانية الا انه لم يكن البانيا ولم يكن له ايضا ارتباط وثيق بهم بل كان ارتباطهم

وثيقا بزعمائهم الطبيعيين من رجال العشائر الالبانيين ورؤساء العصابات  
فى بلادهم أمثال طاهر باشا وحسن باشا وصلاح قوج (٣) .

ويبدو ان الالبانيين كفوا على قبح لا بأس به من القوة اذ تمكنوا من  
اخراج الامراء المماليك ورجالهم من القاهرة كما رفضوا فيما بعد تولية  
محمد على من قبل الشعب لانهم كانوا يشعرون بلولاء لرؤساء آخرين منهم  
عمر اغا ، وعندما جاء فرمان الدولة بتثبيت محمد على فى ولاية مصر لم  
يسمعهم الا الموافقة وربما ساعدتهم كثرة عددهم على المشاركة فى الاحداث  
اذ بلغوا عقب خروج الفرنسيين اربعة آلاف حدى (٤) .

ولا يمكننا اغفل موقف الالبانيين من الفئلت المتصارعة على السلطة  
فى ذلك الوقت والمجتمعة على البطشوات والمماليك ومجموعات الجند الاخرى  
كالانكشارية والدلاة اذ استبهر الصراع بين المماليك - قوات الالفى -  
والالبانيين وتبادل الفريقان المنوشات دون ان يقضى احدهما على الآخر  
سواء فى المنيا او فى ضواحي الرحمانية (٥) .

وقد حاول المماليك تضيق الخناق على الارنؤود ليتمكنوا من القضاء  
على نفوذهم فمقد حاربوا جماعة من كبار العسكر وعلى رأسهم سليمان اغا  
الارنؤودى الذى كان متوليا لكشوفية منفلوط وقتلوا عددا منهم واسروا رئيسهم  
الذى لجأ إلى بعض الجند لحمايته (٦) .

ولم تكن كفة المماليك دائما راجحة فكثيرا ما كان يقوم الالبان بحركة  
عصيان ويرفضون الاعتراف بالرياسة الا لقائدهم طاهر باشا ويلحون فى  
المطالبة بمرتبتهم مما يؤدى الى وقوع الخلاف بينهم وبين البرديسى فيضطر  
الى فرض الضرائب التى تثير السخط وتؤدى الى الاضطراب ومن الطبيعى  
ان ينتهز محمد على الفرصة للتقرب من الشعب ويكسب الالبانيين فى صفه  
ويطرد البرديسى من العاصمة .

وقد شجع انقسام المماليك واستمرار الصراع بينهم وبين الالبانيين على  
التمسك فى الاضطرابات وفى الوقت الذى اضعف هذا الصراع قوة  
المماليك ازدادت شوكة الالبانيين ، فأصبح محمد على سيد الموقف (٧) .



وبالرغم من وجود بعض الاختلافات بين الألبانيين والمماليك فقد كان هناك أيضا في بعض الأحيان نوع من التحالف أو الائتلاف بين الطرفين إلا أنه واجه عدة صعوبات بعد قتل ظاهر بلشا وتولى محمد علي قيادة الأرناؤود ولذلك لم يستمر هذا الائتلاف طويلا بسبب سوء إدارة المماليك وكثرة الضرائب وانتشار الفوضى واعتداء الجند على الأهلى وعجز السلطة عن كبح جماحهم الأمر الذى أعطى محمد علي الفرصة لاستغلال الموقف وإنزال ضربة شديدة بالمماليك وأخرجهم من العاصمة وأنهى التحالف الموجود بينهم وبين الأرناؤود على تولى السلطة فى مصر إذ كان لابد لتحدد على ليحوز رضاء السلطان أن ينهى الائتلاف بين المماليك والأرناؤود ويعتمد على جنوده كقوة أساسية ومادية تسهل له عدم التعاون مع المماليك ، ولهذا دفعهم إلى إخراج المماليك بطلب رواتبهم المتأخرة وحاول قادة المماليك التخلص من محمد علي وجنوده الأرناؤود ففشلت هذه المؤامرة وخرج المماليك من القاهرة ، وهكذا نجح محمد علي فى استنزاف كل القوى والشخصيات التى كان فى وسعها أن تقف أمامه أو تنافسه على السلطة (٨) .

وإذا كان الأرناؤود وقتئذ قد حطموا نفوذ المماليك باعتبارهم خصوم أشداء لهم فقد أجبرت قوة نفوذ الأرناؤود أيضا الباشوات العثمانيين على الأذعان حين أجبروا خورشيد على الاعتصام بالقلعة بسبب الخلاف الذى نشأ بينه وبين رئيس الألبانيين والذى أدى إلى نجاح الأخير فى تولى حكم مصر (٩) .

كان خورشيد بلشا بصفته أحد قواد الانكشارية لا يحظى بتأييد الأرناؤود وكان فى وسعه أن يتخلص منهم بأخراجهم من العاصمة وتوجيههم إلى مجاورة المماليك وبذلك يصبح محمد علي مضطرا لتنفيذ ذلك الأمر غير أنه حاول أن يحتفظ بقواته سليمة وقد واثته الفرصة حينما استقدم خورشيد بلشا قوات جديدة من أجل تدعيم مركزه وقد وصل عددهم إلى ما يقرب من ثلاثة آلاف من الجند الدلاة مما كان يدعم سلطة خورشيد وبذلك يصبح محمد علي مجرد قائد عادى لأحدى الفرق المكلفة بمجاورة المماليك (١٠) .

والواقع أن هذا الصراع لم يكن صراعاً بين باشا وآخر من أجل السلطة بل كان صراعاً بين جماعات عسكرية تمثلت في الإنكشارية والارنؤود والدلاة ولم تكن الدولة العثمانية راضية عن هذه الصراعات بين فئات الجند المختلفة وكل ما كان يهمها هو عدم ازدياد نفوذ الارنؤود ومحاولة اقامة التوازن بين هذه الثيرانم حتى تصبح هي سيدة الموقف ولانها كانت تخشى من وجود الارنؤود في مصر فقد أرسلت الدلاة هما أثراً مخاوف محمد على الذي أسرع في ترك المنيا علفدا الى القاهرة في أواخر أبريل سنة ١٨٠٥ ونجح في كسب الدلاة الى جانبه كما اكتسب تأييد المشايخ له وبذلك حاصر خورشيد حتى وهمل مندوب البلب العلى ومعه فرمان تثبيت محمد على في ولاية مصر في ١٨ مايو ١٨٠٥ (١١) .

وما فعله الالبانيون مع خورشيد لا يختلف كثيراً عما انتهجوه من قبل مع خسرو باشا الذي رفضوا تعيينه وانزلوه عن كرسيه وارسلوه مخفورا الى رشيد (١٢) .

ولم يقف الالبانيون عند هذا الحد بل يبدو أن ما حازوه من نفوذ ومكفلة جعلهم يسيئون الى الاهلى بما ارتكبوه من أعمال السلب والنهب فتعددت اشتباكات الاهلى مع الجند وقتل عدد كبير منهم وخوفاً من انتشار الاضطرابات والفتن تدخل المشايخ في محاولة لاعادة النظام ومعهم رؤساء الجند وهددوا الجند الذين سيشتبكون مع الاهلى بالأعدام (١٣) .

غير أن استمرار وجود القوات في العاصمة جعل الاهلى يعيشون في رعب مستمر خوفاً من تجدد أعمال السلب والنهب ، حتى أنهم تمنوا عودة الفرنسيين أو قدوم غيرهم من الاجانب عسى أن يخلصوهم من هذا الشر الذي ابتلوا به .

وقد بلغ فساد الجند حداً لا يمكن تحمله اذ كانوا يشاركون أصحاب المنازل في السكنى معهم ويستعملون فراشهم وحاجياتهم بل ويجبرونهم على الانفاق عليهم وأحياناً يضطرون صاحب الملك أن يترك داره لهم بعد أن يضيق بالاقامة فيها معهم ، ولم تنج حتى منازل بعض الفقهاء من السرقة واثموا المشايخ بأنهم ليسوا مسلمين والغريب أن الباشا والكتخدا لم

يستمع للشاكين من الناس بل أجلب « بأن أنلس قتلوا وجاهدوا أشهراً وأياماً وقلسوا ما قلسوه حتى طردوا عنكم الكفار وأجلوهم عن بلادكم أفلا تسعوهم في السكتي « !! ؟ (١٤) .

كما أضرت مفلسد الجند بالفلاحين والتجار والحرفيين وكفوا غير حاضعين لسلطة المحتسب ومن تولى منهم رئاسة حرفة من الحرف قبض من أهل الخرفة مقدم أربع سنوات وتركهم (١٥) .

كذلك كفوا بيدلون الدنانير المزيفة بالدراهم الفضة قهراً وإذا صرفوا دراهم أو بدلوها اختلسوا منها وانتشروا في القرى يطالبون بحق الطريق ويقبضون على مشايخ القرى ويكافونهم ما لا يطيقون مما أدى إلى هرب الفلاحين إلى المدن (١٦) .

وقد تعرض الأجانب لفظائع مماثلة لتلك التي تعرض لها الأهلى من قتل الألبانيين وأصبح الحى الفرنسى مهزدا بالدمار (١٧) .

ويرجع سبب سلوك الجند هذا المسلك إلى أنهم لم يجدوا لهم عملاً يشغلهم بالاضافة إلى تأخر مربياتهم بسبب افلاس خزانة الوالى وعدم قدرة الأهلى على الدفع لما حل بهم من الغرامات ، ولم يكن أملهم من حل سوى تزويج بناتهم من الجند اتقاء لشهرهم وفى هذا الصدد يقول الجبرتي « حدث اختلاط اجتماعى بين العساكر العثمانية وأهل البلد فنودى عليهم بالألا يزوجهم النساء » (١٨) .

وقد حاول الجند أيضاً إثارة الفتنة مع الصناجق حين صمموا على قتل ثلاثة أقباط كبار من مبشرين الصناجق أمثال جرجس الجوهري وبقطر المحاسب والمعلم غالى . وأمل هذا الوضع المخرج اضطر البرديسى إلى إجبار الأقباط على دفع مائة كيس للارنؤود ليعدلوا عن عزيمتهم (١٩) .

ومن الطبيعى أن تؤدي هذه الابتزازات من جانب الجند إلى استياء الممالك بسبب ما الحقوه من خراب بالاقليم لهذا طالبوا بالبشاشا بخلاء الوجه القبلى منهم وتحديد عددهم بألفى جندي (٢٠) .

ولما كان محمد على يسعى الى الانفراد بالسلطة وأمله عدة قوى متصارعة منها الجند كلن عليه ان يسعى للقضاء على سلطة الارنؤود بضرب تلك القوة بالقوى الاخرى كالمليك والوالى العثمانى ليشق لنفسه طريق النجاح .

وعندما استغل الجند فوزهم على الحملة الانجليزية واستمروا فى السلب والنهب وذهبوا الى الريف فى جماعات من اجل تنفيذ هذا الغرض واتبعوا ضروباً شتى فى الفتن بالاهلين رأى محمد على وجوب تأديبهم تأديباً صارماً خاصة بعد ان اطلقوا عليه رسائل بملقهم ولم يبد حرسه الخالص الا دفاعاً واهياً عنه وأدرك محمد على خطورة الموقف ومنذ تلك اللحظة فكر محمد على جدياً فى اثناء جيش نظامى خالص بعد ان انقسم هؤلاء الجند على انفسهم عدة اقسام فمنهم من رأى وجوب الانضمام الى الترك بينما رأى بعضهم العمل على انفراد دون الاعتراف بأية سلطة ، وهناك فريق آخر رأى ان العمل فى غير نهب الاهلين مضيعة للوقت (٢١) ، وقد قدر عدد هؤلاء بأربعة آلاف مقل من المشاة وخمسمائة ألف من الفرسان (٢٢) .

والحقيقة أن مؤامرات الجند لم تقتصر على الالبانيين وحدهم فللدلالة أيضاً كانوا عنصر اقلق شديد للاهلى والحكم على حد سواء لذلك كلن لابد لخورشيد أن يكون على درجة كبيرة من المهارة والجرأة لكى يستغلهم من اجل مصلحة الشخصية خاصة وانهم اشتهروا بروح المغامرة « وان كان لفظ دلاه يعنى المجنئين » (٢٣) . وقد بلغ عدد الدلاة ٤٠٠ فارس ، ٦٠٠ جندى من المشاة (٢٤) .

ويشتمى الدلاة فى معظمهم الى اصل كردى وقد اتى خورشيد بهذه الطائفة من الشام وجبل الدروز والمتولة ليجعلهم حرساً خاصاً له لتخوفه من محمد على وجنوده الارنؤود وعدم ثقته فيهم لا سيما وان محمد على كان محبوباً من الاهلى ، بينما كلن الدلاة موضع حقد شديد من الشعب لسوء افعالهم فازداد كره الاهلى لهم حتى انهم تمنوا عودة الافرنج بدلا منهم وكفوا يصرخون بذلك على مسمع منهم فيزداد حقدهم وعداوتهم للاهلى ويتهموهم بانهم ليسوا مسلمين بسبب كرههم لهم ، وقد اتبع الدلاة



نفس الاساليب التى كلن يتبعها الالبانيون فى اغتصاب الاهلى واقتحام منازلهم والاقامة فيها ، ولم يقتصر كره الدلاة على الشعب بل امتد ليشمل المماليك أيضا فقد اتحد قائد الدلاة كور اوغلى Keuroglou مع محمد على ضد الالفى لمحاربتة (٢٥) ، وبعد ان اخرج محمد على المماليك من القاهرة لم يبق امله الا نفى الدلاة الذين ظلوا معسكرين فى شمل القاهرة حتى علت منهم تلك الجهات ضروبا شتى من القهر والظلم لهذا ظل يقاومهم حتى تمكن من اخراجهم عبر حدود مصر الى الشام (٢٦) .

واخيرا لم يبق بالعاصمة الا خاصة المقربين اليه واتباعهم .

وكما تمكن محمد على من اخراج الدلاة والارنؤود فقد حلفه الحظ أيضا فى القضاء على القوة الثالثة من الجند المتمثلة فى الانكشارية اذ كانوا عقبة كئودا تحول دون سيطرة الدلاة على السلطة علاوة على ما تثيره من فساد واضطراب على نحو ما كانت تفعله الفرق الاخرى فقد ثارت هذه الفرقة على طاهر باشا الذى لقي حتفه على ايديهم وانفقوا فيما بينهم على تعيين احمد باشا قائد الانكشارية واليا على مصر وقد حاول الوالى استمالة محمد على ليكون له عضدا قويا فى حكم مصر خلسة وانه كلن تحت تصرفه ما يقرب من اربعة آلاف جندى تحتل القاهرة والقلمة (٢٧) .

لم يوافق محمد على على اختيار الانكشارية لهذا الوالى وسرعان ما تحالف مع المماليك على اقصائه فى مقابل ترك السلطة لهم وقد التى فى روع كبيرهم ابراهيم بك انه الاحق بالولاية وبذلك ضرب الاتراك بالمماليك (٢٨) ، ليقتضى على سلطة الانكشارية ثم اصر على خروج احمد باشا ورجاله من مصر . وبعد ان تم خروج الباشا حول محمد على فكرته الى الفتك بالانكشارية مخافة ان يثوروا عليه كما فعلوا مع طاهر باشا فأوعز الى الارنؤود بذلك فلتقضوا عليهم وسلبوا اموالهم وقتلوا اعيانهم واجتمع الباقون منهم بمصر القديمة وعزموا على التوجه الى الشام ورغم هذا لم ينجوا من فتك الارنؤود ولم يبق منهم الا من اختفى فى المنزل (٢٩) .

وهكذا كان عماد للدفاع عن مصر قبل عهد محمد علي، ممثلا في  
الفرسان المماليك وبقايا الفرقة العثمانية غير النظامية ولما كان قد انتهى  
عصر حرب العصابات لهذا رأي محمد علي ضرورة إيجاد جيش منظم يعتمد  
فيه على أبناء المصريين وإن كان قائده من الأتراك .

وهنا يجب طرح عدة تساؤلات بخصوص هذا الأمر .

هل نجح محمد علي في القضاء على هذه الشرازم قضاء تاما ؟ أم  
تمكن من صهرها في الجيش الحديث بالخضاعهم لنظمه ؟ وما هي محاولاته  
التي انتهجها بخصوص ذلك الأمر والمدى التي وصلت اليه ثم التأثيرات  
الاجتماعية التي طبعها تلك المحاولة الجريئة على القطاعات الاجتماعية  
الآخري التي كان يتشكل منها المجتمع المصري حينئذ أصبحت فكرة إنشاء  
جيش حديث ضرورة حتمية بالنسبة لمحمد علي لحماية سلطته والمحافظة  
عليها من التداعى بسبب مؤامرات هؤلاء الجند كما أن هذه المحاولة كانت  
تعد بحق شرطا ضروريا لتحقيق طموحاته الشخصية ، وتمثلت المحاولة  
الاولى التي اتبعها محمد علي للتخلص من الجند غير النظامى لانشاء  
جيشه الحديث واقرار سلطته في اخراجهم من البلاد ، اما الخطوة الثانية  
فكانت تهدف الى التخلص منهم باستخدامهم في محاربة المماليك او ارسالهم  
الى الحروب الخارجية لمحاربة الوهابيين وفى فتح السودان .

يقول فؤاد شكرى فى هذا الصدد « وجد الباحث أن خير وسيلة  
لتخلص من هؤلاء الجند هي ارسالهم فى الحملات المتعددة ضد بكوات  
المماليك وترحيل أكثر الطوائف شغبيا الى بلادها ونفى زعمائها ولو أن نفى  
كبار الجند لم يكن بالأمر اليسور إذ كان من الصعب عليهم ترك مصر  
بسهولة لانهم صاروا فيها امراء واكابر بعد أن كانوا يعيشون فى بلادهم  
عيشة بسيطة ويقتصر عملهم على ممارسة بعض الحرف ، ولهذا لم يكن  
غريبا أن يعصى هؤلاء الزعماء أوامر الباحث ويحشدوا الجنود للاستيلاء  
مع قوات الحكومة فى معارك دامية وسط شوارع القاهرة وينتهزون هذه  
الفرصة لاقتحام الدور من أجل النهب والسلب وقد حدث ذلك حين أراد  
الباشا أن ينفى رجب أغا الارنؤودى ويخرجه من البلاد فى ١٩ نوفمبر سنة  
١٨٠٧ ولم تستتب الأمور الا بعد أن حضر عمر بك كبير الارنؤود وصالح

قوج الى رجب اغا واجبروه على ترك البلاد. وقد استمر الباشا فى اخراج الجند من مصر فقطع رواتب بعض الدلاة وأمرهم بمغلدة البلاد كذلك أدت مذبحه القلعة الى خروج عدد منهم، قدر بـ ٥٠٠ جندى .

وعندما اطمان الباشا على قدرته فى اخضاع الجند لم يتردد فى تكليف عمله فى مقدونيا والاناضول أن يجمعوا له الجنود الالبان وغيرهم لارسلهم الى ميلادين. القتل الجديدة فى يوليو سنة ١٨١١ ثم بدأت متاعب محمد على من ناحية العسكر تقل الى حد كبير فلم يصدر عنهم أى بادرة للعصيان ولم يعتدوا على أحد من الاهلين إلا فى حالات نادرة جدا بل كانت اضطراباتهم تتلاشى تماما فيما تلا ذلك من الاعوام (٣٠) .

وعندما عادوا الى عصيتهم وتمردهم من جديد بعد عودة محمد على من الحجاز فى يونيو سنة ١٨١٥ شرع فى محاولة لتنظيمهم على النمق الاوروبى غير أنه وجد معارضة شديدة من قبل قواد هذه الفرق وقضى مدة طويلة فى محاولة اقناعهم دون جدوى لذلك عزم على تنفيذ مشروعه رغم أنهم . كذلك اعترض العلماء على هذا التنظيم الجديد باعتباره بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار .

لكن محمد على لم يعر تلك التفاهات أى اعتبار. وبدأ بالفعل فى تجريب الفرقة التى كانت تحت قيادة ابنه اسماعيل فى ١٢ أغسطس سنة ١٨١٥ وأعلن أن كل من لم يقبل هذا النظام للجند سواغ أكان من الانفار أو البكوات يجرى من ممتلكاته ويطرد من مصر . ومن البطينى أن يتكلم الجند ويقرروا الفتك به وعلى رأسهم ثلاثة من كبارهم كحجر بك وعبد الله اغا صارى جله وحسين اغا الارزنجلى غير أن محاولتهم منيت بالفشل واخذ الباشا فى استمالة قلوب الجند فوزع عليهم النقود والعلاشف وترك مشروع تدريبهم على النظام الاوروبى لفرصة أخرى (٣١) .

وعندما تم النصر لمحمد على على الوهابين شرع فى تنفيذ ما عزم عليه من ضرورة انشاء الجيش الحديث وتدريبه على النظم الاوروبية لانه لم يعد فى حاجة الى مراعاة خطر الجند خلاصة بعد أن قتل الكثير منهم فى بلاد العرب ، اذ كانت الحرب الوهابية التى استمرت من سنة ١١ الى

سنة ١٩ فرصة نادرة للقضاء على هذه العنصر المشاغبة (٣٢) كما أنها اتلحت الفرصة تدريجيا امل محمد على لتأسيس الجيش النظامي وإن لم يتمكن من تنفيذ مشروعة الا في سنة ١٨٢٠ بعد أن أخرج الفرق المتمردة الى نفور مصر ، ورغم هذا ظل متيقظا لآخامد كل فتنة تبدو من البلقين وكبح جماح من يحيد عن جلالة النظام العسكري . وقد تصادفت هذه الخطوة مع انتهاء حروب نابليون وتسريح جيوشه ووجد كثيرا من ضباط الامبراطورية انفسهم بلا عمل فلجأوا الى الدولة الناشئة التي قلمت في اوائل القرن التاسع عشر لكي ينضموا الى القوات العسكرية فيها .

ومن أهم تلك الشخصيات الكولونيل سيف الذي عهد اليه محمد على بتدريب الجند وكان من الصعب على جماعة الارنؤود قبول هذا الضابط الفرنسي بنظمه العسكرية الحديثة فرفضوا الامتثال لاوامره وتجهروا حول القلعة فاغضى محمد على العين عن تعليمهم .

اذ لم يكن يهم الباشا في تنشئة جيشه الجديد نوع الجند الذي يكون منه نظمه الجديد بقدر ما كان يهمه نوع التدريب الذي يأخذون به (٣٣) فلو اعتمد محمد على على الالبانيين فقط لحرمه السلطان من تجنيد المصريين كما حرم على المماليك من قبل شراء الرقيق من جيورجيا وأوروبا .

اذن كان من حسن طالع محمد على مقاومة الالبانيين للنظام الجديد وعدم قبولهم له . ومن هنا بدا محمد على في تسريح عدد كبير منهم ممن لم يشأ الالتحاق بالجيش النظامي فاضطر معظمهم امل هذا القرار الى الرحيل الى بلادهم . وهكذا تخلص منهم دون أن يطلق رصاصة واحدة اما من بقي منهم في القاهرة فقد صار يتلقى مرتبكا ضئيلة للغاية (٣٤) .

ويعتبر الكولونيل سيف بحق مؤسس جيش مصر الحديث ، وخونا من اثاره شكوك الباب العالي بعث محمد على بسيف الى أسوان وزوده بألف من مملوكه ليتولى تدريبهم على النظم الحربية بعيدا عن عين الباب العالي ورجله وقد خضع هؤلاء للنظم الجديد لانهم كانوا ملكا خلاصا لمحمد على ولكنه عندما حاول تطبيقه على المماليك الآخرين ثاروا ضده ولم يهدأوا الا بعد ان وعدهم بعدم التعرض لنظمهم الحربية التي افوها من قبيل (٣٥) .



وقد قدر عدد هؤلاء الذين رفضوا النظام الجديد بـ ٥٠٠ من ملوك من ممالك عظماء القطر (٣٦) ويقل أن العلماء مارسوا نوعا من الضغوط على الشبان وحرصوهم على عدم الانصياع لتعليم الفرنجة وليتلافى محمد على هذه المصاعب رأى تدريب قواته التي عول عليها بعيدا عن الدسائس فأرسلهم الى أسوان وأمضى سيف في تعليمهم ثلاث سنوات بلثا في نفوسهم روح الاخلاق العسكرية ونجح بلغفل في تخريج الضباط الجدد الذين اخذوا بدورهم يديرون جنود الجيش الجديد من السودانيين أولا ثم من المصريين ثانيا (٣٧) .

وهناك حقيقة لا يمكن اغفلها وهي أنه لم يذعن جميع الاتراك والممالك لهذا النظام الجديد كما أنهم اخذوا يتقرون الاهلى منه لما سيحدثه هذا النظام من أخذ أولادهم وابعادهم عن أوطانهم وجعل الخدمة العسكرية اجبرية على كل شلب مصرى سواء اكلن من المزارعين أو سكان المدن كما حرصوا العلماء ضد النظام الجديد باعتباره وسيلة لدخول الاجانب الى مصر خصوصا في الادارة العسكرية وان ذلك مخلف للشرع والقرآن كما أن بعض الممالك كانوا يفضلون المعيشة ضمن الخدم على الاتعاب والتمرينات العسكرية غير ناظرين لما ينالونه في المستقبل ولهذا تأمروا على مخربهم، غير أنه نجح في ازالة ما في أنفسهم من بغض تحوه .

ويبدو أن اعتماد محمد على على الممالك والترك في الجيش كلن مهما لتوطيد نفوذه في مصر فقد كان يتوقع أن صراعا سوف ينشعب في يوم من الايام بينه وبين البلب العالى ولا جدال في أن هذا الصراع سوف يضع اخلاص الضباط الاتراك له موضع الاختبار الدقيق ولذلك لم يشأ أن يعتمد عليهم اعتمادا كليا فدعا الممالك الى مشطرتهم العمل سواء في الجيش أو في الادارة .

وكان محمد بك لاطوغلى هو اول من تقلد وظيفة ناظر ديوان الجهادية وقد أطلق عليه اسم رجل الباشا الاوحد (٣٨) . ثم خلفه في منصبه محمود بك عزت ، ومن الذين شغلوا مراكز هامة في الجيش وكلن لهم دور هام عثمان نور الدين الذى نقل الى اللغة التركية القواعد العسكرية الفرنسية



التي صارت أساسا لتعليم الضباط الجدد ، ومن الاتراك الذين عهد اليهم محمد على برئاسة لواءين من الفرسان اللواء احمد المتيكل بك وسليم بك (٣٩) .

كذلك عهد الى صهره محرم بك محافظ الاسكندرية يلمارة الاساطيل المصرية وكان هو اول امير وناظر للبحرية المصرية (٤٠) .

وعموما فلن أبناء الباشا والمماليك هم للذين كانوا يتمتعون بالمرتبة العالية دون النظر الى اهليتهم او كفاءتهم وهكذا ظلت مناصب الجيش العليا في مدى سنوات عدة تسند الى الترك والمماليك لان محمد على لم يشأ في بادئ الامر ان يستسلم للاهلين ويجعل نفسه تحت رحمتهم .

وقد بنى محمد على خطته على اعتقاد خاطيء فكلن يتصور ان ترقية المصريين في الجيش ستؤدي الى عواقب وخيمة اذ اعتقد انهم حينما يصلون الى المراكز العليا لن يصونوها ولهذا حل دون وصولهم الى المراكز القيادية حتى يبقى قيلم الجيش المصري بثورة تطيح به كما ان حقد المصريين على الاتراك جعله لا يطعن الى تسليم المراكز القيادية لهم في القوات المسلحة ، وربما كان هذا الشعور قلصا على الفترة الاولى من انشاء الجيش لانه بعد فترة ستمح بتنصيب بعض المصريين ضباطا في الجيش وان لم يتعدوا رتبة اليوزيشي (٤١) .

وبعد ان كون محمد على العدد الكافي من الضباط اخذ يفكر في حشد الجنود وهنا ايضا واجهته صعوبة جديدة وهي من اي الطبقات يتم حشد جنده ؟ وكيف يختارهم فهو لم يشأ في المبدأ ان يجند الاتراك ولا الارمن في النظم الجديد لما شبوا عليه من حب الشغب والنفور من النظم فاعرض عنهم ولم يشأ ايضا ان يفاجئ المصريين بتجنيدهم حتى لا يثير الهياج في البلاد لانهم لم يعتادوا التجنيد من قبل فخشي اذا عجل بحشدهم ان يعدوا ذلك عبئا جديدا يثقل كاهلهم فوق اعباء الضرائب والاتلاوات التي كانوا ينوعون بها وخشي من جهة اخرى ان يؤدي تجنيدهم الى حرمان مصر من العاملين بالزراعة فتسوء حالة البلاد الاقتصادية . ولهذا حاول تجنيد السودانيين وعندما فشلت تجربته رأى انه لا مناص من تجنيد المصريين

مختلف فئاتهم من فلاحين وتجار وصناع وأقباط وعربان غير علبى بالمخاطر التى تحف بهذه التجربة الجريئة .

وهكذا سار محمد على بخطى سريعة فى تكوين جيشة من الفلاحين تحت رئاسة الأتراك الذين شجعهم على دخول الخدمة النظامية ما وعدوا به من مرتبت عالية وبذلك أصبح لدى البلشما فى وقت قصير عدد كلف من الجنود أعدوا . أعدادا يمكنهم من أن يقفوا موقف . التحدى ازاء شرازم الجند وقد بلغ عدد المجندين الجدد آلايين (٤٢) .

وهناك فرق جوهرى بين هؤلاء الذين أعدهم محمد على أعدادا حديثا . وبين أولئك الذين دخلوا فى سلك الفرق العسكرية العثمانية من قبل من أبناء البلاد سواء بطريق التطوع أو الرغبة فى التمتع بمزايا الانتماء الى القوة العسكرية العثمانية حيث أصبحت سجلات الانكشارية مليئة بأسماء رجال ينتمون الى طوائف الحرف دون أن يقوموا بمباشرة العمل سبها كما وجد عدد من الفلاحين والبدو بين فرق المليك (٤٣) .

واذا كان هؤلاء قد تطوعوا فى هذه الفرق بناء على رغبتهم فان الوسائل التى لجأ اليها محمد على فى تجنيد المصريين . كانت تتسم بالعنف . والشدة . فلم ترض الفلاحين وغيرهم فثلروا ضدها وقلوموها بشتى الوسائل على نحو ما سنرى .

لقد كان التجنيد سخرة حقيقية تتبع فيها أساليب وحشية لتجنيد الفلاحين الذين إعرضوا اعراضا شديدا . عن التجنيد وكلفت الاوامر تصدر الى موظفى الحكومة فى المقاطعات والقرى لجلب العدد اللازم من الرجال . ولما كلفت ثمة حاجة فى كثير من الاحيان للمساعدة العسكرية للتمكن من جمع هؤلاء الفلاحين فقد عهد الى جماعت من الجنود بمحاصرة القرى واعطى لها حق القبض على العدد اللازم من الفلاحين وسوقهم مكبلين بالحديد الى المدينة الرئيسية فى الناحية حيث يختار من بينهم اللائقون للخدمة العسكرية وكلفت الرشوة والمحسوبية توفر للثرياء او قوى النفوذ قرصا لشراء أعفائهم من التجنيد كما لم يجد الفلاحون صعوبة كبيرة فى رشوة موظفى الحكومة الذين كانوا قائمين على تنفيذ سياسة محمد على الخلسة بالتجنيد وفى افتداء انفسهم عدة مرات ليتهربوا من التجنيد (٤٤) .

وقد كلف العمد والمشيخ — بمعاونة الجنود — بالانقضاء على القرى لجمع الجنود وقد راعوا زيادة هذه الأعداد عن القدر المطلوب لكنهم لم يميزوا بين من تقدمت به السن ومن لم يشبوا عن الطوق أو من الأصحاء المعافين وغيرهم من المرضى وذوى العاهات وهكذا لم يكن التجنيد يسير على طريقة منظمة أو ترتيب معين أو حتى تسجيل للأسماء أو الاقتراع (٤٥) .

وقد استوجب ذلك إصدار عدة أوامر إلى نظار الأقاليم بلفت نظرهم إلى عدم إرسال كبار السن لأنه يعد مضيعة للوقت وأذية لهم وتعطيل للمصالح ونحضر كل حجة تقوم على عدم وجود من هو صالح للجندية (٤٦) ، ثم ما لبث محمد على أن هدد المتكاسلين فى إرسال الجند اللزمين للتجنيد وصمم على معاقبتهم إما بالقتل أو الضرب بالنبوت (٤٧) .

ويمكننا أن نلتبس العذر لمثل هؤلاء المسئولين إذ أن كثيرا من المحمولين بغرض التجنيد كثوا يهربون فى الطريق أو يموتون من المرض والاعياء فرأى المشرفون على عملية جمع الجند جمع عدد يزيد على العدد المطلوب حتى يمكن سد هذا النقص ، وقد حدث فى سنة ٢٥ أن وصل إلى معسكر الخلقاه نحو سبعين ألف نسمة لم يقبل منهم غير اثنى عشر ألفا ورفض حوالى اثنين وعشرين ألفا والبقون كثوا من النساء والفتيات والأطفال الذين يصحبون ذويهم إلى معسكرات الفرز .

وقد كان أقارب الجند يشركونهم ما تخصصه لهم الحكومة من غذاء ولما كان الطعام لا يكفيهم جميعا فقد لجأ الأطفال إلى التسول وانزلت النساء إلى مهالوى الفساد (٤٨) ، وأمام هذا الوضع المؤسف تهرب الفلاحون من التجنيد وفضلوا هجر بيوتهم على الاستسلام لعنت محمد على وقد هلجر عدد كبير منهم بالفعل إلى سورية يتراوح بين ألفا وألفين (٤٩) ، بينما ذكر آخرون أنهم بلغوا ١٨ ألف فلاح (٥٠) .

وكان عبد الله باشا والى عكا يمنح أولئك اللاجئين المصريين أرضا ويعفيهم من الضرائب لمدة ثلاث سنوات وحينما طالبه محمد على بلرجاع هؤلاء الفلاحين كان رده بأن المصريين من رعيا السلطان وأنه بالتالى لا يستطيع منعهم من الإقامة فى أراضى تقع تحت سيطرته .

وكان عبد الله باشا يريد أن يفكر محمد على بأنه مازال خاضعا للسلطان وربما كان هذا ذريعة لمحمد على لغزو سورية .

كذلك هرب الفلاحون الى اراضى المستنقعات المجاورة لقراهم وفى كثير من الاحيان كانوا يهربون الى قرى بعيدة او الى الصحراء حيث يستقرون مع البدو ثم يعودون الى قراهم بعد ان ينقضى خطر التجنيد كذلك هرب الفلاحون الى المدن وبخاصة الاسكندرية حيث تمكنوا من اقامة قرى اخرى ومارسوا بعض الاعمال التى تكفى بالكاد لقمة العيش .

لهذا اضطر محمد على الى اصدار اوامره الى موظفى الحكومة بمحاصرة جميع الفلاحين الهاربين واعلنتهم بالقوة الى قراهم وكلف مشايخ القرى بالحضور الى القاهرة والاسكندرية كل ربيع وخريف للبحث عن الفارين من قراهم وكن الفلاحون الذين يتبض عليهم يوضعون فى سجون الحكومة الى ان تتاح الفرصة لارسالهم من جديد الى قراهم (٥١) .

كما تواعد محمد على المشايخ انفسهم بسوء العقلب اذا هم اهلوا فى جمع الاتفسار اللازمين للجندية (٥٢) ولم ينج النظر من هذه التهديدات (٥٣) كذلك شملت هذه التهديدات من كان يستخدم خدما لائقين للخدمة العسكرية سواء اكانت امرأة او مخدمة او شيخ قسم .

ومن الطبيعى أن يكره الاهالى التجنيد ويعترضوا عليه ويلقبوا محمد على بباشا النصارى لأن هذا الامر لم يكن مألوفاً بالنسبة للمصريين الذين لم يسبق لهم أن خضعوا لنظام عسكرى ما ولم يكن من السهل جعلهم بالحسنى على الانتظام فى سلك الجيش ، وكان لابد من مضي وقت طويل لانتقالهم من الحالة التى الفوها الى حالة مغايرة لها بل الى حالة لم يعهدوا لها مثيلا من قبل لا سيما وهى تتلقى مع عاداتهم وأخلاقهم بل وفى أسلوب معيشتهم .

وألم اصرار محمد على على تجنيد الفلاحين بالاكراه وارجاع الهاربين عقدا لجأ الفلاحون الى وسيلة اخرى للتهرب من هذا العبء بتشويه اجسامهم فقد عمدت الامهات الى تشويه اطفالهن واصابتهم بالعمى او العجز حتى



لا يجبروا على التجنيد وكثيرا ما كان الرجال البالغون يقطعون سبلية يدهم، اليمنى أو يفقئون عينهم اليمنى وقد بلغ عدد الجند الذين أعموا أبصارهم ١٢٠٠ (٥٤) .

كذلك كان الرجال يلجأون الى نزع أسنانتهم الامامية ليتهربوا من التجنيد غير ان محمد علي هدد هؤلاء ليمنع انتشار مثل هذه الجرائم بأن كان يأخذ من نفس العائلة واحدا آخر بدل الذى شوه نفسه أو يرسل المشوهين للعمل على سفن الحكومة مدى الحياة .

وقد جاء فى احد التقارير المسجلة فى سنة ١٨٣٤ أن الاحوال ازدادت سوءا بحيث أن جرجا التى كانت تضم ستا وتسعين قرية لم تستطع توفير سبعة رجال لاثنتين للخدمة العسكرية وأن الحكومة طلبت أن يجلب من خمس مقاطعات اخرى أربعمئة رجل وجد من بينهم مائة وسبعين رجلا فقط قادرين على حمل السلاح كذلك أمرت الحكومة من شوهوا أنفسهم بالعمل فى المصانع ورغم هذا استمر التشويه ليس على نحو لا يصدق فحسب بل أنه دخل فى سنة ٣٨ الى مقاطعات لم يكن معروفا فيها منذ عدة سنوات وقد أدى استنفاد الرجال اللاتنين بدنيا الى تكوين كتائب من العميان والاطفال البالغة أعمارهم أربع عشرة وخمس عشرة سنة (٥٥) .

كما أمر الباشا جميع المعهود اليهم بالاشراف على مسئل التجنيد بأن يبذلوا قصارى جهدهم لمنع حوادث التشويه والا عد ذلك اهمالا منهم فى تأدية واجبهم وحق عليهم مجازاتهم بتشويه أجسامهم (٥٦) .

غير أن الوسائل التى اتبعها الفلاحون لمقاومة التجنيد لم تكن قلصرة على الهروب أو التشويه فحسب انما وصلت فى بعض الاحيان الى الثورة على النظام ومعارضة السياسة التى اتبعتها الحكومة. وفى مايو سنة ٢٣ أعلن الفلاحون الثورة فى مديرية المنوفية ضد التجنيد والضرائب الباهظة وسرعان ما أجهت الثورة وعوقب الثائرون عقابا شديدا ولكن ما لبثت أن نشبت ثورة اخرى فى ابريل سنة ٢٤ وامتدت من اسنا حتى أسوان وكانت هذه الثورة نذيرا بخرق الاتفاقيات من جانب عدد من قبائل العربان القوية التى كانت تسيطر على الصحراء الغربية من القضاير الى سواكن (٥٧) .



ويقال أن الذى شجع هذه الثورة أحد المغاربة المدعو أحمد بن باديس - وهو شيخ ممن يدعون أنهم مهبط الوحي الالهى - (٥٨) اذ وجد استعدادا لدى الاهلى المتذمرين من التجنيد وانضمت اليه الجموع الصاخبة وكادت تستفحل « الفتنة » لولا أن الحكومة اتبعت العنف فى تشييتهم (٥٩) .

وقد استعان محمد على بالقوات التركية وعدد من العربان المتحالفين معه للقضاء على الثوار الذين استمرت ثورتهم ما يقرب من ستة أسابيع ، ورغم أن الخسائر فى الارواح لم تكن معروفة لكن يبدو أنها كانت ضخمة لدرجة أنها اقنعت الفلاحين الى حد ما بالتكيف مع سياسة التجنيد أو ايجاد وسيلة أخرى للتهرب منها (٦٠) .

وعندما أصبح الشعور الشعبى كله مهيبا للثورة اضطر محمد على الى اتخاذ اجراءات تأديبية ليحول دون تطور ذلك السخط الى ثورة علنية لان الاساليب التى اتبعها فى التجنيد لم يعد من الممكن تجاهلها نظرا لارتباط الفلاحين الوثيق بالنيل وبقرامهم وبالأرض (٦١) .

وكان أبشع ما فى هذه السياسة فى نظر الفلاحين الذين درجوا على ان العلاقات الاسرية المتينة هو أنها تدمر الحياة العائلية فقد كان الفلاح يجند فى الجيش مدى الحياة ورغم أنه كان يسمح لاسر الجنود المعسكرين فى مصر ببناء ثكنات من الطين قرب المعسكر فعند رحيل القوات من مصر لم تكن الزوجات والاطفال يستطيعون مرافقتها وكان هذا أمر طبيعى انها الذى كان يتنافى مع المنطق أنهم كانوا يتركون بلا نفرد أو أى مورد يتعيشون منه ولهذا كانت الروابط الزوجية تنحل بطريقة آلية وبذلك لا تلبث كثير من زوجات الجنود أن يمتن علاقات جديدة .

ومن مساوئ التجنيد أيضا أن الفلاحين كفوا يعانون شظفا شديدا فى الميدان نظرا لقلّة المؤن المنصرفة لهم علاوة على سوء معاملة قوادهم الاثراك والوقت الحرب كان عدد قليل جدا من كبار الضباط هم الذين يهتمون بأمر الجنود مثلما يفعل نظراؤهم فى الجانب المقابل لقواتهم الاوروبية .

وبالإضافة الى ذلك كانت رواتب الجند متأخرة على الدوام ففي أغسطس سنة ٢٥ قيل أن الجنود لا يتلقون رواتبهم وفي ١٣ ابريل سنة ٢٧ قتل علبدين كاشف حكم احدى المديريات في الصعيد بأيدي الجنود «المتبردين» طلبا لرواتبهم ، وفي سنة ٢٨ ذكر ان القوات المحاربة في المورة لم تتلق رواتبها منذ ستة عشر شهرا وفي سنة ٣٢ تمرد الجيش العامل في الحجاز لانه لم يتلق رواتبه منذ عشرين شهرا واثناء الحرب السورية الثانية وعد الباب العالي بأن يدفع الرواتب المتأخرة لمدة سنة لمن يقع في الاسر من الجنود فكل هذا الوعد حلفا لكثير من جنود محمد علي للفرار من جيشه (٦٢) خلصة وان محمد علي اضاف عبء الجندية على الاعباء الاخرى التي تحملها الفلاح المصري .

ويضاف الى ما سبق من عيوب نظم التجنيد أنه كان يحول دون نمو عدد السكان علاوة على أنه كان يلقي بهذه العائلات بـ أي عائلات الفلاحين — في مهاوى الحزن والفلة (٦٣) .

لهذا كله رأى محمد علي لتقليل النفور من الجندية اتباع سبيل آخر غير الشدة في ترغيب الاهالي في التجنيد وهو الاستعانة بالوعاظ لتوعية الفلاحين وتوسيع أفقهم بحيث يعوا اهميته كما اوعز الى ابنه ابراهيم أن يذكرهم بالاقبيل الذين لبوا نداء الفرنسيين ابلان الاحتلال الفرنسي واستخدموهم في الجيش لغيرتهم على دينهم فالاولى بالفلاحين الذين شرفوا بنور الايمان أن تأخذهم الغيرة على ذلك .

وقد صلت محمد علي صعوبات أخرى غير المقاومة من جانب الاهالي فلزراعة قد تحول بينه وبين مشروعاته في التجنيد وخلصه في المواسم التي تحتاج الى أيدي عملة كثيرة ولذا فقد حاول محمد علي في خطابه لابنه ابراهيم أن يوفق بين ما تستلزمه الزراعة من أيدي عملة وبين ما يتطلبه التجنيد اذ أصبح الواجب يقتضيه أن يجند الفلاحين حين يتيسر له ذلك ويستخدمهم على نحو ما يستوجبه الموقف (٦٤) .

والحقيقة أن محمد علي بدأ يفكر على هذا النحو بعد أن استمر فرار الشبلان الاصحاء الى الصحراء والاختفاء بها شهورا مما أدى الى تعطيل اعمال الزراعة .

وامام مقاومة الاهلى للتجنيد رأى الباشا انه لا مناص من ضرورة تغيير هذا السلوب او حتى محاولة اصلاحه فشكل مجلسا للتجنيد من كبار ضباط جميع الاسلحة وعهد برئاسته الى احد قواد الطوبجية وبدا بمديرية قليوب لقربها من القاهرة واستدعوا مشايخ البلاد واخبروهم بحاجة الدولة الى القوى العسكرية وضرورة تشكيل الجيوش على ان يكونوا حائزين للشروط المطلوبة فيما يتعلق بالسن وصحة البدن والا يكونوا مرتبطين بالهيئة الاجتماعية بروابط وثيقة لكى لا تترك وفاتهم أثرا سيئا فى نفوس أسرهم وشرح لهم كيف ان التجنيد فى فرنسا قلّم على القرعة فلما سمع الحاضرون من المشايخ هذه القاعدة أعربوا عن استحسانهم لذلك ووافقوا عليها وحينئذ طلب منهم العودة الى قراهم وتحرير كشف بأسماء الذين تتراوح أعمارهم فيها ما بين الثانية عشرة الى الثانية والعشرين لكتبهم ما كلوا يفتحون فى امر تلك الطريقة الجديدة حتى ولى جميع السكان الادبار وركنوا الى الفرار فلم تجد الحكومة ازاء هذه الحالة الا اللجوء للقوة من جديد وعاد المصريون مرة أخرى لعملية التشويه فرارا من الجندية (٦٥) .

وعبثا حاول محمد على ان يجعل التجنيد قلما على أسس وقواعد عسكرية مشبهة للنظام المتبع فى فرنسا لأن هدف التجنيد فى مصر لم يكن مفهوما لدى الشعب كما كان مفهوما عند الفرنسيين الذين حاربوا باسم الوطنية .

كما أن افتقار الضباط الى اللياقة كل من ضمن المصاعب التى اعترضت هذا الموضوع . وهكذا استمر رفض السكان قلما ضد تقديم المجندين المطلوبين .

لهذا اضطر محمد على الى تخفيف الفظائع والمتاعب التى كانت تصحب عملية التجنيد الاجبارية من قبل ففى سنة ٣٩٠ قصر غميلة التجنيد على الشبان الذين تتراوح أعمارهم ما بين الخامسة عشرة والخامسة والعشرين بينما اعفى ارباب الاسر والابناء الوحيدون منه ، وفى النهاية اضطر محمد على الى التخلّى عن التجنيد فى سنة ١٨٤٠ عندما أبلغ عدد من المديرين

والمأمورين -أنهم لا يستطيعون تجنيد المزيد من الفلاحين -وهنا أدرك الباشا أنه يجب إيجاد وسائل جديدة (٦٦) .

ففى ربيع سنة ١٨٤٠ أنشأ محمد على الحرس الوطنى وهو نوع جديد من المنظمات العسكرية على نسق الحرس الوطنى الفرنسى وكان القصد منه أن يكون مدخلا للجيش وأن يهئ الفلاحين المصريين للخدمة العسكرية ويستفزه إلى القيام بواجبتهم عن طيب خاطر فمضى الفلاح بعض الوقت فى التدريب، والمناورات وألفا المعيشة فى المعسكر بالقرب من أهله ربما زال تخوفه وكرهه للجندية وبذلك تصبح عملية التحول والانتقال من النظم المهنى إلى النظام العسكرى عملية سهلة ومن ثم لا يلجأ إلى مقاومة التجنيد (٦٧) .

وبالفعل جرى التجنيد لهذا الحرس بحماس لا بأس به وقلم عدد من الشيوخ البارزين بارتداء زى النظم لاثارة بعض الحماس بين الفلاحين ففى القاهرة تعهد عثمان بك السنارى وهو أحد علماء الأزهر السابقين بتجنيد أربع كتائب ووعدده محمد على بأنه سينعم عليه بلقب باشا بنيلين فى حالة نجاحه كما منح ابراهيم عارف بك رتبة عسكرية كبيرة وكل من تجار القاهرة وتعهد بتجنيد كتيبتين كذلك قلم أحد العلماء السابقين المدعو محمد بك بتجميع كتيبتين أخرتين ، وعموما فإن موجة السخط استمرت قائمة بالنسبة للتجنيد ولم تخف وطأتها الا عندما شاع الامل فى تسوية المسألة المصرية فى يناير سنة ١٨٤١، لكن الحرس الوطنى ظل مكروها فى جميع أنحاء البلاد وبذل محمد على جهدا كبيرا لتهدئة الاهلى لدرجة أنه ذهب بنفسه فى سنة ١٨٤١ إلى مديرية المنصورة حيث وعد بتخفيف الضرائب على الفلاحين المقدمين أملا فى قبولهم للمطلب العسكرية الجديدة التى فرضها عليهم وذهب أحمد باشا المنيكى إلى مصر الوسطى لنفس الغرض .

وعلى أى حال لم يطل البقاء بالحرس الوطنى (٦٨) ففى سنة ١٨٤١ ذكر الله قد حل فى كل من القاهرة والاسكندرية ولا شك أن سياسة تصفية الحرس هذه قد اتبعت فى كل مكان ورغم ذلك فقد بلغ عدد قوات محمد على مائة ألف ثلاثة أرباعهم من الفلاحين اذ كان يبدو أن كل من بإمكانه



أن يمشى كلن يجند في الجيش وبذلك أصبح محمد علي قادرا على أن يجند لجيشه وأسطوله قوة محاربة قوامها تقريبا ١٥٧ ألف رجل .

وعندما انتهت الحرب السورية الثانية واجهت محمد علي مشكلتان أولهما تخفيض الجيش الى ١٨ ألف جندي طبقا للخطة الشريفة الصادرة في سنة ١٨٤١ ثم اعاد دمج هذا العدد البضخم من الفلاحين الذين جندوا لدى الحياة وبدلا من أن يسرح محمد علي جنوده ويعيدهم الى قراهم خصصهم للعمل في مشروعات الزراعة والري وبذلك على الجنود ليس فقط من النظم العسكري واعباء الحياة العسكرية بل أيضا من متاعب العمل الزراعي (٦٩) .

وسنعود الى التعرض لاثار التجنيد الاجتماعية بعد أن نذكر الفئات الأخرى التي دخلت في الجيش الحديث .

الزيم بالخدمة العسكرية في مصر كل شخص من رعايا الدولة العثمانية المولودين لأبوين مستوطنين في القطر المصري حين ولادته وكذا الذي توطن بمصر هو وأولاده خمسة عشر عاما قبل بلوغه التاسعة عشرة والسوداني المتوطن بالقطر المصري (٧٠) .

وهكذا لم يقتصر التجنيد على الفلاحين فسكان المدن أيضا كانوا يجبرون على الخدمة العسكرية فقد ذكر أن التجار الذين جاءوا من جميع أنحاء مصر في أبريل سنة ١٨٣١ ليشتروا في الأسواق التجارية السنوية التي كانت تقام في القاهرة والاسكندرية حاصرتهم عدة كتائب من الفرسان وأتلفت بضائعهم وأخذوهم وجندوهم في الجيش ففي يونيو سنة ١٨٣٢ قرر محمد علي أن يجند ٦٠ ألف رجل من مدن مصر اذ قامت عصيانات « ضبط » معسكرة في كل حي بالقبض على سكان القاهرة الذكور في وقت واحد وقامت أيضا باغلاق الحوانيت وقيل ان هذا الاجراء العنيف قد وفر ١٥ ألفا أختير منهم ٤ آلاف « لخدمة الطاغية » (٧١) .

كذلك لم ينج الاقباط واليهود من التجنيد « اذ أن القوة الفشوم هي التي كانت تنقذ بهم في أحضان الجيش وذلك نتيجة لعدم التمييز رغم أن الاقباط كانوا معقون من التجنيد » (٧٢) .



فقد تم احضار ١٢٠ قبطيا وكتبوا أزواجاً بالسلاسل ليجنّدوا فى جيش محمد على وقيل أيضا أنه أوشك على تجنيد ٥ آلاف من الطوائف المسيحية الأخرى كما تم القبض فى يناير سنة ١٨٣٣ على مائة يهودى فى دمياط من بين الجالية اليهودية التى كان يتراوح عددها بين ثلاثمائة وأربعمائة (٧٣) .

ويرجع نوّاد شكرى ذلك الى الفوضى التى اتبعت فى التجنيد اذ كان يتم جمع العدد المطلوب من كل جهة دون نظام أو ترتيب أو تسجيل للاسماء فالإقباط معفون من التجنيد بحكم الشريعة الإسلامية وهناك حالات اجبروا فيها على دخول النظام على اعتبار أنهم مسلمون ولهذا تشكى القبط فى كثير من الاقاليم لأن أفراداً من طائفتهم انخرطوا فى جيش الباشا قسراً عنهم وعرض الأمر على المسئولين باعتبار التدخل عامل إنسانى وحصلوا على وعد أكثر من مرة باتخاذ وسائل حلّمة لمنع تكرار ذلك (٧٤) .

لكن احدى الوثائق تثبت ان الإقباط ظلوا يعملون فى الترسانات وهم مجندون فى مقابل راتب مناسب وقد اعفوا فى نظير ذلك من دفع الفدية أو الجزية (٧٥) .

وبالإضافة الى الفلاحين والتجار والإقباط واليهود قيل « أن جميع عمال الفاوريقت فى القاهرة وعددهم ١٥ ألف عمل كانوا يقومون يومياً بالتدريبات على المناورات الحربية والاجراءات العسكرية وكان من الممكن حشد عدد كبير منهم اذ كانت هناك حاجة ماسة الى ذلك علاوة على استعداد الرجال الآخرين الذين كانوا يعملون فى المدارس والذين بلغ عددهم ١٢٠٠ عسكري (٧٦) .

أما ذوو اليسار الكبير أو الصغير من أهل مصر الذين يصح أن نطلق عليهم اسم الطبقة الوسطى فلم يقبلوا فى عهد محمد على اختيار العسكرية لابتائهم لابتعادهم عنها قروناً عديدة (٧٧) .

بقى أيضاً أن نتعرض للبدو وكيفية إخضاع محمد على لهم واندخالهم فى سلك التجنيد ومدى استفادته منهم والمكسب التى حقّقوها من جراء عملهم فى هذا المجال .

من المعروف وكما سبق أن أشرنا أن البدو كانوا مصدر اقلق للسلطة لما اعتادوا عليّ من حب للنهب والسلب وعدم الخضوع لاية سلطة مركزية وإذا كان الممالك حاولوا أما استمالتهم أو القضاء عليهم وكذا الفرنسيين إلا أن اخضاع محمد على لهم اتخذ صورة جديدة حين أخذ منهم الرهائن واستعان بهم في الجيش ليضمن ولاءهم له .

ففي الوقت الذي تسلم فيه محمد على زمام مصر كلن العربان قد بلغوا من الجبروت وشدة البأس حدا يصعب كبجه لهذا قرر الوالى أن يمد رواق سلطته المطلقة على انسحارى كما نشر لواءها على الريف .

وإذا كان الفلاح معرضا أيلم الممالك الى استباحة مديري الاقاليم الذين كانوا يصادرون للجيش كل ما يجدونه بحجة تغذية العسكر ويتقاضون من الفلاح منحا ورسومما يبتدعونها بتفنن فان أشد تلك الاتاوات هولا عند الفلاح تلك التى كلن يؤذيها صاغرا الى بدو الصحراء (٧٨) .

لهذا أيقن محمد على أنه لا مناصر له من الاعتماد على القوة لقمع العربان وتاديبهم فعول على قتالهم وسير لطاردتهم فرقا من الفرسلن المتحركة انطلقت لتناوشهم حتى اضطرتهم الى التماس الصلح وطلب العفو ومنذ هذا الوقت ثلبوا الى الطاعة لوالى مصر واقسموا بلولاء له واشترط فى عقد الصلح معلم أن يسكن كبار زعمائهم وشيوخهم مدينة القاهرة ليكونوا كرهينة لديه ضمانا لوفائهم بعهودهم ولتقع على عواهنهم تبعة ما يرتكبه رجالهم من الجرائم ضد النظام والامن (٧٩) .

ثم عرض محمد على عليهم تشكيل جيوشه منهم واقترح أن يدفع لهم الاجور فى مقابل خدمتهم على شرط أن يأتى كل منهم بفرسه وبنديقته .

وبينما كان تجنيد محمد على للفلاحين وغيرهم من فئلت الشعب اجباريا كان تجنيد البدو اختياريا فى مقابل منحهم مرتبلا ، وبينما كملت الفئات الاولى تشكل القوات النظامية كلن البدو يشكلون قوات البشلا غير النظامية .

اذ تألفت منهم جماعات من الفرسان غير النظاميين وخضعت للنظام يقل في صرامته كثيرا عن نظام الجيش وكانوا يمتطون خيولهم الخالصة ويحتفظون بنوع من الاستقلال على الرغم مما يتقلصونه من الحكومة من مرتبت وجرايت وكان عدد هؤلاء الجند يختلف من وقت لآخر (٨٠) :

وقد انابت هذه الفرق محمد على في حروبه وكلفت منزلتهم من الجيش من الوجهة العسكرية كمنزلة القوزاق غير المنتظمين في بعض الجيوش الاوربية فعلى علقهم تقع مهمة الاستطلاع اثناء زحف الجيوش ومطاردة العدو واثناء الهزيمة او مناوشته اثناء انسحابه وهم من اسلح ما يكون لآداء هذه الاعمال الحربية وهكذا اتبع محمد على مع العرب اصوب خطط السياسة واحكمها كما اتبع اسلوبا لم يسبقه احد اليه وبذلك اتقى شرهم . لأن تنظيمه لقليل من الاليت اوقع اشد الرعب في القلوب واخضع في النهاية هؤلاء القوم من ابناء الصحراء الذين لم يكن احد يظن أن اخضاعهم لنظام الدولة أمر ميسور ، واستخدم منهم في جيشه خمسة آلاف بدوى (٨١) ، وعلاوة على ذلك أصبحت بعض قبائل العربان كأولاد على والهندي والهواره والعبادة وغيرها مستعدة دائما لتوريد الرجل والخيول والجمال وكل لوازم القتال بمجرد صدور اول اشارة من الباشا لها (٨٢) .

وهكذا اتبعت الدولة الحديثة نفس الاسلوب الذي كئت تتبعه الدولة العثمانية في شبه جزيرة العرب وهو الاستعانة ببعض العربان بسند بعضهم لآخضاعهم .

واذا كئت الحكومة نجحت في تحويل بعض البدو لخدمتها في بعض المهام العسكرية فقد نجحت أيضا في تحويل البعض الآخر الى أعمال الزراعة بعد أن أعفتمهم من الخدمة العسكرية ، ويبدوا أنهم القوا هذا النوع من الحياة وخير دليل على ذلك ما جاء على السنة العربان أنفسهم حين قالوا « ان السلب لم يعد تجلرة رابحة » وقولهم « من ذا الذي يرضى أن يكون بدويا يوجه اليه الاتهام ويقع تحت طائلة العقاب كلما حدثت جائرة من حوادث السرقة » ولهذا استقر عدد كبير منهم على حدود الفيوم واشتغلوا

بالزراعة وكانوا يدفعون للبشاشا عن الاراضى التى يشغلونها ايجارا يبلغ تسعة قروش عن الفدان الواحد (٨٣) .

ويرى البعض انهم كانوا يعفون من الضرائب وأعمال السخرة وكذا من الخدمة العسكرية فى مقابل منحهم الاراضى الزراعية وامتلاكها على اساس فلاحيتها بأنفسهم كل ذلك من أجل تحبيب الحضارة لاقوام عاشوا على النهب والسلب والحد من تنقلاتهم غير انهم كانوا يؤجرونها للفلاحين ولا يقومون بزراعتها رغم تهديد محمد على لهم الا انهم لم يمتثلوا لاوامره لهذا اضطرت الحكومة فى اواخر عهد سعيد الى اصدار امر بتجنيدهم وفرض عليهم اعطاء انفار للجهادية فى مقابل اعطائهم اطيافا للزراعة (٨٤) .

واخيرا يجب ان نشير الى آثار التجنيد الاجتماعية بوجهيها السلبي والايجابى لقد حاول محمد على ان يوازن بين حلجة الجيش الى الجنود والاعتماد على تجنيد الفلاحين بالدرجة الاولى من جهة وبين استمرار الانتاج الزراعى بحيث لا يتأثر من نقص الايدى العاملة من جهة أخرى ذلك لأن الموارد الزراعية كلفت من أهم مصادر الدولة الحديثة وضرورية أيضا لتنفيذ الخطط التوسعية فبعد ان لاحظ تأثير التجنيد على نقص الايدى العاملة قلم بتجربة استخدام الرقيق المجلوبين من أفريقيا أو السودان فى أعمال الزراعة فباعت بالفشل لأن العبيد كانوا أقل خبرة من الفلاحين ومن ثم كلفت تكلفة الانتاج عالية (٨٥) .

وفى محاولة ثلثية للنهوض بالزراعة وانقاذها من التدهور لجأ محمد على الى الاستعانة بالجنود والضباط فى أعمال الزراعة المتعلقة بالرى واستصلاح الاراضى كما تم استخدام رجل الاسطول لنفس الغرض فمن بين ١٤٥٠٠ مجندا فى الاسطول أرسل ٦٥٠٠ فى سبتمبر سنة ١٨٤١ للعمل فى القرى وفى نوفمبر سنة ١٨٤١ أمر محمد على بقطع سلاح خمس سفن وبهذا تفرغ ثلاثة آلاف رجل آخرين للعمل فى الأرض وعندما تأثر ضبط الجيش والاسطول بسياسة الوالى الجديدة فقد سمح للضباط الاتراك على وجه الخصوص الذين لم ترقهم سياسة محمد على الجديدة بالاستقالة من الخدمة المصرية (٨٦) .



كذلك التمس بعض المديرين ارسال ثلاثين نفرا من العسكريين للمحافظة على بعض المحاصيل فى سنة ١٢٥٢ هـ - كما طلب معاونته فى الاشغال فى الغربية نظرا لقلّة المعيين من الجند فى الجفالك المستجدة بقسمى نبروه وبيلة وقد تمت موافقة الباشا على التماسه وكلهف وكيل ناظر الجهادية بضرورة ارسال الجند اللازمين له يرأسهم ملازم ثلث وصف ضابط برتبة امبلى (٨٧) .

وبمقليس الحرب الحديثة وفى مجتمع صناعى متقدم يعتبر جيشا يتألف من ٤٪ من السكان جيشا ضخما أما فى النصف الاول من القرن التاسع عشر وخصوصا فى بلد يقوم اقتصاده على الزراعة فلان النسبة تعد مهولة (٨٨) .

فقد بلغ عدد الجيش المصرى فى سنة ١٨٣٩ . ٢٣٥٨٨٠ من بين عدد السكان الذى كان يقدر تقريبا بثلاثة ملايين وهكذا تكون نسبة الجنود الى عدد السكان ٧٪ (٨٩) ، ولم يكن من بقى من سكان الريف الذين أصبحوا اقل كفاءة بسبب التشويه الاختيلرى قلدرين على اجابة طلبات محمد على غير المعقولة فيها يتعلق بالمحاصيل والضرائب الباهظة فكان الفلاحون اما يهجرون قراهم من الابتزازات التى كئت تفرضها الحكومة واما ان ينحدروا الى هلوية الافلاس .

وكل من اثر ذلك ان تعطلت أعمال الزراعة وشاعت بين الموظفين الرشوة ومراعاة الخواطر وهى مسبوقة شنعاء فعلى الفلاح اذا كان أيسر حالا من جيرانه ان يفدى نفسه بالمال المرة تلو الاخرى ، ومن آثار التجنيد التى بلغت بجيش الباشا حدّ الاعياء تفشى مرض الحنين الى الوطن ووفاة عدد كبير بسبب ذلك (٩٠) .

كما تسبب التجنيد فى نزع ملكية الاراضى التى كان محمد على قد اعطاها للفلاحين فى سنة ١٨١٣ واعطائها لغيرهم لينزعوها وقلم بهذه المهمة مشايخ البلد لايجد آخرين للزراعة بدلا من الذين اخذتهم القرعة وان كان يسمح بعوده تلك الاطيلان مرة أخرى اذا عاد الجندى الى بلده عند انتهاء مدة الخدمة العسكرية (٩١) .



ولا شك في أن الاكثار من تجنيد الفلاحين في الجيش قد أثر على محصول القطن بسبب قلة الأيدي العاملة في الزراعة مما أدى إلى تناقص محصول القطن حتى بلغ ١٦٠ ألف بلة في سنة ١٨٣١ بعد أن كان من قبل يصل إلى ٢٠٠ ألف بلة (٩٢) .

ولا يجب أن نحكم على سياسة محمد علي الخاصة بالتجنيد بآثارها المباشرة على التطورات الزراعية في مصر أو نحكم عليها فقط من زاوية أثرها على رفاهية الشعب إذ كانت آثار التجنيد على المدى الطويل هي الاعتبارات الأكثر أهمية التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تقييم النتائج التاريخية للسياسة التي بررها محمد علي نفسه .

فلعل تحمل الفلاحين المصريين وحدهم أعباء الجندية واستحقتهم وحدهم شرف المباهاة بالانتصارات الإبراهيمية كانا باعثن على اتجاه التفكير السياسي المصري في أطواره التالية لعصر محمد علي نحو تقرير المساواة في الحقوق (٩٣) .

كما أن نظام التجنيد تمخض عن تكوين جيش نظاهي في مصر داعيا لاجتاد روح نظامية سرت في كل طبقات المجتمع فتمتع الأهلى بانتشار الأمن سواء على حياتهم أو أملاكهم ولم يعد وجود هؤلاء الجند في الريف يقرن بأعمال العنف والسلب التي كان يتميز بها مسلك المماليك عادة بل صار الجنود يحمون الممتلكات بدلا من أن يقوموا بتخريبها كما أصبحوا ركنا في بناء الإصلاح الاجتماعي (٩٤) .

كذلك أفسح إنشاء الجيش الحديث المجال أمام الجنود المصريين ليصبحوا ضباطا حتى رتبة اليوزباشي بالاضافة الى من دخل منهم المدارس العسكرية وتخرجوا ضباطا علميين .

كما أن الجيش الحديث أعد الأفراد للعمل في المنشآت الاقتصادية الحديثة (٩٥) ولو أن الاتراك أرادوا أن يحولوا دون تجنيد المصريين أو ترقيةهم إلى رتب عالية إذ زعموا أن وضع السلاح في أيدي الفلاحين إنما هو تسليمهم الاداة التي يطردون بها العثمانيين (٩٦) .

لكن هؤلاء الجند - المصريين - سرعان ما ألفوا حيلتهم الجديدة وقتلت حوادث هروبهم وأصبحت حيلتهم خيرا مما كلفت عليه أثناء عملهم في الحقول اذ وجدوا في التجنيد بعض الهناء الذي لم يكن يتمتعون به في بيوتهم والاكثر من ذلك انهم اخذوا يألّفون الجندي بل ويعتزون بها ويفخرون بأنهم جند محمد على ويقبلون غطسة الترك بمثلها ولم يقبلوا أن يسموا فلاحين وعدوها تصغيرا لشأنهم لأنها تشعرهم وقنثا بشيء من المهلة ونالوا من الحكومة امرا بالآيّنذهم أجد بكلمة فلاحين كما تشكل منهم طوائف الضباط المصريين على يد المعلمين الاوروبيين (٩٧) .

يضاف الى ما سبق انه سرعان ما اكتسب الفلاحون الذين جندوا في الجيش عادات انجنود واخذوا يتعلّون على الفلاحين وكان يسرهم ان يقرنوا بالجنود الفرنسيين بصورة يشتم منها مدحهم ، كما ان تجنيد الفلاحين المصريين قد اخرجهم من حلة الكسل التي افوها .

وعلى العكس من ذلك قرر احد الفرنسيين المعاصرين لمحمد علي وهو هامون بأنه لم يجر أى تغيير في عادات الفلاحين أثناء وجودهم في الخدمة وأنهم كانوا يعودون إلى نمط حياتهم القديم بمجرد أن يسرحوا من الجيش (٩٨) .

وليس هناك بلضرورة تنقض بين الفكرتين اذ أن التجنيد قد يترك أثرا نفسيا وعقليا عند البعض بينما لا يستفيد منه آخرون بعبارة أخرى يمكننا القول ان وجود الجند في الخدمة عودهم على الحياة العسكرية فتأثروا بنظمها لكن بعد خروجهم منها عادوا لممارسة حياتهم العادية لبغدهم عن الانضباط العسكري .

والنتيجة المؤكدة التي تركها الجيش الحديث على المجتمع المصري هي أنه كن أداة لدمج العناصر المنشقة حتى البدو الذين عرف عنهم انفصالهم عن المجتمع رأيناهم يتحولون في ظل الجيش الى الطاعة والنظام .

كذلك تخطى الجيش الحليز الطائفي واشرك الاقباط في الجندي خلافا لما كن معمولا به في الدول الاسلامية المعاصرة ، والشيء الذي لم

يتحقق بسهولة هو اندماج العنصر المصرى والتركى معا فقد استمر التمييز بشكل من الاشكال بين العنصرين حتى شهدنا اثاره أيام الحركة العربية.

لكن مما لا شك فيه أن محمد على فتح بابا للمصريين كان نقطة انطلاق نحو بناء الدولة المصرية الوطنية فلن الحاجة الى تقوية الجيش من حيث الحجم جعلت من الضرورى استخدام المصريين اكثر فأكثر « فتلاميذ المدارس الحربية أول انشائها كلفت من الترك وغلغلن المليك الا أن العنصر المصرى أخذ يزداد بها حتى أصبح تلاميذها جميعا من أهل البلاد .

وزال منها العنصر الاجنبى أو كاد ، وفى المدارس البحرية كل التلاميذ المصريون هم الذين يشرفون وحدهم على بناء السفن الحربية فى مارس سنة ١٨٣٣ تحت ادارة مسيو سيريزى (١٩) .

كذلك كان تشكيل جنود المشاة المصرية أول ما استقرى انظار الحكومة فانشأت مدرسة فى دمياط لتفريع اللازمين للاندراج فى سلك الجيش كصف ضابط او ضباط وأصبح بها اربعمائة تلميذ كذلك ضمت مدرسة الخيلة الشبلب التركى والمصرى وكان بها ٣٦٠. شلجا كما ضمت مدرسة المدفعية من ثلاثمائة الى اربعمائة تلميذ من بينهم عدد من أبناء الفلاحين (١٠٠) .

وأخيرا فإن الفلاحين الذين لم يستخدموا فى الجيش كانوا شعبة مجتهدين لحسلب المزرعة الكبرى الا وهى مزرعة الدولة التى تكونت بعد الغناء نظام الالتزام واشراف الحكومة المباشر على عملية الانتاج الزراعى وتحويل الفلاحين الى اجراء كما سيأتى فى الفصول القادمة .

### هواشى الفصل الخامس

- (١) الجبرتى - ج ٤ - أكتوبر سنة ١٨٠٧ - ص ٧٠ .
- (٢) شفيق غريمال - اعلام الاسلام - بدون تاريخ - ص ٩ .
- (٣) نفس المصدر - ص ص ٢٨ ، ٢٩ .
- (٤) محمد صبرى - تاريخ مصر الحديث - ص ١٣١ .
- (٥) Georges Douins, Op Cit, 119 droveti à Talleyrand, PP. 3, 136.
- (٦) الجبرتى - ج ٣ - يناير سنة ١٨٠٦ - ص ٣٥١ .
- (٧) رينيه قطاوى - محمد على وأوروبا - ص ص ١٠١ ، ٤٣ ، ٤٥ .
- (٨) جلال يحيى - المصدر السابق - ص ص ٥٩٧ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ .
- (٩) Georges Douins, Op Cit, P. 52.
- (١٠) جلال يحيى - المصدر السابق - ص ص ٦٠٤ ، ٦٠٩ ، ٦١٨ .
- (١١) محمد فريد أبو حديد - المصدر السابق - ص ص ١٣٦ - ١٤٥ .
- (١٢) الياس الإيوى - المصدر السابق - ص ٤٥ .
- (١٣) Georges Douins, Op Cit, PP. 45 - 47.
- (١٤) الجبرتى - ج ٤ - سنة ١٨٠٧ - ص ص ٦٧ ، ٦٨ .
- (١٥) ادوار جوان - المصدر السابق - ص ٢٢٣ .
- (١٦) الجبرتى - ج ٣ - ص ١٩٩ .
- (١٧) Georges Douins, l'Egypte de 1802 - 1804, P. 68.
- (١٨) الجبرتى - ج ٣ - ص ١٩٥ .
- (١٩) مذكرات نقولا الترك - ص ١٦٢ .



- (٢٠) الجبرتي — ج ٣ — سنة ١٨٠٦ — ص ٣٥١ .
- (٢١) الياس الايوبى — المصدر السابق — ص ص ٨٠ — ٨٢ .
- (٢٢) محمد عبد الرحمن فكى — الجيش المصرى فى عهد محمد على —  
القاهرة سنة ١٩٣٩ — ص ١٦ .
- (٢٣) الياس الايوبى — المصدر السابق — ص ٥٤ .
- (٢٤) كريم ثابت — محمد على — القاهرة — د.ت — ص ٢٨ .
- (٢٥) Georges Douins, Op Cit, PP. 46, 47, 55.
- (٢٦) محمد فريد أبو حديد — المصدر السابق — ص ص ١٥٦ ،  
١٥٧ .
- (٢٧) د. جلال يحيى — المصدر السابق — ص ٥٨٠ ، ص ٥٨١ .
- (٢٨) عبد الرحمن الرافعى — المصدر السابق — ص ٥٠٢ .
- (٢٩) محمد بك فريد — المصدر السابق — ص ٧ .
- (٣٠) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ص ١٩١ — ١٩٥ .
- (٣١) محمد عبد الرحمن فكى — الجيش المصرى فى عهد محمد على —  
ص ٢٨ .
- (٣٢) د. محمد محمود السروجى — الجيش المصرى فى القرن التاسع  
عشر — القاهرة سنة ١٩٦٧ — ص ١٦ .
- (٣٣) د. أحمد عزت عبد الكريم — تاريخ التعليم فى عصر محمد على  
— القاهرة سنة ١٩٣٨ — ص ٣٨٦ .
- (٣٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ص ٧٣٧ —  
٧٣٨ .
- (٣٥) د. محمد محمود السروجى — المصدر السابق — ص ١٦ .
- (٣٦) كلوت بك — الجزء الثانى — ص ٣١٩ ، لويس عوض — ج ١  
— ص ٩٠ .

- (٣٧) محمد رفعت - المصدر السابق - ص ٤٩ ، د. أحمد عزت  
عبد الكريم - تاريخ التعليم - ص ٣٨٨ .
- (٣٨) محمد عبد الرحمن نكي - الجيش المصري في عهد محمد  
على - ص ٥٠ .
- (٣٩) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ١٦٥ ، ١٦٦ .
- (٤٠) كريم ثلث - محمد على - ص ١١٠ .
- (٤١) الرافعى - عصر محمد على - ص ٣١٢ .
- (٤٢) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٢٢٧ .
- (٤٣) د. أحمد عزت عبد الكريم - حركة التجديد - ص ٩٠ .
- (٤٤) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ٢٩٤ .
- (٤٥) د. السروجى - المصدر السابق - ص ٦٠ .
- (٤٦) دفتر معية سنوية عربى - المجموعة الاولى دفتر ٢ ص ٧ أوامر  
كرام سنة ١٢٥٠ هـ « الجيش » .
- (٤٧) دفتر معية سنوية عربى - المجموعة الاولى دفتر ٢ ص ٤ أمر  
كريم سنة ١٢٥٠ هـ « الجيش » .
- (٤٨) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ١٦١ ، ١٦٢ .
- (٤٩) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ٢٩٦ .
- (٥٠) الياس الايوبي - المصدر السابق - ص ١٢٧ .
- (٥١) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ٢٩٦ .
- (٥٢) دفتر معية سنوية عربى - المجموعة الاولى دفتر ٢ أمر ١٥٩  
ص ٦٩، سنة ١٢٥٠ هـ .
- (٥٣) دفتر معية سنوية عربى - المجموعة الاولى دفتر ٢ أمر ١١٧  
ص ٤٨، سنة ١٢٥٠ هـ .
- (٥٤) الياس الايوبي - المصدر السابق - ص ١٦٥ .

(٥٥) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ ،  
د. السروجى — ص ٦٠ .

(٥٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ١٦٢ .

(٥٧) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٩١ .

(٥٨) كلوت بك — المصدر السابق — ج ٢ — ص ١٥٤ .

(٥٩) الرافعى — عصر محمد على — ص ٢٩٦ .

(٦٠) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٩٢ .

(٦١) د. السروجى — المصدر السابق — ص ٥٩ .

(٦٢) شفيق غريب — المصدر السابق — ص ١١٠ .

(٦٣) د. السروجى — المصدر السابق — ص ٦٠ .

(٦٤) كلوت بك — المصدر السابق — ج ٢ — ص ٣٩٣ .

(٦٥) كلوت بك — المصدر السابق — ص ٣٩٧ — ٣٩٩ ،

د. السروجى — المصدر السابق — ص ٦٢ .

(٦٦) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

(٦٧) كلوت بك — المصدر السابق — ج ٢ — ص ٤٠٠ .

(٦٨) يذكر لويس عوض فى ص ٩٧ — أن عدد الحرس الاهلى بلغ  
٤٨ ألف .

(٦٩) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٣٠٠ — ٣٠٣ .

(٧٠) مجلس فضلى — الفلاح والتشريع المصرى — ج ١ — سنة  
١٩٢٢ — ص ٦ .

(٧١) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٩٥ .

(٧٢) د. السروجى — المصدر السابق — ص ٦١ ، ٦٢ .

(٧٣) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٩٥ .

(٧٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٤٨٧ .

- (٧٥) سجل ٧٤ معية تركى — وثيقة ٩١٠ ارادة الى حبيب أفندى ربيع  
ثانى سنة ١٢٥٢ هـ سنة ١٨٣٦ م .
- (٧٦) كلوت بك — المصدر السابق — الجزء الثانى — ص ٣٥٠ .
- (٧٧) شفيق غريل — المصدر السابق — ص ٨٨ .
- (٧٨) ابراهيم نكى — المصدر السابق — ص ١٨٧ .
- (٧٩) كنوت بك — الجزء الثانى — ص ١٧٩ ، ١٨٠ .
- (٨٠) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٤٧٩ .
- (٨١) محمد فؤاد شكرى — ص ٢٤٢ .
- (٨٢) كلوت بك — المصدر السابق — ص ٢٤٩ .
- (٨٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٤٠٥ ، ٤٠٦ .
- (٨٤) د. السروجى — المصدر السابق — ص ٦٧ .
- (٨٥) د. رؤوف عيسى — النظم الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات  
الكبرى — سنة ١٩٧٣ ص ١٨٠ ، ١٨٩ .
- (٨٦) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٣٠٥ .
- (٨٧) دفتر ٧٧ معية تركى — ص ١٠ نمرة ٧٦ محرم سنة ١٢٥٢ هـ  
من الباب العالى الى وكيل نظار الجهادية .
- (٨٨) محمد فؤاد شكرى — ص ١٧٦ ، د. عزت عبد الكريم — حركة  
التجديد — ص ١١٦ .
- (٨٩) محمد عبد الرحمن نكى — المصدر السابق — ص ١٨٠ .
- (٩٠) محمد فؤاد شكرى تقرير بلورنج سنة ٣٧ — ص ٣٨٣ .
- (٩١) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ١٠٢ .
- (٩٢) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٨ .
- (٩٣) شفيق غريل — المصدر السابق — ص ١١٠ ، ١١١ .
- (٩٤) محمد فؤاد شكرى — ص ٤٧٤ ، ٤٧٩ .



- (٩٥) د. حليم عبد الملك — المصدر السابق — ص ٢١ .
- (٩٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ١٥٢ .
- (٩٧) الرافعى — عصر محمد على — ص ٢٩٧ .
- (٩٨) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٣٠٧ .
- (٩٩) د. عزت عبد الكريم — تاريخ التعليم فى عصر محمد على —  
صفحة ٣٩٢ .
- (١٠٠) كلوت بك — المصدر السابق — ج ٢ — ص ص ٣٢٣ — ٣٢٥ .



## الفصل الثالث

« إلغاء الالتزام واثره فى حياة الفلاح » .

- تقويض سلطة المتزمين •
- الاحتكار الزراعى واثره على حياة الفلاح •





### « الفاء الالتزام واثره فى حياة الفلاح »

اقتضت سياسة محمد على القائمة على سيطرة الدولة الكاملة على الانتاج الفاء نظم الالتزام العتيق ، ولما كانت الاراضى الزراعية تخضع اما لنظم الالتزام او الاوقف والرزق فقد شملت اجراءاته كلا النظمين .

وسنتناول كل منهما والتغيرات التى ادخلها محمد على على وسائل الانتاج الزراعى يبدو لأول وهلة ان هذا النظم الجديد لابد وان يحسن من اوضاع الفلاحين الذين عملوا من النظم السابق لكن الحقيقة كانت غير ذلك لان الفلاح كما كان ضحية لنظام الالتزام ظل ايضا فى عهد محمد على ضحية للعديد من الابتزازات المتكررة رغم ما كان يظهره البشاشا من حرص على حملة الفلاح منها ، فالفلاح فى عهد محمد على أصبح مجبرا على زراعة الاتواع التى يحددها البشاشا وليس من حقه ان يزرع بمحض اختياره كذلك أصبح مسخرا فى اعمال الحفر وشق الترع ومجبرا أيضا على دفع العديد من الضرائب حتى وان كان غير قادر ولم يقف به الحل عند هذا الحد بل تعرض أيضا لابتزاز مشايخ البلاد والتجار الذين جعلوا من الريف مصدرا أساسيا لكسبهم غير المشروع .

وسنستعرض فيما يلى اى مدى تمتع الملتزمون بسلطة مطلقة فى الريف والمراحل التى انتهجها محمد على ليقبض تلك السلطة ثم اثر الفاء هذا النظم على الفلاحين وما تعرضوا له فى ظل النظم الجديد من معاناة تمثلت فى تعدد الضرائب ونظم الاحتكار الزراعى والسخرة وما ترتب على ذلك من فرارهم وهجرهم لقراهم .

« فالالتزام حالة قانونية يجب بمقتضاها وجود شخص ملزم هو المدين ومصادر الالتزام فى القانون المصرى هى العقد والارادة المنفردة والعمل غير المشروع والاثراء بلا سبب » (١) .

وبمعنى الالتزام تحصيل الضرائب فى قرية او اكثر بالاتفاق بين الشخص المكلف بذلك وبين الرئاسة بالنيابة عن الحكومة وعندما يرسو

الالتزام على شخص معين كلفت الروزنامة تعطيه تقسيطا بذلك أى ما يبرر شرعية ممارسته لعمله كذلك يحصل على أمر موجه الى مشليخ دائرة التزامه وسكانها للخضوع لأوامر الملتزم ، وتبعاً لنظام الالتزام حل الملتزمون محل الحكومة وأصبح لهم الحق فى وضع يدهم على نواحي التزامهم وصار الفلاحون تحت سيطرتهم (٢) .

وبمجرد ان يأخذ الملتزم حق التصرف ويقوم بدفع الضريبة يبذل قصارى جهده للحصول على المال الذى دفعه مقدماً للخزينة مع فوائده التى يحددها حسبما يتراءى له لعدم وجود أية قيود تمنعه من ذلك (٣) . فطالما تم دفع الحلوان فى مقابل الحصول على الالتزام وكذا ضريبة الميرى سمح للملتزم بالاحتفاظ بالفرق الزائد بين الميرى والكمية التى يستطيع الحصول عليها حسب قدرته من الفلاحين ويسمى هذا الفرق بالفليظ (٤) . ولم يكن ذلك هو الحق الوحيد الذى يأخذه الملتزم من الفلاحين بل أصبح من حق الملتزم أيضاً أن ينفذ فى الاهلين الذين أصبحوا شبه ارقاء له فى خدمة الارض جميع حقوق السيادة العليا .

وقد انتشر نظم الالتزام بعد أن أصبحت الحكومة عاجزة عن جباية الضرائب بسبب نقصان الريع واهمال الاشغل العامة ولذلك أصبحت مضطرة الى ترك الاراضى الى نحو ستة آلاف ملك أو ملتزم لتحصيل الاموال المقررة (٦) .

وكان من الطبيعى أن يضافى توطيد الالتزام فى مصر بعدا تاريخيا هلمّا على اشكال الاستغلال الزراعى فبعد أن كلفت الملكية موزعة تقليدياً بين ملك رقبة - السلطان والعسكريين لا يمارس ملكية الا من خلال جمع الضرائب ومنفعين يقومون باستغلال اراضيهم بالشكل والطريقة التى يريدونها وهو شكل متقدم ولا شك عن كل اشكال الاستغلال التى كانت موجودة فى تلك الفترات قلمت ولاول مرة فئة وسيطة تضخم نفوذها على مدى ٥٥٠ عاماً وسلبت من الناحية العملية سلطات ملك الرقبة وحقوق المتفعين .

وبالإضافة الى ذلك كان الملتزم يتمتع بنفوذ اجتماعى وسياسى فمن حقوقه المشروعة تسليح الفلاحين المقيمين فى أرضه وتسخيرهم للعمل بدون أجر ، وبنهلية القرن الثامن عشر أخذ الطابع العسكرى البحت للملتزمين يختفى فالنسبة الكبرى من الملتزمين أصحاب الاقطاعات من الممالك كانوا أفرادا فى الجيش العثمانى لكن عندما بدأ محمد على اصلاحاته الزراعية أصبحت نسبة كبيرة من الملتزمين ينتمون الى طائفة الموظفين الرسميين والعلماء — رجال الدين — وشيوخ العربان (٧) .

وبالرغم من أن الملتزمين لم يكونوا فى يوم من الايام ملاكا للأرض مع علو شأنهم فقد كان لهم الحق فى الاستيلاء على عشر ما حصلونه من دائرة التزامهم قرية كلفت أم عدة قرى (٨) ثم بدأ نظام الالتزام يأخذ شكل الملكية الخاصة شيئا فشيئا لكن الدولة لم تعترف رسميا بذلك وذلك هو السبب الاول الذى أدى الى ضعف ملكية الدولة للأرض والسبب الثانى تمثل فى أن جانبيا كبيرا من الأرض تحول الى وقف زراعى أو ما كان يسمى باحباسيات الرزق التى بلغت سنة ١٨١٢ ٦٠٠ ألف فدان فى صعيد مصر وضواحي القاهرة ، وكان السلاطين هم الذين يهبون الاوقف أو يعطون حق الملكية الكاملة لمسلحات من الاراضى لبعض الاشخاص كذلك كان المالك يوقفون جزءا من ممتلكاتهم الخاصة أو ما كان يعرف بأرض الوسية بهدف ضمان الربيع للورثة وحماية لها من المصادرة (٩) .

ومن ذلك يتضح أن الغرض من هذا الوقف هو التظاهر بفعل الخير مع أنه فى حقيقة الامر يهدف الى حفظ الثروة لذويهم .

ولنوضح مدى سطوة الملتزمين يجب أن نشير الى أن الملتزم كان صاحب عصبية فى اقليمه وبذلك أصبح الفلاح لا صلة له بالحكومة لأنها ليس لها سياسة معينة بشأن الزراعة والرى أو التصرف فى المحصولات الزراعية أو حتى بشأن التجنيد وفى المسائل التى كلفت موضع احتكاك بين الحاكم والمحكومين فكانت النتيجة أن أصبح الفلاح لا يرى الحكومة الا فى وجه الملتزم ورجاله (١٠) .

وعميها فقد فضل المتزمون حياة المدن لجهلهم بالشئون الزراعية وعهدوا الى الاقباط في معظم الاحيان بمهمة الاشراف على ممتلكاتهم في الريف (١١) ، ولهذا اطلق بعض الباحثين المحدثين اسم الزائر الغريب على المتزم الذي كان يأتي بعد مرور فترة طويلة ليجمع ايجلر الارض ومعه حاشية من الجند والاتباع بالاضافة الى وكلائه وعملائه الذين يقيمون في القرية وطوال اقامته تشهد القرية سلسلة من الاحداث والمشاهد المؤلة المتكررة .

وهكذا شكل نظام الالتزام القاعدة لطبقة اجتماعية تتصادم قوتها ونفوذها مع قوة الدولة المركزية ونفوذها كما حرم الدولة من مصدر كبير للدخل (١٢) .

وكان هذا هو الوجه الاول للنمط الاجتماعي الذي شهدته القرية المصرية أما الوجه الآخر فيتمثل في الفلاح المصري الذي ساءت حالته في ظل نظام الالتزام كما سنرى .

فالفلاح على من البكوات المتزمين الذين لم يقنعوا بليجلر الاراضى فقط بل غالوا في فرض الاتاوات واستغلوا مدة حكمهم القصيرة للاثراء عن طريق الضرائب الجائرة بكافة انواعها وخولوا لكثافتهم ووكلائهم مطلق الحرية في التصرف مع الفلاح حتى بلغ عدد الضرائب المختلفة التي فرضها البكوات على الفلاحين عند مجيء الحملة الفرنسية اربعة وعشرين نوعا مما اثر تأثيرا بالغاً على الانتاج الزراعى بمعنى أن الفلاحين اجتنابا لسلب ما عندهم صلبوا يكتفون بزراعة مقادير قليلة من الحبوب تقيم اودهم وحدهم لذا أصبح من الضروري من وجهة نظر المتزمين أن يسوقوا الفلاحين الى العمل سوقا (١٣) .

وكل ما كان الفلاح يملكه للخلاص من هذا الوضع هو التضرع لعل العناية الالهية ترسل له ملتزما آخر اقل سطوة يحل محل ذلك المتزم القاسى ويريجحه منه (١٤) .



غير أن سلطات الملتزمين الواسعة وضعف الحكومة المركزية وانخفاض الانتاج بل والمسلحة المنزرعة نتيجة لاهمال الممالك لاعمال الري وثق القنوات وهى الوظيفة التقليدية التى كلفت تحلفظ عليها السلطة قد اثر بشكل ملحوظ على الفلاح المصرى فلخفض مستواه المعيشى والحضارى وفقد الكثير من حقوق الانتفاع التى تمتع بها فى ظل الرومان والعرب وتحول الفلاح الى من حقيقى او ما يشبه ذلك واصبحت علاقته الانتاجية بالارض تغلب عليها علاقة الاجير المسخر اغلب الوقت الذى يأخذ أجره الضئيل بشكل عينى من بعض المحاصيل التى ينتجها (١٥) .

وقد وصف الجبرتى حالة الفلاح فى ذلك الوقت وصفا دقيقا مبيا ما لحق به من عنف وظلم حين قال : « لقد كن الفلاحون مع الملتزمين اذل من العبد المشترى ، فربما كن العبد يهرب من سيده اذا كلفه فوق طاقته او اهله او ضربه اما الفلاح فلا يمكنه ولا يسهل عليه أن يترك وطنه وأولاده وعياله ويهرب واذا هرب الى بلدة اخرى واستعلم استلذه مكانه احضره قهرا وازداد ذلا وهـلـة وكان من طرائقهم اذا آن وقت الحصاد طلب الملتزم او قائمقام الفلاحين الى الشغل فمن تخلف احضره الغفير او المشد وسحب من شنبه واشبعه سبا وشتما » (١٦) .

وقد اعتبر هذا النوع من العمل ضرورة حتمية وواجب على الفلاح ليس من حقه الامتناع عنه .

كذلك على الفلاح بعد خروج الفرنسيين من سداد ضريبة الخراج التى طولب بسدادها هو والملتزمون عن سنوات الاحتلال وتعرض فى هذه الفترة لكثرة اعتداء الجنود العثمانيين وزادت الضرائب الاضائية على مقدار الضريبة الاصلية - الميرى - بمقدار ٣٣ ضعفا (١٧) .

لذا كان من الطبيعى أن يتهرب الفلاح من هذه الضرائب الفادحة فقد علمته قرون من التجربة الشاقة شأنه فى ذلك شأن المزارع الهندى أن الدفع الراضى لا ينفع لانه طالما كان هناك مل فائض فلا بد أن يزداد الطلب .



وقد شهد المراقبون الفرنسيون أن المالك كانوا يجدون صعوبة بالغة في الحصول على الضرائب إذ كان الفلاحون لا يدفعون إلا عند الضرورة القصوى وسننا بسنت ويخزنون نقودهم ومتاعهم ويهربون من الجنود القلادة للتحصيل أو يقتلون إذا أنسوا في أنفسهم الكفاءة داعين لمساعدتهم القرى المجاورة لهم أو العربان المتحالفين معهم لهذا كثيرا ما احتفظ المالك بفصل من الجند في مديرياتهم مهمتها الوحيدة محولة اكراه القرى على الدفع غير أنها لم تنجح في إحيلن كثيرة (١٨) .

فالفلاح من فرط الاضطهاد اتبع أسلوب الهروب غير أن الملتزم كان من حقه متابعته والقبض عليه لهذا لجأ الفلاحون للاعراب حيث استقبلوهم وحموهم بل وعملوا معهم وعاشوا معهم في سلام وأصبح الفلاحون البلقون أسوأ حالا من الفارين إذ أجبروا في معظم الأحيان على عمل الهاربين بل ودفع المستحقات عنهم حتى إذا استبد بهم اليأس هجروا القرية جميعا وعملوا خدما لاعراب الصحراء ان لم يتمكنوا من إيجاد مأوى آمن آخر كل ذلك من أجل التهرب من جشع القلمين بجمع الضرائب (١٩) .

ويمكننا أن نضيف الى ما سبق أن الفلاح لم يكن ضحية الابتزاز من قبل الملتزمين وحدهم بل تعرض أيضا لأشد أنواع الاستغلال من جانب موظفي الملتزم ومعاونيه وقد تناولنا ذلك بالتفصيل في فصل سابق .

ويكفي هنا أن نشير إشارة بسيطة الى أن أحد مشايخ البلد الذين كانوا يحوزون نفوذا كبيرا بسبب ما كانوا يملكونه من أرض كشمس الدين حمودة أحد المشايخ بالمنوفية الذي كانت أسرته تضع يدها قبل التغيير الذي أدخله محمد على على ألف فدان لا علم للملتزم ولا لغيره بها وذلك خلفا لما كان بأيديهم من الرزق التي يزرعونها بالمال اليسير بالإضافة الى اطيائهم الخراجية التي تدخل ضمن زلم القرية ويعلم بها الملتزم (٢٠) .

وفي اعتقادنا أنه إذا كان الفلاح قد صبر على هذا النظم وما ارتبط به من مظالم نان ذلك راجع الى ظروف العصر وليس كما قل الجبرتي من أنهم قد تعودوا هذا انتهج من القسوة وانهم كانوا يزددون الملتزم الرحيم ويستبهنون به ويخدمه ويمطلونه في الخراج (٢١) .

وسيتضح من خلال هذا الفصل أن ما يشاع من استسلام الفلاح المصرى ليس صحيحا ورغم سطوة الدولة فى عصر محمد على فإن الفلاح قد عبر عن مقاومته للدولة بوسائل مختلفة منها مغادرة القرى أو ما عرف باسم التسحب ومنها تكوين العصيبت المسلحة بل حدث أحيانا أن نظم الفلاحون أنفسهم تحت زعامة أفراد منهم للتصدى لقرارات الحكومة الجائرة .

وعموما فقد ترتب على نظم الالتزام نتائج سيئة سواء بالنسبة لنظام الملكية أو للفلاح فقد قدر عدد البكوات الملتزمين بستة آلاف بينهم ثلاثمائة بيك وكان هؤلاء يسكنون القاهرة ولما كان عدد القرى ثلاثة آلاف فإن متوسط دخل كل ملتزم أو مالك أصبح يقدر بنصف قرية وما يلحق بها من الاراضى وقد ازداد نفوذ البكوات أيضا بعد جلاء الحملة الفرنسية عن مصر (٢٢) .

مما سبق يتضح أن القرية المصرية شهدت قلة محدودة تملك السلطة ومن خلالها تملك الثروة وكل شيء وغالبية سلحقة تشكل القاعدة العريضة فى الريف — ونعنى بها الفلاحين — تبذل كل جهدها فى الارض ولا تحصل الا على ما تقيم به اودها فى مقابل عملها . ولذلك ظل شكل الملكية وحرية التصرف فيها معتادا على التوازن بين أجهزة السلطة نفسها وهما فى الاساس السلطان والقيادات العسكرية التى تمثلت فى الممليك وهكذا ظلت الاراضى الزراعية التى فى ايديهم تدار بالشكل الاقطاعى التقليدى فساد نظم الالتزام وانتشر ولم يكن هناك نظم بديل غيره (٢٣) .

ويمضى محمد على الى الحكم ادرك منذ الوهلة الاولى أن اساس الانتاج فى مصر هو الزراعة وأن الممليك يشكلون الطبقة العليا فى المجتمع ومنهم معظم الملتزمين الذين يملكون اراضى الوسيطة ويجمعون الضرائب من القرية وهم الذين يتصلون بالملاحين اتصالا مباشرا بعبارة اخرى هم الذين يحجبون ادارة الحكم العثماني عن الاتصال بالقرية المصرية .

ولم يكن محمد على يرضى بهذا الاسلوب اذ ان كل هدفه كان يتمثل فى تركيز السلطة فى يده وازالة كل عقبة تقف حجر عثرة فى طريقه فرأى ضرورة رفع الحواجز التى تحول بينه وبين الاتصال بالشعب لى

يمتد حكمه الى القرية ، وهكذا وضع نصب عينه سياسة هدم كل سلطة للممالك بل والاستيلاء على اموالهم ليشيد بناءا اقتصاديا جديدا تصبح فيه الارض ملكا له وهو المتصرف الوحيد في شئونها واستتبع ذلك الاستيلاء على ارض الوسية والوقف واجراء مسح للارض وتقييدها في دفتر معلومة حتى يستطيع أن يضع اسسا للزراعة ويدخلها تحت نظم جديد يتفق وسياسته في الحكم وكانت هذه المرحلة تسمى « بمرحلة الكشف والضبط والتحقيق واجراء التجارب » (٢٤) .

وقد ايقن محمد على أن وجود هذه الطائفة من انصاف الملاك سوف يسبب له كثيرا من المضايقت عند اقلته لنظلمه الخاص باستغلال الزراعة لذلك قرر يوقف جميع مئذفع لهم من اموال على أن يمنحوا معاشلت من الخزينة . وفي نفس الوقت رأى الاستيلاء على الاراضى لانه بدونها لا يكاد يملك شيئا اذ بلغت التجارة والصناعة حالة شديدة من التدهور واصبحت الاراضى الاخرى موزعة بين مشايخ الازهر الذين كانوا معافين من الضرائب والاقولف الدينية وهى تصرف ولا تغل ، وبعض صغار الملتزمين الذين كانوا لا يحسنون الاستغلال الاقتصاى ، واذا كان المشايخ حصلوا على جزء من هذه الاراضى عن طريق الالتزام لكنهم لم يتقيدوا بشروطه ولم تكن الاوقاف آخر الامر سوى صورة من صور التحايل على ابتزاز مل الدولة كذلك لم يكن صغار الملتزمين باستمرار ممن يتبعون السبل الصحيحة ومن ثم لجأ محمد على الى فرض الضرائب على اراضى المشايخ والارزاق والاقولف ثم استولى على هذه الاراضى والغى نظام الالتزام فقضى بذلك على الطبقة « الموسرة الوحيدة فى البلاد وهى طبقة الملتزمين » (٢٥) .

فهذه الطبقة ولدت شكلا جديدا من اشكل الملكية الزراعية فى مصر الا وهو الاوقلف الاهلية لأن بعض الملتزمين ضمانا لما فى حوزتهم من الاطيان لورثتهم اخذوا فى وقفها وكان السعد أن يقف الملتزم ارض الوسية ولا يلجا الى وقف ارض الفلاحة الا نادرا (٢٦) .

وقد ساهمت الحملة الى حد ما فى اضعف سلطة الملتزمين وأن كان محمد على هو اول من قضى على هذا النفوذ قضاءا تاما .

كذلك مهد الباشوات العثمانيون لمحمد على الطريق حين أمروا في ١١ سبتمبر سنة ١٨٠١ بمنع الملتزمين من جمع أية أموال من الفلاحين. مما أدى الى تجمع النساء والفلاحين والملتزمين والبرجقلية بيت الوزير واحتجوا على منعهم من التصرف وتشكى الفلاحون من ضيقهم لكثرة طلب المال .

بعد ذلك كان الهدف هو اخذ الرشوات وتحصيل بعض الاموال ثم عادوا وطلبوا من الملتزمين ايراد ثلاث سنوات أو أربع فان تمكنوا من الدفع بقوا على التزاماتهم وان عجزوا حل آخرون مخلصهم (٢٧) .

ثم عادوا وطلبوهم في سنة ١٨٠٣ بدفع مال الميرى عن هذه السنة وكذا رفع المظالم وحق الطريق للمعينين للطلب والاستعجالات بالاضافة الى تحصيل المفارم ممن يتوانى في الدفع وقد استمر طلب هذه الاموال حتى من اعيان الملتزمين ومن تأخر منهم عن الدفع ضبطت حصته واخذوها واعطوها لمن يدفع ما عليها من ميسر المالك فاضطر اصحاب الحصص الى المصالحة على ما بحوزتهم لئلا تضيع منهم (٢٨) .

شرع محمد على بعد ذلك في يوليو سنة ١٨٠٥ في قبض ثلث الفئض من الحصص والالتزام فضج الناس خوفا من ان يصبح هذا الامر عادة مألوفة خاصة وانه لم يبق للناس وسيلة للعيش فتعهد محمد على بعدم اللجوء الى ذلك مرة أخرى غير ان هذا لم يكن سوى تمويهات كاذبة حتى تهدأ النفوس وتستقر الاحوال ثم ما لبثوا ان عادوا من جديد لطلبها .

ثم امر محمد على بعد ذلك برفع حصص النساء الملتزمات من ايديهن وكتب بها قوائم لطرحها في المزاد ثم صالحت النساء عليها بقدر حلها وكل هذه الوسائل اتبعها للحصول على المزيد من الاموال وبالاضافة الى ذلك اخذ العسكر في اجبار النساء اللاتي ملت أزواجهن من الامراء المصريين على التزوج منهم قهرا ومن ابت عليهم اخذوا ما بيدها من الالتزام والايراد واخرجوها من دارها ونهبوا متاعها .



وفى ديسمبر سنة ١٨٠٥ أمر بتحصيل مال الميرى من الملتزمين عن سنة احدى وعشرين وكان ذلك قبل اوانها بسنة ولم يراعوا ان شهر رمضان كان يعطى الناس من ضيق المعيش وعلو اسعار (٢٩) .

غير ان هذه الوسائل لم تكن الا بداية مبسطة للخطة الشاملة التى اراد محمد على ان ينفذها لانه كان قد بيت النية على القضاء على نفوذ الملتزمين شيئاً فشيئاً فلم يلبث ان طالب بفائض البلاد والحصص من الملتزمين والفلاحين وأمر الروزنلجى فى يونيو سنة ١٨٠٦ بتحرير ذلك عن السنة التالية فصح الملتزمون وذهبوا الى الشيخ عمر النقيب والمشايخ ليخطبوا البائسا الذى اعتذر بسبب حاجته للمال ثم استقر الحل على قبض « ثلاثة ارباعه : النصف على الملتزمين والربع على الفلاحين وان يحسب الريال فى القبض بثلاثة وثمانين نصف ، ويقبضه بلثنين وتسعين وعلى كل مائة ريال خمسة ائصاف حق طريق سواء كان القبض من الملتزم عن حصته او بيد المعينين من طرف الكشيف فى الناحية . كما قرر البائسا فردة أخرى على الملتزمين وغيرهم وفى ديسمبر سنة ١٨٠٦ توالى الطلبات والسلف وفتحوا الميرى على السنة القادمة وجدوا فى التحصيل ووجهوا العساكر والقواصة لاطلب وضيقوا على الملتزمين الخفاق (٣٠) .

وتمثلت الخطوة التالية فى تقويض نفوذ الملتزمين فى مقاسمتهم فى الفائض وذلك بالاستيلاء على نصفه وكان ذلك فى سنة ١٨٠٧ وأخذ فى تحصيل ذلك النصف من الفلاحين (٣١) غير ان حصص الالتزام التى كانت فى خوزة مشايخ الازهر والفقهاء خارجة عن ذلك الاجراء فلم يؤخذ منها شئ من الفائض (٣٢) .

ثم جدد محمد على الطلب مرة أخرى فى اغسطس سنة ١٨٠٨ من الملتزمين وسمى هذه الضريبة التى فرضت على القراريط باسم كلفة النخيرة وأمر بكتابة دفتر لذلك فأخبره الروزنلجى بأن كثيرا من البلاد قد تعرضت للبور ولا يمكن تحصيل هذا الترتيب فأمر بتحرير العمار فى دفتر مستقل والارض البور فى دفتر آخر .



ولعله امر بذلك ليتلافى التلاعب فى دفع الضرائب ويضمن تسديدها وعدم التأخر فى ذلك وعندما تبين له أن الروزنامجى أدخل بعض المناطق فى عداد الاراضى غير المنتجة لتتخلص من الفرضة وفيها شئ لنفسه امر بكتابة تقسيطها وتوزيعها على اولاده واتباعه وبذلك استولى على هذه البلاد من اصحابها وبالرغم من ان البوار قد عطل خراج البحيرة الا انهم لم يتوانوا فى طلب الميرى من الملتزمين واعتذروا عن الدفع وعذرهم فى ذلك هو انتشار البوار فرفعوها عنهم ووزعها البثا على اتباعه واستولوا عليها وطلبوا الفلاحين الهاربين والمنسحبين من البلاد الاخرى وامروهم بسكنها (٣٣) وبذلك سلخت من ملتزميها الاصليين .

وقد بلغ عدد القرى التى عجز ملتزموها عن سداد الضريبة ١٦٠ قرية (٣٤) ، وقد وزعت على اتباع البثا بعد ان صودرت من ملتزميها .

وهكذا استبدل محمد على الملتزمين غير القادرين بأفراد من أسرته وحاشيته ليعتمد عليهم فى المحافظة على مستوى الزراعة وليمدوه بما يحتاج اليه من اموال .

وفى سنة ١٨٠٨ تم على يد محمد على التغيير العظيم الذى أصبح بمقتضاه ملكا لجميع الاراضى الا القليل منها فقد طلب فى ذلك الوقت من الملتزمين ان يطلعوه على سندات ملكيتهم فعندما قدموها اليه قرر بطلانها جميعا معتمدا فى ذلك على حق ملكية ولى الامر (٣٥) كما شهد هذا العلم ايضا نقل هذه الاراضى التى تمت مصادرتها الى اعوان محمد على واقربيه .

وفى يونيو سنة ١٨٠٩ شرعوا فى تحرير دفتر بنصف الفلّض وكذلك اطيان الاوسية المختصة بالملتزمين وكتبوا بذلك مراسيم الى القرى والبلاد وعينوا بها معينين وحق طرق من طرف كشاف الاقليم (٣٦) .

وبذلك فقد الملتزمون نصف الفلّض كما حرمت اطيان الروسية من امتيازها السابق لانها كانت معفاة من الضرائب (٣٧) . .

وكان من الطبيعي ان يثير ذلك تبرم جمهور الملاك ونظار الاوقاف والمستحقين والملتزمين وهم طبقة كبيرة من السكان ومنهم المحتاجون الذين لا يرتقون الا من غلة الاوقاف الموقوفة عليهم من اسلافهم او من ايراد الاطيان الداخلة فى التزامهم وقد اثارت هذه المقلم فى نفوسهم عداوة من الاستياء . وبخاصة من جلب عمر مكرم الذى لم يعد يقبل الحل الوسط على اعتبار ان الباشا قد حثت بوعده وغدر بوثيقة الشعب (٣٨) اما محمد على فكلن يعتبر ان الاوامر السليقة لاغية وان من حق الوالى الجديد ان يجسدها .

ولم يكتف الباشا بذلك بل سعى الى ضبط حصص الناس واستولى عليها وبخاصة تلك التى تقع فى القليوبية واخذها لنفسه واستولى على حصص عمر بك الارنؤوى وحلوان البلاد التى فى تصرفه وقد قدر ما استولى عليه بحوالى ستمائة كيس وزعت على دائرة الباشا وخلافهم .

وبينما استولى الباشا على حصص عمر بك وهى بالمنوفية والغربية والبحيرة نجده يصرف بعض التعويضات لمن يراعى جانبه اما عمر بك ومن معه فخذوا فى اعداد انفسهم للرحيل .

كذلك استولى الباشا فى مايو سنة ١٨٠٩ على تركة زوجة سليم اغا وهو من المالك فقد اخذ الحصص وحلوانها واخبر زوجها بانه سيعوضه عنها بما يفوق قيمتها فلم يسعه الا التسليم بما قيل . وبخاصة وان الباشا كلن مستمرا فى سياسته القائمة على التعدى على الملتزمين ومقاسمتهم فى فائضهم ومعتسهم (٣٩) .

ثم عاد محمد على فى مارس سنة ١٨١٠ الى فرض ضريبة استثنائية على ٢٢٠٠٠ قرية ولم يتمكن بعض الفلاحين من الدفع وفضلوا الهروب كما قدم بعض الملتزمين تظلمات اليه يشرحون فيها سوء حالتهم وحالة حصص التزامهم ويرجون التخفيف عنهم فطلب منهم تقديم تقاسيط التزامهم وبعد فحصها حرم كثير منهم من حصصهم واعطى بعضهم تعويضا ولم يعط البعض الآخر كما اضطر بعض الملتزمين الى التنزل عن حصص التزامهم للحكومة

نظير ما تراكم عليها من الضرائب حتى أصبحوا عاجزين عن دفعها حيث كان الملتزم لا يجد ملجأ ولا خلاصا الا بأحدى وسيلتين اما الدفع واما التنازل عن حصته للديوان (٤٠) .

وكان من رأى محمد على فى احد اجتماعاته مع المشايخ فى نفس السنة ضرورة تقدير ما على كل حصة من حصص الالتزام من ميرى وفائض اما سنة أو سنتين مع جعلها ايضا على أرض الوسية والرزق ومسموح المشايخ (٤١) . كذلك دعا محمد على الى مؤتمر لكشافى المديرية مهمته اعادة النظر فى موقف البلاد العلم ومنقشة الاصلاحات التى يزمع القيام بها وتحديد مقادير الضرائب وقد ادى معظم الملتزمين مطالب الحكومة فوراً ليتجنبوا النفقات الاضافية التى تترتب على ارسال رسل خصوصيين ليفرضوا تحصيلها بل ان بعضهم قدم مبلغ بالنيابة عن الفلاحين العالدين العاجزين عن اداء ضرائبهم وعلى اى حال فلان الفلاحين كثيراً ما كانوا يبيعون مواشيهم ومخزونهم من الطعام للوفاء بالمطالب المبالغ فيها ووجد بعض الملتزمين انهم ملأوا عاجزين عن الوفاء بمطالب الحكومة وقدموا عرائض للباشا يلتمسون فيها أن ينحهم العفو فطلب منهم النزول عن تقاسيط التزاماتهم وأن يقبلوا عوضاً عما دفعوه من ثمن مقابل امتيازاتهم معاشات تعادل الفايز واضطر عند قليل من الملتزمين الى التخلي عن التزاماتهم ليسددوا ديونهم للخزانة . ولما كانت تلك الاجراءات لم تؤد الى تحقيق النتيجة المرجوة فقد قرر محمد على القضاء على الامتيازات الضريبية بالنسبة للاراضى الزراعية ونوقش الموضوع فى مجلس خلص عقد فى خريف سنة ١٨١٠ وضم المشايخ والوجعيلية وغيرهم من الاعيان واقترح محمد على فى البداية زيادة سعر الميرى والفكض وانهاء النظام الاستثنائى الذى يجعل هاتين الضريبتين تحصلان على اساس رقم ثابت بغض النظر عن التغيرات التى تطرأ على العملة او على احتياجات الحكومة ، واعتبر محمد على هذا الاصلاح عادلاً بالنسبة الى كل من الفلاحين والملتزمين لانه ينهى ضرورة فرض ضرائب اضافية ويزرع السكان تحت وطأة جياة الضرائب (٤٢) .

ويتضح من ذلك أن محمد على كان يهدف لاضطلاع الدولة بتحصيل الضرائب مباشرة من الفلاحين دون وساطة الملتزمين بعد أن أصبحوا عاجزين عن الوفاء بالمفخر بسبب سوء أحوال البلاد وهروب الفلاحين .

وكان من الطبيعي أن تؤثر هذه الإجراءات على أحوال كثير من الملتزمين الذين لجأوا إلى الاستدانة من العسكر فتضاعف حلهم سوءا وربما تنزلوا عما بقى في أيديهم لتوالي المطلب المالية « فقد يبقى عليهم المتأخر منها ويتراكم سنة بعد أخرى حتى يصبحوا فارغى اليد من الالتزام ومدينين وقد وقع ذلك للكثيرين فمن كثروا أغنياء وذوى ثروة أصبحوا فقراء محتاجين دون أن يدروا (٤٣) » .

لهذا لجأ كثير من الملتزمين إلى أحد كتبة الروزنامة ذوى الشأن لحماية حصص وبالفعل تعهد حسين أفندى الروزنامجى بدفع الفرضة التى قررت على حصص كثير من الملتزمين وكان يعطيهم مهلة طويلة حتى يوفوها له مع مرور الوقت وهذا دليل على سعة خالته ومقدرته .

وكان هذا الكتب قد اسقط خمسمائة فدان من المساحة باعتبارها من الاراضى غير القابلة أو الصالحة للزراعة واتفق مع شركائه من ملتزمى الناحية ثم اصلحوها مما جعل بعض الحلقين يوشون به لدى محمد على الذى اسقط اسمه من كتاب الروزنامة وأبعده عن وظيفته وفرض عليه ثمانين كيسا (٤٤) .

وفى سنة ١٨١١ قرر محمد على ضريبة على حصص الالتزام تعادل ايراد أربع سنوات مما عليها من مرى وفلّض ومضاف وفى سنة ١٨١٢ قررها أيضا على البرانى . ولم يكتف محمد على بذلك بل استولى على جميع ما كان من حوزة المالك من اطيان الالتزام وبذلك لم يبق من اراضى الالتزام بالوجه القبلى الا قدر قليل (٤٥) .

فقد سهلت له منحة القطعة برتلجه الاصلاحى فنعذ تمكنه من افناء اماليك ومصادر التزاماتهم ، صادر التزامات الملتزمين الآخرين فى مصر العاليا غير أن هذه الالتزامات لم تنقل إلى ملتزمين آخرين كما كان الحال فى مناسبت سابقة بل بقيت فى أيدي الدولة .



وفى نفس السنة أعد مشروعا سريا لصادرة اراضى الالتزام وذلك  
بانشاء ديوان خاص من مهلمه جمع المعلومات وتلقى شكليات الفلاحين  
ومظالمهم حتى يتمكن من تبرير اجراءاته ولهذا عين ابنه ابراهيم حاكما للصعيد  
لضمان تدفق العائد المستمر الى الخزانة وامر بمسح كل اراضى الصعيد  
كأراضى المتزمين من المالك ، والمتزمين من قبائل الهوارة وحرم شيوخها  
من ممارسة سلطاتهم السياسية ، وأراضى المتزمين من غير المالك الذين  
احتفظوا بامتيازاتهم اثناء سيطرة المالك على الصعيد ، وفرض عليها  
الضرائب ثم وضعت معظم الاراضى تحت الاشراف المباشرة للجهزة الحكومية  
وسمح لعدد قليل من المتزمين الاقوياء الذين استطاعوا ان يقدموا خججا  
صالحة لامتيازاتهم بالاحتفاظ على الاقل بجزء من اراضيهم بينها تلقى اخرون  
وعودا بأراضى فى الوجه البحرى وهى وعود لم تتحقق على اى حال وتلقى  
آخرون تعويضا ضئيلا عن التزاماتهم (٤٦) ، خاصة فى الوجه البحرى  
والجيزة حيث تركت لهم ارض الوسية .

كذلك ازداد حال المتزمين سوءا وبخاصة الهوارة منهم اذ عجزوا عن  
سداد ما قرره عليهم وخربت ديارهم وصار معظمهم من عداد المزارعين بينما  
تشنت جماعات اخرى واقامت بمصر املا فى طلب العفو غير أنهم لم يتمكنوا  
من مقابلة الباشا (٤٧) .

هكذا قضى محمد على على المالك الذين كفوا يستحوذون على جزء  
كبير من الارض ثم دخل فى عملية رابعة مع بقية المتزمين .

ومن هذا المنطلق جمع المتزمين واخبرهم بأنه ليس فى مقدورهم ان  
يرغموا الفلاحين على دفع المال حتى يدفعوا هم ما كان مطلوبا منهم من مل  
الالتزام وعرض عليهم أن يدفع عنهم ذلك للخزينة فى نظير ان يتنازلوا عن  
أراضى الالتزام وقد عرض عليهم هذا الامر بشكل جعل من المستحيل عليهم  
أن يرفضوه (٤٨) .

وكان محمد على عندما اعترم ابطال الالتزامات طلب من المتزمين ان  
يقدموا له بيانا بالارباح الصافية التى تعود عليهم من التزاماتهم فظن المتزمون  
أنه يريد زيادة الضريبة التى يدفعونها للحكومة فتفتنوا فى انقاص قيمة هذا  
م ٨ - التغيرات



الربح فلما قدموا حساباتهم بها لم ينقشهم فيها بل قل أنه سيعتمدها حتى اذا نزع الاملاك التى كانوا ملتزمين عنها عين لهم معاشاتهم أو مرتباتهم على أسس الحسب التى قدموها له .

وبكذا تحملوا هم وحدهم سوء تصرفهم لأنه فى ذلك الوقت كانت قيمة العملة - أى القرش - مرتفعة لكن سرعان ما اخذت فى الهبوط حتى فقت ما يقرب من أربعة أخماس قيمتها فهبط تبعاً لذلك قيمة ما يدفعه البلشاشا حتى بلغت الرواتب أو التعويضات فى سنة ١٨٣٣ ، ٥٢٥ ألف من الفرنك أى ١٧٥.٠٠٠ قرشاً .

وقد علق دوها ميل بقوله «» عندما أبطل الالتزام كل دخل الملتزمين حوالى ثلاثين ألف كيس ولما كانت التعويضات التى دفعت لهم قد قدرت على أساس ما حصلوه من المال منذ حوالى ثلاثين عاماً أيلم كانت قيمة القرش مرتفعة فقد نجم عن ذلك نقص كبير فى إيراداتهم وعندما توفى كثيرون منهم بات ما تدفعه الحكومة للملتزمين أربعة آلاف كيس فحسب وكان من المنتظر ان يتنقص هذا المبلغ على مرور الزمن «» (٤٩) .

إذ بلغت قيمة معاشات الملتزمين القدامى فى سنة ١٨٣٣ ، ٣٥٠٠ كيس ثم تقلصت فى سنة ١٨٣٥ حتى وصلت الى ٢٠٠.٠٠٠ جنيه فحسب من ميزانية سنة ١٨٣٥ (٥٠) .

لكن هل ظل الملتزمون مكتوفى الأيدى ايلم استمرار تشدد محمد على فى إجراءاته المضادة لهم ؟

لقد جهر الملتزمون بالشكوى منذ البداية حين تبين لهم أن الوالى يريد ابطال الالتزام والاستحواذ على الأرض .. كما أنهم لم يستسلموا تماماً عندما اراد محمد على تقويض دعائهم الاقتصادية وذلك بأن مارسوا ضغوطاً قوية من خلال الجيش والعلماء وكبار الملتزمين السابقين وكان ذلك فى نهاية سنة ١٥ ، سنة ١٨١٦ حتى أن البلشاشا وعد باعادة الاوضاع الى ما كانت عليه لكثرة البلاغات من ذلك استمر فى المحافظة على برنامجه الاصلاحى ومنح المتمردين وعوداً فارغة «» (٥١) ، ويتضح ذلك مما رواه

الجبرتي في هذا الصدد حين فكر ان كتحدا بك قد أبرز الفرمان الذي وصل اليه من الباشا والذي يتضمن ضبط جميع الالتزام لطرف الباشا ورفع ايدي الملتزمين عن التصرف على ان يأخذ الملتزم فليضه من الخزينة وعندما انتشر هذا الخبر ضج الناس واحتجوا عند المشايخ وسألوا كتحدا بك فأثبت صحة ذلك الامر وافصح عن عدم امكله مخالفته فاحتجوا باعتبار ذلك قطع لعاش الناس وارزاقهم لخدمة ان منهم ارامل وعجزة وللواحدة منهم قيراط او نصف قيراط تتعيش من ايراده فكيف ينقطع ذلك عنهم فاجلب بانهم سيأخذون تعويضا فنلقشوه الى ان قتلوا له نكتب عرضحل للباشا وننتظر الجواب فاجلبهم الى ذلك من باب المسيرة وشرع الشيخ المهدي في ترصيف العرضحل وختموا عليه بعد امتناع بعض الذين ليس لهم التزام كما حضر جمع غفير من النساء الملتزمات الى الجبلع الازهر وصرخوا في وجوه الفقهاء وابطلوا الدروس وبددوا محفظ العلماء وأوراقهم ورات النساء ان تفعلن نفس الشيء كل يوم حتى يفرجوا لهن عن حصصهن ومعاشهن وارزاقهن وما كلفوا يعتقدون انه لا يمكن تحقيق ذلك ، ويعد هذا الموقف من الظواهر الجديدة في المجتمع المصري اذ يمكن ان نطلق عليها مجازا اسم مظاهرة نسائية من أجل المداقعة عن مصالحهن . اغتريت الحيرة بعد ذلك الملتزمين لرفع ايديهم عن التصرف في حصصهم خاصة بعد ان آن وقت الحصاد وهم ممنوعون من ضم زرع وسلياهم حتى اذن لهم كتحدا بك وكتب لهم اوراق وتوجهوا بانفسهم أو بمن ينوب عنهم وارادوا جنى زرعهم فلم يجدوا من يطيعهم (٥٢) .

أما عن موقف محمد علي من أرض الوسبة فتجده يترك الملتزمي الوجه البحري والجيزة أراضي الوسبة معفاة من الضرائب مدى حياتهم ان شاعوا زرعوها وان شاعوا اجروها كما أنه اعطاهم ايرادا سنويا طوال حياتهم يستهي الفائض تعويضا لهم واذا توفي احدهم تصبح أرض الوسبة والفائض ملكا للديوان (٥٣) .

ولم تعامل أراضي الوسبة في الوجه القبلي بمثل ما عوملت به أراضي الوجه البحري لأن حائزيها وهم من المماليك الكبار ذوى الصولة رفضوا التنازل عنها فأكرهوا الحكومة على معاملتهم بالقوة بل وقتل معظمهم وحتى

الذين نجوا وحاولوا الحصول على العفو من الحكومة أبت عليهم ذلك وادخلت أراضيهم ضمن الأراضي المسوحة وصارت أسوة ببقية الأراضي الخراجية (٥٤) كما كلفت أرض الوسية والفليض يتولان إلى الحكومة عند وفاة الملتزم ولكنه إذا طلب أحد أولاده أو اقربيه أو توابعه بفليض الحصة المحولة ولم يوجد له معاش آخر من اقلام الروزنامة تصدر الإرادة السنية باعطائه قرشا أو أزيد في اليوم على حسب الفليض .

وبالرغم من ذلك فقد أوقف إجراء ذلك النظم مدة حتى سنة ٤٣ (٥٥) والواقع أن محمد على ترك لهم الانتفاع بأراضي الاواس من أجل أن يعوض الملتزمين خسارة رأس المال الذي دفعوه للحكومة مقابل أخذ حق الالتزام مع اعفائها من المال مدة حياتهم .

ولما كان محمد على لا يورث أرض الوسية فقد تحليل الملتزمون على نقلها إلى ورثتهم فوقفوها (٥٦) .

كذلك تم فرض الاموال على اطيان الاواس التي في حوزة الملتزمين سواء اكلوا رجالا أم نساء على أن يحصل ذلك الروزنامجى افندى والمعلم باسيلوس والشيخ محمد المصرى ثم يتول كل ذلك إلى الديوان وقد سددت إحدى النساء المدعوة باسم زينب خاتون وشركاها بنالحية بنى خلف بهنسلوية مل اطيان وسيتها باعتبارها اسحتقلا للديوان وذلك حسب تأريخ سنة ١٢٣٧ هـ وحينما تبين خطأ انها قامت بتسديد مل وسيتها منذ سنة ١٢٣٥ هـ أى قبل التأريخ رد إليها ما دفعته (٥٧) .

ثم رأى محمد على ضرورة تغيير نظام جبيلة الضرائب حين كلفت عمل الحكومة بذلك كالمصارف والقائمقام والمشايع كما كان حاكم الخط وناظر القسم ومأمور المأمورية يفتشون على تحصيلها كل منهم في منطقته (٥٨) .

وكان ذلك في فبراير سنة ١٨١٤ حين كان البلاش قد قرر ضبط جميع الالتزام لطرفه ورفع أيدي الملتزمين عن التصرف في حصص التزاماتهم (٥٩) .

ثم اُشيع في سنة ١٨١٥ أن الباشا ينوى تغيير سياسته الخاصة بالاراضى وأنه قد أعد اراضى الصعيد بالفعل الى ملاكها كما أنه اعتذر عما أوقعه الاقباط من ظلم بحلّزى الاراضى ووعد بمعالجة الموقف فتفاعل الناس غير أنه سرعان ما انضح أن الباشا لا ينوى تغيير سياسته على الإطلاق فقد رفض أن يغير موقفه من أداء المال الحر عن اراضى الوسيّة بل الغى التعويض الذى وعد به الملتزمين مقابل مصادرة التزاماتهم أى الفلّض مدعياً وجوب اعداد سجلات جديدة للاراضى قبل الدفع ويبدو أن الحكومة كانت تماطل حتى يستخرج من الارض ربحها كاملاً لاطول فترة ممكنة (٦٠) .

يقول الجبرتي في هذا الصدد : « اُشيع في الناس أن الباشا تاب عن الظلم وعزم على اقامة العدل في مصر وفي القرى وقلوا انه اذا رجع منصوراً من الحجاز أفرج عن حصص الناس ورد الارزاق الاحباسية وزادوا على هذه الاشاعة انه فعل ذلك في البلاد القبلية وتنقلوا ذلك في جميع النواحي وقد كتب أوراقاً لمشاهير الملتزمين مضمونها انه بلغ حضرة أفندينا ما فعله الاقباط من ظلم الملتزمين والجور عليهم في فائضهم فلم يرض بذلك وطلب منهم الحضور لحسابتهم على فلّضهم وقبضه ففرح أكثرهم بهذا الكلام واعتقدوا صحته وحضر أصحاب الرزق الكثرين بالقرى والبلاد من مشايخ واشراف وفلاحين مستبشرين وفرحين وعندما ذهبوا الى الباشا يخبروه بسبب مجيئهم ضربهم وطردهم ورجعوا خائبين .

وفي يوليو سنة ١٨١٥ عمّد الباشا الى تقليل قدر الفلّض الذى يصرف للملتزمين حتى وصل الى نصف القدر المقرر (٦١) .

وفي سبتمبر سنة ١٥ أراد الباشا أن يفرج عن حصص الملتزمين ويترك لهم وسيلاهم ليؤجرونها ويزرعونها لانفسهم كذلك رأى ضرورة إعادة النظر في حسابات الملتزمين ورأى تحريرها على الوجه المرضى فلذا أراد احدهم أن يتصرف في حصته ويلتزم بخلاص ما تقرر عليها من المال المرى لجهة الديوان بموجب المساحة والقياس أعطيت له والا بقيت في ذمة الباشا يقبض هو فلّضها .



ويقال أن محمد على فعل ذلك لأن معظم حصص الالتزام كانت بأيدي  
العسكر وعظمتهم وزوجاتهم وقد انحرفت طباعهم واستثناطوا غضبا لما  
حدث ، ومنهم من كظم غيظه وفي نفسه ما فيها ومنهم من لم يطق الكتمان  
واظهر مخالفته وتسلطه لهذا أعلن الباشا في ديوانه ارجاع الحصص  
اليهم لتبرير طردهم فيما بعد الى أن يتم له التدبير معهم (٦٢) ، اذ كان  
من الممكن أن يقوم تحلف بين العسكريين المتذمرين وملاك الاراضي  
الساخطين لو لم يستعمل محمد على القوة في قمع تمرد الجند ضد النظام  
الجديد ولو لم يصطنع كل قدراته السيلسية في تهدئة الموقف ولكي  
يسترضي رؤساء الجيش وغيرهم من الاشخاص البارزين في البلاد الذين  
اصابتهم اجراءاته المتعلقة بالاراضي اعلن لجميع الملتزمين الحق في التمتع  
بعقد ارض وساياهم دون أن يدفعوا للحكومة شيئا ودفع تغويضات  
للملتزمين عن فقد التزاماتهم وأنشأ ديوانين لهذا الغرض مهمة الاول اعداد  
حسابات الملتزمين الاعضاء في حاشية محمد على ورؤساء الجيش بينها اعد  
الثاني حسابات باقي الملتزمين وقد اولى المجموعة الاولى اهتماما خاصا  
حيث لم تمنح الفايض وحده بل منحت المضيف والبراني والهدايا ولم تنعم  
المجموعة الثانية بمزايا مشابهة اذ لم تمنح سوى مقدار الفائض .

أما عن معاشات المجموعتين فقد كانت تدفع لهم طيلة حياتهم وقد  
بلغ مقدارها في سنة ١٨٣٧ ٢ مليون قرش ، ٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠ قرش في  
سنة ٤٥ وسنة ٤٦ (٦٣) .

ومهما قيل فلن محمد على قد حل محل الملتزمين في ملكية الارض كما  
سبق له أن حل محل البكوات في الحكم منع اختلاف الوسائل في الحالتين  
فقد قاومه البكوات وحاولوا القضاء عليه بما كان لديهم من القوة والنفوذ  
ولهذا اعمل فيهم السيف لكنه لم ير أو لم يكن من الضروري استعمال مثل  
تلك التدابير ضد الملتزمين اذ انهم لم يكونوا في مركز يساعدهم على  
معارضة الباشا ولذا لم يكن في حاجة الى استخدام الخديعة معهم او  
حتى العنف .



وبالرغم من أن المصادر تجمع على أن الوالى قد نجح فى إلغاء الالتزام ورفع أيدى الملتزمين عن التصرف مما يوحى بأنه جردهم من أملاكهم وقضى على سلطاتهم فى الريف وجعل الحكومة تتصل اتصالا مباشرا بالفلاحين نجد أحدهم يرى أنه لا يمكن الزعم بأنه جرد الملتزمين من أملاكهم إذ أنه على حد قوله قد منحهم ما يوازى تلك الأملاك حين قدر قيمة الربيع الذى يحصله الملتزم وتعهدت الخزانة العامة بدفعه للملتزم مدى حياته (٦٤).

وفى اعتقادنا أن ما منحه الباشا للملتزمين يعد ضعيفا جدا إذا ما قيس بما كان يحصله الملتزمون لانفسهم من مضاف وبرانى وكلف خاصة وأنه قدرها على أساس الأرباح التى ذكروها له بعد أن قللوا كثيرا من قيمتها ، ولا شك أن ما فعله الباشا قد قلل كثيرا من دخولهم كما أنه قوض نفوذهم الاقتصادى .

وبمرور الزمن قلت سلطة الملتزمين حتى أن الحكومة كانت تتوعددهم من حين لآخر عندما كانوا يتأخرون عن تسديد ما عليهم فى ظل نظام العهد ، فقد صدر أمر شريف الى ملتزمى مصلحة المطرية بالأسراع فى دفع بدل الالتزام نقدية ونهاهم هذا الأمر عن اللجوء الى التزوير أو التأخير لتبرير موقفهم (٦٥) .

كما صدر أمر آخر فى ١٢ جمادى سنة ١٢٥١ هـ الى مدير المنوفية بضرورة تحصيل الاموال المتأخرة لدى الملتزمين والصيارف وغيرهم دون تأخير وهى اموال الاطيان الرراعية (٦٦) .

وأخيرا جنى محمد على فوائد جمة من وراء إلغاء نظام الالتزام أهمها زوال طبقة انصاف الملاك وهم الملتزمون الذين عطلوا بوجودهم المشروعات الزراعية الكبيرة . كذلك وجه محمد على بالغائه لنظام الالتزام ضربة قوية الى طريقة الاستغلال الزراعى الذى ساد مصر لفترة طويلة كما قضى على طائفة كبيرة كانت تقوم كحلجزة بين الحكومة والفلاحين . وبزوال هذه الطبقة اتصلت الحكومة بالريف المصرى اتصالا مباشرا ترتب عليه

تغيير العلاقة بين الفلاح والارض والحكومة وكان من الطبيعى ان تعمل حكومة محمد على على ازالة هذا الحاجز بقصد ازالة طبقة الملتزمين لأن سياستها العامة فى الحكم كلفت تقوم على بسط سلطاتها المباشرة على جميع المصريين وفى جميع انحاء البلاد (٦٧) .

ويضيف الى ذلك ان محمد على بلغائه نظام الالتزام تمكن من ارضاء اعوانه وضمين ولاءهم له ، اذ ان معظم الاراضى التى استولى عليها اعطاها ففيا بعد لاتباعه وموظفيه وان كان فى بداية الغائه لهذا النظام لم يكن يستهدف هذا اذ انقضت فتره طويلة بين الغاء الالتزام وتوزيع الارض على الاعوان .

ويمكننا ان نضيف الى ما سبق ان الغاء الالتزام لم يسبب اضرارا الى جميع فئات الشعب لأن هذا الالغاء لم يؤثر الا فى طبقة محدودة العدد فضلا عما كان معقودا عليه من آمال فى تعميم الفائدة المبتغاه من النظام الجديد حتى ينتفع بهزايه كافة ابناء البلاد .

فلا نزاع فى ان الغاء الالتزام مع عدم تقرير حق الملكية لا يمكن أن يعد اصلاحا بل هو أبعد ما يكون عن الاصلاح لأن الباشا لم يحترم الملكية الفردية ولم يعترف بها وهذا معناه الغاء الملكية وامتلاك الحكومة لجميع الاراضى الزراعية فمن الخطأ أن يوصف الباشا بأنه المالك الوحيد للارض أو أن جميع الاراضى كلفت ملكا للحكومة .

ومن الواضح أن صاحب هذا الرأى كل متأثرا بفكر الاقتصاد الحر السائد فى عصره فلم يهضم اجراءات محمد على فى اخضاع الانتاج الزراعى للدولة .

كذلك لم يكن الغاء نظام الوقف فى الاراضى ومصادرة الاراضى الاحباسية يقل أهمية عما فعله محمد على ازاء اراضى الالتزام لأن الملتزمين اقتصروا من وقف اراضيهم وبذلك حول الالتزام نسبة هامة لها دلالتها من الدخول الزراعى اما لاغراض اتبعها محمد على غير ذات قيمة أو للنظار فى اراضى الرزق مما أدى الى اهمال الزراعة كما أن هذه الاراضى أصبحت

تشكل قاعدة لنفوذ العلماء الذى حاول محمد على أن يقوضه هو الآخر (٦٩).  
خاصة وأن هذه الاراضى كلفت تدر عائدا ضخما على المنتفعين سواء اكلوا  
ورثة او نظارا وفى رأى محمد على أنهم لم يستحقوا ذلك لأن هؤلاء النظار  
كانوا من أهم أسيلب اهل اراضى الوقف والاهم من ذلك كله أن اراضى  
الوقف كلفت الاساس الاقتصادى الذى نما فوقه نفوذ العلماء (٧٠) .

ولهذا كلن من أهم ملامح التغيير فى عصر محمد على هو ضرب فئة  
العلماء فى مصالحها الاقتصادية التى أثرت بالتلى على مكانتها السياسية.  
ويقول انه كنتيجة رئيسية للحملة الفرنسية ضد العثمانيين والمماليك  
الذين كانوا الملتزمين الرئيسيين فى مصر حصل العلماء على مراكز ذات  
أهمية سياسية أثناء وجود ديوان بونابرت وسنوات حكم محمد على الاولى  
وأصبح بعض كبارهم ملتزمين لمسلحت كبيرة وحصلوا على قدر كبير من  
الاملاك فعهد إلى الشيخ محمد السلاط بقرية زفتة والقلقشندى القليوبية  
كما حصل الدواخلى نقيب الاشراف لفترة من الزمن على أملاك مصطفى  
البشتيلى أخ زوجته الذى قتل ولم يخلف ذرية وأنه فيها بين سنتى ١٨٠٣  
و ١٨٠٤ أخذ يزيد حصته من أرض الرزق والالتزامات . وكذا الشيخ  
خليل البكرى نقيب الاشراف الذى زاد فى مساحة الاراضى التى كانت  
فى جيلزته أثناء وجوده فى وظيفته والذى أصبح مجبرا بعد ذلك على  
بيع كل أسهم التزامه عندما أخرج من الوظيفة بعد جلاء الفرنسيين من مصر،  
والى جانب حيزة العلماء لحصص الالتزام كان غلبتهم يديرون عددا من  
الاقواف الهامة (٧١) .

وقد ازدادت أهمية العلماء كملاك للاراضى وملتزمين بعد اعلان محمد  
على فى بداية حكمه لائحة باعفاء شيوخ الدين والفقهاء من الضرائب الخاصة  
التى تتراوح بين  $\frac{1}{4}$  ،  $\frac{1}{3}$  ،  $\frac{1}{2}$  الفليض المفروضة على الملتزمين من وقت  
لآخر ، كذلك تلقى العلماء التزامات اضافية كثيرة أما بلا مقلبل أو رخيصة  
جدا من أولئك الذين أرادوا الهروب من فروض الباشا .

خاصة وأن محمد على فى بداية حكمه حاول استرضاء المشايخ اذ انه  
عندما فرض الضرائب الجديدة على القرى والالتزامات راعى خاطر الشيوخ  
وأعفى املاكهم وضياعهم وما دخل فى التزاماتهم من دفع ضريبة الفائض

كذلك سهل هذا الاعفاء املاك من ينتمون اليهم فاستغل الشيوخ هذا التمييز فى العملة واكثروا من شراء الحصص مما ادى الى اضعاف مكانة الشيوخ وازالة هيبتهم من القلوب (٧٢) .

ويبدو أن هذه الامور الدنيوية قد شغلت العلماء عن أمور الدين والتعليم التى كانوا قد كرسوا انفسهم لها من قبل وتحولوا عن ذلك الى الاهتمام باملاكهم وبناء القصور مثل أمراء الممالك واحاطة انفسهم بالخدم والحشم وعذبوا الفلاحين واستخدموا الموظفين الاقباط وخصصوا حق الطريق لاوليائهم (٧٣) .

« و صار شغلهم الشاغل هو الحصص والالتزام وحسب الميرى والفائض والمضف واخذ الجعالات والهدايا من اصحابها ومن فلاحيههم » (٧٤) .

كذلك طلب الشيخ الدواخلى من الباشا أن يترك له عائداته من حصص الالتزام والرزق فوعده بالايجاب والافراج عن الرزق الاحبسية على المساجد والفقراء (٧٥) .

والحقيقة أن الباشا لم يشأ أن يصطدم بالعلماء فى بداية حكمه لما كان لهم من مكانة خاصة وتأثير قوى بين الشعب. ولما كان لهم من املاك شاسعة قدرت بـ ٦٠٠ ألف فدان فى الصعيد وفى المناطق المجاورة للقاهرة وقد نشأت هذه الاراضى فى الاسس من الهبات والاقطاعيات التى كان يعطيها السلاطين لبعض كبار المسئولين كملكية معفاة من الضرائب فأوقفوها حتى لا تصدر ، ومعظم ريع هذه الاراضى كان يذهب الى النظر الذين كانوا من العلماء ورجال الدين ولا تنتفع به المساجد الا بعد وفاة آخر ذكر من العائلة (٧٦) .

ونظرا لاتساع مساحة اراضى الرزق فقد كتبت تزرع بالتأجير أو بواسطة فلاحين مستأجرين ولم تكن تزرع بالسخرة وكان الفلاح المستأجر لارض الرزق محسودا من أهل بلده ولم تكن على تلك الارض مصروفات ولا مغارم (٧٧) .



ويعصف الجبرتي حل الفلاح الذي يعمل فى أرض الرزق قائلا :  
« فالزارع من الفلاحين اذا كلفت تحت يده تأجر رزقة أو رزقتين فله  
يكون مغتبطا ومحسودا من أهل بلده اذ كلن يدفع لصاحب الاصل القدر  
اليسير ولا يقدر صاحب الرزقة أن يزيد عليه خصوصا اذا كانت تحت يد  
بعض مشايخ البلاد فلا يقدر احد أن يتعدى عليه من الفلاحين ويستأجرها  
من صاحبها وان فعل لا يقدر على حمايتها وعموما من كلن تحت يده اطيان  
من هذه الاوقاف وورثها يعتقد أنها أصبحت ملكا له ولا يرى أن لاحد  
سواه الحق فيها (٧٨) .

واذا كلن محمد على لم يشأ منذ البداية الاصطدام بالعلماء الا أنه لم  
يستمر فى السير على هذا النهج فنجدته يحترم الاوقاف من حيث المبدأ  
فقط . اما عمليا فله أخذ فى عزل العلماء والمشايخ الذين كلنوا نظارا  
عليها وجعل من نفسه نظرا على تلك الاراضى وأخذ على عاتقه مهمة  
تنفيذ الشعائر الدينية التى تتطلبها هذه الاوقاف وعين للمشايخ رواتب  
سنوية .

وقد أدت مصادرة اراضى الوقف وفرض الضرائب على اراضى الرزق  
الى اثاره غضب وثورة رجال الدين الذين كلن عدد كبير منهم اما نظارا  
لهذه الاوقاف أو من الملتزمين وقد احتج رجال الازهر والمترمون على هذا  
الغاء وذهبوا الى محمد على يشكون سوء حالتهم ويطالبون برفع الظلم  
عن الناس فقال الباشا « انا لست بظلم وحدى وانتم اظلم منى فانتى  
حين رفعت عن حصصكم الفرض والمعلم اكراما لكم اخذتوها انتم من  
الفلاحين وعندى دفتر محرز فيه ما تحت ايديكم من الحصص يبلغ الفى  
كنيس » (٧٩) .

ولم يكن ابراهيم أقل تشددا من والده مع العلماء « فاذا قيل له هذا  
على مسجد » يقول : « كشفت على المساجد فوجدتها خرابا والنظر عليها  
يأكلون الايراد والخزانة أولى منهم ويكفيهم انى اسلمهم فيما اكوه فى  
السنين الماضية والذي وجدته عامرا اطلقت له ما يكفيه وزيادة وانى وجدت  
لبعض المساجد اطيانا واسعة وهى خراب ومغطلة والمسجد يكفيه مؤذن



واحد واجرته نصفان وامام مثل ذلك وله مرتب من الديوان في كل سنة «  
واذا تكرر عليه الرجاء احال الامر على ابيه ولا يمكن العودة اليه لكثرة  
تحركاته وتنقلاته وتعدد مشاغله (٨٠) .

معنى ذلك انه بعد ان كانت هناك فئة اجتماعية يتول إليها ريع اراضي  
الرزق الشاسعة أصبحت الدولة هي المنتفعة الوحيدة بها وحلت محلهم  
في الانتفاع بالرزق كذلك لم ينج المشايخ من فرض الضرائب أو طلب  
الاموال منهم نظير مسموحهم في فرض حصصهم التي اكلوها وقد قدر  
هذا المبلغ بمائتي كيس وزعت على القرارات على سبيل القرض واما ان  
ترد لهم أو تحسب لهم في الكشوفات من رفع المظالم ومل الجهاد يأخذونها  
من فلاحهم (٨١) .

وعندما اشتكى الفلاحون من ذلك وذهب العلماء لاطهار شكواهم حذرهم  
البشاشا من اساءة استخدام امتيازاتهم والا يصلار ثرواتهم التي كونوها  
بطرق غير مشروعة وكلن لهذا الانذار اثره في استيلاء الخوف على قلوب  
المشايخ في الوقت الذي قرر هو فيه عدم تقديم أي مزيد من التسهيلات  
للمشايخ أو اعفائهم من الضرائب (٨٢) .

والحقيقة ان العلماء لم يكرهو عمل التحقيق والضبط الذي قام به  
محمد علي انما كرهوا ان يكون ذلك معهم أو على الاقل توهموا ان العمل  
ما هو الا تكرار لاغتصليات الماضي لا بأس ان يشركوا فيه ، فلما اكتشفوا  
انه ليس مقدمة مقلنة جديدة بل هو بناء للسلطة العلمية وفي نفس الوقت  
تقويض لسلطتهم واستيلاء على ما كانوا يتمتعون به من مميزات نفروا من  
الاصلاح واحتجوا فلم يأبه محمد علي لاحتجاجهم (٨٣) .

وربما كان انصرافهم عن العلم والاشتغال بأمور الاراضي قد سبب  
بعض الضيق وعكس صورة غير مستحبة عنهم لدى بعض الاوساط فنجد  
الجبرتي يستخر منهم ويظهر ثنماته فيهم لما حل بهم من قبل الوالى فيقول  
« وكان معظم ادارات دوائر عظماء التواحي وتوسعاتهم ومضايقتهم من  
هذه الارزاق التي كانت تحت أيديهم بغير استحقاق الى ان سلب الله

عليهم من استحوذ على جميع ذلك وسلب منهم ما كانوا فيه من النعمة وتشتتوا في النواحي وتغربوا عن اوطانهم وخربت دورهم وذهبت سيادتهم وفي بعض الارزاق من مات اربلة وخربت جهاته ونسى امره وبقي تحت يد من هو تحت يده من غير شيء أصلا » (٨٤) .

ويرجع تدهور أحوال العلماء الحائزين للاوقاف أو الرزق الى أن الوالى فرض عليها الضرائب الخراجية وصرف لهم مرتبت من الرونامة ونزع منهم حق التصرف فى وقفها فلم يعد لهم عليها أية سلطة اللهم الا حق المنفعة كسائر الاراضى الخراجية (٨٥) .

وقد اتبع البثا ذلك الاسلوب لاعتقاده بأنه صاحب الحق الاول فى ادارة الوقف وامور المسلمين باعتباره نائب السلطان فى مصر فهو اولى بذلك منهم ولينفذ خطته انتهج اسلوبا معيناً فى السيطرة على الاوقاف تم على مراحل وبدأت اولى خطوات ذلك فى يوليو سنة ١٨٠٩ حين قرر المال عليها أى على الرزق الاحباسية ثم طلب من الكشاف حصر تلك الاراضى كما طلب من واضعى اليد على الرزق ان يتقدموا بسنداتهم الى الديوان لتجديدها فى ظرف اربعين يوما والا سقط حقهم (٨٦) ، وكان الكثيرون من الناس قد تلفت سنداتهم التى اخذوها من اسلافهم واهملوا تجديدها واعتمدوا على ما بأيديهم من السندات القديمة لجهلهم أو لفقرهم وعدم قدرتهم على ما ابتدعه النظم الجديد من كثرة المصاريف التى تنفق على تجديد السندات والاموال الاخرى التى قدرها شريف افندى على اراضى الرزق والتى بلغت عشرة انصاف أو خمسة عن كل فدان ، والحقيقة ان هذه القيمة كانت كبيرة لأن كثيرين من الناس هاله هذا القدر ورفض تجديد سنداته فضاعت رزقته وانحلت عنه واخذها غيره (٨٧) .

اما موقف البثا من الرزق المرصدة على أعمال البر واطعام الفقراء فقد اصر على حصول الديوان على ريع تلك الارزاق كما رفض ابراهيم بثا شفاعاة العلماء ورأى أن يشتروا ما يأكلون بدراهم من أكيانهم أى يخلقون ابوابهم ويستقلون بأنفسهم وعيالهم ويقتصدون فى معيشتهم فيعتادون على ذلك ولا يلجأون الى التبذير والاسراف لأن الديوان احق منهم بهذه الاموال (٨٨) .

وتمشيا مع هذا المبدأ أمر محمد على ابنه ابراهيم فى سنة ١٢ وكان  
حكما على الصعيد بالاستيلاء على ارض الرزق بالصعيد المرصدة على  
المساجد والخيرات من مكاتب وصهاريج مما ادى الى ذهاب الكثيرين من  
اهلى الصعيد لحمد على يشكون امرهم .

وقد استند محمد على فى اجراءاته تلك على فتوى شرعية مؤداها انه  
حيث ان مصر قد فتحت عنوه فان على اراضيها ان تدفع الجزية كما ان  
بامكان الباشا ان يفرض عليها الضرائب . ولم تدع هذه السياسة للمتزمين  
ولمن كانوا يستفيدون من عائدات اراضى الرزق الاحباسية والاقواق سوى  
اختيار ضئيل بين مغارة الصعيد وبين البقاء فيه كمزارعين ، كذلك تم  
فرض ضرائب على الرزق الاحباسية لتعطل الضريبة المفروضة على غيرها  
من اراضى القرية وذلك فيما عدا اذا كان المستفيد من الرزقة حاملا لحجة  
شرعية من قبل الوزير يوسف او شريف افندى على ان يثبت صحتها واذا  
ثبت ذلك يدفع نصف قيمة الضريبة العادية التى تفرضها الحكومة (٩٠) .

مما سبق يتضح ان التسوية النهائية المتعلقة بالرزق الاحباسية كانت  
تتمثل فى : فرض ضريبة الميرى — الخراج — التى تحصلها الحكومة شأنها  
فى ذلك شأن اراضى القرى ، ويتلقى المستفيدون بها معاشا مدى الحياة  
لا يمكن توريثه وتحمل الدولة نفقات المحافظة على المساجد والمؤسسات  
الخيرية وسرعن ما اخذت تتضائل قيمة المعاشات بسبب وفاة مستحقيها  
وتحول الاموال الى الدولة .

وقد ذكر حسب ما جاء به كل من بوالكونت وكولان ان الباشا خصص  
ميزانية معينة سواء للانفاق على المساجد او صرف معاشات للقائمين عليها  
فى ميزانية سنة ٢٩ كان هناك بند يغطى مرتبات المشايخ وصيغة المساجد  
قدر بـ ٤٣٧٥٠٠ فرنك أى ١٥٣١٢٥٠ قرش أى ٦٢٠٠ ز ٣ كيس  
بينما قدرها كولان بـ ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠ قرش ، ٢٢٠٠٠ كيس بينما ذكر كابل  
ان نفقات المساجد بلغت ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠ قرش أى ٢٠٠٠ كيس .

كذلك أورد دوهاميل اعانة مالية لتعويض الاشخاص عن دخلهم الذى كانوا يحصلونه من القرى وسحبت منهم أى معاشات المستفيدين من الرزق المتنوعة وقدره بـ ٥٠٠.٠٠٠ ر.ا. قرش أى ما يساوى ٣.٠٠٠ كيس واعانة مالية للمساجد بدلا من الرزق التى صلاتها الحكومة وقدرها ٢٩.٠٠٠ ر.ا قرش أى ٢.٥٨ ر.ا كيس (٩١) .

بعد ان استعرضنا هذا النوع من الاراضى والمميزات التى كل يتمتع بها اصحابها لمدد طويلة تكاد تتشابه الى حد كبير مع نظم الالتزام وقضاء محمد على على نفوذهم يجدر بنا أيضا ان نتعرض للاثر الذى أحدثه الغاء الالتزام على الفلاحين وعلاقتهم بالحكومة الجديدة .

ومن الطريف ان هذه التغيرات التى طرات على حياة الارض لم تغب عن ادراك الفلاحين وعلمهم فقد استبشروا خيرا بزوال نظام الالتزام ولم يقف بهم الحال عند هذا الحد فحينما حاول الملتزمون اكراه الفلاحين على العمل فى ارض الوسيعة التى ظلوا يحتفظون بها فى الوجه البحرى على نحو ما كانوا يفعلون فى الماضى كلن الجواب فى معظم الاحيان عليكم باخر لاتنا صرنا فلاحو الباشا (٩٢) ، وما كلن باستطاعة الفلاح من قبل ان يجرؤ على مثل هذا القول وهذا امر بلغ الدلالة من الناحية السوسيولوجية فالقوة الاجتماعية انهالت بتهيار اسسها الاقتصادى (٩٣) ولهذا عمت رنة الفرع العميقة قرى مصر البالغ عددها ٢٢٠٠ قرية (٩٤) ، فما كذا الباشا يأمر بضبط حصص الملتزمين ورفع ايديهم عن التصرف حتى تطول الفلاحون عليهم باللسنة فيقول الحرفوش منهم اذا دعنى للشغل باجرته روح انظر غيرى انا مشغول فى شغلى انتم ايش بقا لكم فى البلاد ؟ قد انقضت ايامكم احنا صرنا فلاحين الباشا (٩٥) .

وكان هذا بمثابة رد فعل لما كانوا يلاقونه من عنت الملتزمين وظلمهم . وهكذا حزر الباشا بالغائه نظام الالتزام الفلاحين من سيطرة الملتزمين الذين لم يكن يجرؤ الفلاح من قبل على ان يرفض العمل لديهم بل وزراعة ارض أواسيهم بالسخرة .



لكن يجب الا نغفل أن محمد على رغم انه حرر الفلاحين من سلطة الملتزمين الا انهم أصبحوا خاضعين له مباشرة ولعمال حكومته الذين لم يخلوا غلظة عن الملتزمين في معاملة الفلاحين . وهكذا أصبح فلاحوا الباشا يواجهون لأول مرة سلطة الحكومة المركزية ويحسون بوجودها .

كذلك كانت السياسة الجديدة تحوى بين طياتها بعض المميزات للفلاحين فقد منح الفلاح القلدر على الزراعة بعد عملية المساحة التى تمت فى سنة ١٣ من ثلاثة الى خمسة افدنة (٩٦) على أن يكون له فيها حق التصرف طيلة حياته وذلك ابتداء على عقد منحه له الوالى باسمه ، ولا يحق للفلاح التنزل عن ارضه أو رهنها الا فى الاربعينات (٩٧) أى ان الفلاح كان يملك حق الانتفاع بالربع فقط طوال حياته بينما بقيت الملكية فى يد الدولة .

كذلك قدم لهم محمد على آلات الحرث والزراعة والمثبىة اللازمة للرى كما منحهم الحرية الشخصية والمساواة امام القانون وان كان قد قيد حرية التنقل الى حد ما كما ألغى سخرة الزراعة (٩٨) .

والحقيقة أن محمد على كان رحيما بالفلاحين فى البداية فقد نظر الى الفلاح على انه ولى نعمته وليس ادل على ذلك من عطفه على الفلاح اذ بلغه يوما ان معاون الفلبريقات فى الوجه القبلى اساء معاملة بعض الفلاحين وحسبهم ظلما فكتب اليه يقول « ان اولياء نعمتى اثنان احدهما السلطان محمود والثانى الفلاح وينبغى عدم النظر الى الفلاح بعين العداوة بل يجب النظر اليه لما فيه اصول رفاهيته ، كما كان ينهى عن ارتكاب كثير من الجرائم ضد الفلاحين من قبل موظفيه (٩٩) .

ولم تقتصر تلك الملاحظات على الكتاب المصريين فقط بل نجد ان الكتاب الاجانب قد اثنوا هم الآخرين بتحسين حالة الفلاح فى بداية حكم محمد على فينكر هنرى دودويل بأن الفلاحين كانوا يعاملون معاملة افضل وأصبحوا أكثر رضا وقناعة عما كانوا عليه منذ سنوات كثيرة مضت وقد استقى هذا المؤلف معلوماته من سولت الذى اشتهر برحلاته المتكررة بحثا عن الآثار وقد فرضت عليه طبيعة مهنته الاحتكاك عن كثب بفلاحى البلاد (١٠٠) .



ويضيف آخر الى ما سبق قائلا : أن حالة من الانتعاش والراحة قد آلت بالفلاح في مطلع عهد محمد علي حين التزم بوثيقة تعيينه فلم يفرض ضرائب جديدة والغى الالتزام (١٠١) .

وسواء استفاد الفلاح أو لم يستفد منها لا شك فيه أن محمد علي لم يفكر في أحوال الفلاح الاجتماعية اطلاقا وانما كان يعنيه اثراء خزانة الدولة التي توسعت أعمالها في ذلك الوقت فلم يترك الفلاحين أحرارا بل رأى أن تسير أعمالهم وفقا للخطة التي أعدها .

اتفق كثير من المراقبين مع نظرية البشاش فيما يتعلق بضرورة الرقابة فقد كتب بعضهم يقول من تجربتي الذاتية مع الشخصية العربية لابد وأن اعترف بأن هناك بعض الحقيقة في الرأي القائل بأن الفلاح المصري إذا ترك وشأنه فسوف يقصر انتاجه على حلجات ساعته وسيستمر في توجيه اهتمامه الى زراعة تلك المواد التي تتكلف القليل من العمل ورأس المال (١٠٢) .

وتمثلت الرقابة في اشكال عدة منها اشراف موظفي الحكومة عليه وفرض أنواع معينة من الزراعات واجبار الفلاح على العمل وعدم اعطائه الحرية الكافية للتنقل بل اجباره على العودة في حالة هجره لقريته .

فبمجرد أن تم الغاء الالتزام أصبحت القرية مسئولة عن سداد الضرائب مباشرة للدولة بدون وساطة الملتزم (١٠٣) .

بعبارة أخرى أصبح الفلاح يدفع الاموال المقررة عليه الى الموظفين والجباة الذين عينتهم الحكومة بمرتبات محددة كما ضبطت عملية فرض الضرائب ومواعيدها ، وهكذا حلت محل سلطة الملتزمين وأصحاب العصبيات والمشيخ سلطة واحدة هي سلطة الحكومة .

وكان من عادة الفلاح المصري الا يدفع اموال الحكومة الا بالكرياج وكثيرون منهم كانوا يفضطون قسوة الكرياج على دفع الضرائب الثقيلة المفروضة عليهم والتي لم تكن تتناسب مع قدرتهم على الدفع وفي حالة

م ٩ - التغييرات

الآخر كانت تُتزع خيازة الاطبلان من الفلاح وتعطى الى أحد الممولين الذى  
تجرب بزيادة المتأخر وعندها تتكدس المتأخرات على الاطبلان بهجرهما  
اللاحين ويهربون منها وتضطر الحكومة الى اعلانها للطلاب الجدد  
البحرية (١٠٤) .

ثم هذا الخصم ايضا صدرت اوامر مشددة الى مديري الاقاليم  
بالمثل النائب والمواصل الاسراع فى جمع الضرائب من القرى وتعيين  
المعلمين للزمين لذلك ول تضيق الخناق على الفلاحين من أجل الدفع  
سواء اكانت هذه الضرائب نقدية أم عينية وقد اشتهر بعض المديرين  
كعبد الرحمن مدير الشرقية بهمة كبيرة فى تنفيذ مهمته حتى انه غلق جميع  
مديري الوجه البحرى فى مهماتهم (١٠٥) .

ثم تتابعت الاوامر الى مديري الوجه البحرى بسرعة التحصيل ايضا  
والافادة بما تم جمعه أسبوعا بأسبوع والتحفظ عليه فى خزانة المديرية  
استعدادا لطلابه فى أى وقت وحثهم على عدم الماطلة أو التأخير فى  
مبلغهم (١٠٦) ، وأمام هذه الاوامر المشددة ارتكب رجال ادارة الباشا  
استباحات كثيرة بنشؤن علمه وكن من افدح المظالم جيلية الضرائب  
المخالفة (١٠٧) .

ثم ذكر مأمور قنا أن مشايخ قريتين تدبرا بالفلاحين واخذوا  
مبالغ يدعوى انها مطالب اميربه وبقي فى ذمتهم من هذه المبالغ ثلاثة عشر  
الف قرش يكسبه كما بقي من ضرائب التربة ٥٤٠٠ قرش ويكسبه  
وعندها علم الباشا بذلك امر بتزيل هذه الاموال من ديون أصحابها المهربين  
والأدب المشايخ الذين يغدرون بالفقراء (١٠٨) .

وربما يرجع السبب فى وقوع المظالم بالفلاحين من جراء فرض  
الضرائب الى أن الضرائب لم تكن تفرض على عين بذاتها بل على البلاد  
حالة بطرق الالتزام ، كما تم فرض ضرائب استثنائية على القرى فعجزوا  
عن السداد ، وقد أدى ذلك الى خروج عائلات برمتها من قراها وذل  
الخرج بتعاطم حتى الثلاثين من القرن التاسع عشر وخلاف  
البرية (١٠٩) .



وهكذا ضمن أن يتدفق إلى خزانة الحكومة قدر من الضرائب يزيد على ما تدفق على جيوب الكتبة الاقباط ومشايخ البلد ، وقد استمر الاقباط في جباية الضرائب بعد وضع رئيس الهيئة القبطية تحت اشراف الدفتردار وكان لكل اقليم يحكمه كاشف موظفه القبطى الذى يحفظ سجلات الضرائب وكان مرعوسوه يجمعون الضرائب في القرى بمساعدة القلمقام ويوردون النقود الى صرافة الاقليم الذى يفتحها ويحولها الى خزانة الوالى ، وكان أى موظف يرتكب اختلاسا يبعد عن وظيفته ويجبر على أن يرد للحكومة ما اخلسه وربما يمد عقابا . وعبرة لغيره والغيت الامتيازات المعتادة التى كان الاقباط يجمعونها وحل محلها راتب شهري يتناسب مقداره مع أهمية مركز كل موظف قبطى ، وكان هؤلاء الموظفون الاقباط يتعرضون للعقاب اذا طلبوا ما يزيد على ما منحتهم الحكومة لهم من تعويض ، وقد حرم امر صادر فى سنة ١٦ على كاشفى النواحي والمبشرين أن يأخذوا أى شئ فى مقابل خدماتهم باستثناء قليل من الخبز والقشر الا بالاسعار الرسمية وتم تحفيرهم من العقوبات القاسية التى تحل بهم فى حالة انتهاكهم لهذا الامر .

وفى يناير من عام ١٨١٧ دعا البلاشاك كل موظفى الاقاليم الى اجتماع فى القاهرة وامرهم بأن يقدموا حسابا بالمبالغ التى حصلوها من الفلاحين زيادة على ما صدرت اليهم التعليمات بجبايتها كما أرسل مندوبين الى مختلف المديرية للتحقيق فى أعمال الابتزاز التى كان يقوم بها هؤلاء الموظفون واستجوبوا مشايخ القرى ودونوا كل ما استطاعوا الحصول عليه من مواشى ودجاج وعلف وما اخذه موظفو الحكومة من الفلاحين وقد ارغم الموظفون بعد ذلك على تصفية ممتلكاتهم كى يردوا ما ابتزوه من مبلغ اضافية (١١١) .

وهكذا الحقت كثير من الاضرار بهم وبين انتمى اليهم ومنهم من اضطر الى بيع فرسه والاستدانة من الغير (١١٢) .

ويؤكد ادوارد لين أن أغلب حكام الاقاليم قد تعدوا فى طغيانهم حدود السلطة التى خولهم اياها البلاشاك فقد اساء شيخ القرية استعمال سلطته عندما كان ينفذ أوامر رؤسائه وقت جباية الضرائب رغم انه كان ينل



من الضرائب أكثر مما ينال مرؤوسيه اذ انه عندها لا يورد سكان القرية المبالغ المطلوبة منهم كان يتم ضرب الشيخ لتقصير الفلاحين (١١٣) .

وفى نفس الوقت كان المشايخ يتعرضون لاقسى انواع العقوبات حين يتعرضون بالظلم للفلاحين فى جباية الضرائب عن طريق اغفاء اهلهم واقاربهم والفلاحين الذين يلونون بهم وقد تصل عقوبة مشايخ البلاد الى ان يضرب بالكرباج مائة جلدة فى المرة الاولى تزداد الى ١٥٠ فى المرة الثانية بينما كانت تصل عقوبة الصراف الذى يغلط فى الاموال الى ٥٠ كرباج فى كل مرة (١١٤) .

وبالرغم من صدور مثل هذه العقوبات الصلابة فلم يتورع بعض مشايخ البلاد عن الاستمرار فى غيهم وقد اشتكى اهل قرية سنهور التى يبلغ زملها ٥٧٠٠ فدان والتى كانت مدينة للحكومة بـ ٧٥٠٠ جنيه مر الشكوى من ان شيخ البلد يسلب اموالهم اذ انه لا يدفع للحكومة المبالغ التى يستولى عليها منهم كما تشكوا من انهم لم يمنحوا أية فرصة حتى يستريحوا من وطأة المطلب القديمة (١١٥) .

ولذلك كثيرا ما كانت تتأخر اموال كثيرة على الفلاحين بسبب عدم مقدرتهم على الدفع قد تصل الى ضريبة سنتين او ثلاث سنوات فى بعض الجهات ويرجع ذلك الى قلة مياه النيل فيستحيل على الزراع فى اغلب الاحيان أن يفوا بمطالب الحكومة حتى اذا واثت احدى سنوات الرخاء امكنه التخلص من المل المتأخر عليه ، وكثيرا ما يعتبر من دواعى الفخر بين الفلاحين أن ينالوا من صرقت السيلط عددا معلوما قبل أن يقوموا بسداد ما تطلبه الحكومة ويحل فى المقام الارفع بينهم أكثرهم على المقاومة صبرا .

وعلى الرغم من ان الفلاح قد يكون مدركا تمام الادراك ما عليه خلق الجلبى من القسوة وأن العقلب من الصعب احتماله الا أنه يذعن لهذا الامر فى استسلام اذا لاحت من ورائه بارقة أمل فى اعطائه من دفع اتفه قدر من المل (١١٦) .



وفي الحقيقة كان الفلاح على حق فيما يلجأ اليه من الدروب من الاول لانه لم يقيض لجدول الضرائب الذي وضع اثناء مسح على ١٨١٢ - ١٨١٤ أن يبقى ثلثا وكان الغرض من الزيادة هو توفد الإيرادات اللازمة لتحويل الحرب في الحجاز فلم يبلغ الباشا زيادة الضريبة عندما بلغت انتصارات قواته في شبه جزيرة العرب كما انه لم يضع في الاعتبار ما كان لقلة المياه في سنة ١٧ من اثر على الزراعة . ثم قوت عملية تصنيف جديدة في سنة ١٨١٨ حين زاد الباشا من ضريبة الخراج بحجة مساعدته في حروب الحجاز وكان الفلاحون قد دهنوا من قبل بزيادة الزيل في غير اوانه ورحل الكثيرون منهم .

ثم زيدت الضريبة مرة أخرى في سنة ١٩ فزاد على كل فدان حقل بمصر من التبن وكيلة قبيح وكيله فول يل واخذ ما يفوقه اخضا من القلة . وعلى الرغم من أن الباشا قد وافق على التجاوز عن دفع الضرائب المتأخرة إلا أنه أصر على دفع الضرائب الجارية وعلى أي حال فقد أعلن إبراهيم بعد عودته متصرفا من الحجاز أنه لن يدفع الضرائب الاستثنائية فحسب بل والمتأخرة أيضا التي تراكمت خلال عامين وتوجه مع جماعة الضرائب الى القليوبية والغربية والمنوفية ليتأكد من أن كل الضرائب قد تم تسديدها ولكن كثيرا من الملاحين ومشايخ البلد كانوا قد هجروا قراهم هربا من مطالبه وتركوا غلالهم في الاجران وهربوا في البوادي بأبنائهم ونسائهم وأولادهم (١٦٧) أما الذين بقوا فقد استدانوا ليدفعوا الضرائب فاجبروا على بيع مواشيهم واثاثهم ومجباغ زوجاتهم واجبر بعض مشايخ البلد على دفع ألف ريال ونجح إبراهيم في جمع ١٠٠ ألف كيس في هذه المناسبة وحدها (١١٨) .

في عام ١٨٢٠ طلب منهم دفع مثل المسموح بأداة منقنين وذلك بموجب مطالبتهم بالخراج قبل اوانه « فازداد كربهم وربما جاء على الواحد ألف ريال أو أكثر وقاسوا الشدائد من جراء غلاق الخراج الزائد عن الحد » (١١٩) .

كذلك ساءت حالة الفلاحين عن ذي قبل كما تدهور مركز مشايخ البلاد الذين كان لهم مركز ممتاز ونفوذ كبير في ظل نظم الالتزام واصبحوا في مرتبة تقرب من الفلاح البائس غير أن الزيادة في الضرائب لم تتوقف عند

حد معين فلم يابث الباشا أن فرض زيادة أخرى في الضرائب بعد مسح سنة ٢٠ . سنة ٢١ حيث قسمت الاراضى الى فئتين بحسب خصوبتها وكان على الفئة الاولى أن تدفع ١٣٥٠ باره عن الفدان وغرِضبت على الاراضى الأخرى ضرائب أقل من ذلك طبقا لجودتها وفى سنة ٢٢. كُلت الضرائب تتراوح بين ٢٠٠ ، ٢٢٠٠ باره عن الفدان وقيست الاراضى احدى عشرة درجة بحسب الجودة ومده بعدها عن النيل واسلوب زراعتها وفى سنة ٢٧ كانت الضريبة على اراضى الدرجة الاولى تقدر بـ ٢٧٠٠ باره من الفدان أى ما يوازى ٦٧٥ قرشا (١٢٠) .

كذلك تحمل الفلاحون ضعف فيضل النيل كما حدث سنة ٢٨ حيث أنزل كاهلهم بالضرائب وكان عليهم أن يفوا بكل الضرائب بما فى ذلك ضرائب الاراضى الشراعى وهى الاراضى التى لا تغرق وقت الفيضان كما يجب . وعلى بيع مواشيهم رغم اعتماد عملهم الزراعى عليها فى تشغيل آلات الري كل ذلك من أجل النصدى لنقص الطعلم فى كل مكان ، ورغم هذا تراكمت متأخرات الضرائب كما ادى انخفاض ايرادات التصدير الى ازدياد صعوبات الحكومة المالية فاضطرت الحكومة فى النهاية الى تخفيف الضرائب لأن المدينين الذين أرسلوا الى المديرية فى سنة ٢٦ للتحقيق فى أسباب تأخر الضرائب ابلغوا محمد عى أن عبء الضرائب يبلغ الضخامة وأن من الواجب تخفيفه وإلذا صدر مرسوم فى ٨ أغسطس سنة ٢٦ يقضى بإلغاء الضرائب على الاراضى الشراعى كما صدر مرسوم آخر بنفس التاريخ بسرح بإلغاء الضرائب فى الحالات التى تكمن فيها المأهصيل قد تدهورت نتيجة الجفاف .

ورغم أن ميزان سنة ٢٦ كان أفضل من فيضائى السنين السابقين إلا أن مركز الحكومة المالى ظل سيئا وفى مارس سنة ٢٧ قدرت كمية الدين المتأخرة بـ ٢١٠.٠٠٠ كيس وكان موظفو الحكومة يعملون على الجبوت الذين لم تدفع لهم رواتبهم لعدة شهور يطالبون بمرتباتهم فعدت طرق تجبر الفلاحين على الوفاء بضرائبهم ويعد عدة اجتماعات اقترح المشايخ دفع المتأخرات على انقضاء على أن يتم دفع الدفعة الاولى وقدرها

٨٥ ألف كيس خلال شهرين قليلة وان يسدد الباقى خلال سنتين ورغم موافقة محمد على على هذه الخطة الا أنه بعد شهرين قليلة امر بتحصيل ٨٠ ألف كيس بالقوة على أن يتم دفعها خلال عشرين يوما . كذلك فرضت ضريبة خاصة على الاراضى الخصبة لتعويض الخسارة التى لحقت بالخزانة العامة من جراء بقاء اراضى جافة لم تزرع (١٢١) .

وقد قدر البعض قيمة الضرائب التى كان يدفعها الفلاح بما يقل قليلا عن أربعة ملايين من الجنيهات الاسترلينية أى أن كل شخص يدفع قدرا من الضرائب يزيد على جنيهين وهذا دليل على قدرة وادى النيل من حيث الانتاج ولو انه لم يؤخذ من دافعى الضرائب غير المبالغ التى تصل فعلا الى خزائن الدولة لكان من المحتمل أن يقتنى المنتجون كثيرا من الاملاك (١٢٢) .

ولما لم يكن الحل كذلك فلم يكن للمزارع ما يخلفه لاولاده غير كوخه وقد يترك لهم بعض الماشية وبعض مخدرات طفيفة لانه لا يستطيع أن يحصى ما تطلبه الحكومة منه فهو يعانى من الطلبات غير المباشرة كالزبد والعمل والشمع والحبول وكثيرا ما يضطر الفلاح ليحصل على ضرورات الحياة إلى أن يهرق محصول ارضه ويحمل ما يستطيع حمله الى كوخه سرا .

لهذا كله كان من الطبيعى الا يثابر الفلاح على تحمل اعباء الزراعة الا اذا أجبره على ذلك الحكام (١٢٣) .

وهكذا تبين أن الدافع الاساسى لالغاء الالتزام ومصادرة اراضى الوقف أو فرض الضرائب لم يكن بآى حل من الاحوال التخفيف عن الفلاح أو تحسين احواله وانما كان الهدف الحصول على المزيد من الاموال التى تدخل جيب الحكومة دون أن ينقص منها شئ .

يقول فتحي عبد الفتاح فى هذا الصدد « لا نستطيع أن نغفر لمحمد على استخدامه المركز للفلاح المصرى بحجة أن ذلك كان بهدف التصنيع أو تنويع مشروعاته العسكرية سواء لبناء مصنع الذخيرة والاسلحة أو

اعداد الحملات فلواقع يقول انه بالرغم من أن الغناء الالتزام وتصفية الاراضى وفرض الضرائب عليها كلن من الممكن أن يمثل خطوة هامة وثورية فى اتجاه تطوير اشكل الاستغلال الزراعى فى مصر الا أن ذلك لم يحدث لان التنظيم الجديد لم يضع فى اعتباره مصلحة المنتجين مما أدى الى انهياره ولعل أكبر دليل على ذلك أن الشعب المصرى فى عهد محمد على شهد لأول مرة فى تاريخه هجرة جماعية واسعة « (١٢٤) » .

وقد صور لنا الكثيرون حالة الفلاحين ابشع تصوير فقد ذكر المستر جون أوجست الرحالة الانجليزى قائلا « لقد شاهدنا الفقر المدقع فى جميع اشكاله حتى لم يعد هناك شىء غير عادى يلفت النظر أو يستثير الشعور ففى ذلك الاقليم الريفى نرى التعاسة تخيم على ربوعه أما طعامهم الرئيسى فهو الذرة مع البصل « (١٢٥) » .

كذلك اخطأ الباشا حين حرم الفلاح من ملكية رقبة الارض التى كانت فى قبضة الحكومة تملك تصریفها لمن تشاء عسء عجز اربابها عن أداء التكاليف المفروضة وهى مبلغ فيها كثيرا فمالذا كانت النتيجة ؟ لقد اساء الوالى التقدير حين وجه همه الى تحصيل أكبر ايراد ممكن من الفلاح حتى تركه على حافة الفقر واثقل على البلاد فأفقرها وهى تلك التى كلن بالامس يدافع عنها ضد مظاهر الاستبداد والفوضى .

ومن الطبيعى ان يؤدى ذلك الى فقد الثقة وعدم استقرار الحسالة المالية وبلتالى القضاء على كل محاولة للفلاح فى اصلاح كيانه الاقتصادى والاجتماعى ففقد الفلاح المصرى كل عطف على الارض وبدأ يشعر بالرغبة عنها فتراه يحاول التخلص منها ولقد بلغت الحالة اشدها فى أواخر حكم محمد على ، بل لقد ذهب الفلاحون الى أكثر من ذلك حين أجبروا على « سنة التنازل عن حريتهم وكل ما يملكونه لمن يجيرهم من شر تلك المظالم الكثيرة التى تعد مسئولة الى حد كبير فى ضعف الكيلن الريفى (١٢٦) » .

ويمكننا أن نضيف الى ما سبق أن العنت لم يقتصر على الفلاحين انفسهم بل امتد أيضا ليشمل الذين كئت لهم صلة قديمة بلقرى من اولاد البلد وارباب الصنائع والذين أجبروا فى ظل النظام الجديد على دفع مل



انحايين قبرا ، يكون الشخص جلوسا في حانوته وصناعته فما يشعر  
الا والامران يحيران به بطالبونه اخذهم ويمنحونه بالخير ولا يبيعون  
له ذبا ولا شيئا يسل عن ذنبه يقال له عليك مال الطين اى طين الفلاحة  
من دقة مسين لم تنفعه وقدرد كذا فيقول لا اعرف ذلك ولا اعرف البلد  
ولا راسنا في عمري لا انا ولا ابي ولا جدى فيقال له ألسنت الشبراوى او  
الزاوى فيقول انها نسبة قديمة فلا يقبل منه ذلك ويحبس ويضرب حتى  
ينزع ما ائتموه به او يجد شيئا يصلح عليه وقد وقع ذلك لكثير من  
النسبين والتجار وصناع الحرير .

وام ينف الا ز عند هذا الحد اى تحصيل طين الفلاحة من الفلاحين  
وغيرهم بل لما زاد الامر سوءا ان الباشا اخذ يزيد في مقدار الطين فزادها  
الى ذلك ثم رتبوها اربع مرات تزيد كل ضريبة عن الاخرى بالثمن  
فضة اعلاها يبلغ ثمانمائة نصف فضة (١٢٧) ، يضاف الى ذلك ان الفلاح  
لم يعد قادرا على رفع غلاله التى زرعتها فى أرضه والتى دفع عليها كل  
تلك الضرائب طوال السنة بل كانت تؤخذ منه قهرا مع الاجحاف فى الثمن  
والتي والزامه بلجرة حمزا لئلا يمكن المعد لذلك ويلزم ايضا بأجرة الكيال  
وعوائد المبشرين (١٢٧) .

كما أصبح مكلفا أيضا بمد الباشا بما يحتاج اليه من مواشى فقه  
صدرت الاوامر فى مارس سنة ١٧ الى كشف بشراء المواشى من  
الفلاحين وارسلها الى المكان الذى اعده الباشا لذلك كما طلب كشف  
النواحي شراء الاغنام من الفلاحين بالثمن القليل مما أدى الى تهريب  
الفلاحين لمواشيهم الى المدينة ليلا وبيعها بما احبوا من ثمن فيبيع الباشا  
ذلك وصادر اوامره فى ابريل سنة ١٧ الى كشف النواحي باحصاء عدد  
اغنام البلاد والقرى وجمعه وارسله الى مجمع اغنام الباشا كما فرض  
على كل فدان رطلا من السمن بحيث تجمع وترسل الى مصر ، فاستغل  
الفلاحون بتحصيل ما ذمهم من هذه النزالة وطولب المزارع بمقدار  
ما يزرعه من الاقنية ارطلا من السمن واذا احتاج لتكملة ما كان به ينسطر  
الى شرائه ممن يوجد عنده بأعلى ثمن ليسد ما عليه (١٢٩) .

وحكذا لم يعد فرض الضريبة على الفلاح قاصرا على الاموال بل تعداها الى اشياء اخرى عينية الزم بها حتى وان كانت في غير استطاعته.

ولهذا قيل ان عبء المظلم واعمل الابتزاز التي حدثت في عهد محمد علي كانت اقل بكثير منه في العهود السابقة ففي ظل حكم البكرات المماليك كانت هناك مقلطت على امرها حكما إلى عريكة وأقل جشعا وكانت مطالبهم أخف عبئا على الفلاحين من المطلب التي فرضها نيلام محمد علي فقلت قدرة البلاد على الانتاج. وقلت هو اردها لعجز الشعب عن اداء ما يرضونه من مغرم ، وساعد على ذلك انه لم يكن هناك مساواة في توزيع الاراضي. مما أدى الى وقوع خسائر هائلة فهناك قرى تزرع من الاراضي اقل بكثير مما تستطيع وهناك غيرها تزرع أكثر مما تستطيع وكل هذا راجع الى تدخل الحكومة في حياة الفلاح وأرضه وحريته على النحو الذي يروق لنا فلم يكن هناك قواعد تنظم العلاقة بين حكومة الباشا والزراع لأن هذه القواعد كانت تتغير كل علم وفق مصلحة الباشا فهي تصطيه قدرا معيناً من الارض وتفرض عليه زراعة أنواع معينة ودفع ضريبة تقدر بعشر دخله السنوي وتشترى محصوله بثمن تقدره هي وليس ما يأخذه الباشا هو كل ما يزيد خلة الفلاح بأوسا فلان لحاكم الاقليم ضلعا كبيرا في سلب القليل الذي يتبقى له فحكم الاقليم كل. يفتصب من الفلاح الكثير ويشترى من البغال والخيول والمشية خلال ثلاثة أعوام من تعيينه شيخا أو حاكما لذلك كثيرا ما كان الفلاح يهجر قريته ويهرع الى المدن ليشغل بأي عمل ويذهب مشايخ القرى في الربيع الى القاهرة والاسكندرية لاستعادة هؤلاء وايداعهم سجون الحكومة وسوقهم الى قراهم من جديد (١٣٠) .

ولعل من أشد الاجراءات تعسفا تلك التي اتخذها محمد علي في جمع الضرائب بصرف النظر عن زيادتها في أعوام كثيرة هو ذلك النظام الذي عرف باسم التضامن الضريبي .

فقد فرضت الضريبة في أول بدء التوزيع وتدرجت في الزيادة سنة بعد أخرى حتى أصبحت حملا ثقيلا على الفلاح ناء تحت عبئه زمنا طويلا

مما أدى الى تراكمها عليه لهذا رأى محمد على ضرورة اجبار افراد الاقليم الواحد على ادائها للحكومة ويكونوا متضامنين فى ذلك فلذا عجز بعضهم عن السداد وجبت على البلقين ، وقد وصل هذا التضامن الى أن أصبح مفروضا على كل البلاد المصرية بأجمعها (١٣١) .

بعبارة اخرى أصبح كل فلاح فى عهد محمد على مسئولا عن ضرائب كل جيرانه فى القرية وأصبحت كل قرية مسئولة عن ضرائب القرى المجاورة لها فى المنطقة وكل منطقة مسئولة عن ضرائب المناطق الاخرى فى المديرية وبعد سنوات من التهرب والتأخير والاضطهاد والتهديد والضرب بالسيط عندما تصل القرية الى نهلية مواردنا وتنهار تحت اعباء الضرائب المفروضة عليها وتلك المفروضة على جيرانها كتلت الدولة تصادر مواشى واللات أهلها ثم تحول الارض قسرا فى الغلاب الى فلاح آخر مطلوب منه أن ينجح حيث فشلت الدولة واقل ما يوصف به هذا الاجراء انه محاولة لدفع الظلم بالظلم .

ويقال أن الشريعة الاسلامية لم يرد فيها ما يثبت ذلك أى أنها لم تقض بلزام جميع أهلى القرية بخراجها وان هذا المبدأ قرر بعد ذلك لاسباب معينة كما اقرت الشريعة بحق كل رجل فى امتلاك أرضه ورددها اليه حين يطلب ذلك كما أنه يعتبر مسئولا شخصيا بخراجها (١٣٢) .

لهذا دفع نظام التضامن الضرائبى بعض المؤرخين الى لوم الباشا لاتباعه هذا النظام الذى يجبر القرى المجدة على العمل لدفع الضرائب عن القرى الاخرى العاجزة وبذلك يظل المجددون يدفعون ما يعجز عنه المتكاسلون وبهذا لا تخسر الحكومة قط ولم يكن هذا النظام هو أسس ما اتبعه محمد على بالنسبة للفلاح (١٣٣) ، فحتى نظام السلف كان البعض يضمن البعض الآخر (١٣٤) .

ويرى آخرون أن هذا النظام أو هذه الطريقة التضامنية تعتبر مثاقفة للمبادئ الاقتصادية لأنها تحمل بعض القرى احمالا باهظة تجعل من المتعذر حتى على اخصب الجهات أن تسدد الاموال المتراكمة عليها والتي تتأخر من عام الى آخر ، وحتى اذا كن هنك بعض المزارعين الذين دفعوا

ما يزيد عما ربط عليهم فلم يتمكنوا من استرداد زيلاداتهم الا اذا كان جميع سكان القرية قد وفوا ما عليهم (١٣٥) .

وبعد عام ١٨٣٩ تدارك محمد على ان تنفيذ هذا الامر فى الديار المصرية مجلبة لخراب النواحي التى كلفت لم تزل على درجة من الثروة فعدل عن هذا الاسلوب والزم كبار الدولة من الامراء والقواد العسكريين الذين اثروا من خلال هذه المناصب بمقتضى امر عىل فى سنة ١٨٤٠ بضرورة اخذ عهد تحت مسئوليتهم بشرط وفاء ما عليها من الضرائب المتأخرة والمستحقة فى المستقبل وتوعدهم بالمعقب الصلرم اذا رفضوا الرضوخ لارادته وابوا الامتثال لاوامره (١٣٦) .

اى انه استبدل نظم التضامن الضرائبى بنظام العهد وكلاهما ضار بالفلاح والهدف الوحيد المرجو من ورائه هو تحصيل الاموال من الفلاحين، لاعتقاد الحكومة فى مقدرة الشعب على الدفع وكثت تلك التوقعات اكثر تفؤلًا مما يوحى به الموقف .

وربما كان هجر الفلاحين لقراهم هو السبب الذى جعل الباشا يعدل عن سياسة التضامن الضريبى ويحل محلها المسئولية الشخصية فى الدفع .

وعلى الرغم مما قيل عن الاثر السىء الذى تركه هذا النظم على الفلاح الا ان جبريل بير على العكس من كل هؤلاء يعتقد ان هذه المسئولية الشخصية فى الحقيقة لم تنفذ الا فى حدود ضيقة (١٣٧) ، ولتنظيم المسئولية الشخصية فى دفع الضرائب راي الباشا فى فبراير سنة ١٨٤٢ ضرورة تعيين مقدار ما للشخص من فليض او ما عليه من بقية فى السنين الماضية وخصم الفليض من البقية فاذا تبقى عليه دين للحكومة بعد ذلك يضاف الى ما عليه من مال فى السنة التالية وكذلك اذا كان الفايض اكثر من البقية يحسب له الفرق غيضا فى السنة التالية بحيث يكون فى ورد كل شخص ما عليه من بقية 'و ما له من فايض (١٣٨) .

وبناء على هذه الخطة رفض محمد على اتباع اية سياسة مخالفة لها ولهذا رفض طلب بعض نظار الاقسام الذين كلوا يرغبون فى اضافة



الاموال المتأخرة على أطيان القرى الضعيفة الى أطيان القرى المقتدرة  
اذ ان ذلك من شأنه أن يؤدي الى ترويج هذه القاعدة مما لا يوافق المصلحة  
الحماية خاصة وأنه سبق أن ألغى التضامن الضريبي (١٣٩) .

ويقال أن الخاء محمد على لنظام التضامن في دفع الضرائب فيه ميزة  
للاهل لأنه يحصر علاقتهم مع شخص واحد يدفعون له ما عليهم من  
الضرائب كما أن الخلاء افاد الحكومة لأنه وفر عليها نفقات التحصيل  
الضرائبي وراح ميزانيتها مما كانت تدفعه من المزايا للمواطنين المتعددين  
المكلفين بجمعها من قبل (١٤٠) .

وبالرغم من أن محمد علي قد ألغى نظام المسؤولية الجماعية في دفع  
الضريبة الا ان الفلاح ظل مرهقا من دفع الضرائب فاضطر الى ترك ارضه  
والهجرة الى خارج البلاد (١٤١) ، فاصدرت الحكومة اذ كان مشددة في  
برجوع المهاجرين وتهديدهم بأشد أنواع العقاب ، خاصة بعد أن استمرت  
جهت على درجة عظيمة من الخصوبة من سكانها كلفوم وتد كاب بل من  
المشد والغفير بمراقبة الفلاحين يوميا ليحولوا بينهم وبين الحرب من الاذى  
بل وكلفا باحضار الفارين .

ولم يكن المشد والغفير هما المكلفان بمراقبة الفلاحين وغفرانهم من  
الهجرة فحسب بل كان المأمور مكلفين بذلك أيضا ومكلفين بالتأكد من أن  
تصريحات المرور الصادرة للفلاحين الذين لديهم سبب مشد أو غفير  
تراهم قد درست طبقا لنظام المصلحة (١٤٢) .

وتدل تصريحات المرور التي ابتدعت في عصر محمد علي على مدى  
ثورة الدولة في الريف وشدة احساس الفلاحين بهذا الوجود وهو انفسا  
لم يكن موجودا في عهد الانتظام كذلك كلف جميع مأمير الدخلة والباشا  
والبحري باعادة الفلاحين المقيمين لدى مشايخ العربان والمتمدين من  
الدماء معرفة على أن يحضروا شيوخ العرب الذين يأووه في بلادهم ولا  
الامان الاسكندرية حيث يقيمون فيه بقية حياتهم اقتضالها منذ لا يزال  
للفلاحين (١٤٣) .

كما صدرت الاوامر الى المجندين في رشيد للتبض على الاهل المتسحبين ومنعهم من ذلك ثم تطور الامر الى ضرب الشيخ الذي يحس عذره احد المتسحبين مائة كرواج وان يعقب المتسحب بارسله الى الجهادية او الى الاسكندرية ليحمل التراب (١٤٤) .

كذلك اجبر مشايخ القرى على احضار الفلاحين المتهربين من قراهم بسبب الضرائب والسخرة وكلف معهم بهذه الاجابات (١٤٥) ، وهكذا أصبح المشايخ ممثلين للسلطة الحكمة امل الفلاحين وليس العكس كما كان الحال في عهد المتمردين ، كما صدرت اوامر الى مشايخ القرى ان يجمعوا الفلاحين المقتسمين لديهم في خلال ١٥ يوما والا تعرضوا للجزاء . ولم ادم اداء اية اعذار سواء بالنسبة للأفراد العائلين من الفلاحين او حتى شيوخهم (١٤٦) .

واخيرا كلف النظار ايضا بالبحث عن الهاربين وكان على كبار المشايخ ان يهدوا النظار شهرا بقلعة الهاربين من الارض .

واذا كانت الاوامر الصارمة قد صدرت ضد الفلاحين الواجبين والموظفين الذين يتهاونون معهم في ذلك فقد سمح في نفس الوقت للترعيب المنطاريين ان يلجأوا الى المديرين اذا سيئت معاملتهم بل ولهم الحق ايضا في ان يلتمسوا من الباشا نفسه تحقيق العدالة .

ورغم هذا فقد انتشرت ظاهرة التسحب انتشارا كبيرا الى حد دفع محمد علي الى توزيع الاراضي التي تركها الفلاحين على طالبين جدد . ان تزايد ذلك مع بداية الثلاثينات ، اوائلا اربعينيات ، وهكذا ادمع محمد علي في الارض اما عبدة او جفلك (١٤٧) .

وليتلافى محمد علي هذه الظاهرة امر بجميع سكان القرى الرافضين للزراعة ودفع الضرائب وارسل الصلح منهم الى الخدمة العسكرية وغير الصالح الى الليمان ، ولم يكف بذلك بل قلم بفرض فردة على المتسحبين الذين اقاموا في بعض الجهات حيث اخذوا يعملون في الحقل التجاري ، وكلف دبوان الفردة بعمل قوائم بمقدارها كما تحرر بها خطابات وترجعه

بها مشايخ الحارات لتحصيلها غير أن المتسحبين لم يحضروا بعد شيوخ الحارات دون فائدة (١٤٨) ، وبينما فشل هؤلاء في تحصيل الفردة من المتسحبين نجح ناظر قنا واسنا في اعادة الفارين الى قراهم كما تمكنا من ارسال المبالغ المحصلة من مال سنة ١٢٣٨ هـ - سنة ١٨٢٢ م الى خزينة قنا (١٤٩) .

والحقيقة ان العريان كان لهم ضلع في مساعدة هؤلاء المتسحبين كما سبق ان اشرنا لكن بعد ان أصبح ذلك ظاهرة علنة وانتشرت بصورة كبيرة تم احضار كبار مشايخ العريان واخبروهم بالتعهد بعدم ايواء الهاربين وتسليمهم الى السلطات ومنحوا جميع التسهيلات للتفتيش والقبض عليهم (١٥٠) ، ورغم تظاهروهم بكل ذلك الا أنهم لم يمتنعوا عن الاستمرار في ايوائهم فقد اوى على العريان وهو احد مشايخ ناحية شرؤوب في نواحي الشفلك بقسم الرحمانية خمسة وعشرين فلاحا مما حدا بالسلطات الى تعقبه والقبض عليه هو ومن معه (١٥١) .

كما امر مدير الشرقية والعريش بضرورة اتباع الحزم مع مشايخ العريان لارجاء الهاربين ورغم هذا لم يهتم العريان بذلك اذ كانوا يغمضون العين عما يحدث (١٥٢) .

ولم يكن العريان وحدهم هم الذين يأوون المتسحبين من المزارعين فقد اخفى ناظر فارسكور بعض المتسحبين من ولاية البحيرة لديه ومع ان هذا الاخفاء ممنوع حسب الاوامر لهذا تقرر رفع هذا الناظر من نظارة قسمه وارسله الى ليمان الاسكندرية وتعيين آخر بدلا منه (١٣٥) .

وقد بلغ عدد المتسحبين فرارا من الزراعة ومن سداد ما عليهم من اموال في الشرقية سنة ١٢٥١ هـ ٩٤ نفرا وقدر ما عليهم من اموال بـ ٥٢٣٧ قرشا (١٥٤) .

ويبدو ان ظاهرة التسحب لم تكن قلصة على الفلاحين بل شملت ايضا بعض المشايخ بل والمشايخ المرموقين في بلادهم والذين تركوا اشغالهم مما ادى الى تعطيل النواحي لذلك صدرت الاوامر بعدم تسحبهم

بل واخذ حجج شرعية عليهم ورغم هذا استمر التسحب فبلغ عدد المتسحبين فى نواحي مشتول ومقيمين بالقليوبية بـ ٥ مشايخ و ٧ فلاحين (١٥٥) .

كما تسحب أيضا مشايخ ناحية شلقان واعلنوا عصيتهم وعدم مقابلتهم لنظر القسم مما أدى الى تراكم الأموال عليهم فى هذه الناحية فكلف مدير القليوبية بنهيهم عن ذلك كما صدرت أوامر أخرى باسترجاع جميع المشايخ المتسحبين الى بلادهم وحدد شهرا كحد أقصى لحضورهم والا صلبوا على باب دارهم (١٥٦) .

وهدد المشايخ ذوى النفوذ بمعلقبتهم اذا سهلوا على المشايخ الاقل نفوذا الامر فى التقصير فى دفع الضرائب .

كذلك تهرب أربعة من مشايخ القرى فى القليوبية من وفاء ما عليهم من أموال (١٥٧) كما رفض اعطاء بعض المشايخ فوائضهم التى طلبوا بها اذ تبين ان عليهم أموالا كبقاوى مما يمنع استحقاقهم للفائض (١٥٨) .

ويجب أن نشير هنا الى أن ظاهرة التسحب لم تقتصر على داخل القطر بل امتدت خارج القطر فقد صدر امر الى مدير ايلة صيدا بضرورة أرجاع المتسحبين لدية الى خليل أفندى مدير نصف ثان الشرقية والذين بلغ عددهم ١١ انفار (١٥٩) .

وقد ازدادت هجرة الفلاحين حتى امتلأت البلاد الشامية والرومية من فلاحى قرى مصر « من عقليم هول الجوز » (١٦٠) .

وقد لجأ الفلاحون الى هذا الاسلوب مؤخرا أى الفرار الى الاقطر البعيدة كالسودان والشام لئلا يعلدوا من جنية هم واطفالهم وزوجاتهم تحت حراسة عسكرية الى الجفلك ، وقد قدر عدد الاسرات الفارة من البحيرة وحدها ١٢ ألف أسيرة (١٦١) .

وهكذا كانت ظاهرة التسحب مظهرا من مظاهر مقاومة الظلم وان كن هذا الاسلوب يعد سلبيا فقد كن هناك اساليب أخرى للاحتجاج تمثلت فى الامتناع عن دفع الأيجارات والتحليل على اجراءات الحجز كما



ظهر أسلوب عنيف من أساليب المقاومة أحيانا تمثل في حرق المزارعات قبل حصدها أو حرقها بعد حصدها وإلى جلب هذا يرى البعض أن هرب الفلاحين المعدمين من القرى وتكوينهم العصبلت الاجرامية يمثل شكلا من اشكال السخط على الحياة الريفية ونظم الاستغلال الزراعى كما كانت المنازعات بين الفلاحين ورجل الادارة تعد شكلا من اشكال المقاومة (١٦٢) .

وعلى أية حال فقد أصبح تهرب الفلاحين من القرى ظاهرة عامة تستلقت النظر وليس هذا راجعا فى تقديرنا الى أن معاناة الفلاح كانت أشد فى عصر محمد على بسبب الضرائب وغير ذلك وإنما لأن سلطة الدولة أصبحت قوية بشكل يختلف تماما عن العهود السابقة كما أن التجنيد على حسب ما ذكرنا كان هو الدافع الرئيسى فى حدوث هذه الظاهرة .

وأمام هذه الضغوط استجاب الفلاحون لاحد المشايخ المدعو سليمان الذى حرضهم على الامتناع عن دفع الضرائب ومقاومة الظلم وبالفعل نجحت دعوته وانضم اليه كثير من شباب القرى واخذ اتباعه يحضون الفلاحين على عدم دفع الضرائب الاضلفية بل وقتل الظالمين واستجاب لهم الفلاحون فكان من يأتى من العسكر المعينين الى تلك النواحي يطلب الكف أو الفرض التى يفرضونها فزعوا عليه وطاردوه وان عتد قتلوه واستفحل أمر هذه الحركة وبدأ اتباع الشيخ سليمان يهجرون القرى ويقيمون الخيام وفشلت جهود الكشف فى القضاء عليهم بالقوة فاتبعت الحيلة لتصفية تلك الحركة اذ استدرج زعيمها الى القاهرة وصحبه جمع من أعوانه بحجة الاستعانة بهم لاصلاح البلاد ثم قتل وتفرق أعوانه (١٦٣) .

اذن لا غرابة فى أن يشهد النصف الاول من عصر محمد على قيام بعض الثورات وفى الصعيد بلذات بسبب الغاء الالتزام ومصادرة الأرض مما أدى الى الحلق الاذى بقطاع كبير جدا من طبقة الفلاحين « لذلك كانت معارضة الفلاحين لمحمد على لا تنبع من الغاء الالتزام بقدر ما تنبع من الاساليب التى اتبعها هو وابنة ابراهيم فى مصادرة الارض واعادة توزيعها والسخرة فى أعمال الطرق » (١٦٤) ، وقد وصلت هذه الثورات

الى درجة من القوة بحيث أنها لم تخمد الا بعد أن اضطرت الحكومة الى استخدام القوة العسكرية لقمعها ومعظم هذه الثورات وقعت فى الوجه القبلى أى فى المنطقة البعيدة عن سلطة الحكومة المركزية وفى قليل من الاحيان ظهرت علامات العصيان فى مناطق قريبة من القاهرة مثل الجيزة والمنوفية وفى المناطق التى كانت تعتبر تحت سيطرة العريان (١٦٥).

فى خلال سنتى ١٨٢٠ ، ١٨٢١ ظهر الشيخ أحمد الذى اشتهر بالصالح فى مقاطعة السالمة بقنا ونجح فى تكوين فرقة من فلاحى قرينته ويقل انهم بلغوا ٤٠٠٠ رجل وقادة الثورة ضد الحكومة وعين بعضا من اتباعه حكما ونرض الضرائب على تلك الناحية وقد مهدت ثورته لمدة شهرين الا أن محمد على نجح بمساعدة حملة عسكرية فى تفريق العصاة ثم ما لبث أن انفجرت ثورة ثانية بعد الاولى بسنتين وكانت اخطر وأوسع انتشارا من سابقتها ويدعى زعيمها أحمد المهدي أو الوزير وكانت الحقائق القريبة من الأقصر هى قلب الثورة وسببها هو الاحتجاج على حكم محمد على والمطالبة بخلعه وبالطبع لم ينجح الزعيم فى خلع محمد على الا انه نجح فى أن يتولى الاشراف على الحكم المحلى والمخازن وقرار نظام يشبه الحكم الذاتى كل ذلك بفضل مساعدة الفلاحين له فى هذه المنطقة .

وقد تعاطف مع هذا الزعيم بلدة أخرى تدعى Kurina — قورنه — بالرغم من وعد الحكومة لها بإعفائها من الضرائب فى حالة عدم اشتراكها فى الثورة ثم امتدت الثورة الى المناطق المجاورة وأصبح المهدي يهدد ابواب قنا لولا تدخل الحكومة وجهلقتها للمدينة غير ان الثورة لم تخمد نهائيا واستمرت الاضطرابات تتجدد يوما بعد يوم ومن قرية الى أخرى حتى لجأت الحكومة الى اتخاذ إجراءات قاسية كأعدام الثوار ، وكلف أحمد باشا طاهر حاكم الصعيد الأعلى بأعدام بضعة مئات من الفلاحين وقدر ضحايا هذه الثورة بألف ثلث .

ولم تكن هذه هى آخر الثورات فى عهد محمد على فبعد أقل من سنة انفجرت ثورة أخرى فى المنوفية ضد مظالم محمد على واتباعه وضد التجنيد الاجبارى وتوجه محمد على بنفسه مع مشقة العسكرين الى

موقع الثورة لمعلبة العصاة كما قلمت ثورة مماثلة بزعملة احمد الذى يعمل فى جمرک القصير فى قنا واسنا وتزعم العصاة الغاضبين على التجنيد الاجبارى وحدثت اشتباكات عديدة حتى تم اخمادها كذلك تجددت الثورة فى الشرقية بسبب الضرائب الجديدة .

اذن كلفت هنك ثورات متتالية نابغة من امة نفذ صبرها تملها اذ كلفت ثائرة من الاعمالى ، لهذا صدر مرسوم الفلاح فى سنة ١٨٣٠ للحسد من الثورات الجماعية فى القرية وتشديد العقوبات على العصاة للحكم (١٦٦) .

ومن بين النظم الجديدة التى استحدثها محمد على ومست حياة الفلاح بصورة مباشرة نظام الاحتكار الذى اجبر الفلاح على زراعة انواع معينة تحقق من ورائها مكسب كبيرة للباشا فى الوقت الذى اضرت فيه مصلحة الفلاح كما اجبر على توريد كل محصوله الى شئون الحكومة بينما منع هو من بيعها بالسعر الذى يريده ، كذلك اتاحت هذه السياسة بعينها الفرصة للتجار للثراء من العمل فى تجارة الحبوب على حساب الفلاحين .

ولم يشرع الباشا فى اتناع نظم الاحتكار الا بعد ان تخلص من الملتزمين وبهذا استطاعت الحكومة ان تزيل من امامها طبقة الجباة الاصليين وبذلك اصبح اتصالها بالقرية مباشرا واخذت فى تعيين الحكم الذين بداوا فى الاشراف على ادارة المزارع والشئون الحكومية وتوريد الحاصلات كلها وجبيلة الضرائب دفعة واحدة .

ومن هنا صار لهؤلاء ومن كانوا يعملون تحت رئاستهم حق التدخل فى ادق ما يتصل بالشئون الزراعية من تفاصيل فهم الذين كانوا يحددون فى كل قرية عدد الاقدنة التى يجب تخصيصها لزراعة هذا النوع او ذاك وقد ترتب على هذا النظم ان اصبحت الحكومة تشتري جميع ما تنتجه الارض بثمن معتدل تحدده سلفا ولم تستثن من ذلك غير المواد الغذائية فقد سمح للفلاحين ببيعها فى داخل البلاد للاستهلاك المحلى .

ومنذ ذلك الحين صار لكل مزارع حساب جار مع الشونة التى يسلم اليها محصوله وبعد خصم قيمة ما ورده مما عليه من ضرائب وقروض يختم حسابه فى نهاية العلم ويقرر ما اذا كان دائنا ام مدينا للحكومة (١٦٧) .

وهكذا قيدت الحكومة حرية الفلاح في تصريف حاصلاته « فهي لا تسمح لأصحابها بأخذ شيء منها وفي نفس الوقت تقوم هي ببيع حاصلاته للتجار والاهالي حسب ما تحدده من ثمن أو تصدرها الى الخارج وبذلك يكون معظم المكسب لها وحدها دون غيرها .

واذا كان البعض قد لام البلايا على هذه السياسة فلمهم التمسوا له العذر أيضا لاتباعها ورأوا انها اخف الشرين وهؤلاء يقولون « ان عدم السماح للفلاح ببيع محصولاته بقيمتها الحقيقية أو بأخذها الى السوق هو الخطأ الفاحش ومع هذا فلو لم يتبع محمد على نظام الاحتكار لاضطر الى فرض ضرائب فاحشة على الفلاحين حتى يمضي في حروبه » (١٦٨) .

ونحن لا نعتقد ان السياسة الخارجية وحدها هي التي املت عليه اتباع هذا الاسلوب انها رغبة في الحصول على المال هي التي دفعته الى اتباع سياسة الاحتكار لتصرف اموره الداخليه أيضا .

وقد اتاح نظام الاحتكار للحكومة فرصة الهيمنة على التجارة الداخلية والخارجية وحصلت على ربح لا يستهان به بلغ سدس دخلها تقريبا سنة ١٨٢١ بينما حرم نفس النظام الفلاحين من التصرف في محصولاتهم ومن الحصول على الربح الكامل لها وفرض عليهم ثمن البيع فرضا دون استشارتهم علاوة على انه جعلهم عرضة لظلم موظفي الثنون وغدرهم في الكيل والميزان ورفع اسعار الحاجات الضرورية مما أدى الى زيادة نفقة المعيشة لديهم (١٦٩) «

ويضاف الى ذلك أيضا أن الفلاح تعذر عليه الحصول على قوته في حين كانت مخازن الحكومة غاصة بأنواع المحصولات .

كذلك يعد نظام الاحتكار مسئولا عن مديونية الفلاحين للحكومة اذ كانت تستولى على حاصلاتهم ثم تصدر معظمها بدلا من بيعها في مكان وجودها.

كما أدت سياسة الاحتكار الى الحد من حرية الفلاح في اختيار المحاصيل التي يود زراعتها خاصة عندما بدأ محمد على يتوسع الزراعة



المصرية بلانخل. أنواع جديدة من القطن وتوسع فيها بعد أن اثبتت التجربة أنها محاصيل تجارية مريحة (١٧٠) .

وهكذا لم تعد الزراعة المصرية قلصرة على الاستهلاك المحلى .  
لكن هل عارض الفلاحون هذه السياسة ؟ لقد حلول الفلاحون ذلك فى بداية تطبيق النظم الا انهم ما لبثوا ان استسلموا للنظم التى فرضتها عليهم الدولة فيما يتعلق بنوع المحاصيل المنزرعة .

وتبعاً لمقتضيات الحالة التجارية وارتفاع الاستعار وانخفاضها كانت الحكومة تحدد سنوياً مسلحة حاصلات الاجتكار وتلزم الفلاحين بزراعتها اما الاطيان البقية فترك لهم الحرية فى زراعتها بالحاصلات الاخرى وفى الحالتين يجب عليهم اتباع الاساليب الزراعية الصحيحة التى فرضتها الحكومة عليهم فلن حاد احدثهم عنها او أهمل زراعته انزل به العقاب وبهذا فقد الفلاح حرية العمل وان كان ذلك قد أدى فى نفس الوقت الى زراعة الارض بما يوافق التربة وترقية الاساليب الزراعية (١٧١) .

وقد صدرت الاوامر الى المأمورين لمراقبة الاهلى وعدم تركهم على هواهم لكى لا يؤدى ذلك الى اهمالهم فى حصد بعض الزراعات الهامة كالكتان بل امروا بحثهم على الاجتهاد (١٧٢) ، بل والزام الفلاح المتكاسل بالعمل والتأخير عليه وتشغيله كما يجب بحجة أن هؤلاء المتكاسلين لا يفرغون مصالح أنفسهم ولا بد من حثهم على الاجتهاد (١٧٣) .

كذلك صدرت الاوامر الى كشافة النواحي بلجبار الفلاحين على زراعة الكتان والقمح والسمسم والقطن بل ومضاعفة الكمية المزروعة الى اربعة فدادين بدلا من اثنين فى العلم السابق لذلك (١٧٤) .

وكما أمر المأمورون بضرورة ملاحظة الفلاحين وحثهم على العمل فقد أمروا أيضا بتوريد الغلال اللازمة التى كلفت تدويرها الحكومة فقد كلف مأمور الجيزة حسن بك بارسال اربعة آلاف ارباب غول وشعير من المحصول الجديد وارساله الى شئون الغلال بالمحروسة (١٧٥) .

وقد صدرت أوامر مشابهة لكل من مأمور زفتى والجعفرية ونبروه وعدم قبول أى عذر وإرسال ألفاً أردب من الغلال من صنفى الفول والشعير صاحبته القواص التركى (١٧٦) .

وكان الفلاحون ملزمون بتموين حكم الاقاليم بكمية معينة من الغلال والحبوب وعدم السماح ببيع حبة واحدة الا بعد تسديد الكميات المطلوبة (١٧٧) ومصادرة محاصيل القرى المكسورة .

كذلك كلف محافظ دمياط أيضا الاراضى التى تزرع القمح بضرورة توريد أردب ونصف منه عن كل فدان (١٧٨) وفى هذا الخصوص أيضا صدرت أوامر مشددة الى رستم أفندى مأمور نصف المنوفية هو ونظار الاقسام وحكم الاخطاط وكبار المشايخ وسائر الاشخاص بضرورة ارسال أردبين ونصف من بذر الكتان عن كل فدان وأردب ونصف من الحبوب عن كل فدان اذ كان قد طلب منهم قبل ذلك نفس الطلب ولم يلبوا النداء واثبات الامر انه فى حالة العجز لابد من تسديد المال نقدا (١٧٩) .

وبناء على هذه الاوامر التى تنص على تحديد الكميات المطلوبة كان لابد أيضا من تحديد مساحات الحاصلات المحتكرة فالحكومة كلفت ترسل سنويا الى كل مأمور مقدار ما خص مأموريته من مساحة تلك الحاصلات وعليه التداول مع نظار الاقسام وحكم الاخطاط وكبار المشايخ فيما يجب توزيعه من تلك الغلات على كل بلدة على حسب عدد اشخاصها واطيانها ومقدار ما بها من سواقي وتوابيت وشواذيف وبذلك يتقرر على البلد مقدار الافدنة التى يجب زراعتها بتلك الحاصلات التى توسعت فيها الحكومة وبخاصة الزراعات النصفية التى تطلب من الفلاح جهدا مضاعفا ومياها وفيرة حتى ان العمل شغل كل وقت الفلاح فلم تعد عنده فرصة للراحة والاستجمام ، وعلى الرغم من ذلك فقد أدى نظم التوجيه الزراعى الى ادخال حاصلات جديدة والتوسع فى زراعات أخرى ذات أهمية تجارية مثل القصب والقطن والخشخاش والنيلة والارز (١٨٠) وقد استفادت مصر على المدى الطويل من هذه النهضة .

فقل ان الاكثر من زراعة قصب السكر فى الاقليم البحرية ترتب عليه تفجع عظيم للميرى وللمزارعين ولذلك صدرت الاوامر الى مأمورى الاقليم البحرية بزراعته كما صدرت نفس الاوامر الى مشليخ الوجه القبلى لزراعته وحددت المستلحة اللازمة لذلك بـ ٩٥٠ ألف فدان (١٨١) .

وكانت الجهات القريبة من النيل هى التى يرغم فيها الفلاحون على زراعة القطن والنيلة والافيون والكتان ، وقد جرت العادة بأن يكلف اثرياء المزارعين بزراعة هذه الاصناف اذ يجب عليهم ان يدفعوا سلفا نفقات زراعة المحصول وحده ثم لا يحصلون على ما دفعوه الا بعد تسليم المحصول للسلطات التى تستقطع ضريبة الارض قبل ان تعطيهام اذونات بالدفع اما ما بقى لهم بعد ذلك فيعطون به حوالات على الخزينة وكثيرا ما يترتب على خصم تلك الحوالات لخسارة تتراوح بين ١٥٪ ، ٢٠٪ بسبب ندرة النقود وكانت تخسم فى المضى بخسارة تبلغ ٨٪ وهكذا أصبحت الخسارة اعظم بكثير (١٨٢) .

وكما اجبر الاهلى على زراعة القطن فقد اجبر مشليخ البلاد على زراعة التوت فقد رؤى ضرورة تعليمهم الاصول الخاصة بزراعته وبخاصة كبار شيوخ البلاد التابعة لمأمرية القليوبية وان تسند لهم ويحدهم ادارة جميع الامور المتعلقة به على ان تؤخذ الاراضى التى اعطيت لصغار الفلاحين الذين اجبروا على زراعته والغرض من ذلك هو ترغيب المشليخ واغنياء الفلاحين فى زراعة هذا الصنف والهدف من ذلك هو تربية دودة القز (١٨٣) .

ومن الزراعات التى خضعت للاحتكار النيلة والافيون اذ صدر قرار من المجلس العلى بشأن ترتيب زراعة الافيون فى قسم قوة مرتين فى السنة واستخدام العمال الاقوياء فى زراعته وحرثه وتكليف كل مأمرية بزراعة كمية محددة منه (١٨٤) .

اما بخصوص زراعة النيلة فقد صدرت ارادة سنوية بضرورة زراعتها فى المأموزيلك وتدير الخوليين اللزمين لذلك فى كل قسم من الاقسام مع تحديد عدد الافدنة والكمية اللازمة من البذور (١٨٥) .

وحتى المحاصيل الاسلسية التى ترك لهم حرية زراعتها والتى كلن يتألف منها غذاؤهم كالحنطة والذرة والفلوالشعير فقد حرم عليهم الاتجار فيها مع الاجانب واحتفظ لنفسه — اى الباشا — بأربعة هكتولترات يشتريها بسعر محدد كما حدد جميع ما انتج سنويا من الكتان والقنب والسوسم والقرطم وسائر المنتجات التى تلجر فيها .

والحقيقة أن النظام الجديد وضع من أجل سياسة معينة هى الاستيلاء على المحصولات وجمعها لتنظيم الاحتكار التجارى كذلك كلن بإمكان الفلاح قبل أن يحتكر الباشا جميع الحاصلات الزراعية أن يحصل على قروض تضمنها محصولاته بما يدل أوضح دلالة على أن العمل كان اذ ذاك أكثر أهمية من رأس المال غير أن هذه الطريقة عادت بالخسارة فى النهاية على اغلب المقرضين لأن الوالى ادعى لنفسه حق الاسبقية فى تصريف المحصول وكانت هذه أول ضربة تصيب الزراعة ابلن حكمه وتؤثر على حالة الفلاح (١٨٦) .

وقد لجأ محمد على الى التجار للحصول منهم على مبالغ من المال مقدما مقابل اعطائهم الحاصلات الزراعية عند الحصاد وذلك ليسد العجز فى الميزانية بعد أن كثرت المصروفات حتى زادت عن الإيرادات (١٨٧) .

وبالطبع عادت عليهم هذه الطريقة ببعض المكسب نتيجة للتجارة فى الحبوب التى كان يحتاجها الاهلى للزراعة فقد سمح باعطاء ألفا اردب حنطة لبعضهم كلشعراوى القرامانى واسماعيل كبيرة وحسنين النحاس وهم تجار غلال بفارسكور لتصريفها الى الاهلى القاهلرين والمحتاجين لتخضير اطيانهم على أن يقبض منهم — اى التجار — ثمن الغلال مقدما (١٨٨) .

وقد اغرت هذه الوسيلة التجار الذين بدأو يعرضون مبالغ من المال على الفلاحين لشراء حاصلات الغلال التى لاتزال بلحقل والتى لم تنضج بعد وبهذا يشتري هؤلاء التجار تلك الحاصلات بلثمن البنخس ولذا قررت الحكومة سنة ٣٨ ابطال ذلك البيع وتأديب البائع واخذ النقود التى دفعها



التجار مقدما وتخصمها مما على الفلاح مع عدم اعطاء التجار شيئا من المحصول بعد الحصاد .

وعلى الرغم من ذلك الاجراء استمر بعض التجار فى شراء الحاصلات الزراعية قبل حصادها بدفع مبلغ مقدمة لاصحابها فقررت الحكومة عدم سماع الدعوى فى النزاع بين البائع والمشتري فى مثل تلك الحالة ، وكان المتبع ان الفلاح يورد الى الشئون الاميرية حاصلات الاحتكر ويأخذ سندا بالباقي من ثمنها بعد خصم مال الاطيلن وغيره مما عليه للحكومة فاشترى التجار تلك السندات من الفلاحين بتخفيض قيمتها الاصلية حوالى ٤٥٪ ثم قدموها لخزينة الحكومة بقيمتها الاصلية فوقع بذلك الضرر على الفلاحين ولذلك قررت الحكومة منع شراء التجار لسندات الفايز والزامهم بدفع الفرق بين ثمن شرائها وقيمتها الاصلية (١٨٩) .

ولم يقتصر ابتزاز الفلاحين من قبل التجار على ذلك اذ تذكر احدى الوثائق انه حدث تداخل من التجار وغيرهم بالمزارعين الفلاحين وحصول مقولات فيما بينهم ذلك ان بعض التجار كانوا يأخذون بضاعة من الديوان ويبدلون بها بالنقد ويرسلون بعض اتباعهم الى الاقاليم ويتفقون مع بعض من فيها على شئ ويعطون بعض الماشيخ نقودا على القرية بحسب القرش بقرشين أى أنهم يعطون عشرون كيس من النقود مثلا على القرية ويأخذون منهم سندا بمبلغ اربعين كيسا باسم انه ثمن مماش او ثمن مواشى وفى الحال يطلب حوالة من القرية الى ديوان المبيعات والمأمور يختتمها بختمه قللا انه اضافة من اجل حسبه ويضيفه على القرية واكثر تلك النقود تقسم بين التجار وبين من حصل الاتفاق معه والزراع يتحملون تبعه ذلك .

ويبدو أن هذه الوسيلة انتشرت انتشلا واسعا حتى اضيفت على القرى بسببها عدة اكياس بلغت فى سنة ١٢٤٦ هـ ثلاثة آلاف كيس فى الشرقية والفي كيس فى السنبلوين كذلك كثرت اضلكت التجار فى الجهات التى يكثر فيها تجار القطاع ومن هؤلاء التجار بركة بن عبد السلام الرشيدى الذى طلب من السنبلوين سبعمائة كيس من النقود كذلك كان له مطلوبات أخرى فى دمنة والمنزلة وكفر الشيخ (١٩٠) .

وأخيرا انتبعت الحكومة الى ذلك وأمرت بخضم تلك الارباح من ذمة المذكورين وكان ذلك فى سنة ١٨٢١ م (١٩١) .

وبالاضافة الى التجار لم ينج الفلاح من نفوذ مشايخ البلاد من ملاك الاراضى اذ كثيرا ما كانوا يحتالون على الحلق الاضرار بصغار المزارعين وذلك بتوزيع الضرائب توزيعا غير عادل ولم يكن هناك من سبيل للحد من جشعهم .

ولم يقتصر الامر على الضرائب بل أنهم كثيرا ما كانوا يستحوذون على معظم محاصيل الفلاح ، فحينما كان الفلاحون يحتاجون الى اطين للزراعة كانوا يعمدون الى مشايخهم فيأخذون منهم فدائين أو أكثر أو أقل فيحرقونها بالمحراث كما يأخذون منهم التقوى اللازمة فاذا ما ظهر المحصول يخرج منه المشايخ التقوى التى اعطوها أولا وبعد ذلك يحجزون أيضا ما يسمونه « حصيرة راكب » وهى اما ربعة أو ثلاثة ثم يأخذون الاشياء المنزرعة فى مقابل ضريبة الارض المزروعة فيبيعونها ثانية للفلاحين بالثمن الميرى (١٩٢) .

كذلك بلغ من ظلم المشايخ للفلاحين أنهم كانوا يجبرون الفلاحين على ان يزرعوا لهم اراضيهم دون ان يهتموا بزراعتهم ولا يستطيع الفلاح ان يدافع عن نفسه واذا لم يفعل يكثر عليه المطلب ويحمل ما لا يطيق (١٩٣) .

وقد أعرب الباشا عن قلقه من هذا الوضع الذى سيؤدى استمراره الى هلاك الفلاحين لذا عبر عن عدم رضائه وأمر بجمع مشايخ الاقليم كبيرهم وصغيرهم وأنفهمهم ضرورة التخلص من هذه المشكلة وحلها حلا مرضيا وضرورة عرض ذلك الحل عليه ، كذلك تدخلت الحكومة فى سنة ١٨٢١ لتمنع ظلم مشايخ البلاد فى الاقليم الوسطى فقررت عقد جمعية لهذا الغرض وتقرر أن ينتخب كبار الفلاحين برضاهم مشايخ بلادهم سواء اكلوا من المشايخ السابقين أم من كبار الفلاحين وذلك منعا لشكوى الفلاحين وهروبهم من ظلم مشايخ البلاد .

كما تدخلت الحكومة أيضا لمنع استغلال الموظفين أو العسكريين للفلاح اذ نهى أمر عال نظار الاقليم وكاشفيها وقاتمقاميها ورجالهم وكذا

بعض رؤساء الخيالة والمشاة وانفلز العسكر عن القيام بزراعة الحبوب سواء مستقلين أو مشتركين مع الفلاح وضرورة الاكتفاء بمعاشهم وعلوفتهم اذ ان هذه الكيفية أى مشاركة الفلاح والعمل بالزراعة تعتبر منافية للنظم العسكرى ومخالفة له وأمروا برفع أيديهم عن هذه الاشغال وتأدية الوظائف المنوطة الى عهدتهم ، وأمر باسترداد الاطيان التى قام العسكر بزراعتها وتعويضهم عند استرداد الارض منهم (١٩٤) .

وبلغت هذه الاوامر لجموعة من نظار الوجه البحرى والكشلف كما بلغت ايضا الى وكيل رئيس التفنكجية المقيم فى ميت غمر ويعقوب بك زعيم الخيالة المقيم فى دقانس (١٩٥) .

كذلك منع الموظفين من ممارسة الزراعة وصدر امر يعقب الموظفين الذين يزرعون اطيانا فى الجهات الداخلة تحت سلطتهم بالنفى الى ابى قير لمدة علم (١٩٦) .

وعموما فقد اختلفت الاراء فى تقييم الاحتكار فلبعض يرى انه حى الفلاح من مسلمات التجار الاجلب وذهب الربح الى الحكومة (١٩٧) بينما يرى آخرون انه أفقر الفلاح مما اضر ايضا بالحكومة لأن الحالة التى أصبح عليها الفلاح لم تعد تسمح له بسداد الضرائب كما اهل أرضه وهجرها (١٩٨) نظرا لأن تعبئة موارد البلاد كانت تتم دون وازع من الانصاف أو التقدير للاعتبارات الانسانية (١٩٩) بل واتخاذ الانثية اساسا للحقوق حيث كان ينظر الى المواطن من زاوية الواجبات التى عليه ان يؤديها للدولة دون النظر الى حقوقه .

كما يرى آخرون ان نظم الاحتكار كلن لا يتفق مع تقدم البلاد المطرد (٢٠٠) يقول يوسف نحلل « ربما كان نظام الاحتكار ليس من بنات أفكار محمد على وربما عد مظهرا من مظاهر التحول الاجتماعى الذى مرت به الشعوب كلفة ولا مشاحة فى ان الاحتكار قد ولد استباحات متعددة شقى بها الفلاح ولم تنتفع بها التجارة العلمية فى البلاد انتفاعا يضاهى أقل شىء مما لو تركت فى ميدان المزاومة وان التوسع فى اختصاصات الحكومة لا يعد عملا حميدا فهى بذلك شلت الجهود الفردية » (٢٠١) .

ويضاف الى ما سبق أن نظم الاحتكار قد أثر على القطاع الزراعى من السكان من عدة نواحى لانه حرم الزّراع من أى حقّزاً لتحسين أحوالهم فقد كان محمد على يختلف تماماً عن حكومة المماليك التى كانت باستمرار تترك شئون الزراعة للفلاحين ويحدهم وتسمح لهم بعد دفع ضرائبهم بأن يتمتعوا بثمر كدهم اذ أنه جرد الفلاحين من كل مبلدة وحرّمهم ثملها من الفوائد التى كان بمقتدروهم أن يجنوها من الفرص التجارية التى توافرت فى عهده ثم سحقتهم فى آخر المطاف بالضرائب الباهظة .

كما أنه بتطبيقه لنظم الاحتكار وضع الفلاحين وجها لوجه أمام البيروقراطية الحكومية للمرة الاولى ففى عهد المماليك كان مشايخ القرى وحدهم هم الذين يتعاملون مع الطبقة الحاكمة بينما كان المزارعون يتمتعون بما يكاد يكون استقلالاً كاملاً داخل قرأهم ويحتمون وراء ما أقرته العادة من أساليب ومن خلالها تحققت مصالحهم وفى الناحية المقابلة نجد أن البيروقراطية فى عهد محمد على انضمت لضغط البلاش الذى لا يرحم فتجاهلت الأساليب المعتادة وأرهقت الفلاحين وكانت النتيجة هى بؤس الفلاح وحرمانه (٢٠٢) .

وكما أن احتكار الدولة للإنتاج الزراعى وتصريفه والتجارة فيه كل ظاهرة جديدة بالنسبة لمجتمع القرية قلن السخرة أيضاً تنسب الى عهد محمد على وليست هذه هى المرة الاولى التى يستلخر فيها الفلاح بواسطة أصحاب النفوذ فى الريف فالمشروعات العمرانية مثل حفر الترع وبناء السدود والقناطر والزراعة فى الشفلك فى المزارع الخاصة بعد أن تفكك نظام الاحتكار تطلبت نوعاً من تنظيم السخرة أن صبح التعبير وبذلك أصبح الفلاحون مجبرون عليها . وبلاذات فى مزارع الحكم المحليين كالعمد والمشايخ والمشروعات الكبرى » .

اذ كانت تصدر الاوامر الى المديرين بضرورة احضار الفلاحين للزمين للعمل فى جفلك ابراهيم والذين قدر عددهم بألفاً وثمانمائة فلاح (٢٠٣) .

كما سخر الفلاحون أيضاً فى شتل الارز وحصاده وتنقيته وبلغ عدد الفلاحين المكلفين بذلك ٣٣٦٢ معظمهم من الوجه البحرى (٢٠٤) .



كما صدرت أوامر مشددة الى النظار لاجراج الافراد الى الترع والجسور بالقوة وفى نفس الوقت عدم تأخير الزراعة (٢٠٥) وقد بلغ عدد العمال الذين حشدوا لاجل أعمال منشآت الري ٤٠٠ ألف شخص سنويا (٢٠٦) .

ومن هذا الامر يتضح مدى التعسف الذى وقع على الفلاح الذى كان عليه أن يعمل بجهد فى أعمال الزراعة وفى حفر الترع أيضا بعبارة أخرى لا تقل كفاءته فى عمله الزراعية نتيجة لعمله فى حفر الترع .

والحقيقة أن تسخير الفلاح فى العمل كل ينطوى على كثير من الاجحاف فعندما اراد محمد على حفر قناة الاسكندرية اخرج جميع سكان الاقاليم المجاورة من ديارهم وسيقوا الى السهول المحرقة الجرداء تحت وطأة السيلط وكان من نتيجة ذلك أن أتم الفلاحون عملهم فى عشرة شهور بعد أن مات منهم اثني عشر ألفا . وقد استطاع فريق آخر من الفلاحين عدته ثمانون ألفا أن يعيد فى خمسة أيام حفر ثمانية فراسخ من التربة القديمة التى كانت تعتل الثيل بلبخر الاحمر (٢٠٧) .

وعندما قرر الباحث حفر بحر عميق يجرى الى بركة عميقة تحفر بالاسكندرية تسير فيها السفن بالغلال أمر بجمع الرجال من القرى وهم مائة ألف فلاح ووزعهم على القرى والبلدان للعمل والحفر فارتبك أمر الفلاحين ومشيخ البلاد لأن الامر نص على ضرورة حضور المشايخ مع فلاحيههم (٢٠٨) .

كذلك صدرت الاوامر لكشاف الاقاليم بجمع الفلاحين للزراعة وخرج اهل القرية افواجا ومعهم ابنار من مشايخ البلاد واجتمعوا فى الامكن المعدة لاجتماعهم فيها وسيق الرجال والفلاحون من الاقاليم البحرية وجدوا فى العمل بعد أن حدد لكل منهم المناطق التى سيزرعونها ومن أتم عمله انتقل لمساعدة الآخرين ، وفى أواخر ابريل سنة ١٨١٩ عاد كثير من فلاحى الاقاليم الى بلادهم بعد أن أتموا أعمال الحفر التى كلفوا بها وبعد أن مات كثير منهم من قسوة البرد والأرهاق . وفى يونيو سنة ١٨١٩ صرفوهم عن العمل فى الترع والزموهم بجمع المحاصيل (٢٠٩) .

وعموما فقد كان الشعب بأسره يسخر كل عام من أجل حفر الترع واقامة الجسور واذا كان عدد العلمين يبلغ ٤ آلاف فقد زيد عددهم الى ثمانية آلاف لاصطحابهم لنسبتهم واطفالهم لبعد المسائل التي يعملون فيها (٢١٠) .

من هذا يتضح أن الفلاح كان يعطى الامرين سواء من الحفر او الزراعة فهو مجبر على العمل فى كليهما كما لم يعف من الضرائب ليخفف عليه العبء بل كلف بثلاثتهم .

وبالرغم من أن هذه الوسائل لم تكن مألوفة فى الدول المتقدمة وتعد من الاساليب المرفوضة انسانيا الا انها كانت تعد من وجهة نظر البعض « أساسا خشنا لانشاء مصر الحديثة ورغدها » (٢١١) .

كما أن الصرامة فى هذه الحالات كانت أمرا محتوما لتسخير أولئك الجماهير من العمال بلا اجر .

وحسب الوثائق يتضح لنا أن حكومة الباشا حاولت أن تخفف من عبء السخرة ، ففى احدى هذه الوثائق ورد أنه تم صرف اربعمئة درهم اذرة للنفر الكبير والصغير ثلاثمئة درهم اذرة والاسراع فى الصرف لتسهيل العمل وانجزه فى وقت قصير وعدم ارهاق العلمين وقد لزم لهذا العمل أربعة آلاف أردب (٢١٢) .

وفى وثيقة أخرى قيل انه استثنى من عمليات الحفر وانشاء الترع والجسور القائمين بخدمة الاصناف المزروعة بل وحض المتكسئون اما على العمل فى الزراعة او فى شق الترع (٢١٣) وهذا يتنافى مع ما سبق أن ذكر من أن الباشا قد كلف الفلاحين بأعمال السخرة والزراعة معا بل كان يخيرهم بين أحد الامرين .

والخلاصة أن أعمال السخرة قد أدت الى نفور الفلاحين ورغبتهم عنها وهم الذين لم يألّفوا من قبل أعمال حفر الترع وتطهيرها ورى الاراضى الزراعية وكثرة الزراعات الشتوية والصيفية المتزايدة .

ولم يكن الفلاح هو الذى يعاقب وحده اذا أهمل فى أعمال الحفر أو توانى بل أن العقاب شمل أيضا المشايخ الذين ثبت عليهم التسوانى

فى تنفيذ الاعمال المختصة بالكبرى والحيض والترع والرى وكنوا يحاكمون بخمسمائة عصا وبلاشفل الشقة وكذا العمد المقصرون فى الاهتملم بالقتاظر والترع والتى كلفت عقوبتهم تصل الى ٥٠ كريباج (٢١٤) .

وفى النهاية لا يجب أن ننكر أن محمد على رغم ما اتبعه من قسوة وما جنأه من مكاسب من جراء تسخير الفلاحين لم يهمل أيضا جوانب الإصلاح حين فكر فى مساعدة الفلاحين وحلّول رفع الظلم عنهم ، فنجدّه يأمر بتخفيف الضرائب عن الاراضى التى تصلب بلهتف (٢١٥) كما كن يسقط الضرائب عن الاراضى التى لم تزرع بسبب عدم وصول مياه الرى اليها (٢١٦) .

كما اتبعت نفس القاعدة بالنسبة للاراضى التى تحرق قضاء وقدرًا وان كن لا يعفى القادرون من دفع المال المرى بينها يعفى الاشخاص الذين يعجزون عن ذلك (٢١٧) .

كذلك أصدر محمد على قانون الفلاحة الذى امن الفلاحين والمزارعين فيه على اطيئهم ومواشيهم (٢١٨) ذلك القانون الذى تم اصداره فى سنة ٢٩ ونص على حمليه محصولاتهم وأجرائهم وسواقيهم ومعاقبتهم أيضا فى حالة اهمالهم بجلدهم ٥٠ كريباج (٢١٩) .

كما تم اعفاء بعض الاهلى الذين جند اولادهم فى الجيش من الضرائب (٢٢٠) كذلك تم تطبيق الاعفاء من الضرائب على غير القادزين على التسديد اذ اعفيت سيدة تعول ستة ايتلم وتم القبض على مشايخ البلد الذين طلبوها بها (٢٢١) . كما نهى البشّا عن اجبار القرى بدفع ما فوق طلقتها فعندما علم بأن بعض النواحي ادوا ما عليهم من اموال وسئل عما اذا كانوا مكلفين أيضا بارسل غلال من محصولاتهم للشون أفاد بأنله من العبك توريد شيء من محصولهم قائلا « لا تتعرضوا لغلال القرى الخلفة من المطلوبت » (٢٢٢) .

ومن ذلك يتضح أن المديرين لم يكن يهمهم سوى ارضاء السلطات بصرف النظر عن الاضرار بالفلاحين لهذا رأى محمد على ضرورة الاستفسار عن عدد القرى رقيقة الحل التى تخصم بقلياها ومعرفة احوال الاشخاص

الذين سيثملهم الخصم على أن تعد قائمة بأسمائهم وبأختامهم تبين عددهم وأسماء قراهم (٢٢٣) .

كذلك نهى أحد الحكم عن تسخير الفلاحين فى مزرعته الكبيرة بحيث لا يجوز له استخدامهم الا فى مساحة تقل عن ١٥٠ فدان حتى لا تتعطل اعمالهم الزراعية (٢٢٤) .

وفى مجال مساعدة الفلاحين أيضا نجد الوالى يتعهد بصرف التقاوى اللازمة للفلاحين على أن تقسط أثمائها فيما بعد وقد اتبع هذا النظم فى سنة ١٨٣٥ (٢٢٥) . كذلك قدم اليهم الباشا آلات الحرث والماشية اللازمة لارى (٢٢٦) .

كما قامت الحكومة بمساعدة المزارعين غير المقتدرين بهتهم سلفا مالية بشرط تحصيلها عند الحصاد (٢٢٧) وحضت من أتم حرث أرضه على مساعدة الفلاح الضعيف بدون أجر . كما جرض الباشا أيضا على الاهتمام بشكاوى الفلاحين ومعالجة من يهمل دعواهم من المفتشين والمديرين والملاحظين ونظر الاقسام .

والاهم من هذا كله أنه عندما أدرك الباشا أن حالة الفلاح آخذة فى السوء قرر منذ سنة ٣١ أن يترك له حرية اختيار المزروعات التى يريد لها كما ترك له الحبوب الأربعة التى يعتمد عليها فى غذائه ومعلشه مع حجز جزء لنفسه ومنع الاتجار فيها مع الخارج وكن المزارعون يتصرفون فى الجزء الذى تركه لهم الباشا من هذه المحصولات الغذائية للاستهلاك المحلى داخل البلاد وفى المدن بمقتضى تصريح من الحكومة (٢٢٨) .

وهكذا كان اهتمام محمد على بالمسائل الاقتصادية والمالية يفوق بكثير اهتمام المليك بها وكذا العثمانيين الذين كانت اهتماماتهم تنصرف الى شئون الحكم والسياسة .

والواقع أن محمد على لم يتخل عن سياسته الاحتكارية ويتدرج فى اعطاء الحرية الاقتصادية فى الزراعة الا مجبرا نظرا لاعتراض الدول الأوروبية عليه فاضطر فى النهاية الى إلغاء الاحتكار تنقيذا للالتزامات الدولية التى ارتبط بها بالنسبة لعلاقته مع الدولة العثمانية ومن أجل ذلك

م ١١ - التغييرات



سن في آخر الامر نظاما زراعية جعلت للفلاح حق مشاركة الميرى في المحصولات بمقدار النصف حسب لائحة سنة ١٨٤٥ ثم منحه حق الانتفاع ثم اصدر لائحة سنة ١٨٤٦ وهي اللائحة الاولى من لوائح الاطيان او التمليك في تاريخ مصر الاقتصادية الحديث وأباحت له هذه اللائحة حرية التعامل بالاراضى التى يزرعها الفلاحون بشرط أن تكون هذه التصرفات بموجب سند رسمى .

وبناء على هذه اللائحة أصبح الفلاح يملك أداة الانتاج وأصبح له حرية التصرف فى محصوله كيف شاء ويوجه زراعته كيفما يريد .

وعلى العكس من ذلك يرى آخرون أنه على الرغم من إلغاء الاحتكار ومنح الفلاحين الحرية فى تصريف حاصلاتهم كانت الحكومة تأخذ بعض الحاصلات وذلك لأن حرية الشخص فى بيع محصوله كانت متوقفة على شرط هام هو دفع الضرائب عن الاطيان وكنت الحكومة تحصلها نقدا وعينا .

وظلت الحالة هكذا حتى أول عهد سعيد عندما ألغيت الضرائب العينية فأصبحت حرية الفلاحين فى تصريف حاصلاتهم حرية تامة بينما ظلت رقابة الحكومة قائمة على الفلاح والزراعة وذلك ببقاء عشرة مديرين لكل مديرية مهمتهم التفتيش على الزراعة وملاحظة الاساليب الزراعية (٢٢٩) .

كذلك استمر حق الحكومة فى معاقبة الفلاح المهمل فى زراعته غير أن تلك الرقابة ضعفت بالتالى بعد عهد محمد على حتى تلاشت نهائيا فى أول عهد سعيد عندما تقررت حرية الفلاح فى زراعة ما يشاء من الحاصلات بأية طريقة يريد .

وفى النهاية يمكننا القول بأن سياسة محمد على إزاء الفلاح كانت ذات شقين فهو سخر الفلاحين للحصول على أكبر قدر ممكن من جهودهم ذلك الجهد الذى ترتب عليه تحقيق الأرباح الطائلة للباشا والشق الشلى محاولة ظهوره بمظهر العطوف عليهم بتسميتهم بأولياء نعمته واتخاذ بعض الإجراءات لصالحهم وإن جاء ذلك فى وقت متأخر .

### هوامش الفصل الثالث

- (١) محمد كامل مرسى — الالتزام — القاهرة ٤ سنة ١٩٥٤ ،  
ص ٩ ، ١١ ، ١٣ .
- (٢) عبد الغنى غنام — الاقتصاد الزراعي وإدارة المزارع — القاهرة  
سنة ١٩٤٤ ، ص ٨٩ ، خليل سرى — املكية الريفية الصغرى كأساس  
لإعادة بناء الكيان الريفى فى مصر — القاهرة سنة ٣٨ — ص ٢٩ .
- (٣) محمد كامل مرسى — الملكية العقارية فى مصر — القاهرة سنة  
٣٦ — ص ٧٤ ، ٧٥ ، يعقوب ارتين — الاحكام المرعية فى شأن الاراضى  
المصرية — القاهرة سنة ١٨٩٠ — ص ٤٥ .
- (٤) Gabriel Baer,, A history of Londownership in modern  
Egypt, London 1962, p. 1.
- (٥) يوسف نحاس — الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية سنة ١٩٢٦  
— ص ١٣ ، ١٤ .
- (٦) عزيز خلكى — الملكية العقارية فى مصر — القاهرة سنة ٣٦  
صفحة ٦٥٦ .
- (٧) دكتور محمود عودة — القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع  
— القاهرة سنة ٧٢ — ص ١١٢ ، ١١٣ ،  
Gabriel Baer, opcit, p. 263.
- (٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٢٢ .
- (٩) محمود عودة — المصدر السابق — ص ١١٣ ،  
Gabriel Baer, p. 3.
- (١٠) د. عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ١٢١ ، ١٢٢ .
- (١١) محمد فؤاد شكرى — تقرير كليل — ص ٧٦٩ .
- (١٢) Gabriel Baer, Opcit, pp. 2 - 3.

- (١٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق ص ٧٧٠ ، ٧٧١ .  
(١٤) يعقوب ارتين — المصدر السابق — ص ٤٦ .  
(١٥) فتحى عبد الفتاح — القرية المصرية — دراسة فى الملكية وعلاقات الانتاج — دار الثقافة سنة ٧٣ — ص ٢٧ .  
(١٦) الجبرتى — ج ٣ — مايو سنة ١٨١٤ — ص ٢٠٧ .  
(١٧) د. رؤوف عبلس — تصوير الجبرتى للمجتمع الريفى — ندوة الجبرتى .

Henry Dodwell, the Founder of modern Egypt, Cambridge, (١٨)  
1931, pp. 215 — 216.

Reynier, op. cit, p. 60. (١٩)

- (٢٠) الجبرتى — ج ٤ — ص ٢١٠ ، رؤوف عبلس — ندوة الجبرتى، محمود عودة — المصدر السابق — ص ٢٠٥ .

- (٢١) الجبرتى — ج ٤ — مايو سنة ١٨١٤ ص ٢٠٧ .  
(٢٢) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٧١ .  
(٢٣) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٢٤ .  
(٢٤) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ٢٥ .  
(٢٥) صبحى وجيده — فى اصول المسألة المصرية — القاهرة سنة ١٩٥٠ — ص ١٤٩ .

- (٢٦) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٢٦ .  
(٢٧) الجبرتى — ج ٣ — ص ١٩٦ — ص ١٩٨ .  
(٢٨) الجبرتى — ج ٣ — اكتوبر سنة ١٨٠٣ — ص ٢٦٦ .  
(٢٩) نفس المصدر — يوليو سنة ١٨٠٥ ص ٣٤٥ ، ٣٤٦ .  
(٣٠) الجبرتى — ج ٤ — يونيو سنة ١٨٠٦ ، ديسمبر سنة ١٨٠٦ ، ص ١٠ ، ١٩ ، ٢٠ .

- (٣١) الجبرتى — ج ٤ — سنة ١٨٠٧ — ص ٦٠ .  
(٣٢) أحمد أحمد الحقة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٣٢٠ .  
(٣٣) الجبرتى — ج ٤ — اغسطس سنة ١٨٠٨ — ص ٨١ ، الحقة ، تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على — سنة ١٩٥٠ — ص ٣٤ .

- ٣٤) ثوقلن قرقوط — المصدر السابق — ص ١١٧ .
- ٣٥) ابراهيم زكى — التطور المالى والحكومى — ص ١٤٢ .
- ٣٦) الجبرتى — ج٤ — يونيو سنة ١٨٠٩ — ص ٩٣ .
- ٣٧) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ١٢ .
- ٣٨) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٧٥ ، ٧٦ .
- ٣٩) الجبرتى — ج٤ — ص ٩١ ، ٩٢ .
- ٤٠) الحقة — تاريخ الزراعة المصرية — ص ٣٤ ، ٣٥ ، دكتور رؤوف عيسى — المصدر السابق — ص ١٢ .
- ٤١) الحقة — تاريخ مصر الاقصادى — ص ٢٣١ .
- ٤٢) الحقة — تاريخ الزراعة فى عهد محمد على — ص ٧٨ ، ٧٩ .
- ٤٣) الجبرتى — ج٤ — مارس سنة ١٨١٠ — ص ١٠٩ .
- ٤٤) الجبرتى — ج٤ — ابريل سنة ١٨١٠ — ص ١١١ .
- ٤٥) الحقة — تاريخ مصر الاقصادى — ص ٣٥ ، ٣٢٢ .
- ٤٦) Gabriel Baer, op cit, pp. 46 — 56.
- ٤٧) الجبرتى — ج٤ — ديسمبر سنة ١٢٠٠ ، ص ١٨٤ ، ١٨٥ .
- ٤٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٩ .
- ٤٩) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٩ .
- ٥٠) نفس المصدر — تقرير كامبل ، ص ٧٧١ .
- ٥١) محمود عودة — المصدر السابق — ص ١١٥ .
- ٥٢) الجبرتى — ج٤ — فبراير ١٨١٤ ص ٢٠٤ ، مايو ١٨١٤ صفحة ٢٠٧ .
- ٥٣) عبد الغنى غنم — المصدر السابق — ص ٩٣ .
- ٥٤) محمد كامل مرسى — المصدر السابق — ص ٧٩ ، امين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ٢٦ .
- ٥٥) عبد الغنى غنم — المصدر السابق — ص ٩٣ .
- ٥٦) محمد كامل مرسى — الملكية العقارية — ص ٧٦ ، ٧٩ .



(٥٧) دفتر المعية السنبة عربى المجموعة الاولى دفتر ١ ص ١١٢  
رقم ٣٤٨ امر كريم خطيبا لسعادة ميرميران احمد بلشنا طاهر مأمور الاقليم  
الوسطى .

- (٥٨) احمد احمد الحقة — تاريخ مصر الاقصادى — ص ٣٢٢ .
- (٥٩) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ١٣ .
- (٦٠) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٨٦ .
- (٦١) الجبرتى — ج٤ — ص ٢٢١ .
- (٦٢) الجبرتى — ج٤ — سبتمبر سنة ١٥ — ص ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .
- (٦٣) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ص ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ .
- (٦٤) محمد فؤاد شكرى — تقرير كابل — ص ٧٧١ .
- (٦٥) ديوان المعية السنبة عربى مجموعة ١ دفتر ٢ ص ٧٠ رقم  
الامر ١٦٠ سنة ١٢٥٠ هـ « التزام » .
- (٦٦) ديوان المعية السنبة عربى مجموعة ١ دفتر ٢ ص ١٧٧ رقم  
الامر ٣٩٤ سنة ١٢٥٠ هـ .
- (٦٧) د. احمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ١٢٠ .
- (٦٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ص ٣١ ، ٣٥ .
- (٦٩) Gabriel Baer, A history of landownership pp. 2 — 3. (٦٩)
- (٧٠) محمود عودة — المصدر السابق — ص ١١٤ .
- (٧١) Gabriel Baer, opcit, pp. 60 — 61. (٧١)
- (٧٢) الرافعى — المصدر السابق — ص ص ٦٣ ، ٦٤ .
- (٧٣) محمد فريد أبو حديد — المصدر السابق — ص ١٨٢ .
- (٧٤) الجبرتى — ج٤ — ص ٦٨ .
- (٧٥) الجبرتى — ج٤ — فبراير سنة ١٨١٦ — ص ٢٤٣ .
- (٧٦) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٣٣ .
- (٧٧) عبد الغنى غنام — المصدر السابق — ص ٩٠ .
- (٧٨) الجبرتى — ج٤ — يونيو سنة ١٨١٤ — ص ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .

- (٧٩) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٣٤ ، الجبرتى — ج٤ — أغسطس سنة ٨ ، ص ٨٠ .
- (٨٠) الجبرتى — نفس المصدر — ديسمبر سنة ١٢ ، ص ١٨٤ .
- (٨١) الجبرتى — ج٤ — نوفمبر سنة ١٨٠٧ — ص ٤ .
- (٨٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٧٤ .
- (٨٣) شفيق غريل — المصدر السابق — ص ٥٧ .
- (٨٤) الجبرتى — ج٤ — ص ٢١٠ .
- (٨٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٤ ،
- (٨٦) د. رؤوف عيلس — ندوة الجبرتى .
- (٨٧) الجبرتى — ج٤ — يونيو سنة ١٨١٤ — ص ٢٠٩ .
- (٨٨) د. رؤوف عباس — ندوة الجبرتى ، الجبرتى — ج٤ — أواخر يونيو سنة ١٨٠٩ — ص ٩٦ .
- (٨٩) الحقة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ص ٧٣ ، ٧٤ .
- (٩٠) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ص ٧٩ ، ٨٥ .
- (٩١) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٨٩ .
- (٩٢) Gabriel Baer, op cit, p. 4.
- (٩٣) محمود عوذة — القرية المصرية — ص ١١٥ .
- (٩٤) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٣٢ .
- (٩٥) الجبرتى — ج٤ — مايو سنة ١٨١٤ — ص ٢٠٧ .
- (٩٦) عزيز خلقي — المصدر السابق — ص ٦٢٥ .
- (٩٧) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ١٢٣ .
- (٩٨) د. حليم عبد الملك — السيلسة الاقتصادية فى عصر محمد على — القاهرة سنة ١٩٤٦ ، ص ص ٢٤ ، ٢٥ .
- (٩٩) كريم ثلثت ب. المصدر السابق — ص ص ٢٥٧ ، ٢٥٨ .
- (١٠٠) Henry Dodwell, op cit, p. 216.
- (١٠١) ثوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ص ١٧٤ ، ١٧٥ .
- (١٠٢) Henry Dodwell, op cit, p. 216.
- (١٠٣) محمود عوذة — المصدر السابق — ص ١١٨ ،

- (١٠٤) ابراهيم زكى - المصدر السابق - ص ١٤٩ .
- (١٠٥) دفتر ٨٤ معية تركى - وثيقة ٢٤٦ ص ٧٠ سنة ١٢٥٣ هـ « صحيفة الفلاح » .
- (١٠٦) دفتر ٨٤ معية تركى - وثيقة ٢٤٤ ص ٦٩ سنة ١٢٥٣ هـ « اموال » .
- (١٠٧) يوسف نحلس - المصدر السابق - ص ٢٤٠ .
- (١٠٨) سجل ٢٤ معية تركى - ترجمة الافادة رقم ١٩٨ ورقة ٣٢ .
- (١٠٩) ابراهيم زكى - المصدر السابق - ص ١٤٨ .
- (١١٠) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ١٨٣ .
- (١١١) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ١٨٣ ، ١٨٤ .
- (١١٢) الجبرتى - ج٤ - ص ٢٧١ ، ٢٧٢ .
- (١١٣) ادوارد لين - المصريون المحدثون - القاهرة سنة ١٩٥٠ - ص ٧٥ ، ٧٦ .
- (١١٤) عزيز خلقي - المصدر السابق - ص ٦٥٣ .
- (١١٥) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٤٦٦ .
- (١١٦) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٤٦٥ ، ٤٦٩ .
- (١١٧) الجبرتى - ج٤ - ص ٢٩١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٨ .
- (١١٨) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ١٨٥ .
- (١١٩) الجبرتى - ج٤ - اكتوبر سنة ١٨٢٠ - ص ٣١١ .
- (١٢٠) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ١٨٥ ، ١٨٦ .
- (١٢١) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ١٨٦ ، ١٨٨ .
- (١٢٢) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٤٦٩ .
- (١٢٣) ادوارد لين - المصدر السابق - ص ٧٦ ، ٧٧ .
- (١٢٤) فتخى عبد الفتاح - المصدر السابق - ص ٣٣ .
- (١٢٥) خليل سرى - المصدر السابق - ص ٣٨ ، ٣٩ .
- (١٢٦) خليل سرى - المصدر السابق - ص ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ .
- (١٢٧) الجبرتى - ج٤ - ص ٨١ ، ٩١ .
- (١٢٨) نفس المصدر - ابريل سنة ١٨١٢ - ص ١٤٢ .

- (١٢٩) الجبرتى — ج ٤ — أبريل سنة ١٨١٧ — صص ٢٧٣ ، ٢٧٤ .
- (١٣٠) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق تقرير أحد الميكانيكيين  
الانجليز فى مصر سنة ١٨٣٨ صص ٧٠٠ ، ٧٣١ .
- (١٣١) خليل سرى — المصدر السابق — ص ٣٥ .
- (١٣٢) يعقوب ارتين — المصدر السابق — ص ٢٩ .
- (١٣٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٧٤ .
- (١٣٤) ديوان المعية السنوية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ أمر ٤٨٨ ،  
٤٨٩ — ص ٢١٠ .
- (١٣٥) ابراهيم زكى — المصدر السابق ص ١٣٣ .
- (١٣٦) يعقوب ارتين — المصدر السابق — ص ٧٥ ،
- (١٣٧) جبريل بير — المصدر السابق — ص ٦٠ .
- (١٣٨) الحنة — تاريخ الزراعة فى عصر محمد على — ص ٧١ ،  
تاريخ مصر الاقتصاى — ص ٣٢٤ .
- (١٣٩) سجل معية تركى صحيفة ١١٠ مكتبة ٣٧٥ ذى الحجة سنة  
١٢٥١ هـ من الجنب العلى الى مدير المنوفية .
- (١٤٠) سجل معية تركى — ٤٢ ورقة ٧١ مكتبة ١٨٥ ذى الحجة  
سنة ١٢٤٦ هـ .
- (١٤١) د. محمد انيس — دراسة فى المجتمع المصرى — ص ١١٣ .
- (١٤٢) هيلين ريفلن — المصدر السابق — ص ١٣٢ .
- (١٤٣) معية سنوية عربى — رقم الدفتر ١ أمر رقم ٢٣ أوامر كرام  
الى كلفة المأمورين ٢٢٤ سنة ١٢٤٥ هـ .
- (١٤٤) ديوان معية سنوية عربى — أمر ٢٤١ ص ٦٠ ، ص ٦١ —  
١١ محرم سنة ١٢٤٦ هـ ، ٢٥٣ سنة ١٢٤٦ هـ — ص ٦٣ ، أمر ٢٧٢ —  
صفحة ٦٨ ،
- Gabriel Baer, studies in the social History, p. 38.
- (١٤٥) سجل معية تركى — ٤٢ ورقة ٩٢ مكتبة ٧٠٦ صفر سنة  
١٢٤٠ هـ سنة ١٨٣١ م ، أمر عل الى السلحدار اغا .



(١٤٦) ديوان معية سنية عربى مجموعة اولى دفتر ٥ - ص ٥٥ -  
امر ١٠٦ .

(١٤٧) فتحى عبد الفتاح - ص ٣٦ .

(١٤٨) ديوان المعية السنية عربى - المجموعة الاولى دفتر ٥ ص  
٩٢ امر ١٧١ .

(١٤٩) سجل معية تركى - اموال - صحيفة ٧٢ مكتبة ٥١٧ سنة  
١٢٤٠ هـ - سنة ١٨٢٣ م - ص ١ .

(١٥٠) ديوان المعية السنية عربى - المجموعة الاولى - دفتر ٥  
ص ١٣٥ امر ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(١٥١) ديوان المعية السنية عربى - المجموعة الاولى - دفتر ٣ ،  
ص ١٠ امر ٣٠ سنة ١٢٥١ هـ - سنة ١٨٣٥ م .

(١٥٢) دفتر معية سنية عربى - مجموعة ١ دفتر ٢ امر ١٧٣ سنة  
١٢٥٠ هـ - ص ٧٨ .

(١٥٣) ديوان المعية السنية عربى - دفتر ٣ امر ٨٦ ص ٣٦ سنة  
١٢٥٢ هـ - سنة ١٨٣٧ م .

(١٥٤) ديوان المعية السنية عربى دفتر ٣ امر ٤٦ ص ١٦ .

(١٥٥) ديوان المعية السنية عربى - دفتر ٣ امر ٤٧ ص ١٧ .

(١٥٦) ديوان المعية السنية عربى - دفتر ٢ امر ٤٦٣ ص ١٩٩ ،  
ص ٤٧١ ، ص ٢٠٣ سنة ١٢٥١ هـ ، ٥٣١ ص ٢٢٦ .

(١٥٧) دفتر ٥١ معية تركى وثيقة ٤٦٥ ص ١٠٧ من الجلب العالى  
الى تلظر القليوبية ( اموال ) .

(١٥٨) سجل رقم ٤١ معية تركى - وثيقة رقم ٤٦١ سنة ١٢٤٧ هـ  
- سنة ١٨٣١ م .

(١٥٩) ديوان المعية السنية عربى - دفتر ٣ امر ٨٣ ص ٣٤ - سنة  
١٢٥١ هـ .

(١٦٠) الجبرتنى - ج ٤ - ص ١٠٩ .

- (١٦١) نوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١٧٦ .
- (١٦٢) ابراهيم عامر — الارض والفلاح — القاهرة سنة ١٩٥٨ —  
ص ١٢٥ ، ١٢٦ .
- (١٦٣) د. رؤوف عبلس — ندوة الجبرتي .
- (١٦٤) د. انيس دراسة في المجتمع المصري — ص ١١٢ ، ص ١١٣ .  
Charles Issawi, op cit, p. 103. (١٦٥)
- Gadriel Bacr, studies in the social History, pp. 96 — 98. (١٦٦)
- (١٦٧) هيلين ريفلن — المصدر السابق — ص ١٦٤ .
- (١٦٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٧٥ .
- (١٦٩) الحقة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٤٣ .
- (١٧٠) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ١٢٤ .
- (١٧١) الحقة — المصدر السابق — ص ٤٤ .
- (١٧٢) ديوان المعية السنوية عربى دفتر ١ امر ١٨٧ ص ٤٥ اوامر  
الى مأمورين الوجه البحرى عموما .
- (١٧٣) ديوان المعية السنوية عربى دفتر ١ امر ٨٩ الى المأمورين ٢٢  
جملدى سنة ١٢٤٥ هـ ص ١٨ .
- (١٧٤) الجبرتي — ج٤ — سنة ١٨١٦ — ص ٢٥٤ .
- (١٧٥) ديوان المعية السنوية عربى — دفتر ١ امر رقم ١٧٥ —  
صفحة ٤٢ .
- (١٧٦) ديوان المعية السنوية عربى — دفتر ١ امر ١٧٤ ص ٤١ اوامر  
كريمة سنة ١٢٤٥ هـ .
- (١٧٧) سجل ٥٨ معية تركى — وثيقة رقم ١٧٤ سنة ١٢٤٩ هـ  
( ارادة ) .
- (١٧٨) سجل معية تركى — ورقة ٤٣ سجل ١٩ زراعة سنة ١٢٤١ هـ
- (١٧٩) سجل معية ٤٢ صحيفة ١٥ مكتبة ٩٣ ربيع اول سنة ١٢٤٦ هـ  
— سنة ١٨٣٠ م .

- (١٨٠) الحقة — تاريخ مصر الاقتصادي — ص ٤٢ ، ٤٥ ،  
الحقة — تاريخ الزراعة — ص ١١٣ .
- (١٨١) الوقائع المصرية عدد ٢٠٩ سنة ١٢٤٦ هـ — جمادى أول ،  
الوقائع المصرية عدد ٢٢٠٠ جمادى أول سنة ١٢٤٦ .
- (١٨٢) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٩٣ .
- (١٨٣) معية تركى — ترجمة الافادة رقم ٣٥٣ ورقة ٤٣ دفتر ٢٥  
زراعة سنة ١٢٤٢ هـ .
- (١٨٤) دفتر ٧٧٢ ديوان خديوى تركى ٥٠٠ ورقة ٢٣٦ زراعة ٢٩  
جمادى الاول سنة ١٢٤٦ هـ — سنة ١٨٣٠ م .
- (١٨٥) دفتر ٧٧٢ ديوان خديوى تركى — ٢٦ ربيع ثلثى سنة ١٢٤٦ هـ  
سنة ١٨٣٠ م .
- (١٨٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير أحد الصناع  
الانجليز ديسمبر سنة ١٨٣٨ م .
- (١٨٧) الحقة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٣٣٤ .
- (١٨٨) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ١ امر ٨٧ ص  
١٧ — ١٨ جمادى سنة ١٢٤٥ هـ امر كريم .
- (١٨٩) الحقة — تاريخ الزراعة المصرية — ص ٩٩ .
- (١٩٠) ديوان معية تركى — دفتر ٥٠١ وثيقة ٢٣٦ ص ٥٢ شعبان  
سنة ١٢٤٨ هـ .
- (١٩١) ديوان خديوى تركى — دفتر ٧٧٤ ورقة ٤٦ نمرة القرار  
١٠٢ سنة ١٢٤٦ هـ — سنة ١٨٣٠ م .
- (١٩٢) معية تركى وثيقة ١ صفحة ٢ سجل ٢٤ اراضى سنة ١٢٤١ هـ  
سنة ١٨٢٤ م من الجنب العلى الى حسين اغا مأمور الفيوم .
- (١٩٣) الحقة — تاريخ الزراعة المصرية فى عصر محمد على الكبير —  
صفحة ١١٨ .

(١٩٤) معية تركى سجل ٥٦ وثيقة ٥٧٦ شعبان سنة ١٢٥٠ هـ —  
ازادة الى مدير البحيرة .

(١٩٥) سجل معية تركى — ١٧ صحيفة ٢٥ مكتبة ١٩٢ — ربيع اول  
سنة ١٢٣٩ هـ — سنة ١٨٢٣ م .

(١٩٦) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٢٦ .

(١٩٧) جلال يحيى — مصر الحديثة — ص ١٥ .

(١٩٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٤٠٣ .

(١٩٩) محمد شفيق غربل — تكوين مصر — القاهرة سنة ٥٧ —  
صفحة ٩٠ .

(٢٠٠) محمد صبرى — المصدر السابق — ص ٤٣ .

(٢٠١) يوسف نحلح — المصدر السابق — ص ٢٦ .

(٢٠٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٢٠٣) ديوان معية سننية عربى مجموعة ١ دفتر ٤ ص ٧٤ —  
امر ١٠٦ .

(٢٠٤) ديوان خديوى تركى — دفتر نمرة ٧٥٢ ورقة ٢٢ امر ٢٦  
زراعة ربيع الثانى سنة ١٢٤٤ هـ .

(٢٠٥) ديوان المعية السننية عربى — مجموعة ١ دفتر ٥ امر ٢٥١  
ص ١٤٠ — سنة ١٢٥٣ هـ .

(٢٠٦) الحقة — تاريخ الزراعة المصرية — ص ١٠٧ .

(٢٠٧) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٢٠ .

(٢٠٨) الجبرتى — ج٤ — مايو سنة ١٨١٧ — ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٢٠٩) الجبرتى — ج٢ — مارس ، ابريل ، مايو ، يونيو سنة ١٨١٩  
— ص ٣٠١ ، ٣٠٢ .



- (٢١٠) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٥٧ .
- (٢١١) نفس المصدر — ص ١١٥ .
- (٢١٢) ديوان المعية السنية عربى المجموعة الاولى دفتر ٣ أمر ٣٠٢ سنة ١٢٥١ هـ ص ١١ .
- (٢١٣) معية تركى — سجل ٦٥ ترجمة الوثيقة رقم ١٠ ورقة ٤ القانون المعطى من حضرة البك الى القول اغلانية البند الثالث .
- (٢١٤) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٢٦ .
- (٢١٥) سجل معية تركى — ١٧ صحيفة ٣٤ مكتبة ٢٤٦ سنة ١٢٣٩ هجرية — سنة ١٨٢٣ م أمر على الى كشف منفلوط .
- (٢١٦) سجل معية تركى ترجمه الافادة رقم ١٥٥ ورقة ١٧ سجل ١٨ سنة ١٢٣٩ هـ سنة ١٨٢٣ م عن الجنب العلى الى ناظر البحيرة .
- (٢١٧) سجل معية تركى — ١٧ ورقة ٣٠ مكتبة ٢٢٠ ربيع ثنى سنة ١٢٣٩ هـ — سنة ١٨٢٣ م .
- (٢١٨) محمد كامل مرسى — الملكية العقارية فى مصر — ص ٧٦ .
- (٢١٩) حليم عبد الملك — المصدر السابق — ص ٣٠ .
- (٢٢٠) معية سنية تركى — دفتر نمرة ١٢ أمر ٩٥٩ من الجنب العلى الى عمر بك ناظر قسم ملىح سنة ١٢٤١ هـ .
- (٢٢١) معية تركى دفتر ١٢ ورقم ٧٩ أمر ١٠٣٨ ضرائب سنة ١٢٤١ هجرية — سنة ١٨٢٤ م من الجنب العلى الى ناظر قسم منوف .
- (٢٢٢) معية تركى — دفتر ٨٤ وثيقة ١٧٦ — ص ٥٢ من الجنب العلى الى مدير اسبوط سنة ١٢٣٧ هـ .
- (٢٢٣) معية تركى — سجل ٦٠ وثيقة ١٠ شوال سنة ١٢٥٠ هـ .

(٢٢٤) معية تركى — وثيقة {٥٤} دفتر ٣ ورقم ٤٦ سنة ١٢٤٣ هـ  
سنة ١٨١٩ م .

(٢٢٥) سجل مجلس الملكية التركى — ١٣٩ صحيفة ٣١ مكتبة ١٢٩  
سنة ١٢٥١ هـ سنة ١٨٣٥ م .

(٢٢٦) كلوت بك — ج ٢ — ص ٢٩١ .

(٢٢٧) الحنة — تاريخ مصر الاقتصاى — ص ٤٣ .

(٢٢٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٥٢ .

(٢٢٩) الحنة — تاريخ مصر الاقتصاى — ص ٤٨ ، ٤٩ .



## الفصل الرابع

تطور الحياة الزراعية واثرها في التركيب الاجتماعي

١٠ - الملكيات الخاصة

٢ - الانتماءات الطبقية لكبار الملاك

٣ - وضع الفلاح في ظل الملكيات الكبيرة





## الفصل الرابع

### تطور الحياة الزراعية واثرها فى التركيب الاجتماعى

شهدت السنوات الاخيرة من عهد محمد على تغيرات هامة فى حياة الريف المصرى فقد انتهى عهد الاحتكر وظهر بدلا منه الملكيات الكبيرة فى اجزاء من الريف وانعكس اثر ذلك على الفلاح بصورة مباشرة .

وستتناول فى هذا الفصل تطور الحياة الزراعية والانتماءات الطبقية لكبار الملاك الذين استمدوا نفوذهم من ملكيتهم لتلك الاراضى التى دعمت مكائتهم الاجتماعية ومن خلال ذلك تستعرض وضع الفلاح فى ظل هذه التغيرات .

كن الفرنسيون هم اول من فكروا فى قوانين الملكية والموارث والضرائب غير انهم لم يصلوا الى رأى قاطع فى هذه المواضيع ولم تتعد محاولاتهم او تفكيرهم فيها حيز التنفيذ .

لهذا بقيت اوضاع حياة الاراضى الزراعية على ما كانت عليه منذ الفتح العثمانى حتى تولى محمد على حكم مصر سنة ١٨٠٥ فحدث ما يمكن ان نسميه انقلابا فى اوضاع حياة الاراضى الزراعية (١) .

وعندما شرع الباشا فى تنفيذ مخططة واجهته عقبتان اذ كانت اطيال الرزق معفاة من الضرائب والمترحمون يسيطرون على معظم الاراضى الزراعية لهذا صاخر اراضى الرزق كما الفى نظم الالتزام والوقف كما راينا لانه ادى الى اضرار كثيرة ، اهنها عدم وجود من يهتم بالارض المنزرعة ويعمل على تحسين الانتاج .

وقد بلغت اراضى الوقف سنة ١٨١٢ ٦٠٠ ألف فدان ولا شك ان الغاء كل شكل من اشكل الوقف يعد تحريرا لجزء كبير من الاراضى من قبضة الاستغلال الزراعى (٢) .

أما الاطيان الاميرية المعروفة باسم اطلاق فقد استولى محمد على منذ توليه على ما كان مخصصا منها لخييل البلشا وبعد منبذة القلعة سنة ١١ ، أخذ ما تبقى بيد الامراء البكوات من تلك الاطيان (٣) .

وبعد ان اكتملت لمحمد على عملية نزع ملكية الاراضى فى نهاية سنة ١٨١٥ بدأ يحول معظم مصر الى مؤرعة حكومية شلسة تحت الادارة المبشرة للجهز الحكومى وبذا لم يشجع طوال معظم حكمه على تكوين ضياع خاصة لانه كان يرغب فى ان يحتفظ لنفسه بالارباح الناتجة عن الزراعة كما لم تكن لديه اية رغبة فى ان يوفر لضباطه الاتراك فرصة الاستحواذ على سلطة أو تقوذ شخصى على الشعب المصرى . على انه بدأ يعدل سياسته فى أواخر العشرينات حين اصدر فى سنة ٢٧ أمرا باعفاء جميع زراع الاراضى سنواء اكانت ابعادية ام معمورا بشرط ان يزرعوا شجر السنط (٤) .

وربما كان محمد على محقا فى سياسته فى البداية لانه لم يكن يشأ بالطبع ان يخلق طبقة ملكة تحل محل الملتزمين الذين قوض نفوذهم .

ومن الطبيعى الا تكون هذه الاصلاحات بمنأى عن السخط والامتعاض من جانب المهتمين بالنظام القديم بل ومن جانب بعض الاوروبيين ايضا . فبرى بوالكبت ان الاستيلاء على الاملاك على هذا النحو قد اثار السخط كما ان هذا العمل يتعارض مع آراء الاوروبيين اكثر مما يتعارض مع الآراء التى يعتنقها الاهالى اذ ان الملكية لدى الاوروبيين هى اساس النظام الاجتماعى اما فى مصر فلها لم تقم على اساس ولم تكن فى يوم من الايام واضحة المعالم أو محددة فكانت الارض ملكا للحكومة .

وقد دافع محمد على عن حيلزته للاراضى زاعما انها فى مصر تعتبر ضرورة اوجبتها الظروف المحلية اذ ان الحاجة اصبحت ملسة فى جميع انحاء القطر الى تضافر الجهود وايجاد ادارة عامة تتولى ازالة رمل الصحراء وتنظيم الفائض من مياه النيل واضاف انه يحترم حق الملكية طالما كانت ممارسة هذا الحق لا تضر صالح الدولة وبرر وجهة نظره هذه واراد ان يعطيها صفة شرعية حين ذكر « ان ملكية المنزل فى المدن مكفولة تماما » (٥) .

والحقيقة أن استيلاءه على جميع الاراضى على هذا النحو كان يتمشى  
تماما مع نظام الاحتكارى الذى شغل جميع مرافق الاقتصاد المصرى وبمثل  
هذا التقويض لوضع الطبقت الممتازة وبلغاء حقوق هذه الطبقت فى  
الارض وضع محمد على أساسا للتطورات اللاحقة التى عايشتها الملكية  
الزراعية (٦) .

وكان على محمد على يعد هذه الخطوة أن يعيد توزيع الاراضى من  
جديد تلك الاراضى التى أصبحت تحمل اسماء جديدة كالجفالك والابعديات  
والعهد والتى أصبح يمتلكها ملاك جدد كالعائلة الخديوية والموظفين فى  
حكومته والعربان وأعيان الريف والفلاحين .

#### أولا - الابعديات :

لم يكن هذا النمط من أنماط الملكية معهودا أو حتى معروفا قبل عصر  
محمد على بل كانت الاراضى كلها ملكا للدولة كما سبق أن اشرنا ، لكن  
بعد أن أجريت أعمال مساحه جميع الاراضى فى سنة ١٨١٣، واستبعدت  
منها اراضى شاسعة ، لأنها غير منفع بها وغير منزرعة أطلق هذا الاسم  
أى الابعديات على هذا النوع من الاراضى كذلك أطلق اسم ابعديات على  
الاراضى التى لم يستطع واضعوا اليد عليها تقديم ما يثبت حيازتهم لها  
عند اجراء المساحة .

واشتملت الابعادات أيضا على الاراضى التى اسقطها أصحاب العصبيات  
من الاراضى التى كانت تدفع عنها الضرائب وكثروا يستغلونها لانفسهم  
فاستولى عليها محمد على (٧) .

وكان من الطبيعى أن ينعم الباشا بأطيان من الابعادية متقلوثة  
المساحة على من يرغب فيها وكانت الشريعة الاسلامية تبيح ذلك للحاكم  
من أجل مصلحة القطر وازيادة الثروة ومن هنا أعطى محمد على مساحات  
كبيرة منها للوزارات والوجهاء الذين تسمح لهم حالتهم المالية بصلاحها كما  
أجبر بعض الاشخاص على قبول مساحات أخرى (٨) . كذلك خصص  
جزءا منها لكبار رجال الادارة والجيش والاعيان والاعراب وبعض الاجانب

ايضا وكلفت مساحتها اول الامر ٢٠٠ ألف فدان ارتفع الى ٧٢٣٦٨٥ فدان سنة ١٨٤٤ (٩) .

غير أنه من المفيد التنبيه الى حقيقة هامة يخطئ فيها كثيرون حين يعتقدون أن أصحاب الإبعديات كلن عليهم أن يبذلوا جهدا شلعا لاستصلاح اراضيهم فلواقع ونتيجة أهمال المملك والعثمانيين لمشاريع الري والزراعة بشكل علم كلفت مساحات واسعة من الاراضى الجيدة لا تزرع وكلن اعلاة زراعتها لا تحتاج الى كثير من الجهد ولا يتطلب أكثر من توصيل المياه القريبة اليها وهذا ما قلبت به الحكومة .

وهكذا أصبحت سلسلة الوالى الزراعية قائمة على كسب مزيد من الارض ومن ناحية أخرى تكوين ارسنقراطية زراعية تكون سندا له فى الحكم . وبالفعل ارتبطت مصلح هذه الطبقة بالنظام الذى أقامه الباشا فى مصر .

وكان معظم هؤلاء من الموظفين الاتراك والجنود الباشبوزق وبالذات الابلقين فى بداية الامر كذلك كلن من بينهم عدد من الاجلب ونفر قليل من المصريين الذين اعتمد عليهم الباشا فى ادارة الامور فى البلاد ولم يكن لمعظم هؤلاء جذور فى المجتمع المصرى بل استمدوا مكانتهم فى البلاد من مصلحتهم المالية التى كلفت الحكومة تدعيمها (١٠) .

وقد شهد عام ١٨٢٩ بداية منح الابعديات لبعض الافراد كالاعا جوريجى ولى الدين اذ حصل على مئة فدان معفاة من الضريبة (١١) . وقد اشترط فى منح هذه الابعديات ان يزرعها الناس بأنفسهم ولم يكن لواضعى اليد عليها الحق فى التصرف فيها بأى وجه وانما كلن يجوزًا توارثا المنفعة فيها بعد موافقة بيت المال (١٢) .

بعبارة أخرى سمح لحائزى الابعديات بحق الانتفاع بها طوال حياتهم على أن تؤول الى الخولة بعد وفاتهم . . . ويبدو أن عدم صدور نص صريح بملكيتهم لها كما لم يكن لحائزها حق التصرف فيها قد أدى الى الفسور فى اصلاحها ورؤى اتخاذ خطوة أخرى لتشجيعهم على المضى فى الاستصلاح



لذلك صدر أمر في سنة ١٨٣٦ بأن تعطى مستندات تملك إلى أصحاب  
الأطيان الذين أنعم بها عليهم على أن تكون تلك الأطيان رزقة بلا مل وبالفعل  
أصدرت الروزنامة المستندات المذكورة وأعطتها للحائزين بشرط استثمارها  
والانتفاع بغلاتها (١٣) . كما أصبح من حق الابن الأكبر وراثته هذه الأرض  
طبقاً لقانون سنة ١٨٣٦ .

وهكذا ساهم هذا الأمر في خلق أرستقراطية زراعية ثم جاء الأمر  
التالي الذي صدر في يناير سنة ١٨٣٧ ليؤكد ذلك بل وينص على صلاحية  
أوسع حين أمر بتوريث الإبلات للزينة فإن لم توجد ذرية فلي مملكتهم  
البعض وأما آلت الأراضي إلى الحرمين الشريفين (١٤) .

أما إذا بلغ حائز الإبلات سن الشيخوخة ولم يكن له وريث فيحق  
له التنزل عنها لمن يريد بشرط أن تعطى لأشخاص قادرين على زراعتها .

من هنا لم يكن من حق حائز الإبلات أن يبيع حق الانتفاع وإن كان  
له حقوق ثابتة على أطيانه وهكذا أرسيت في مصر منذ تلك الفترة القاعدة  
التي شكلت نواة كبار الملاك ولما كان حائزو الإبلات حريتهم مقيدة في  
بيعها فقد سئم المنعم عليهم بها الاستمرار في تكلف نفقات إصلاح أرض  
ليسوا بمالكين لها ملكية مطلقة لهذا رأى محمد علي إصدار أمره في سنة  
١٨٤٢ بتأييد إعفاء الإبلات من الضريبة ومنح أصحابها حق التصرف فيها  
كيف شاءوا والحق في ملكيتها ملكية مطلقة ولهم حق بيعها وشراؤها وهبتها .

ولم تكن جميع أطيان الإبلات كلها رزقة بلا مل بل كانت هناك أطيان  
منحها محمد علي بشروط معينة فحينما أعطى للشيخ أيوب ٦٠٠ فدان  
اشتراط عليه زراعتها أشجاراً ولما أخلف الوعد كلف بمسداد الأموال عنها  
لمدة ثلاث سنوات وهدد بقتلاعها منه (١٥) .

وقد حدث نفس الشيء بالنسبة للعربان حين إعفاهم من الضريبة لعدد  
معين من السنين يتراوح بين ثلاث وسبع سنوات حسب صلاحية الأرض  
للزراعة على أن تربط عليها الضريبة في نهاية مدة الإعفاء بواقع الضريبة  
السائدة في الناحية (١٦) .

وجاء فى احدى الوثائق ان العربان كانوا يمنحون اراضى من الابعديات بالمال على ان تبقى فى عهدتهم ثلاث سنوات بلا مال (١٧) . وبخلفة التى منحت للشيوخ حسن اباظة ثم الغى منح الابعديات سواء بالايجر او بضريبة كليلة او بنصف ضريبة بعد صدور قرار التملك فى سنة ٤٢ (١٨) .

وكان الهدف من منح الابعديات للعربان هو تحبيب الحضارة والاستقرار لهؤلاء القوم وبخلفة المقيمين على حدود القطر المصرى كالشرقية والغربية حين منحهم الباشا اطيان عديدة معفاة من الضرائب بشرط تعميرها ولم يعطهم مستندات تملك . وانما وعدهم بعدم تكليفهم بأعمال السخرة او الخدمة العسكرية واعتقد محمد على انه بهذه الوسيلة استطاع ان يبعد العربان عن السلب والنهب وأنه دفعهم الى مشاركة بقية طوائف المجتمع فى اعمال الزراعة مما يؤدى الى زيادة الثروة العامة .

ولما كان العربان غير مؤهلين للعمل الزراعى فقد استعانوا بالفلاحين فى مقابل نصف المحصول فمنهم محمد على عن ذلك فى امره الصادر فى سنة ٣٧ ثم كرر هذا المنع فى سنة ٤٦ حين هددهم بتزاع اطيانهم اذا لم يحرقوا بانفسهم وبعد ان الف العربان الزراعة رأى محمد على ضرورة دفعهم للخراج بحسب فئة اطيانهم (١٩) .

كما شمل منح الابعديات بعض العسكريين مثل أحمد باشا وكيل الجهادية وقد قدر ما انعم به محمد على عليه بألف فدان (٢٠) .

كما اعطى كل من على بكباشى وانطون ناشد مئة وخمسين فدانا (٢١) واذا كلفت هذه الاراضى قد اعطيت لهم كرزقة بلا مال فقد اشترط عليهم ضرورة استصلاحها فاستعملوا بمرتبتهم ككبار ضباط لاستصلاحها وكان باستطاعتهم السير فى هذه العملية بسهولة تتناسب مع ضخامة مرتبتهم، وجاء انهيل نظام محمد على الاحتكارى مساعدا لهم على سرعة نمو عملية استغلالهم للاقتصادى ذلك انهم املوا من رخص الايدى العاملة وتوفيرها بعد تسريح الجيش الذى انخفض عدده من ٢٨٥ الى ١٨ ألف جندى ومن اقبال المصانع ورفت العمل فأصبحوا يمتلكون كل موارد الثروة من ارض ورأس مال وايدى عملة وكل ما يلزمهم لتحسين انتاجهم وزيادة ارباحهم (٢٢) .

كذلك حظيت الضياع التي منحها محمد على للأفراد وبخاصة كبار موظفي الأقاليم بأهمية بالغة على حسب القرى المجاورة فكان كبار الموظفين يحصلون على المياه قبل غيرهم ويستخدمون أحسن العمال من القرى المجاورة علاوة على ما يقدمه لهم شيوخ القرى من مساعدة ممكنة ، وهكذا كان عدد قليل من الحكم وكبار الموظفين يجنون أرباحهم في مقابل استثمار قليل من جانبهم أو بلا استثمار على الإطلاق .

وقد جاء في تقرير كلبل أنه لو أقطع محمد على كبار موظفيه مساحات من الأرض الصالحة للزراعة على أن تكون ملكا خاصا لهم أو نظير إيجار ثابت معتدل لازداد مركزهم في البلاد ولاصبحت لديهم بواعث جديدة تدفعهم الى توثيق علاقاتهم بحكومة الباشا (٢٣) .

وهذا ما حدث بالفعل اذ سرعان ما شكل هؤلاء فيما بعد الارستقراطية الزراعية التي تعد من أقدم القوى وأكثرها استقرارا والتي أصبحت تمتلك حوالى مائتى ألف فدان كملكية شخصية لهم (٢٤) .

ومن هؤلاء على سبيل المثال ارتين شكرى أفندى الترجمان الذى حاز مائتى فدان (٢٥) وبكير أفندى ناظر شون الغلال ببوراق الذى حاز ٣٠٠ فدان من الإبعادية رزقة بلا مال (٢٦) ، كما حصل عبد الرحمن بك المعلنون الثلثى بالأقاليم الوسطى على مائتين وخمسين فدان من أطيان الإبعادية يزرعهم حسب رغبته رزقة بلا مال (٢٧) . وأعطى بلسيلىوس مدير الحسابات ثمانمائة فدان وأخوان معلم درس ومعلم آخر كل واحد منهم سبعمائة فدان حتى صار مجموعهم ألفين ومائتين فدان من أطيان الإبعادية (٢٨) .

كما منح السر عسكر إبراهيم ألف فدان من أطيان الإبعادية تخصص لزراعة القصب بشرط أن تكون من أحسن الأطيان بل وإمداده بها يحتاج اليه دون أى تأخير (٢٩) كذلك تم معلنة ما قد تحتاج اليه مائة فدان أخرى من الإبعادية مخصصة لانجال الجنب العالى من البكوات على أن يتعهد بالإشراف عليها رجال معتمدون من المشايخ في مقابل إعطائهم سدس المحصول الناتج منها ويقومون بتهيئة الخدم اللازمين للزراعة على حسابهم ودفع تكاليف ماكلهم (٣٠) .

ومن هنا يتضح كيف أن الاراضى التى منحت سابقا كان يشترط زراعتها اما باصناف معينة أو زراعتها كيف شاءوا على أن يقوموا هم بالخدمتها والاتفاق عليها بينما كانت الاراضى التى منحت لحاشيته واقاربه تقدم لها جميع الخدمات اللازمة .

ومن الاراضى التى تندرج ضمن الابعديات ما منحه محمد على للامير محمود غلتم وعلى غانم وهم من ملقزمى فوة وقد قدرت هذه الاراضى بخمسة مائة فدان غير انها لم تكن رزقة بلا مال بل طلبا من مأمور فوة اعطى لها عقد ايجارها وقد افلا أمر عال بأن تعطى لها هذه الاراضى بلا مال لمدة ثلاث سنوات على أن يؤخذ منها فى السنة الرابعة ضريبة مثل الضريبة التى تؤخذ من الاطيان التابعة للقرية (٣١) . كما اعطى بعض اولاد العمدة والمشايخ مائة فدان من اطيان الابعادية للاشراف على زراعتها وتكون بمثابة رزقة بلا مال (٣٢) .

وهكذا صار بعض الملاك الجدد من اصول ريفية .

ومن الذين انعم عليهم أيضا من اطيان الابعديات سليمان أفندى باشمهندس الغربية وقد حصل على ستين فدان بشرط زراعتها اشجار ومحاصيل شتوية واذا سار حسب الاوامر اعطيت له رزقة بلا مال (٣٣) . كذلك حصل ادهم أفندى نظير مصلحة الزيتون بالفيوم على مائة فدان من اطيان ابعادية بتواضى اقليم الفيوم على أن يكون حرا فى زراعتها وتكون له رزقة بلا مال (٣٤) . ومن حازوا اراضى من الابعديات أحمد أفندى الرشيدى الامم بالديوان اذ حصل على مائة وخمسين فدان بمديرية نصف أول وسطا ومنح حرية زراعتها كيف شاء على أن تكون رزقة بلا مال (٣٥) . ثم اعطى محمد على فيما بعد جزءا من اطيان الابعديات لذوى النفوذ من الاغنياء بموجب تقاسيط أو رزقت مغفاة من الضريبة واعترف لهم بحق ملكيتها (٣٦) .

ومن هؤلاء أهل الوجاهة وكبار الفلاحين وبعد أن أصبحت صلحة للزراع أخذ أصحابها فى تأجيرها ولما كان الباشا يريد أن يستغلوها بأنفسهم فقد اصدر أمره فى سنة ٣٨ بنهيم عن تأجيرها وأن ينتفعوا باستثمارها ومبشرتها بأنفسهم (٣٧) .



كذلك طلب من نوى المكتنة من المشايخ المعروفين بالثراء أن يرسلوا أبناءهم لتعلم فن الزراعة على أن يعطى لكل ولد من أولادهم مائة فدان من أصل زمام بلدته إن لم يكن ثمة أبعادية في البلدة على أن يعطى نفس الشيء لأولاد الأثرياء والوجهاء ومن يرغب في ذلك (٣٨) .

وقد بلغ مقدار الأبعاديات في عهد محمد على طبقا لما يقول كلوت بك مليون فدان وحوالي ٧٢٥ ألف فدان طبقا لجداول آخر يستند على الوثائق الرسمية (٣٩) .

وفي النهاية لا يجب أن نغفل أن محمد على منح الأجانب بعض الأبعاديات تشجيعا لهم على استغلال أطيان القطر وإصلاحها وتعميرها . بالرغم من أن الباب العالي كان يحرم تلك الأجانب أية أراضي في ولايت الدولة العثمانية في ذلك الوقت وإن كانت الدولة قد عدلت سياستها فيها بعد أي في سنة ١٨٦٧ حين رخصت للأجانب التمتع بحقوق ملكية الأتيلن (٤٠) .

وهكذا سبق محمد على الباب العالي في تمليك الأجانب للأرض إذ أصبحوا ملاكا حقيقيين طبقا لقرار فبراير سنة ١٨٤٢ ويقال أن تمليك الأجانب شمل جميع الأوروبيين الذين استقدمهم الباشا والذين توافدوا على مصر من كل جنس للعمل في الدولة الحديثة ومن هؤلاء الأجانب اليونانيين الذين نزحوا إلى مصر واستقروا في البلاد ، وقد استطاع كثير منهم وخاصة البارعين في التجارة أن يكونوا رؤوس أموال ضخمة استثماروها في استصلاح الأراضي أما من لا رأس مل لهم من الزراع نوى الخبرة فقد ساعدهم محمد على الذي قدم لهم الأموال ليشتروا بها المواشي ومستلزمات الزراعة والبذور وكل هؤلاء اليونانيين كل الفضل في تزويد الزراعة في الدلتا بقوتها الدافعة الأولى خصوصا منذ أن كيفوا أنفسهم مع الزراعة الحديثة والمحاصيل الجديدة ، كما حصل عدد كبير من التجار البريطانيين على منح من نفس الأراضي وفي سنة ١٨٤٠ قاموا باستثمارات رأسمالية ضخمة على حوالي ٢٥ ألف فدان كل جزء منها من أراضي الأبعادية التي استصلحوها وزرعوها (٤١) .

وبينما سمحت الشريعة الإسلامية للأجانب بملكية الأرض بشرط أن يدفعوا الخراج المقرر على الأرض وأن يخضعوا للجزية أو ضريبة الرأس



فإن جرييل بير كان يرى أن محمد على تجاهل القانون الإسلامى حين منح الإبعاديات بستخاء كبير للاجانب (٤٢) .

وهكذا منح محمد على مساحات واسعة من الإبعاديات لاختلاف الفئات الاجتماعية التى كانت تقيم فى مصر سواء كانت تنتمى الى هذا المجتمع المصرى أو لا تنتمى اليه واصبح هو المشرف على تنفيذ السياسة الزراعية الجديدة التى رسمها والتي لم تكن ترمى الى الاكتفاء الذاتى فحسب بل انتاج حاصلات تعد للتصدير .

### ثانيا - الجفالك :

تمثل النوع الثانى من الملكيات الكبيرة فى الجفالك وهى مساحات واسعة ايضا من الإبعاديات التى استولى عليها محمد على وخصصها لنفسه ولافراد أسرته كما شملت أيضا الاطيان الاثرية للقرى العليزة عن سداد المال الميرى فتعهد بها محمد على وأولاده وبنته هذا بالإضافة الى اطيان الوسنليا الشاغرة نتيجة لالغاء نظم الالتزام وتحولها الى اطيان رزقة بلا مال طبقا للامرين الصادرين فى يناير سنة ٣٧ ، وفبراير سنة ١٨٤٢ . فأصبحت بذلك ملكا مطلقا للبثا وأولاده كجفالك ابراهيم بلثا وعباس بلثا (٤٣) .

والجفالك جمع جفك وهى كلمة فارسية الاصل وتعنى الحقل الذى يزرع سنويا بواسطة المحراث الذى يجره ثوران ثم اتسع مفهوم الكلمة فأصبحت تعنى الارض ورأس المال والابنية والمشية وأدوات الزراعة أى المزرعة الكاملة العدة (٤٤) .

وقد قدرت مساحة الاراضى الزراعية فى مصر فى سنة ١٨٤٤ بـ ٣٥٩٠ر٩٧٣ فدان وبلغت نسبة مساحة الجفالك من هذه الاراضى نحو ١٨٪ من جملة مساحة الاراضى الزراعية فى البلاد (٤٥) .

ولما كانت الجفالك تشكل فى معظمها اسس ملكية أسرة محمد على فقد ظلت أمور الجفالك تدار بمعرفة ديوان شتورى العلونة حتى سنة ١٨٤٣ \* حين انشئ لها ديوان خاص بها عرف باسم ديوان الجفالك والعهد السنية . وكانت سياسة محمد على فى توزيع تلك الاراضى تدور

حول غرضين أساسيين أولهما زيادة ثروة البلاد الزراعية وثانيهما إنشاء طبقة أرستقراطية زراعية من اقاربه واتباعه من كبار الحكم ووجهاء البلاد.

وكان لهذه الاراضى طابع خلص سواء فى شكل الملكية أو علاقت الانتاج السائدة فيها فقد كان ملاكهم من اكبر ملاك الاراضى من حيث المساحة تدعمهم اصولهم الاجتماعية اذ كان اغلبهم ان لم يكن كلهم من الاتراك الجراكسة وهم العناصر التى تشكلت منها حاشية محمد على واصدقاؤه واسرته فضلا عن انهم كانوا يلعبون دورا رئيسيا فى جهاز الدولة .

ومن اجل هذا بذل محمد على جل اهتمامه حين قرر مساعدة ملاكها بما يحتاجون اليه من مهملات ومواشى وقرر صرفا خمسمائة كيس الى عباس باشا من اجل هذا الغرض (٤٦) . كما امر مدير المنوفية بارسال ٣٠٠ كيس لصروفات الجفالك المستجدة فى السنبلالوين (٤٧) لاهتمام الباشا بها وحث حائزيها على العمل فيها وكان ذلك فى الثلاثينات .

ولضمان سير العمل فى الجفالك على الوجه الاكمل استعان محمد على بعدد من الموظفين والاداريين اذ ان تسوية سنة ١٨٤١ جعلته يركز كل اهتمامه فى استثمار الجفالك (٤٨) .

كما اصدر عدة اوامر اشتملت على العقوبات المختلفة التى توقع على المهملين فى زراعة تلك الجفالك . والتشديد على التظلم باعتبارهم المسئولين عن انجاز جميع الاشغال فى الجفالك والموظفين الآخرين كلكولة وامناء المخزن (٤٩) .

واذا كانت العقوبات التى شملها قانون الجفالك تعد بالغة الشدة فالهدف من فرضها هو ضمان تفتى موظفى الجفالك فى خدمتها وخدمة أسرة الوالى واتباعه ورغم حماس محمد على لهذا النوع من الاراضى وسنه القوانين المختلفة للنهوض بها فان نظام الجفالك قد أصيب بالفشل لخضوعه لادارة شبه بيروقراطية فقد كان توزيع البذور يتم بواسطة المكتب الحكومية فتتأخر عن موعد البذور وغير ذلك من الاجراءات المألوفة فى النظم البيروقراطى .

ولما كان النظار الخاضعون لرغبت السلطة المركزية محرومين من كل قدرة على المبادرة فقد التزموا موقفا يغلب عليه عدم الاكتراث كذلك كثرت سرقات الفلاحين ، كما ان مراجعة الحسابات كانت أمرا مستحيلا لهذا أصابت الجفالك كثيرا من أصحابها بخسائر فادحة وكثيرا ما كانت تجرى التحقيقات عن سبب عجز الجفالك عن تقديم الحصص المفروضة عليها وكثيرا ما كان اللوم يلقي على الفلاح الذي يعاقب بالمد أين يضطر الى الهروب وكان المسئولون يخفون حقيقة ذلك عن البائسا اذ كانوا يدركون ان اتقن من اخفاء الحقيقة عنه هو مقيس كفاءتهم لهذا كان يعود الى القاهرة بعد رحلاته في ضياعه ويتحدث عن أحوالها الطيبة التي تعم الريف ويمتدح اشهر الموظفين رغم فسادهم ولم يكن أعضاء الديوان أكثر اهتماما من موظفي الاقاليم باطلاع محمد على على الحقيقة ولهذا كان على جهل تام بحقيقة الأحوال في الجفالك (٥٠) .

ولم يكن من الممكن ان تخفى على محمد على حقيقة الأحوال المخزنة في الجفالك الى ما لا نهاية فعندما وصلت الشكاوى اصدر تعليماته الى نظار المالية لدراسة المشكلة وحولت النظرة المسألة الى محكمة الحقيقة التي قامت بوضع تقرير رسمي يستند الى معلومات تلقتها من مديري الجفالك ولكنها لم تستطع تقديمه الى محمد على لاسباب منها الاجراءات البيروقراطية المعطلة ثم خوفها من غضبه الذي قد تثيره الحقائق التي يكشف عنها التقرير وقد اوضح التقرير الخسائر المتزايدة التي عانتها الجفالك كما عرض لهروب الفلاحين الى سورية وفي يوليو سنة ١٨٤٤ عقد محمد على الاجتماع السنوي لمديري الجفالك ويبدو انه طالبهم فيه بمطالب غير معقولة حينئذ قرر عدد من مستشاريه مواجهته بالحقيقة ويقل انه استشاط غضبا ومكث نصف اغسطس سنة ١٨٤٤ لدراسة التقرير ثم سار كل شيء في مجراه الطبيعي (٥١) .

ولا يمكن تفسير ذلك الا بأن محمد على في هذه الفترة كان قد بلغ من الكبر عتيا فلم يعد في قدرته مباشرة الامور بنفس الحزم الذي اشتهر به في بداية حكمه .

### ثالثا — العهد

كان الغرض من منح الابعديات والجفالك هو ضمان ولاء قطاع عريض — سواء من الموظفين الكبار والاتباع والحشية — للباشا وضمان تدفق الثروات على الخزينة وعندما استحدث محمد على نظام العهدة كان هدفه الاساسى منه هو ضمان تحصيل الضرائب بشتى الوسائل الممكنة .

واذا كان محمد على قد الغى نظام الالتزام فى بداية حكمه « فانه وحكمه يقترب من نهايته اعاد تشريعا مماثلا لبعض الشئ لنظم الالتزام الا وهو نظام العهدة » (٥٢) .

وقد اتبع محمد على هذا النظم لان مشروعاته السياسية والعسكرية أدت الى حرمان الاراضى الزراعية من جانب كبير من القوى العاملة اذ ان تجنيد الفلاحين على نطلق واسع فى الجيش قد اثر بلا ريب على الزراعة بالاضافة الى ما كان يقع على علق هؤلاء الفلاحين من زراعة الارض وآداء ضرائبها ولما عجزوا عن الوفاء بذلك فضلل الكثيرون منهم سبيل الفرار من قراهم كما سبق ان اشرنا فتراكمت الضرائب على القرى « وكان لابد من ايجاد حل لهذه المشكلة يضمن لخزانة الدولة انتظم مواردها وتمثل هذا الحل فى ابتداء نظام العهدة » .

ويقل انه لا يعرف على وجه التحديد متى بدأ العمل بذلك النظام فهناك اوامر صادرة من الباشا بتنظيم العمل بنظام العهدة فى عام ١٨٣٦ وربما قام محمد على بتجربة ذلك النظم فى منتصف الثلاثينات فجعل بعض الاثرياء يتعهدون بالقرى العاجزة عن سداد الضرائب وحين تأكد من نجاح التجربة قام بتعميم نظام العهدة (٥٣) . فأصدر مرسوما فى ٢٣ مارس سنة ١٨٤٠ يجبر كبار الموظفين وضباط الجيش وآخرين ممن أثروا فى الحرب بدفع المتأخرات عن القرى التى تسلموها بصفة عهدة (٥٤) .

ويقل أيضا أن انشاء العهد سبق على فكرة توزيع اراضى النواحي غير القادرة فقد أعطى محمد على فى سنة ٣١ قرية مرصنة فى القليوبية



عهدة لـحمود أفندي نظـر المبيـعت كما أعطى بعد ذلك فى سنة ٣٣ عهـدا  
أخرى منها اقليم شرق اطفـيح أما البراجيل فتم منحها فى سنة ٣٦ (٥٥) .  
وقد بلغت جملة الاراضى التى منحت عهـدا ٢٠٠٠٠٠ ر ٢٠٠٠ فدان وفى  
سنة ٤٤ وصلت مساحة العهـد التى كانت فى يد محمد على وأسـرته الى  
٢٩٣٠٠٠ فدان كان منها ٢٠ ألفا فى يد محمد على نفسه ، ٩٨ ألفا فى  
يد ابراهيم والبقى فى يد أفراد الاسرة (٥٦) .

وفى البداية أبدى الافراد الاغنياء ترددا كبيرا فى قبول العهد وعندما  
استمرت أحوال البلاد فى التدهور اصدر محمد على أمرا بتكليفهم لهذا  
العمل ولم يكن لهم خيل فى هذا الامر فلصاعوا لاوامره .

والحقيقة ان الضياع الكبيرة التى تكونت خلال تلك السنوات من  
العهد لم تكن ضياعا بل كانت أقرب الى الترامت الضرائب حيث أن  
سياسة منح الاراضى للملاك أفراد دخلت الى حيز التنفيذ بعد سنة ١٨٣٧  
وبناء على ذلك أصبح هناك « عهد الاسرة الحاكمة التابعة لديوان عموم  
الجفالك والعهد السنـية » . أما فيما يتعلق بالعهد الأخرى فلم تكن الحكومة  
تتدخل فى شئونـها ولم تكن تهتم الا باستلام الضرائب والمحاصيل منها (٥٧) .

بعبارة أخرى لم يكن المتعهدون من طائفة واحدة اذ تعهد محمد على  
وأفراد أسـرته ببعض القرى كما تعهد بقرى أخرى اشخاص من الوجهاء  
وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين ومشايخ القرى والفلاحين والاجانب،  
على أن يتعهدوا بضمان خراج الاراضى وادارتها وزراعتها واستغلالها  
ووفاء ما عليها من المتأخرات وما يستحق عليها من الضرائب الجديدة .

وكانت مساحة العهدة تتراوح بين ٣٠٠ الى ٨٠٠ فدان فحينما خلت  
أحدى قرى المنيا من سكانها بعد أن جندوا للجيش وأصبحت القرية بدون  
زراعة تراكمت الضرائب لعدو من السنين حتى قلم على أفندي  
وهو موظف مدنى بدفعها كلها فى بحر ثلاث سنوات كما انه استثمر أمواله  
فى تحسين الاراضى اذ كانت أرض القرية تغطى ألف فدان منها ٤٠٠ خاضعة  
للضريبة وقد تسلم الذكور ١٥٠ فدان من الارض المعفاة من الضريبة ، ١٦٠



اخرى مقابل جعل سنوى للبشا . كذلك تعهد سليم باشا — سلحدار —  
حاكم مصر العليا اثناء العشر سنوات الاخيرة من عهد محمد على قرية البليتا  
وهى على بعد ٥ كيلو مترات من جرجا وتسلم ٦٢١ فداناً من هذه القرية  
كذلك تعهد احدى القرى شملى اسيوط ، كما اعطيت قرية قليوب لآل  
الشواربى فقد حازوا ٤ آلاف فدان من سبعة آلاف فدان فى قليوب كما  
تلقى سيد باشا اباطلة ما يقرب من عشرين قرية فى الشرقية كعهدة له (٥٨) .  
ومن الموظفين الذين تعهدوا بسداد بعض الضرائب عن القرى المعسرة  
باسيليوس بك مدير الحسابات المصرية اذ احيلت عليه ناحية كفر  
الزيت (٥٩) .

كما امر مفتش عموم الحسابات المصرية بضرورة التعهد بناحية  
شبرا وسداد اموالها بشرط عودة الاهالى تدريجيا الى اطيقتهم عندما  
تحسن حالتهم المالية (٦٠) .

كذلك حصل الاجانب على العهد بشرط ان يؤمنوا اموالها التى عليها  
ويقوموا بزراعتها فقد تعهد الخواجة توسيحه بزراعة ناحية بطرة (٦١) .  
ولما كان الاجانب يتعهدون بسداد الضرائب عن بعض القرى العاجزة فقد  
كلوا يضعون ايديهم على بعض اطيان العهدة ويتمتعون بحق الانتفاع  
وحينها كانوا يتأخرون عن ارسال المتأخرات عن قراهم كثيرا يجبرون على  
دفعها بأمر من بوغوحى بك (٦٢) .

ولما كان بعض الاجانب قد اظهر استعدادا لسداد المتأخرات عن العهد  
فشجعت الادارة المصرية حين ذاك تكليف الاجانب بالعهد وفيما يلى نموذج  
عن علاقة الاجانب بالعهد يخص مديرية البحيرة ويوضح علاقة الاجانب  
بها مع ملاحظة ان مديرية البحيرة كانت من أكثر مديريات القطر اغراء  
للاجانب بحكم مجاورتها للاسكندرية .

وهذا كشف يلى باسماء الاجانب المتعهدين فى مديرية البحيرة وقيمة  
ما عليهم من متأخرات :

عدد القروش	عدد الاكياس	اسماء الاجانب المتعهدين
٢٠٤	٨	الخواجة جورجى قنطرة
١٣٦	٤٨	الخواجة جورجى جبلة
٤٦٨	١٧	الخواجة برطسوه
١٥٢	٤	الخواجة صبيحى
١١	٢٦	الخواجة صفر
٤٥٨	٠٠	الخواجة جورجى اذيب
١٠٧	٤٤٧	الخواجة طسربل
٠٠٠	٢	الخواجة شروبل الحكيم
٦٢	٦٨	الخواجة توسيحه
٣٦٤	١٣	الخواجة نامولانى
١٠	٢	الخواجة مواجل (٦٣)

واذا كانت هناك اوامر صارمة تحض دائما على دفع المتأخرات الا ان التأخير ظل قائما حتى ١٢٦٣ لهذا طالب الباشا من ارتين بك التشدد فى طلب تسديد المتأخرات التى على المتعهدين الاجانب المقيمين بالاسكندرية والذين كانوا متعهدين بمطيرة البحيرة والا تركوا القرى التى فى عهدتهم - وهذا كشف ببقى آخر بقيمة المتأخرات على بعض الاجانب .

جورجى قنطرة	٣٦٧ قرشا	٧ كيس
الخواجة صيره	١٣١ قرشا	٣٠ كيس
الخواجة صفر	٤٠٩ قرشا	٤ كيس
الخواجة توسيحه	٤٥٨ قرشا	٧٦ كيس
الخواجة لى طومره	٢٥٨ قرشا	٥١ كيس
الخواجة بلولانى	٧٠ قرشا	٢٠ كيس (٦٤)

ومن الطبيعى ازاء ذلك ان تنتقل مسالخات واسعة من الارض الى ايدى اصحاب رؤوس الاموال الذين قبلوا دفع المتأخرات المطلوبة واصبحوا

يستخدمون الفلاحين كأجراء بعد أن حملوا عنهم عبء القيلم بسداد ضريبة الاطيان وتسليم القدر المتفق عليه من المحصول ، بالاسعار التى حددها البشاش (٦٥) .

وهكذا حولهم عملهم فى هذا الميدان من مجرد متعهدين بسداد ضرائب الفلاحين الى ملاك كبار للارض .

من هذا يتضح لنا أن نظم العهدة كان يتشابه مع نظم الالتزام الى حد كبير من حيث كون المتعهد يلتزم بدفع ما على القرية من الاموال مقدما على ان يتولى هو تحصيلها من الفلاحين ومن حيث حصول المتعهد على مساحة من الارض يستخر المزارعين فى فلاحتها لحسابه الخاص ويختلف عنه فى انة لم يكن باستطاعة المتعهد نظريا أن يجبر الفلاح على دفع مبلغ ازيد مما هو مربوط على أرضه الاثرية وفى أن أرض المتعهد لم تكن تعفى من الضرائب بل كانت الضرائب والبقايا توزع على الافدنة ويقيسد على المتعهد ما يخص اطيان العهدة وعلى الاهلى ما يخص ما بيدهم من الاطيان التى يتركها لهم المتعهد وفقا لقدرتهم المالية .

ومن ثم كل وجود العهد من الناحية النظرية مزهونا على مشكلة الضرائب المتراكمة على القرى بينما كل نظم الالتزام نظما ماليا واداريا ثابتا (٦٦) .

وبينما كان نظم العهد يقتضى من الفلاحين العمل لدى المتعهدين فى مقابل نصف المحصول على أن تقدم لهم البنود ورأس المال إلا أن المتعهدين لم يلتزموا بذلك اذ كانوا يرغبون الاهلى على زراعة الاطيان الخاصة بالعهدة ويستخدمون مواشيهم أيضا دون أجر مما كان يجعل الفلاحين غير قادرين على زراعة أرضهم الاثرية وآداء ما عليها من التزامات مالية ولذا كانوا يفرون من الارض « فأصدرت الدولة أوامر مشددة للقبض على الفارين وتسليمهم للمتعهدين » (٦٧) .

ولتقضى الحكومة ذلك منعت المتعهدين من توزيع البقايا التى على اطيان العهدة على اطيان الاهلى وأصدرت قرارا يلزم من يتبع هذه

الطريقة الى تفريجه ثلاثة اضعاف المبلغ الذى يحصل عليه من الاهالى  
دون وجه حق .

وعندما ازداد ظلم المتعهدين للفلاحين وخاصة الذين يتمتعون بنفوذ  
كبير لدى السلطة من شيوخ البدو واعيان الريف اضطرت الدولة الى  
فك عهدهم واعطاهم مساحة من الاطيان وترك الباقى للفلاحين يتولون  
زراعته ويؤدون للحكومة ما عليه من اموال (٦٨) .

وهكذا وجد العمال الزراعيون مجالا للعمل بالاجرة فى زراعات  
المتعهد (٦٩) والشئ الهام الذى يجب التعرض له هو أن هذه الارستقراطية  
الزراعية تعتبر جديدة فقط من زاوية الاشخاص وحقوق التصرف ثم الملكية  
المطلقة التى اعطيت لهم فيما بعد ولكنها قديمة فى نفس الوقت من زاوية  
انها ورثت وبشكل كامل ايضا كل صفات الملتزمين فى بعدهم عن العمل  
الزراعى وغربتهم عن حياة الفلاحين واضطهادهم لهم وامتصاص الجزء  
الاكبر من الانتاج الزراعى نفسه وانفلقه فى انواع الترف الاخرى (٧٠) .  
كما ظلت تعمل من أجل تدعيم سلطتها وملكيتهما مما ادى الى مزيد من الظلم  
والتعسف ربما اكثر من الملتزمين القدامى الذين لم يكن لهم هذه الحقوق  
التى قاربت شكل الملكية المطلقة .

#### رابعاً - الوصاية :

عندما ألغى محمد على نظام الالتزام ابقى بعض الاطيان فى حوزة  
الملتزمين واعفاها من دفع الضرائب واعطى الملتزمين حق الانتفاع بها  
سواء بزراعتها بأنفسهم او بتاجيرها مدى حياتهم كذلك صرح لهم بالتنازل  
عنها لمن يشاءون بشرط أن يكون هؤلاء قلدرين على زراعتها . وقد حاز  
بعض العربان فى مأمورية الفيوم بعض الوستيا الخارجة عن المساحة (٧١) .

كما امتلك العسكريون بعض اراضى الوصاية ومنهم حسن اغا  
« بكباشية جهادية » (٧٢) .

وهكذا تحولت الوسايا الى مصدر من مصادر الملكية الكبيرة فى مصر  
وقد رت مساحتها ايلام محمد على « بحوالى ١٠٠ ألف فدان » (٧٣) وقد

جرى مع الوسايا ما جرى مع بقية الاراضى الاخرى التى أقطعها محمد على فأعطى لأصحابها حقوق التصرف والارث ثم تطورت لتمثل شريحة من كبار الملاك فى أواسط القرن التاسع عشر .

#### خامسا : مسموح المشايخ والمصاطب :

اطلق هذا المصطلح على الاطيان الخاصة بشيوخ القرى وكان هؤلاء يحصلون على مساحات من الارض من الملتزمين عرفت باسم مسموح المشايخ وهى معفاة من الضرائب نظير ما يؤدونه للملتزم من خدمات كما كانت لهم عوائد مالية مقابل استضافتهم لعمال الملتزم وحينما ألفى محمد على نظام الالتزام أعطى لشيوخ القرى فى مساحة الاطيان سنة ١٣ أطيلا بلغت مساحتها ٥٪ من زمام قراهم « واعفيت من الاموال الاميرية نظير خدماتهم للحكومة او استضافتهم لرجالها ولعابري السبيل » (٧٤) .

وكان للمشايخ حق الانتفاع باطيان المسموح مدى حياتهم فإذا مات المتفع كان المسموح من حق اولاده ماداموا يتولون مهمة الضيافة فإذا لم يكن له اولاد او كان اولاده لا يستطيعون القيام بواجبات الضيافة فان اطيان المسموح الخاصة به تضاف على القرية بأعلى ضريبة فيها ولم يشرع فى ذلك الا فى بداية سنة ١٣ (٧٥) .

وهكذا خلق محمد على بالاضافة الى الجفالك والاباعد شكل ثالث من اشكال الحيازة الزراعية تمثل فى مسموح المشايخ وقد اعتمد الباشا على المشايخ فى ادارة القرى اعتمادا كبيرا واعطاهم اجزاء منها يزرعها لهم الفلاحون بالسخرة .

وقد بلغت مساحة الاراضى التى وزعت على مشايخ البلد فى عهد محمد على كأراضى معفاة من الضرائب حوالى ١٥٥ ألف فدان (٧٦) .

وكما أن الجفالك والابعديات قد ساهمت فى تكوين كبار الملاك فى مصر فقد انطبق ذلك ايضا على مسموح المشايخ مع الفرق وهو أن كبار الملاك فى هذا القطاع كان معظمهم من عائلات مصرية بعكس أصحاب الجفالك والابعديات الذين كانوا من اصول اجنبية .



وزيادة فى الايضاح نجد أن اطيان مسموح المشايخ كانت هى الاساس الذى قلمت عليه ملكيات اعيان المصريين من شيوخ القرى وقد نشأت هذه الملكيات الكبيرة نتيجة لظروف سياسية واقتصادية متعددة لعل أبرزها رغبة محمد على فى تقويض النظام الاقتصادى الذى كان سائدا فى البلاد عند بداية حكمه وخلق مصالح اقتصادية للفئات الاجتماعية التى اعتمد عليها فى حكم البلاد ومن ثم تهيأت الفرصة لقيام طبقة تتمتع بنفوذ سياسى ومكانة اجتماعية يستندان على ما تمتلكه من ثروة عقارية (٧٧) .

وزيادة فى كسب ود مشايخ البلاد قلم محمد على بمنح ١٠٠ فدان لابناء مشايخ البلاد وتعليمهم فن الزراعة على يد عدد من الافندية الذين عادوا من البعثات (٧٨) .

ومن المشايخ الكبار الذين حصلوا على اطيان المسموح الشيخ محمد الشاذلى والشيخ طعيمة ومحمد الاخدل (٧٩) .

واذا قلنا بين هذه الفئة من الملاك وبين الفئات الاخرى المتمثلة فى أسرة محمد على وكبار موظفيه وضباط جيشه وكذا الاجانب نجد اختلافا عميقا فالملاك من المشايخ كانوا يرتبطون بالاهلى وبالأرض لانهم ينتمون الى البيئة المصرية فى حين كانت الفئات الاخرى تهتم بالدرجة الاولى بمصالحها المالية .

كذلك استولى المشايخ على أراضى الفلاحين الذين جندهم محمد على للجيش والاعمال العامة ولم يعودوا الى قراهم وكان ذلك سهلا فى غياب تشريعات توريث الأرض ومن ناحية أخرى كان المشايخ يستولون على نسبة من الضرائب التى يجمعونها من الفلاحين ، وقد أشتكى أحد مديري المديریات من أن بعضهم أصبحوا فاحشى الثراء من خلال امتصاص جهد الفلاحين « واذا ما تركوا على حالتهم فسيشجعهم ذلك على اخراج المديرين من البلاد » .

وربما صرح هذا المدير بذلك القول بعد أن أصبح محمد على يتخلى عن الموظفين العثمانيين ويعين بدلا منهم مشايخ القرى فى مناصب المأمورين

ونظر الاقلام وعموما فقد كلفت القوة السياسية للمشايخ تزداد فى فترات عدم الاستقرار وفى أوقات ضعف الحكومة ، فقد رفض المشايخ فى مديرية الشرقية فى سنة ٤٦ دفع الضرائب وامداد الحكومة بالرجال والعمل اللزمين للخدمات (٨٠) .

ويبدو أنهم استغلوا مكانتهم ومناصبهم قرضوا أيضا تأدية المطلب فى مواعيدها فكثر التشكى من كبارهم مما دفع بلسيليوس مدير الحسابات الى التدخل للتخفيف من دعاوى الشاكين (٨١) .

### الانتماءات الطبقية لكبار الملاك الزراعيين :

أدت سياسة محمد على المتمثلة فى إلغاء الالتزام ثم الاستيلاء على الرزق والوقوف ثم منح الإبعديات والجفلك وغيرها الى ظهور كبار الملاك بانتماءاتهم المختلفة .

### اولا - أسرة محمد على وأتباعه :

تأتى أسرة محمد على وأتباعه فى مقدمة كبار الملاك الزراعيين وساعدهم على ذلك أن سلطة البلاش ظلّت حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر لا تفرق بين ممتلكاتها الخاصة وممتلكات الدولة إذ ظل يعطى لنفسه حق التصرف فى معظم أراضى الدولة وعلى هذا النحو تكونت ملكيت أسرة محمد على من أراضى الوسايا المملوكة بعد إلغاء نظام الالتزام وأطيان الإبعديات التى أخذت شكل انعامات خلعها الوالى على نفسه وأولاده وبناته وعند نهية حكمه كانت أسرته تضع يدها على ٥٤١ر٤٤١ فدان من أطيان الوسايا والعهد بخلاف الإبعديات (٨٢) ، والأراضى المستصلحة وأطيان الرزق الخاصة بالمسجد وهى وحدها تشكل ١٨٪ من جملة أراضى مصر الزراعية فى سنة ١٨٤٤ والبلغة ٤٧٣ر٥٩٠ فدان .

وفى سنة ١٨٤٨ منحت كل زوجة من زوجات محمد على وإبراهيم خمسة آلاف فدان بالاضافة الى ما كان لهن من أملاك كما منح أبناء وبنات أحمد بلاشنا يكن وإبراهيم بلاشنا يكن اقرب الأسرة الحاكمة ٥٠٠ر١١ فدان بواقع الف فدان لكل ولد وخمسمئة فدان لكل بنت .

كذلك أوقف محمد علي من أرض مصر ١٠٧٤٢ ألف فدان من قرى كفر الشيخ ٢٣٠٤ ألف فدان بالمحلة الكبرى أطلق عليها اسم وقف قوله للاتفاق على بعض المشاريع في مسقط رأسه وكان كثيرون من أفراد أسرته ومن الذوات يفضلون الاقامة في تركيا أو في أوروبا وكان ما اكتسبته هذه العنصر جميعها من وضع ممتاز في البلاد مدخلا للتعاون مع الاجنبى من جهة ولدعم أسرة محمد علي من جهة أخرى (٨٣) .

والحقيقة أن عمر هذه الطبقة لم يتعد اربعينات القرن التاسع عشر ومن هنا تصبح طبقة كبار الملاك في مصر طبقة حديثة الصنع ولكن الواقع التاريخي يؤكد أنه وإن لم تكن هناك قوانين ملكية فردية الا أنه من الناحية العملية كل هناك وبالذات منذ الاخذ بنظام الالتزام ما يمكن أن يسمى بكبار الحائزين الاقطاعيين اذ كان الملتزم يعد ملكا اقطاعيا لانه يملك حق التصرف في الارض والعاملين عليها (٨٤) .

كذلك يعد التطور الرأسمالى للزراعة من أحد العوامل التى أدت الى تكوين طبقة كبار الزراعيين في القرن التاسع عشر ويتمثل ذلك التطور في تحول بعض كبار التجار على وجه الخصوص ليصبحوا من طبقة كبار الملاك (٨٥) .

## ثانيا - كبار الموظفين :

يلى أسرة محمد علي وحاشيته في تكوين فئة كبار الملاك الزراعيين كبار الموظفين العثمانيين والمصريين والعسكريين .

فبعد تصفية زعماء المليك في القلعة سنة ١٨١١ وفي الصعيد سنة ١٨١٢ وزع محمد علي مائة فدان على صغار المليك حتى لا يحرمهم من الايراد ثم أخذ في منح اطيال ابعاديات رزقة بلا مل بشرط زراعتها اشجارا ثم تلاحت انعمائه وكلت تتراوح ما بين مائة فدان وثلاثة آلاف فدان للموظف الواحد (٨٦) .

والحقيقة أن معظم وظائف الدولة الكبرى حتى أواخر القرن التاسع عشر كانت وقفا على الارستقراطية التركية التى كانت تضم اخلاطا من

اتراك آسيا الصغرى والشراكسة بالاضافة الى الاكراد والشوام والارمن وكان العنصران الاخيران هما الغالبان فى مناصب الادارة المالية ووظائف الخارجية لتضلعهم فى الامور المالية وحققهم للغت الاجنبية وتضمنت تلك الفئة بعض المصريين الذين هيات لهم ثقافتهم واجادتهم للغة التركية فرصة ولوج الوظائف الكبرى والمشاركة فى ادارة البلاد وكان عددهم محدودا وحرص الحكام على صبغهم بالصبغة التركية ومن كان يحظى بذلك يصبح مؤهلا لتولى المناصب الكبرى .

وليس من شك فى ان وظائف الدولة الكبرى فى عهد محمد على وخلفائه كانت السبيل للحصول على الملكيت الزراعية الكبيرة اذ اراد الحكام ان يخلقوا لكبار الموظفين الذين كلن اكثرهم من غير المصريين مصالح اقتصادية فى البلاد تربطهم بالنظام الذى وفرها لهم وتدفعهم الى المحافظة عليه وضمن استثماره وعرف هؤلاء باسم الذوات لما كلنون يتمتعون به من ثراء عريض ومركز اجتماعى ممتاز .

ومن الموظفين الكبار الذين حلزوا الاراضى الزراعية واصبحوا من كبار الملاك، ايضا مصطفى باشا محافظ كريت اذ منح ثلاثة آلاف فدان كما حصل احمد باشا المائلى وكيل الجهادية على الة فدان كما منح بعض ضباط الجيش الآخرين مساحات تتراوح ما بين ١٠٠ الى ٥٠٠ فدان تبعا لرتبهم العسكرية .

كما حصل حسن باشا المناستلى الذى تولى وظيفة الكتخدا فى عصر محمد على على ٢٦٠٤ فدان من اطيان الجيزة والفيوم وبنى سويف والبحيرة وامتلك خورشيد باشا حكامدار السودان الف فدان بالثيا وبلى نزار انعم بهم محمد على عليه تقديرا لخدماته (٨٧) .

ويقل ان الوظيفة فى الحكومة كلت وسيلة من وسائل توسيع الملكية اذ كان الموظف يدخل كمشتري فى مزادات الحكومة العلنية التى تطرحها لبيع الاراضى الخارجة عن الزلم وهكذا تشكلت الملكيت الكبيرة لهؤلاء الموظفين وتكونت منهم فئة ذوات مصر ومن بينهم ظهرت الشخصيات التى



لعبت دورا كبيرا فى حياة مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر كرياض باشا ومحمد شريف باشا ومحمد سلطان باشا (٨٨) .

ويرى البعض أنه بالرغم من التغيرات التى طرأت على التركيب الاجتماعى منذ عهد محمد على وما تلاه إلا أن الطبقة العليا من الموظفين ظلت من الأتراك المتصرين الذين كلوا فى نفس الوقت هم كبار الملاك الرئيسيين فى مصر .

وبجانب هؤلاء الأتراك المتصرين دخل عدد من المصريين الخالص فى الخدمة الحكومية وبحكم ترقيتهم فى وظائفهم أصبحوا من كبار الملاك أيضا ومن هؤلاء رفاعة الطهطاوى وعلى بك البدراوى وإبراهيم النبراوى وحامد أبو ستيت (٨٩) .

وبالإضافة الى بعض المصريين الذين إتاحت لهم ظروف تعليمهم فرصة تولى الوظائف الكبرى كان هناك بعض المصريين ممن اظهروا كفاءة خاصة وحذقوا اللغة التركية وتولوا بعض الوظائف الادارية كنظر الاقسام (٩٠) .

وبلطبع كانت هذه الفئة القليلة — من العائلة الحاكمة وكبار الموظفين والضباط والذين كلوا فى نفس الوقت متداخلين الى أبعد حد مع الادارة والسلطة الحاكمة — بعيدة عن عملية الانتاج الزراعى وفى نفس الوقت لديها سلطات واسعة استخدمتها فى الضغط على المنتج الزراعى كما استخدمت أجهزة الدولة لقمعه واستغلاله وادى كل ذلك الى شل تطور علاقات الانتاج فى الريف لى بعيد ومكن الارستقراطية الادارية الطفيلية ذات الملامح الاقطاعية من استخدام سلطتها للحصول على انتاج الارض وتسخير الفلاح مستغلة وجودها فى مراكز السلطة (٩١) .

وبعبارة أخرى يمكننا القول بأن منح محمد على لموظفيه قد خلقت لونا من الاخذ والعطاء فالوظيفة الكبيرة تعطى ارضا والملكية الكبيرة تعطى وظيفة (٩٢) .

وهكذا أصبحت ملكيات كبار الموظفين ورجال السيلسة مرتبطة بوظائفهم أو رهنا بعلاقتهم بالحكم (٩٣) .



كذلك ذكر شارل عيسلوى ان كبار الموظفين كانوا من كبار الملاك أيضا اذ اعطتهم وظيفتهم هذا المركز والغنى (٩٤) .

مما سبق يتضح أن هذه الفئة رغم عدم تواجدها فى الريف الا انها استطاعت أن تحصل على مكاسب اقتصادية اتاحتها لها مكائنها ونفوذها السياسى .

### ثالثا - الأعيان :

بينما كانت فئة الموظفين واتباع محمد على لا ينتمون الى الريف نجد هناك شريحة ريفية خالصة نمت ممتلكاتها فلتسعت وأصبحت تدخل فى عداد كبار ملاك الاراضى الزراعية تلك هى شريحة اعيان الريف التى تعتبر الفئة الثالثة من كبار الملاك « فهم الذين شكلوا الطبقة العليا فى المجتمع الريفى المصرى بحكم معيشتهم وأصولهم القروية والتصاقهم المباشر بالطبقات الريفية » (٩٥) .

وينتمى اعيان الريف الى العائلات الكبيرة من الفلاحين الذين استطاع شيوخها أى رؤساؤها أن يحرزوا نفوذا كبيرا فى المجتمع الريفى وارتكز هذا النفوذ على الدور الذى يلعبونه فى خدمة السلطة وعلى مساحة الاراضى الزراعية التى تضع عائلاتهم أيديها عليها (٩٦) .

وترجع الاهمية التاريخية لرؤساء العائلات الريفية الى وقت مبكر منذ كان نظام الالتزام هو الطابع الميز لحيلزة الاراضى الزراعية واستطاع شيوخ العائلات أن يحرزوا بعض النفوذ فى ظل هذا النظام على أفراد عائلاتهم وغيرها من العائلات الاقل ثباتا فأصبح من يرأس أكبر عائلات القرية شيخا لها كلها وهى هذا الوضع لبعض الشيوخ فرصة تكوين ثروات كبيرة تمثلت فى اعفاء اراضى المسموح من الضرائب كما أن الاعتماد عليهم فى جباية الضرائب قد وسع من نفوذهم (٩٦) .

وبعد الغاء الالتزام ازداد نفوذهم الادارى والقضائى اذ أصبحوا يمثلون سلطة الدولة .

ومن هذه العائلات المصرية عائلة أبو محفظ وعبد الحق بأسسيوط وأبو حشيش في القليوبية والشريف في الغربية والهواري في الفيوم والوكيل في البحيرة والأتربي في الدقهلية والشريعي في المنيا وعلى البدرأوى الذي تولى شيخا في سمندود ثم ولّاه محمد على مأمورا لجفلك نبروة حتى أصبح عمدة سمندود في سنة ١٨٣٥ وترك عند وفاته ٤٠٠٠ فدان وعقارات كثيرة بسمندود وطنطا والقاهرة ومن النقود ٦ آلاف جنيه (٩٧) .

والحقيقة أن رؤساء القرى أو مشايخها كانوا يختارون من بين أغنى وأقوى العائلات في القرية حتى قدرت ملكيت بعضهم بألف فدان ومن الطبيعي أن تمكنهم سلطتهم من توسيع نطاق ممتلكاتهم « ومع أن أعيان الريف لم يبلغوا في ثرائهم وملكيتهم مبلغ كبار الموظفين إلا أنهم كانوا يشكلون أعلى الطبقات الريفية » .

ويضيف Doreen Warriner أن معظم الأراضي الزراعية كان يمتلكها الأغنياء من المصريين خلال القرن التاسع عشر (٩٨) .

وعلى العكس من ذلك يذكر البعض أن ملكيات شيوخ القرى لم تكن كبيرة إذا ما قيست بالنسبة لمساحة الأراضي الزراعية فقد قدرت الممتلكات التي خصصت لهم بـ ١٥٤٥٢٠ فدان من ٢٢٦٠٥٦٨٣ مليون فدان . وهو قدر وان كان ضئيلا إلا أنه كان أساسا لا بأس به لبسورة هذه الطبقة (٩٩) .

#### رابعا — الاقباط :

بينما فقد رجال الدين الاسلامي — العلماء — مكانتهم بوصفهم من كبار الملاك أخذ الاقباط طريقهم الى المسرح وكان ظهورهم مرتبطا بإصلاح محمد علي للسياسة الزراعية القديمة وسياسة التبسط الديني التي تبناها كذلك واكب هذا الظهور عصر حيلة الموظفين الرسميين للملكيات الكبيرة .

وقد ساعد الاقباط على تكوين ملكيتهم وضعهم في المجتمع المصري في القرن التاسع عشر اذ كانوا يشكلون عصب الجهاز الاداري في مصر كذلك احتكروا معظم وظائف ديوان الروزنة وكان رئيس ذلك الديوان

واخدا منهم وقد شغل بلسيليوس بك بن العلم غالى هذه الوظيفة فى عهد محمد على (١٠٠) وأنعم عليه الباشا بمساحات واسعة من الاطيان فقد كان يملك عدة قرى فى الدلتا كلت احداها بها ٢٠٠٠ فدان كما وصلت املاك بطرس اغا — فى السبعينيات — قرب جرجا ما يتراوح بين ٢٠٠٠ الى ٥٠٠٠ فدان (١٠١) .

ويقال ان اعمال جبلية الضرائب تكاد تكون وقفها على الاقباط وحدهم وهيا لهم ذلك نفوذا واسعا على الفلاحين واستطاع بعضهم ان يستغلوا وظلهم فى تكوين ملكيات كبيرة بقيت فى أيدي ورثتهم حتى ما بعد الحرب الاولى (١٠٢) .

وبالاضافة الى هؤلاء كان هناك ايضا بعض التجار من اغنياء النصارى مناصب المالية والخراجية لخدمتهم للغات الاجنبية ومنهم الذين تسلموا تجارة مصر الداخلية والخراجية وكذا خبراء تربية دودة القز ثم عملوا منذ تداعى نظم الاحتكار وكلاء لبيوت تجارية اوروبية وزاد نشاطهم وتراكت فى ايديهم رؤوس الاموال فى عهد الاحتلال البريطانى .

وبالاضافة الى هؤلاء كان هناك موارنة الشام والاقباط الذين تولوا فى مصر العليا الذين استغلوا اموالهم فى الارض والمزارع ومنهم جرجس اسطفانوس الذى حصل على ما يزيد على الفى فدان فى كفر اللاوندى قرب اجا وأمكن أخرى وقام بتركيب طلبت الرى على قناة المنصورية .

ويرى جبريل بير، انه بالرغم مما حازه بعض الاقباط من ملكيات كبيرة الا انهم لم يبرزوا فى صورة طائفة من كبار الملاك لها اهميتها حتى الثمانيين لان الاقباط كأفراد فقط هم الذين ذكروا فى المصادر (١٠٣) .

#### خامسا — مشايخ البدو :

تكونت الملكيات الكبيرة لعدد من شيوخ البدو خلال القرن التاسع عشر نتيجة عاملين متوازيين أولهما رغبة الحكومة فى استقرار وتوطن البدو والثانى يرجع الى تطور الملكية الزراعية .

وقد تكونت بعض هذه الملكيات فى ظروفًا شبيهة بتلك التى كونت فيها ملكيت اعيان الريف فقد استوطن بعض شيوخ البدو والصعيد واطراف الدلتا ودخل بعضهم فى زمرة الملتزمين فى القرن الثامن عشر ومن ثم خرجوا من نطاق البداوة والفوا حياة الاستقرار وتمتعوا بنفوذ كبير فى الريف المصرى فى تلك الحقبة وتأثروا بالاجراءات التى اتخذها محمد على لتصفية نظم الالتزام ثم ما لبثوا أن اعادوا تكوين ثرواتهم واستعادوا ما كان لهم من نفوذ واصبحوا من جملة شيوخ القرى وعمدها وعشوا نفس ظروفهم وتقلد بعضهم بعض الوظائف الحكومية وتدرجوا فيها حتى وصلوا الى ارفع المناصب .

ومن هؤلاء آل مناع من قبيلة اولاد يحيى الذين كانوا ملتزمين لبعض بلاد قنا ثم اصبحوا فى القرن التاسع عشر شيوخا لقرية ابو مناع بقنا ، وكذلك آل ابو كريشة الذين استقروا ببعض النجوع فى قسم المنشأة بمديرية جرجا وكونوا فى تلك النجوع قرية سميت عرابة ابي كريشة وكلن شيخها احمد ابو كريشة من اوائل من شغلوا وظيفة ناظر قسم فى عهد محمد على سنة ١٨٣٣ وبلغت مساحة ما كان يزرعه من الاطيان نحو ١٦ ألف فدان .

وكلن شيوخ قرية ام دومة — مديرية جرجا — من شيوخ البدو وتولى كبيرهم السيد عبد الرحمن ابو دومة وظيفة ناظر قسم فى عهد محمد على وكان ابنه عبد الرحمن نظرا لقسم طهطا فى عهد الخديوى اسماعيل واشتهرت هذه العائلة بالثراء الواسع والسطوة على الفلاحين .

ومن اهم كبار الملاك الذين ينحدرون من اصول بدوية وكونوا ملكيتهم فى ظروف مشابهة لتلك التى تكونت فيها ملكيت اعيان آل ابلاظة بالشرقية وهم عشائر قبيلة العائد التى نزلت بمصر فى القرن الرابع عشر الميلادى واستقرت بالشرقية واستولت على اراضي بعض القرى وسخروا الفلاحين فى زراعة اطيان تلك القرى ويقوا على بداوتهم فترة طويلة من الزمان (١٠٠) .

وحين تولى محمد على الحكم خيرهم بين ان يعاملوا معاملة الفلاحين فيكون لهم ما لهؤلاء من حقوق وعليهم ما على الفلاحين من واجبات وبين



أن يعملوا معاملة البدو فينزع ما تحت أيديهم من اطيان وضعوا أيديهم عليها بدون وجه حق فقبلوا أن يعملوا معاملة الفلاحين ومن ثم ألغوا حياة الفلاحة واعتادوا الاستقرار والخضوع للسلطة وبرز بيت ابلاظة من بينهم فشفل حسن ابلاظة وظيفة شيخ مشايخ نصف الشرقية سنة ١٨١٢ وكان يزرع نحو ٤٠٠٠ فدان وأصبح ابنه السيد ابلاظة بلشا رجلا عظيم الشأن تقلد بعض المناصب الكبرى وتعهده بنحو ٢٠ قرية من قرى الشرقية في عهد محمد علي (١٠٥) . وكان يمتلك نحو ٦٠٠٠ فدان في نحو ١٥ قرية وقد تراوحت ملكيات بقية افراد عائلة ابلاظة ما بين ٥٠٠ — ٢٠٠٠ فدان (١٠٦) .

كذلك تلقى رؤساء القبائل الآخرين منحا من الارض سميت باسم اطيان العرب وهي مساحت كبيرة نسبيا يزرع جزء منها الفلاحون والجزء الآخر تزرعه القبائل (١٠٧) .

كما كانت هذه الاراضى اما معفاة من الضرائب أو تنفع نصفاً ضريبة وقد اعفى افراد تلك القبائل من السخرة ومن التجنيد في حالة زراعتهم للارض وقد تبلور من مشايخ هذه القبائل قطاع هلم من كبار الملاك الاقطاعيين منذ أيام محمد علي (١٠٨) .

ومن هؤلاء آل الشواربى ومن بينهم محمد بن سالم الشواربى الذى كان شيخا لقليوب ثم مأمورا لقسم أول قليوب في عهد محمد علي سنة ١٨٣٣ (١٠٩) فقد حاز المذكور ١٧٠٠ فدان من الاطيان المخصصة للعربان في المنطقة بالاضافة الى ٤٠٠ فدان خالصة من الضريبة للانفاق على الضيوف — كمسوح مشيخة — كما تعهد بمنطقته كلها وعموما فقد كان يمتلك  $\frac{1}{4}$  الارض في قليوب (١١٠) .

وبالاضافة الى عائلة ابلاظة والشواربى اقتطع محمد علي مساحات واسعة لمشايخ قبيلة العوايد الذين اقاموا في الفيوم وبنى سويف والمنيا ومنهم شيخ عائلة للموم ومشايخ قبيلة الجبالى في الفيوم (١١١) .

وقد بنى كثير منهم القصور واقاموا بعيدا عن الارض والفلاحة التى كانوا يحتقرونها دائما وكان كل همهم الحصول على أكبر قدر ممكن من



جهد الفلاح وثمره عمله مستخدمين مثل أصحاب الجفالك والابعديات ومشايخ البلاد كل الاساليب العنيفة فى معللة الفلاح من ضرب وتعذيب وطرده للوصول الى القدر المطلوب من الارباح دون ان يهتموا بتطوير وسائل الانتاج أو تحسينها .

أما النوع الآخر من ملكيت شيوخ البدو فقد ارتبط تكوينه بسياسة محمد على الخاصة بتوطين البدو الذين كانوا ينزلون على اطراف الصحراء الشرقية والغربية بالقرب من الاراضى الزراعية وشكلت غاراتهم خطرا كبيرا على الحياة الاقتصادية فضلا عن اضطراب الامن وحتى يتخلص الباشا من متاعبهم منح شيوخهم مساحات واسعة من الابعديات واعفاها من الضرائب ولم يعطهم تقاسيما تثبت حيلزتهم لها وانما وعدهم بالا يكفوا بأعمال السخرة أو الخدمة العسكرية .

لكنه اشترط عليهم ضرورة القيام بمنع العرب المغيرين من القيلم باغراتهم فى الوادى .

ورغم هذه التسهيلات فان البدو لم يألفوا حياة الاستقرار كما انهم كانوا يأنفون من العمل الزراعى لذلك تركوا الارض للفلاحين لزراعتها فى مقابل نصف المحصول فصدر أمر فى سنة ٣٧ يقضى بمنع شيوخ القبائل من تأجير اطيئهم أو زراعتها والزمهم بزراعتها بأنفسهم (١١٢) .

ورغم الاوامر والتعليمات المتكررة استمر البدو على تلك الحال واستبدوا بالفلاحين فكانوا يأخذون ما يروق لهم من الاراضى الخصبة ويتركون للفلاحين الاراضى الاقل خصوبة ولا يدفعون الضرائب التى ربطت على الارض ويطلقون ابلهم واغنامهم فى حقول الاهالى ووضعوا المتهربين من الضرائب والمجرمين تحت حمايتهم مما اضطر الدولة الى ارسال الحملات العسكرية لتأديبهم وانتزاع ما تحت ايديهم من اطيان ومتهربين وأخيرا اجبرت سطوة الدولة شيوخ البدو على الدخول فى طاعة الحكومة .

فقد صدر أمر فى سنة ٤١ يقضى بأن تكون الاراضى التى تعطى للبدو هى تلك التى تقع على اطراف الاراضى الزراعية ببلاد التى لا يكون بها

ما يزيد على حجة الاهالى من الاطيان المعمورة أو المستبعدات وان لا يسمح لهم بنقل شىء من غلات زراعتهم الا بعد أن يسددوا الاموال الاميرية المقررة عليهم ، أو منحهم الاراضى البور الزائدة عن حجة الاهلى (١١٣) .

وقد قدرت الاراضى التى حلزها العربان حتى منتصف القرن التاسع عشر بـ ١٠٠ ألف فدان (١١٤) .

ويبدو أن الاراضى التى منحها محمد على للعربان اعطته سلطة التدخل فى شئونهم الداخلية حين عين أحد المشايخ من عربان أولاد على فى وظيفة الشياخة بدلا من والده وأمره بالقبيل بخدمة المصلح الاميرية أسوة بقرانه كما حث على ضبط العربان المخلفين (١١٥) .

كذلك قلم بتعيين سليمان بن حمدى شيخ عربان الفوايد على قبيلته بدلا من والده وأوصاه بالتفانى فى تأدية المطالبات الاميرية بل وتوصية العربان بطاعته (١١٦) . . .

من ذلك يتضح أن محمد على كان يعتمد على القوة فى كسر شوكة البدو وفى نفس الوقت يتبع أسلوبا آخر فى إخضاعهم يتمثل فى توطينهم فى الارض الزراعية .

والحقيقة أن الفضل فى توطين البدو « لا يرجع لحمية على وحده حيث غيرت كثير من القبائل البدوية أسلوبها فى الحياة فى القرن التاسع عشر بدون تدخل الحكومة نتيجة للتطور العلم الذى حدث فى مجال الزراعة فى ادخال المحصولات الصيفية التى كانت توزع فى الاسواق الاوروبية وما ترتب على ذلك من امكان زيادة الدخل النقدى والرغبة المؤكدة لكسب هذه الدخول لشراء البضائع الاستهلاكية الجديدة كل ذلك شجع على الاستقرار حتى إن شيخ القبيلة كان يأخذ جزءا كبيرا من أرض قبيلته أو من القبائل الأخرى ويضمها اليه » .

ويقال أيضا أن اعطاء البدو وبخاصة مشايخهم قطعاً شاسعة من الارض كمكيات خاصة تمهيدا لاستقرارهم قد أدت الى تفكك وحدة القبيلة وبعض اجزاء من القبائل بدأت تتجه الى الاستقرار فى المدن ونجح مشايخها فى الوصول الى مراكز رسمية أو وظائف حكومية بل وتزوجوا من الطبقات

الحاكمة وبذلك وصلوا الى نفوذ واسع وأصبح مركزهم في القبيلة لا يهمهم (١١٧) .

والحقيقة أن مشايخ البدو هم الذين كانوا يستولون على الاراضى حتى تقلسبط الاطيان كانت تصدر باسمهم دون أن يحدد فيها نصيب كل فرد من أفراد القبيلة أو حتى تنص على أن ملكية تلك الاطيان مشاع بين أفرادها (١١٨) . وقد ترتب على ذلك أن أصبحت هذه الاراضى ملكا لعائلات الشيوخ وخرج أفراد القبيلة صفر اليدين وتحولوا الى مجرد اجراء لدى شيوخهم (١١٩) .

وبتفتيت وحدة القبائل بمرور الزمن تحول الشيوخ الى أهيل في قرى الريف ومنهم من اجتذبتهم حياة المدن فتزوجوا اليها وتقلدوا الوظائف الكبرى وسلكوا سبل الملك الكبار ففصلوا بالطبقة الحاكمة بينها انتشر أفراد القبائل في القرى يلتمسون سبل العيش بالفلاحة أو نقل البضائع على ظهور الابل (١٢٠) .

كذلك أدت زيادة كمية المحاصيل والزيادة المضطردة في سعر المحاصيل الزراعية الى اثناء مشايخ العرب وأدى الازدياد الفاحش في ثروات المشايخ الى كراهية بقى رجل القبيلة وازدياد حقدهم عليهم بل وظهور حزازات بينهم وأحيانا بعض حالات من العصيان ضد هؤلاء المشايخ (١٢١) .

وقد افرى محمد على ما حصله العربان من ثروات من العمل في الحقل الزراعى فطلب منهم دفع ضريبة اراضى سنوية ضئيلة ثم زاد من التزاماتهم تدريجيا الى أن أوصلهم الى نفس ظروف الفلاحين (١٢٢) .

والجدير بالذكر أن تحول مشايخ البدو وشبه البدو الى كبار ملاك للاراضى لا يعد مظهرا غريبا في المجتمع المصرى في القرن التاسع عشر اذ لوحظت عمليات مشابهة في جميع المناطق الاخرى من الشرق العربى التى شهدت استيطان قبائل بدوية مثل سورية والعراق وايران .

ومع كل فان الوسائل التى حصل بها المشايخ المصريون على ضياع واسعة كانت تختلف عن تلك الوسائل السائدة في الدول العربية الشمالية

اذ ان المشايخ الصريين قد حصلوا على ملكيتهم الجديدة من الاراضى كمنح من حكم مصر للقيلم بزراعتها أو ضمن وصول ايراداتها للدولة كما اشترى هؤلاء المشايخ بأنفسهم اراضى اضافية اخرى . بعكس السابقين الذين حصلوا عليها بالقوة كمظهر من مظاهر عجز الوالى فى بغداد أو دمشق عن السيطرة على اراضى مناطقهم الادارية .

### سادسا - الاجانب :

واخيرا يندرج الاجانب أيضا ضمن كبار الملاك الزراعيين منذ ان سمح لهم محمد على بشراء الاراضى وملكيتها حتى من قبل . ان تسمح لهم الدولة العثمانية فى ولاياتها وينطبق ذلك على التجار اليونانيين والاتجليز والموظفين فى دولته والعسكريين الذين استفاد من خبراتهم فى حكومته .

فقد منح محمد على بعض اطيان الابعديات للاجانب تشجيعا لهم على استغلال اطيان القطر وتعميرها واصلاحها (١٢٣) . ومن هؤلاء عدد كبير من التجار البريطانيين الذين حصلوا على منح من الاراضى وفى سنة ١٨٤٠ قاموا باستثمارات رأسمالية ضخمة على حوالى ٢٥ ألفا فدان بعضها من اراضى الابعادية التى استصلحوها وزرعوها .

ثم أصبح الاجانب ملاكا للاراضى طبقا للقرار الصادر فى فبراير سنة ١٨٤٢ فقد سمحت لهم الشريعة الاسلامية بملكية الاراضى بشرط دفع الخراج (١٢٤) . كذلك سمح لهم بشراء الاراضى الخراجية التى تركها صيغار المزارعين وامتلاكها ملكية تامة (١٢٥) .

وعلى العكس من ذلك يرى البعض ان حكم مصر منذ عهد محمد على قد تجاهلوا القانون الاسلامى الذى ينص على عدم السماح للاجانب بامتلاك اراضى فى الدولة الاسلامية كما ان التطور الزراعى فى مصر فى القرن التاسع عشر وما بعده قد شجع الاجانب على امتلاك الاراضى فى مصر وفى امكن اخرى بالشرق الاوسط (١٢٦) .

واخيرا تعهد بعض الاجانب بالقرى العالجة عن سداد الضرائب فوضعوا ايديهم على بعض اطيان العهد وتمتعوا بحق الانتفاع بها (١٢٧)



وعندما ازداد سخطه محمد على فى منح الابعاليات للاجانب علق بعض المعاصرين على كبر حجم عزب الاجانب وبخاصة عند اقتراب حكم محمد على من نهيلته (١٢٨) .

فقد ذكر ان الاجانب كثروا يتمتعون بملكيت كبيرة داخل الامبراطورية العثمانية وبدأوا بتحليلون على قرارها فى عدم تملك الاجانب بتسجيل ممتلكاتهم باسماء الاهلى وبذلك ظلوا يملكون مساحات واسعة بالقرب من الاسكندرية على وجه الخصوص (١٢٩) .

والخلاصة ان كبار الملاك الرئيسيين كثفوا ينحسرون فى ثلاث فئات اولها الاتراك بما يحويه هذا العنصر من اسرة محمد على وكبار موظفيه الاتراك على اختلاف اجناسهم وثقيهما المصريون من كبار الموظفين واعيان الريف والاقباط وشيوخ البدو الذين الفوا حياة الاستقرار فيما بعد والثالثة هى الاجانب بكافة انواعهم سواء اكلوا اداريين ام تجارا والذين استثمروا اموالهم فى الاراضى الزراعية .

وليس هنالك مدعاة للتفريق بين هؤلاء الاجانب طالما انهم على اختلاف فئاتهم كان يجمعهم هدف واحد هو الربح وتجميع الثروة وتولى الوظائف الهامة فملكيت هؤلاء الاجانب وامتيازاتهم واستثماراتهم ايا كانت الفئة الاجتماعية التى ينتمون اليها كانت تجعلهم فوق مستوى الاهالى .

### ( ج ) وضع الفلاح فى ظل الملكيات الكبيرة :

لا شك فى ان تطور الحيلة الزراعية وظهور كبار الملاك كان له تأثيره السئ على الفلاحين ففى اثناء القرن التاسع عشر وبخاصة فى الثلاثينيات والاربعينيات من نفس القرن تفتتت ملكيات الفلاحين الصغار وغالبا ما اختفت تماما مما ادى الى ظهور طبقة من الفلاحين المعدمين الذين لا يملكون ارضا » (١٣٠) وذلك كله راجع الى كثرة الضرائب وما استتبع ذلك من هروب الفلاحين بل وخروج عائلات برمتها من الريف وتوزيع اراضيهم على غيرهم وتحولها الى عهدة او جفلك ، وربما كان السبب ايضا فى هجرة هؤلاء البؤساء من الفلاحين هو انه رغم ان محمد

على حلول حملتهم من هجمات العربان وتخريب مزارعهم الا ان السلطات المحلية وكذا كبار الملاك استمروا في اهلاكهم مما أدى الى عدم تحسن حالة الفلاح تحسنا بيّنا .

فبينما كان ينتهي محمد على المشليخ والصرافين عن ظلم الفلاحين الا: أنهم استمروا في غيهم وحصلوا منهم بعض المبالغ على أنها من الميرى وبقيت هذه المبالغ في ذمتهم فرأى الوالى ضرورة خصم هذه الاموال من ديون الفلاحين التى عليهم للحكومة وتأييد المشليخ الذين ظلموا الفلاحين . وإزاء هذه المظالم التى تعرض لها الفلاحون رأى بعض المؤرخين وضعهم ضمن الرابضين فى قاعدة الهرم الاجتماعى فى القرية المصرية بأنواعهم الثلاثة سواء : الملاك الصغير وفقراء الفلاحين وكذا اقلان الارض (١٣١) لأن المضار التى لحقت بالفلاح من جراء الملكية الزراعية حلت دون ظهور طبقة مستقلة ومسئولة من صغار المزارعين (١٣٢) .

فكبار الملاك استنادا الى مرتبتهم بصفتهم من كبار الموظفين وكبار ضباط الجيش كانوا يقومون بلمستصلاح الاراضى واستغلالها اذ كان فى وسعهم السير فى هذه العملية بسهولة تتناسب مع ضخمة مرتبتهم كذلك كانوا يتركبون المحصول فى شؤونهم حتى العام التالى ماداموا لا ينتظرون هذا المحصول ويعيشون على رواتبهم الكبيرة كل ذلك لكى لا يتعرضون للمسؤولية التجارية ، أما صغار الفلاحين فكان وضعهم مختلفا ، ولم يكن بوسعهم الاصرار على بيع المحصول بسعر معين خاصة وانهم كانوا ينتظرونه للتغيش بثمنه فاضطروا لرهن ارضهم لشراء البذور والتقوى وانتهى الامر بكثير منهم الى بيع ارضهم والعمل فى ارض الباشا المجاورة فى الوقت الذى تزايدت فيه الارباح والاراضى والرواتب فى ايدى كبار الملاك .

ومع ازدياد الثروة فى ايدى الطبقة الحاكمة واستئلاها الى الارض علاوة على استئلاها الى وظائفها اختلفت فى اشباع حاجتها بطريقة متزايدة وانفصلت عن الفلاح .

واذا كان محمد على قد وضع لائحة خلسة حدد فيها نظم زراعة الجفالك وكيفية معاملة الفلاحين الا ان احدا من كبار الملاك لم يلتزم بذلك .

بل ان المديرين كانوا يجبرون الفلاحين على العمل فى الجفلك بدون أجر  
بوضعوا شروطا شديدة لنظار الاقسام وملاحظى الاخطا بخصوص  
احضار الفلاحين (١٣٣) .

وقد حذا مشايخ البلاد تحفوههم حين سخروا الفلاحين فى زراعة  
اراضيهم بدون أجر مما تسبب لهم فى اضرار عظيمة وهكذا اتبع المشايخ  
نفس اسلوب الملتزمين الاقدمين .

كذلك لم يكن من حق الفلاح اختيار المحاصيل التى يزرعها فقد كان  
ذلك من حق ديوان الجفلك والعهد الذى يحدد سنويا الدائرة الزراعية  
وانواع الزروعات فكان الفلاح اداة تنفيذ فقط يتقاضى مقابل ذلك اجرا  
عينيا هو نصيبه فى حصته ، فاراضى الجفلك كانت تقسم الى حصص  
توزع على الفلاحين الذين يتولون زراعتها مقابل سدس المحصول بالنسبة  
لجميع المحاصيل ما عدا الذرة الصيفى فكان لهم منها الربيع والذرة الفيلى  
وكان يخصص منها النصف اى ان الزراعة الشتوية كان يستحق الفلاح  
فيها الربيع بينما زراعة « الراحة » يعطى لهم فيها السدس بعد استبعاد  
التقوى (١٣٤) ويلرغم من ان هذا التوزيع كان بناء على امر صادر فى  
سنة ١٨٣٧ الا ان ذلك القانون لم يطبق على الاطلاق فقد كان الموظفون  
ياخذون الحبوب لانفسهم ويتركون للفلاحين اقل من نصيبهم .

ورغبة فى تحسين حال المزارعين فى اراضى الجفلك رؤى حسب  
القانون الصادر فى سنة ٣٨ اعطاؤهم خمس الاراضى التى يعملون فيها  
على ان تقوم حيوانات الجفلك بخدمة ذلك الخمس (١٣٥) .

وفى سنة ١٨٤٠ سمح للفلاحين الذين يعملون فى ضياع الباشا ان  
يتقاضوا نصف اجرهم نقدا ونصفه عينا فى كل يوم ثلاثاء بمعدل ٣٠ بلره  
للرجل ، ١٥ بارملثلب ، ١٠ بلرات للحدث اما من كانوا يعيشون فى  
ضياع ابراهيم باشا فقد كانوا يتقاضون ٤٠ بلره فى اليوم ٣٠ منها فى  
شكل حصة من الخبز والبقى نقدا فى مواعيد منتظمة كما كانوا يتقاضون  
جزءا من المحاصيل (١٣٦) .

بينما بلغ أجر العاملين في أراضي العهدة ٤٠ باره والمزارعين غير الدائمين من ٢٠ : ٣٠ باره في الصعيد ومن ٣٠ : ٤٠ باره في الوجه البحري وخرم على كبار الموظفين والحكم تشغيل الفلاحين بدون أجر (١٣٧) . وفي سنة ٤٦ سن محمد علي لائحة للمزارعة في الجفالك وقد جاء بها أن جميع الحبوب التي تزرع في مصر سواء أكلت صيفية أم شتوية أم نيلية يجوز زراعتها بين الحكومة أو غيرها وبين الأهلى بطريق المناصفة وذلك بشرط أن يقوم المزارع بكل ما تتطلبه الزراعة من خدمة أو عمل إلى أن يتم الزرع وعندئذ يأخذ صاحب الأرض نصف المحصول ويأخذ المزارع النصف الآخر ، أما الخضروات فتباع ويقسم ثمنها مناصفة كذلك كل بعض المزارعين يحصلون على جزء من المحصول نظير عملهم في الإبعديات أو في أطيان المتعهد (١٣٨) .

هذا عن الفلاح الذي يعمل بأجر سواء في أرض الجفالك أو الإبعديات أما الفلاح الذي أعطى حصة من الأرض لزراعتها فله في حلة علم أيفله بها على حصته وتكرر ذلك العجز كفت يذاه عن حصته وتحول إلى أجير يعمل في أرض الجفالك وقت البذر والحصاد لقاء أجر يومي وتوزع حصته على غيره من الفلاحين .

والحقيقة أن الفلاحين لا قوا الأمرين في عملهم في الجفالك فقد أصبح لزاما عليهم أن يجدوا في عملهم لا ليكنسبوا عيشهم فحسب بل ليضمن المشرقون على إدارة الجفالك نصيبهم في الأرباح ومن ثم تعرضوا لمظالم هؤلاء المشرقيين ومغلطاتهم في الحساب السنوى مما جعلهم يخرجون مدنين بمبالغ ينوء بها كاهلهم ويهبطون إلى مستوى الاجير الذى لا يضمن قيت يومه .

وبالرغم من أن الباشا حاول زيادة أجورهم إذ قدر لكل فلاح في اليوم قرشا واحدا لمن يعمل في جفالك ابنه السر عسكر إلا أن بعض المديرين بمساعدة النظار كفوا لا ينصفونهم إذ يعطون لكل منهم عشرة قروش في الشهر (١٣٩) .

وهكذا أصبحت أحوال الفلاحين وبخاصة جفالك محمد علي بالغة سوء لدرجة أن بعض الأجانب المتصلين بمحمد علي اقترحوا عليه اقامة



مطاعن جماعية فمن كل جنك يستطيع فيها الفلاحون أن يتناولوا غذاءهم أو نقل جزء منه إلى بيوتهم كذلك اقترح استخدام نسلجين لإنتاج قمح لكساء الفلاحين في الجبال وأن تقام النظم لاستخراج الزيت وتبييض الأرز لئلا يجاهد الفلاحون ولكن هذه المقترحات عوجت بالرفض .

ونظرا لسوء أحوال الفلاحين فقد تفتشت ظاهرة التمييز من الجبال فصارت الأوامر للقرى بتسليم الفلاحين الذين لا ينتهون إلى قراهم كذلك أرسلت القوات من القاهرة إلى المديرية لمساعدة السلطات المدنية وبعد جمع الفلاحين كانوا يساقون جماعات مع زوجاتهم وأطفالهم تحت حراسة عسكرية إلى القرى التي هاجروا منها وقد أخذ من محافظة البحيرة وحدها ١٢ ألف أسرة وقيل أنه تم إعدام عدد من الفلاحين لانهم جلولوا الهرب (١٤٠) .

لما عن كيفية توزيع المزارعين فقد كان يتم إعطاء العمال للأعباديات بواقع خمسة عمال لكل مائة فدان من أعباديات الوجه القبلي وثمانية عمال لكل مائة فدان في الوجه البحري لما بها من زراعات صيفية وهؤلاء العمال يعملون في الزراعة نظير حصة من المحصول أو أجر ولا يذهبون إلى العمل في الترع والجسور أي أنهم خصصوا للزراعة فقط في الأعباديات وقلة لها من العطل (١٤١) .

من ذلك نرى أن الفلاح أصبح مرتبطا بالأرض ولا يستطيع أو ليس في قدرته مبارحتها رغم سوء معاملته وهكذا أصبح وضعه شبيها بنفسه وضعه في ظل نظام الالتزام فكان أن الملتزم كان بمقدرته أعادته أصبح أيضا الملاك الجدد لهم نفس الحق في الوقت الذي لم يكونوا مكلفين فيه بضمان حصوله على جزء يعادل كده وجهده بيئها يؤول كل ذلك لهم وحدهم .

والحقيقة أن وضع الفلاح سواء الذي حصل على نصيب من الأرض طبقا لتوزيع محمد علي من ٣ إلى ٥ أفنة أو الذين كانوا يعملون في الأعباديات والوسايا والجبال « قد وصل إلى حالة بالغة في السوء وربما أسوأ عما كانت عليه حالتهم قبل ذلك في الوقت الذي زاد فيه أصحاب الجبال والأعباديات والعهد وشيخ البلاد من مساحة

أراضيهم (١٤٢) ومن ناحية أخرى ظلت وسائل الانتاج فى أغلبها وسائل تقليدية عتيقة فبالرغم من استجدام السواقى والتوسع فى ذلك فقد ظل الاعتماد على الجهد الحيوانى والبشرى هو السببة المميزة كما ظلت علاقة الفلاحين مع الارستقراطية الزراعية الجديدة تسير على نفس الخط مع زيادة التعنت مستندة الى سلطتها ربما اكثر من المتزعمين القدامى « فالنبالة الزراعية الجديدة تعتبر جديدة فقط من زاوية الاستقلال وحقوق الملكية المطلقة التى أعطيت لهم ولكنها فى نفس الوقت تعد قديمة من زاوية انها ورثت وبشكل كامل كل صفات وملاح المتزعمين فى عيولهم عن العمل الزراعى وغريبتهم عن حياة الفلاحين واحتقارهم لمهنة الزراعة واضطهادهم للفلاحين وامتصاص الجزء الأكبر من الانتاج الزراعى نفسته وتحويله الى استهلاك غير منتج فى المذنب وفى أنواع الترف الأخرى (١٤٣) » .

والحقيقة أن كبار الملاك سواء منهم المنتمين لأسرة محمد على أم كبار الموظفين وحتى القسكريين ورجال الدين الذين كانوا يستولون على ريع الأرض سواء باعتبارهم ملاكاً أو لارتباطهم بالحاكم وجهلهم المركزى عاشوا فى المدينة وحكموا القرى بأجهزة الدولة المركزية الذين هم جزء منها .

« ما كان كالتصفة الأولى للارستقراطية الزراعية فى مصر انها « ارستقراطية بيروقراطية » ونظرا لظروف طغيان الشكل المركزى فى الحكم تقليديا أصبحت الوظيفة هى الوسيلة للسيطرة الاقتصادية بامتلاك الأرض التى كانت الدعامة الاقتصادية الأولى على عكس ما هو شائع من أن السيطرة الاقتصادية هى التى تؤدى الى السيطرة السياسية (١٤٤) » . وقد ساعد على استمرار ذلك طوال القرن التاسع عشر أن العلاقة بين الفلاح والملاك كان ينظمها العرف حتى ولو صدرت لوائح من حين لآخر لتخفيف الظلم قلها لم تكن توضع موضع التنفيذ .

وهكذا كان هناك تناقض طبقي واضح يمثل هوة عميقة بين الفريقين فلم يكن هناك أدنى ارتباط بين هؤلاء الملاك وبين المجتمع الريفى بعبارة أخرى لم يكن هناك انتماء طبقي لكبار الملاك يحكم أصولهم القومية الى الريف المصرى اللهم الا اذا استثنينا فئة الاعيان من كبار الملاك الزراعيين .

#### هوامش الفصل الرابع

- (١) د. رؤوف عباس - المصدر السابق - ص ١١ ، ١٢ ، د. رؤوف - ندوة الجبرتي .
- (٢) مفتاحي عبد الفتاح - المصدر السابق - ص ٩١ .
- (٣) الحقة - تاريخ مصر الاقتصادي - ص ٧٥ ، الحقة - تاريخ الزراعة - ص ٤١ ، ٤٢ .
- (٤) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ٩١ .
- (٥) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٢١٨ ، ٢١٩ .
- (٦) محمد عودة - المصدر السابق - ص ١١٩ .
- (٧) د. أحمد عزت عبد الكريم - حركة التجديد - ص ١٢٣ .
- (٨) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٣٣ ، محمد كامل مرسى - المصدر السابق - ص ٨٣ .
- (٩) د. عبد العظيم رمضان - صراع الطبقات في مصر - بيروت سنة ١٩٧٨ - ص ٥٤ .
- (١٠) رؤوف عباس المصدر السابق - ص ٢٩ .
- (١١) يعقوب ارتين - المصدر السابق - ص ٥٢ ، عزيز خلقي - المصدر السابق - ص ٦٥٢ .
- (١٢) محمد السعيد محمد - الاقتصاد الزراعى - الطبعة الثانية - القاهرة سنة ٥٣ ، ص ٦١ .
- (١٣) خليل سرى المصدر السابق - ص ٣١ ، ٣٧ .
- (١٤) يعقوب ارتين - المصدر السابق - ص ٥٢ ، عزيز خلقي - ص ٦٥٥ ، محمد فؤاد شكرى - ص ٣٣ .
- (١٥) معية بركى - نفتر ٨٠ ورقة ٧١ أمر ٥٨٢ سنة ١٢٥٢ هـ سنة ١٨٣٧ م ( زراعة ) .

- (١٦) رؤوف عبلس — ص ٣٠ ، هيلين ريفلين — ص ٩٢ ، محمد  
-فؤاد شكرى — ص ٥٢ ، الحنة — ص ٨٣ .
- (١٧) سجل خديوى تركى — ٧٤٨ صحيفة ١٤٦ مكتبة ٢٤٠ سنة  
١٢٤٢ هـ — « ابعادية » .
- (١٨) محمد فؤاد شكرى — ص ٥٢ .
- (١٩) Gabriel Baer, A history of Land ownership, P. 59.
- (٢٠) ديوان المعية السنية عربى امر ٢٠٦ ص ١١٤ ، ص ١٢٥٣ .
- (٢١) ديوان المعية السنية عربى دفتر ٢ امر ١٣٠ سنة ١٢٥٠ هـ  
امر الى غطلس افندى روزنلجى مصر « ابعاديت » .
- (٢٢) د. جلال يحيى — المصدر السابق — ص ٢٠ .
- (٢٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير كليل —  
صفحة ٧٧٧ .
- (٢٤) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٣٢ .
- (٢٥) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٥ امر ٢١٨ ص  
١١٩ سنة ١٢٥١ هـ « ابعاديت » .
- (٢٦) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ ص ٢٥٠ امر  
كريم لعلس افندى روزنلجى مصر سنة ١٢٥٠ هـ .
- (٢٧) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ ص ٣٥ اوامر  
كرام لروزنلجى مصر سنة ١٢٥٠ هـ .
- (٢٨) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ٢ دفتر ٢ امر ٨ ص  
٤٠ سنة ١٢٥٠ هـ .
- (٢٩) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ امر ٨٣ ص ٤٠  
سنة ١٢٥٠ هـ « ابعاديت » .
- (٣٠) سجل معية تركى دفتر ٢٠٠ ورقة ٥٦ سنة ١٢٥٠ هـ .
- (٣١) سجل معية تركى — ٤٢ صحيفة ٥٠ مكتبة ٤٠٨ سنة ١٢٤٦  
هجريه سنة ١٨٣٠ ميلادية « ابعاديت » .



(٣٢) ديوان معية سنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢. أمر ٢٣. ص ١٩  
سنة ١٢٥٠ هـ «زراعة» .

(٣٣) ديوان معية سنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢. أمر ١٨٥٠. ص ٨٢  
سنة ١٢٥٠ هـ .

(٣٤) ديوان معية سنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢. أمر ١٩٧٠. ص ٨٥  
سنة ١٣٥٠ هـ .

(٣٥) ديوان معية سنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢. أمر ٢٠٨. سنة  
١٢٥١. أمر الى روزنامجى مصر

(٣٦) ج. بيلالى - إيطوار الملكية العقارية فى الديار المصرية سنة  
١٩٢٤ - ص ٢٦ .

(٣٧) ابراهيم زكى - المصدر السابق - ص ١٤٣ .

(٣٨) سجل رقم ٥١ معية تركى - وثيقة رقم ٤٦٤ ارادة الى البك  
الدفتردار آخر ذى الحجة سنة ١٢٤٨ هـ .

(٣٩) Gabriel Baer, A history of Land ownership, P. 17.

(٤٠) ذوقان قرقوط - المصدر السابق - ص ١٢١ .

(٤١) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ٩٣ .

(٤٢) Gabriel Baer, Op. Cit, P. 64 .

(٤٣) بيلالى - الملكية العقارية ص ٢٦ .

(٤٤) Gabriel Baer, Op Cit., PP. 17 — 18.

(٤٥) زؤوف غيلس - المصدر السابق - ص ٣٥ .

(\*) انشئ شورى المعاونة فى سنة ١٨٠٥ وكان يتولى الاشراف  
على ادارة الجفلك والعهد الخاصة بلبثا واولاده .

(٤٦) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٥ ص ٥ أمر ١١  
سنة ١٢٥١ هـ سنة ١٨٣٥ م ، أمر ٢٠٩ سنة ١٢٥٣ هـ سنة ١٨٣٧ م .

(٤٧) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٣ أمر ١١ ص ٤ .

- (٤٨) قانون الجفالك — سنة ١٢٥٩ هـ — ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ .
- (٤٩) قانون الجفالك — ص ١٦ ، ص ٢٤ ، ص ٢٩ .
- (٥٠) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ١٠٤ ، ١٠٥ .
- (٥١) هيلين ريفلين — المصدر السابق ص ١٠٤ ، ١٠٥ .
- (٥٢) Gabriel Baer, Op Cit., P. 13.
- (٥٣) د. رؤوفة عباس — المصدر السابق — ص ٤٠ ، ٤١ .
- (٥٤) Gabriel Baer, Op Cit., P. 13.
- (٥٥) الحقة — تاريخ الزراعة — ص ٥١ .
- (٥٦) د. عبد العظيم رمضان — صراع الطبقات في مصر — ص ٥٥ ، ٥٦ .
- (٥٧) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٩٦ ، ٩٧ .
- (٥٨) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٤٥ ، ٤٦ .
- (٥٩) التزامت قرى محافظة ابها ١١٩ دفتر ٥٨٦ ديوان الكتخدا وثيقة رقم ١٢١٤ سنة ١٢٦٣ هـ .
- (٦٠) سجل ٨٥ معية تركى — وثيقة ١٧٢ ، ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٥٢ هـ .
- (٦١) ديوان الجمعية السنوية عربى مجموعة ١ دفتر ٢٠ امر ٥١٩ ص ٢٢١ ، سنة ١٢٥١ «عهد» .
- (٦٢) محافظة ٣ محفوظات ديوان التجارة والمبيعات ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٥٨ هـ .
- (٦٣) محافظة رقم ٣ محفوظات ديوان التجارة ٢٥ شعبان سنة ١٢٦١ هـ من الجنب العلى الى ارتين بك .
- (٦٤) محافظة رقم ٦ محفوظات ديوان التجارة ٩ ذى القعدة سنة ١٢٦٣ هـ ٢٣٦ محرم سنة ١٢٦٤ هـ .

- (٦٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٤٦٥ .
- (٦٦) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٤١ .
- (٦٧) يعقوب ارتين — المصدر السابق — ص ٧٦ .
- (٦٨) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٤١ ، ٤٢ ،  
الجنة تلريخ مصر الاقتصادى — ص ٨٢ ، تلريخ الزراعة — ص ٥٠ .
- (٦٩) الحنة — تلريخ مصر الاقتصادى — ص ٨١ ، يعقوب ارتين —  
صفحة ٧٥ .
- (٧٠) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٥٥ ، ٥٦ .
- (٧١) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ١ امر ٣٠٥ ص  
١٠٥ سنة ١٢٤٦ هـ .
- (٧٢) محمد كليل مرسى — المصدر السابق — ص ٧٦ .
- (٧٣) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٤٢ .
- (٧٤) محمد كليل مرسى — المصدر السابق — ص ٧٦ .
- (٧٥) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٤٥ .
- (٧٦) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٣٩ ، ٤٠ .
- (٧٧) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٤٦ .
- (٧٨) سجل ٥٠ معية تركى وثيقة ٤٨٠ ذى الحجة سنة ١٢٤٨ هـ ،  
سجل ٥١ معية تركى وثيقة ٤٦٤ سنة ١٢٤٨ « ارادة » .
- (٧٩) سجل ٧٣٦ خديوى تركى — وثيقة ١٠٨ ذى الحجة سنة  
١٢٤٢ هجرى .
- (٨٠) د. محمد عودة — المصدر السابق — ص ٢١٧ ، ٢١٨ .
- (٨١) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ امر ٧٩ ، ٨٠  
ص ٣٨ اوامر كرام .
- (٨٢) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٧٢ .
- (٨٣) نوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١١٨ ، ١٢٦ ، ١٢٧ .

- (٨٤) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ١٨٤ .
- (٨٥) محمد عودة — المصدر السابق — ص ١٤٦ .
- (٨٦) ثوقلن قرقوط — المصدر السابق — ص ١١٩ .
- (٨٧) د. رؤوف عيسى — المصدر السابق — ص ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ .
- (٨٨) ثوقلن قرقوط — المصدر السابق — ص ١١٩ ، ١٢٠ .
- (٨٩) د. محمد عودة — المصدر السابق — ص ١٤٩ .
- (٩٠) د. رؤوف عيسى — المصدر السابق — ص ٨١ .
- (٩١) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٤٦ ، ٤٧ .
- (٩٢) د. بيوان لبيب — تاريخ الوزارات المصرية — ص ٣٤ .
- (٩٣) محمد عودة — المصدر السابق — ص ١٥٧ .
- (٩٤) Charles Issawi, Op. Cit., P. 225.
- (٩٥) محمد عودة — المصدر السابق — ص ١٤٧ .
- (٩٦) Gabriel Baer, Studies in the Social History of modern Egypt, PP. 45, 46.
- (٩٧) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٤٠ .
- (٩٨) دورن وورنز — ترجمة حسن السلمان — الارض والفقر فى الشرق الاوسط — القاهرة سنة ١٩٥٠ — ص ٨٦ .
- (٩٩) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٣٥ .
- (١٠٠) تعهد باسيليوس ببعض القرى المعسرة ليقوم بسداد الضرائب عنها — انظر التزامات قرى محافظة ابحك ١١٩ دفتر ٥٨٦ ديوان الكتخدا وثيقة رقم ١٢١٤ .
- (١٠١) Gabriel Baer, Op. Cit., P. 63.
- (١٠٢) د. رؤوف عيسى — المصدر السابق — ص ٩٦ ، ٩٧ .
- (١٠٣) Gabriel Bar, Op. Cit., P. 63 — 65.



- (١٠٤) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٩٠ ، ٩١ .  
 Gabriel Baer, Op Cit., PP. 57 — 58. (١٠٥)
- (١٠٦) 'عبد العظيم رمضان — صراع الطبقات في مصر ص ٧١ ،  
 د. رؤوف عباس — ص ٩٣ .  
 Gabriel Baer, Op Cit., P. 58. (١٠٧)
- (١٠٨) فتحي عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٤٢ .  
 (١٠٩) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٩٢ .  
 Gabriel Baer, Op Cit., PP. 58 — 59. (١١٠)
- (١١١) Ibid., P. 59. (١١١)
- (١١٢) ديوان المعية السنية عربى — مجموعة ١ دفتر ٢ امر ١٨٣  
 حتى ٨١ سنة ١٢٥٠ هـ .
- (١١٣) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ٢ دفتر ١ امر ٣٢٨ ص  
 ١٠٨٠ سنة ١٢٤٥ هـ .
- (١١٤) فتحي عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٤٢ .
- (١١٥) ديوان معية سنية عربى — مجموعة ١ دفتر ١ امر ٢٨٦ ص  
 ٤ سنة ١٢٤٦ هـ .
- (١١٦) ديوان المعية السنية عربى — مجموعة ١ دفتر ٥ امر ٢١١  
 ص ١٢٧ فرمان جليل الشأن سنة ١٢٥٣ هـ .
- Charles Issawi, Op Cit., P. 214. (١١٧)
- Gabriel Baer, Op Cit., PP. 56 — 57. (١١٨)
- (١١٩) نوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١٨٦ .  
 (١٢٠) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٩٦ .
- Charles Issawi — Op Cit., P. 214. (١٢١)
- (١٢٢) جبريل بير — المصدر السابق — ص ١٩ ، ٢٠ .

- (١٢٣) محمد السعيد - المصدر السابق - ص ٦٢ .  
(١٢٤) هيلين ريفلين - ص ٩٣ .  
(١٢٥) خليل سرى - المصدر السابق - ص ٣٣ .  
(١٢٦) جبريل بير - المصدر السابق - ص ١٨٠ .  
(١٢٧) د. رؤوف عبلس - المصدر السابق - ص ١٠١ .  
(١٢٨) Gabriel Baer, Op Cit., P. 65.  
(١٢٩) محمود عودة - المصدر السابق - صص ١٥٢ ، ١٥٣ .  
(١٣٠) Gabriel Baer, Op Cit., P. 26.  
(١٣١) صلاح عيسى - المصدر السابق - ص ١٤٠ .  
(١٣٢) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ٣٦٢ .  
(١٣٣) ٦٣ سجل معية تركى - صحيفة ٦٥ مكتبة ٢٢٥ رمضان  
سنة ١٢٥١ هـ سنة ١٨٣٥ م ، من الجنب العلى الى مدير نصف ثان  
غربية .  
(١٣٤) ديوان المعية السنية عربى - مجموعة ١ ، دفتر ٣ ص ٤٥  
أمر ١١١ .  
(١٣٥) الحقة - تاريخ الزراعة - ص ٦٠ .  
(١٣٦) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ١٠٢ .  
(١٣٧) الحقة - تاريخ الزراعة - صص ٩١ ، ٩٢ ، ٩٥ ، محمد  
فؤاد شكرى - ص ٤١٥ .  
(١٣٨) ابراهيم زكى - المصدر السابق - ص ١٢٦ .  
(١٣٩) محلفظ ابحاث الصناعة - دفتر رقم ٦٣ معية تركى ص ٩٤  
ترجمة أمر تركى ٣٢٦ ، ١٨ شوال سنة ١٢٥١ هـ .  
(١٤٠) هيلين ريفلين - صص ١٠٢ ، ١٠٤ ، ذوقان قرقيوط - ص  
١٧٦ ، د. رؤوف عبلس ص ٣٧ .  
(١٤١) الحقة - تاريخ الزراعة - ص ٨٨ .  
(١٤٢) فتحى عبد الفتاح - المصدر السابق - صص ٥٤ ، ٥٥ .  
(١٤٣) فتحى عبد الفتاح - المصدر السابق - صص ٥٤ ، ٥٥ .  
(١٤٤) نفس المصدر - ص ٦٩ .  
م ١٥ - التفيرات



## الفصل الخامس

الاحتكار واثره فى قطاعى الصناعة والتجارة

١ - تحول عمال الحرفة الى عمال صناعة .

٢ - القضاء على الطبقة الوسطى .

٣ - الاستثمارات الاجنبية .





## الفصل الخامس

### أثر الاحتكار فى المجتمع المصرى

ان الاحتكار قلب طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع رأساً على عقب فقد لاحظنا كيف أن الدولة كانت قليلة التدخل فى حياة الناس فى العهد العثمانى فإذا بالمجتمع المصرى يتحول فى ظل نظم الاحتكار الى حياة تشبه حياة الجنديّة وإذا كان الرأسمال الخاص هو الذى نهض بالانتاج الصناعى فى أوروبا فلن الرأسمالية فى مصر كانت محدودة وغير مستفيرة بحيث تستطيع اداء هذا الدور ولكن قضية الاحتكار لا تقتصر على انشاء صناعات مستحدثة بل ان أكثر ما يلفت النظر فى الاحتكار هو الاستيلاء على ما كان قديماً من صناعات حرفية من قبل أو القضاء على بعض أنواع الصناعات الحرفية أو التجارية الحرة وقد أثر نظام الاحتكار على قطاعات اجتماعية متعددة تتمثل فى الصناع الذين تحولوا من حرفيين الى عمال فى مصانع محدد على الجديدة لقاء أجر يومية واصبحوا مكلفين أو مجبرين على العمل الذى لا يشترط أن يكون متمشياً مع تخصصاتهم اذ أصبح خاضعا لأشراف الدولة بعد أن كان خاضعا لشيوخ الطائفة أو النقابة الحرفية .

كذلك أثر الاحتكار التجارى على طبقة التجار اذ قللت هذه السياسة من فرص ربحهم وحدثت من نشاطهم التجارى كما أدت نفس السياسة بعينها الى الاضرار بقطاع من الاجانب الذين كانوا يقيمون فى القاهرة وتمثل ذلك الاضرار فى التقليل من فرص كسبهم وتعلمهم المباشر مع الفلاحين وان كان هذا الامر لا يعنى ان جميع الاجانب قد تأثروا على هذا النحو فقد كان هناك فريق آخر اتيح له حظ وافر من الكسب والتعامل مع الوالى .

ويسنبرز فى هذا الفصل ثلاث نقاط رئيسية هى تحول عمل الحرفة الى عمال صناعة وأثر سياسة الاحتكار على الطبقة الوسطى وما لحق بهذه الطبقة من اضرار وأخيراً تأثير نفس السياسة على الاجانب .

### أولا - تحول عمال الحرفة الى عمال صناعة :

اختلف وضع الحرفيين كثيرا فى عهد محمد على عما كان عليه الحال قبل توليه الحكم بعبارة أخرى كان الحرفيين ينلون قسما كبيرا من الحرية والكسب قبل أن يشرع محمد على فى سيطرته الصناعية التى وضعت الحرفيين بالقوة تحت اشراف الحكومة بعد أن كان هؤلاء يخضعون لاشراف نقاباتهم الحرفية .

وكانت القاهرة تضم ١٦٤ طائفة تتولى حمولة مختلف الحرف وتعمل على النهوض بها ولكل منها شيخ أو رئيس يرجع اليه فيما يتصل بطائفته من شئون وقد تعرضنا لمهامه بالتفصيل فى فصل سابق .

ومن مميزات طوائف الحرف انها كانت تترك لكل شخص الحرية فى أن يفارق من يعمل لديه طالما ابدى اسبلا جوهريه كما انها لا تتدخل فى مسائل الاجور ولا فيما يقع من المنازعات بين المشترين والبائعين تاركة هذه المسائل حرة من كل قيد (١) .

وهكذا نجد أن أهم سمة تميز النشاط الحرفى هى الحرية فى العمل والانتاج الصناعى والتعاون مع الزملاء الذين يكونون الطائفة وكان توزيع الانتاج يتم داخل الطائفة بناء على العرف ولم يظهر الاجر الا حينما ازدادت الفروق بين الرئيس ومعاونيه ويلاحظ أن العمل ورأس المال كانا فى هذا النظام ملكا لجموعة واحدة من الناس هى ما تسمى بالطائفة كما يلاحظ أن الحرفى ما كان ينتج الا بناء على طلب سلبى أى أنه لا ينتج لعملاء معروفين له ومن مميزات الطوائف الحرفية انها كانت تتحمل العمل اذ ما تعد به المرض او الشبخوخة عن العمل (٢) .

وهنا يوجد فرق شاسع بين الطوائف الحرفية والاشراف الحكومى فالاولى دائما حريصة على مصلحة العمل ورعايتهم وضمان حقوقهم ومنساعتهم فى حالة العجز او الاصابة بينما فى الثانية كان الاهتمام بلغا بجمع العمل اللازمين وتحقيق الارباح الطائلة من الانتاج الذى لا يجب أن يختل مهما كلفت الظروف .

ومن مميزات طوائف الحرف أيضا أنها حفظت بدون شك المستوى الفنى للحرف الصناعى وكذا المستوى الاخلاقى الذى تجلى فى عدم الاحتكار اذ كان ينظر لهذا الامر بأنه مخلف للخلق الكريم والمدين وثانيا فى عدم المنافسة اذ لم يكن هناك أية محاولة لمنافسة الزملاء فهو مجتمع متكافىء وجاء هذا نتيجة لانتوائهم فى تنظيمات خلصة وأن مثل هذا التضامن فى داخل الطائفة لابد أن ينعكس اثره فيما يختص بالعمل والحرفة .

وفى ظل هذا النظم لم يكن هناك بالطبع صلة بين الصناعات المصرية والصناعات الاجنبية ولهذا لم يحدث أى اقتباس أو تأثر كما لم يكن هناك أيضا رؤوس أموال اجنبية واردة من الخارج يمكن أن تعمل على النهوض بالصناعة أو تطبق اساليب جديدة حتى العلمين لم يكن لهم أى اتصال بالعلم الخارجى (٣) .

وعلى العكس من ذلك يذكر بعض الاجانب أن معظم الحرف قد دخلت مصر من الخارج كما ان الاساليب المتبعة فى صناعاتها كانت متبعة فى أوروبا كأسلوب طلى النحاس مثلا كذلك ساهمت المواد الخام الآتية من أوروبا فى التصنيع (٤) .

وعندما ظهر « المحتكر الكبير » الذى يتعامل مع عملاء لا يعرفهم والذى اخذت أعماله فى الاتساع فقد تغير النظم الاقتصادى اذ اخضع هذا الوسيط — الذى يملك المواد الاولى ورأس المال النقدى — الحرفيين له (٥) .

وقد انتقد أصحاب نظرية الاقتصاد الحر وهى النظرية الشائعة فى أوروبا حينذاك سياسة الحكومة الاحتكارية لانهم يرون أن التوسع فى اختصاصات الحكومة ليس عملا حميدا لانها خرجت عن حدها. المألوف وتصدت لتجارة أو الصناعة فشلت بذلك المجهودات الفردية ولم تستفد من ذلك كثيرا لانها مجردة من قوة الابتكار لانها أداة للتنظيم كما أنها لا تمتاز عن الافراد من جهة الكفاية والازاهة والمتابعة كذلك كانت محاولة محمد على جعل الفلاح رغم جهلة وتأخره صانعاً ماهدا قللوا على العمل



وتحتويل مضر بغتة وهى بلا اجهزة معدة الى بلاد صناعية — من المستحيل (٦) .

ومن الجدير بالذكر أن نشير هنا الى موقف محمد على فى سننى حكمه الاولى من الطوائف الحرفية وكيف انه كان فى البداية يعتمد عليها اعتمادا كليا لتوطيد مركزه اذ كان فى حاجة ملحة لمساعداتها المالية لدفع رواتب جنده المتأخرة ففى سنة ١٨٠٧ ، سنة ١٨٠٨ استعان الباشا بأرباب الحرف والتجار لدفع رواتب الجند وقد حمل التجار نصف المبلغ المقرر لرواتب الجند وهى ٢٠٠٠ كيس على أن يتحمل أرباب الحرف النصف الآخر (٧) وقد اطلق على هذه الاموال التى كتلت الحكومة فى حاجة اليها اسم مل الجهاد (٨) .

كما انه انتهز فرصة تكرار طلبات السلطات لتجهيز حملة لمحاربة الوهابيين فى الحجاز فطلب فى فبراير سنة ١٨٠٨ تدبير ٢٤ الف كيس (٩) . ويبدو أن محمد على قد سار على نفس النهج الذى اتبعه سابقوه من الباشوات حين كثروا يلجأون الى أرباب الحرف والصنائع لدفع جوامك العسك (١٠) .

فیر أن هذه الاموال لم تكن تؤخذ بصفة علنة من أجل دفع رواتب الجند بل يبدو انها أصبحت عادة لاخذ الاموال بالقوة ففى سنة ١٨٠٧ طالبت عدة طوائف بدفع مائة وخمسين كيسا مما اضطرهم الى اغلاق حوانيتهم ثم هربهم والتجأهم الى الجامع الازهر واستنجادهم بالسيد عمر مكرم الذى تشفع فيهم حتى رفعوا الغرامة عنهم (١١) .

لكن هذا لا يمنع من تكرار المحاولة مرة بعد اخرى ففى اغسطس سنة ١٨٠٨ تم فرض ضريبة قدرها ٤٪ على كافة انواع المأكولات التى تباع فى الاسواق والميلين وجميع انواع السلع (١٢) .

ثم أصبح الهدف بعد ذلك من تحصيل الضرائب هو الحصول على جزء من الربح الذى يحصله بعض الحرفيين وفى بعض الاحيان الحصول على الربح كله كما فعل الباشا حين احتكر صناعة النشوق فى سنة

١٨٠٩ (١٣) لما كان يدره من موارد مالية كبيرة للعاملين فيه فيذكر الجبرتى ان 'هذه الصناعة كان يعمل بها دقاتون وصناع كثيرون ولهذا أمر كتحسدا بك بتجميعهم ومنعهم من الجائس فى الاسواق وتم تعيين ناظر عليهم يقوم هو بشراء الدخان اللازم لتلك الصناعة من تجاره بثمن محدد لا يزيد عليه ولا يشتريه سواه ويقوم هو ببيعه على صناع النشوق بثمن محدد أيضا ومن وجد من صناع النشوق يقوم بتصنيعه بعد هذه القدرات يقبض عليه ويفرم .

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل قلموا بتوزيعه على القرى رغم عدم وجود من يقوم بتصنيعه كما حددوا كراء طريق المعينين وكلفتهم وعليق دوابهم وما حدث بالنسبة للنشوق طبق أيضا على النظرون واجبر الفلاحون على شرائه بحجة أنه من الضرورى استعماله فى الحياكة كما أن غزل الكتان وبيض قمشة فى حاجة له (١٤) .

كذلك تعرض الحرفيون لمراقبة مشددة من المحتسب الذى كان يطوف بالاسواق ليتجسس عليهم ويقبض على كل من اغلق حثوته أو تركه خلويا أو من يبيع بالزيادة ولم يكن الغرض من ذلك هو الرقابة على الاسعار وخدمة المستهلكين بقدر ما كان هذا الاهتمام راجعا فى أساسه الى تحصيل المال والمكاسب وقطع ارزاق العاملين .

وكان على عمل البائسا بمجرد أن ينتبهوا الى أن هناك صناعة معينة تدر الوفير من الارباح لا يلبثوا أن ينكروه بها وينبهروا الى اهميتها وما يتحصل منها من المال والمكاسب التى ينالها ارباب تلك الحرف ويسرعة فائقة يقع الفحص على أصل الشئ وما يتفرع عنه ثم ما يؤول اليه اذا احكم أمره وما يتحصل منه بعد التسعيرة .

فنجد على سبيل المثال أنه عندما تبين ما تدره المذابح والسلخنة من مكاسب. طائلة تعيد على العاملين فيها تقرر ابطال جميع هذه المذابح التى بجهات مصر والقاهرة ويولاق خلاف السلخنة السلطانية وتولى رئاستها أحد الاشخاص الاتراك وأصبح ثمن شراء اللحم منها أكثر من بيعه بكثير لهذا خسر الجزارون واغلقوا حوانيتهم (١٥) .

كذلك تم الحجز على عمال الشمع حين صدرت الأوامر بعدم صناعته لا من قبل الشماعين ولا من غيرهم وكان المحتسب يطوف الشوارع والأسواق للتنبيه بذلك كما تم اصطحاب عدد من أرباب الصنائع والحرف مع العسكـر الأتراك والمغاربة الذين ذهبوا إلى الحجاز وأرسل عدد آخر من الصناع إلى السويس لبناء قصر خاص للباشا .

ولم يكن أخذ الصناع إلى الحجاز وتسخيرهم في أعمال الباشا هو وحده الذى أضر بصناعاتهم وفرص كسبهم فلن احتكار الدولة لبعض الصناعات قد أضر بحرفييها ففي مارس سنة ١٨١٧ خصص محل لعمل الشمع لحسب الحكومة الذى يصنع من الشحوم واحتكروا جميع الشحوم التى فى المذبح وغيره فلمتنع وجود الشحم من حوانيت الدهانين كذلك منعت صناعته فى المنازل بل وتتبع المحتسب من كان عنده جزء منه فأخذه كما حذروا صناعته خارج العمل تحذيرا شديدا وحددوا ثمنه (١٦) .

وبالرغم من هذه التشددات والتحذيرات فيبدو أن العاملين بتلك الصناعة وغيرهم من الحرفيين لم يأنهوا بذلك رغم دقة مراقبتهم مما حدا بالباشا إلى عزل المحتسب عثمان أغا الوردانى وتعيين آخر من المعروفين بتشدهم كمصطفى كرد الذى أطلق له العنان لمعاقبة المخلفين بعد أن ساءه عدم خضوع الحرفيين له وإنصياعهم لأوامره .

يقول الباشا فى هذا الصدد « لقد سرى حكمى فى الأقاليم البعيدة والقريبة وخلفنى العربان وقطاع الطرق خلافاً ستوة مصر فلهم لا يرتدعون بما يفعله فيهم ولا الحسبة من الإهانة والإيذاء فلا بد لهم من شخص يقهرهم ولا يرحمهم » .

وبالفعل اتبع المحتسب الجديد كثيراً من الوسائل الرادعة التى تشمئز منها النفوس لمعاقبة الحرفيين وشيوخ طوائفهم فقد تم شنق حجاج الخضرى شيخ طائفة الخضرية رغم أنه كان صاحب كلمة عليا فى نواحي الرميطة (١٧) .

وإذا كثرت الحكومة قد احتكرت الصناعات التي يمكن أن تسيرها الدولة فيبدو أن هناك بعض الصناعات لم يكن بلوسع انتزاعها من أيدي الأهالي فلجأت الحكومة في هذه الحالات كما يتضح من وثيقة صادرة في سنة ١٨٣٠ إلى فرض الضرائب على أصحاب الحرفة ومن هذه الحرف الفدانون وصانعوا المخلل ومعجون الحشيش والدقاقون وصانعوا الآرائي والقذور ومبيضوا النحاس والسكرية والحدادون والحفوتية وطلانة البهلوانيين والفجر والطبالون والحمالون وغيرهم حين فرض عليهم قدر معين حسب ربحهم وتجارتهم وقدرتهم على الدفع (١٨) ، وكذا الفرائشين والحلاقون والخبازون الذين أصبح من حقهم أن يحتكروا مزاولة مهنتهم في مقابل دفع مبلغ للحكومة (١٩) .

وقد اعتبرت هذه الفروض بمثابة اتلاوات ثقيلة على الحرف بل وضرائب مباشرة بلغت من الظلم منتهاه إذ أخذت هذه الثروات تنصب بجمعها في خزانة البلا (٢٠) .

كذلك تدخل محمد علي أيضا حين قلم بتحديد أسعار السلع وبخاصة المنتجات القطنية بعد أن رأى انتشار الأنوال التي تنسج الأقمشة على اختلاف أنواعها وتبيع انتاجها في السوق التجارية للمستهلكين وقد تمكن البلا بهذا التحديد من الحصول على المنسوجات اللازمة لسد حاجة جيشه ، وبلحتكاره أيضا للمنتجات الزراعية تمكن من الحصول على المواد الخام اللازمة للصناعة تمهيدا للنهضة الصناعية الحديثة (٢١) .

وهذا يتمشى مع ما ذكر من أن برنامج البلا الصناعي شأنه في ذلك شأن الكثير من أعماله الأخرى لم يكن نابعاً من سياسة رسمت بوضوح وتم تنفيذها بل أنها نبعت من فترة كان فيها البلا يبحث عن طرق لزيادة إيراداته ويسارت على خطوط يحددها الزمن والظروف ومنذ بدايتها سار تطورها في اتجاه مزدوج يتمثل في استغلال الصناعات القديمة بالشكل الذي يعود على البلا بالارباح وإدخال الصناعات الحديثة .

وفي نفس الفترة التي أدخل فيها محمد علي سياسة احتكك الزراعة ليجني من ورائها الارباح فقد قام بلحتكار الصناعة المحلية حين أغلق



الورش الأهلية التي كانت تنتج الأقمشة القطنية والغى الأساليب التي درجت عليها طائفة النسلجين وجهاز آلات لنسج الأقمشة القطنية في ورش الحكومة بالقاهرة وأمر أصحاب الأعمال والحرفيين السابقين بدخول تلك الورش باعتبارهم عمالا مأجورين وكلفت السلع التي تصنع في ورش الحكومة إما يستبقوها بالبثا لاستعماله الخاص أو تباع للتجار (٢٢) .

ورغم ما عناه العمل فإن حياة المدينة بعد إيجاد فرص العمل لادخل الصناعات الجديدة قد أغدت الفلاحين بالهجرة من الريف والعمل في الصناعة خاصة وأنه كانت هناك صناعات كثيرة لا تحتاج إلى خبرات فنية إذ يكفي فيها التدريب السريع وكلما ازداد عدد الأهلى في المدينة كلها تخلخل البناء الاجتماعى والاقتصادى القديم إذ بدأ نطق الاسيراق والحارات يتفكك كما تخلخلت الطوائف الحرفية وهى أساس البناء الاجتماعى والاقتصادى للمدينة .

كذلك بدأ يظهر الانقسام بين العمل ورأس المال ففى غالب الأحيان كان صاحب العمل هو العامل وابناؤه ومعه عدد من الصناع والصبية وام يكن هناك حد فاصل بين رأس المال والعمل (٢٣) ، أما فى ظل احتكار محمد على الصناعى فقد أصبح ملكا لرأس المال وفى مقدرته التحكم فى العمل وتوجيههم حسب ما يريد .

ومن هنا ينشأ التساؤل عن هدف محمد على من وراء سياسته الاحتكارية للصناعة ؟

قيل أن الاحتكارات الصناعية تشلبهت إلى حد كبير مع سياسة محمد على الزراعية فى كونها بدأت من أجل زيادة موارد الخزينة وكما تم ادخل الحاصلات النقدية فى الزراعة فقد تحولت سياسة البثا الاحتكارية فى الصناعة إلى خطة عمدانية جريئة لادخل الصناعة الكبرى فى مصر (٢٤) .

كما كان الغرض منها أيضا هو امداد الجندى المصرى بما يحتاج إليه فى سلحة القتال إذ أن المعارك الحربية والبرامج السياسية يتوقف نجاحها



على تدبير أدوات الانتاج وتنظيم العمل فلفلاح فى الحقل والعمل فى المصنع والجندى فى ساحة القتال كان على الجميع المشاركة فى بناء الدولة ومن هذا المنطلق استطاع محمد على أن يحشد العدد الضخم من العمال فى مصانع الدولة .

ومن أهداف سياسته الصناعية أيضا رغبته فى بسط سلطة الدولة على كل شىء وإدارة شئونها بنفسه .

وكان هناك هدف رابع من عملية التصنيع تمثل فى الرغبة فى تحقيق الاكتفاء الذاتى وتوفير احتياجات السوق المحلى وتعليم المصريين الصناعة .

ويضاف الى ما سبق تحقيق فكرة الميزان التجارى الذى يجب أن يميل فى صالح الدولة حتى لا تتسرب أموال الدولة الى جييب الموردين (٢٥) . ومن ذلك يتضح مدى ارتباط فكرة الاكتفاء الذاتى ارتباطا وثيقا بفكرة الميزان التجارى .

وقد فسر محمد على نفسه فكرة الميزان التجارى فى بعض احاديثه مع البارون « دى بوالكميت » فقال : « لقد ادخلت تغييرا على علاقتى التجارية مع الدول لأن المصانع التى انشأتها استطاعت ان تخلصنى اليوم من تلك الجزية التى كان على البلاد أن تدفعها للصناعة الأوروبية وهكذا بقيت فى مصر جميع الاموال التى كنت ادفعها ثمنا لاجواخكم وحرائركم » .

أما فكرة الاكتفاء الذاتى فقد فسرها القنصل الروسى دوهاميل عندما قال أن الباشا إنما انشأ المصانع الكثيرة لأنه أراد أن يجعل من مصر بلدا صناعيا وذلك لأنه اعتقد أن الشعب الذى يريد الثراء يجب عليه أن ينتج بنفسه ما هو فى حاجة اليه حتى لا يبتاع الا سلعا قليلة ليس من شرائها مضار على الاطلاق (٢٦) .

واذا امعنا النظر فى وجهة نظر محمد على إزاء الصناعة نرى أنه كان محقا فى بعض الوجوه إذ أنه ضمن عدم خروج الاموال المصرية لشراء المنتجات الأوروبية وتمكن بالفعل من أن يجبر العمل على الانتاج الصناعى لكنه لم يرفع مستوى المعيشة وبعبارة أدق لم يكن عمل المصانع يحصلون

على المكاسب التى تتناسب مع عملهم اذ كان معظمها اما ينفق على المشروعات الاخرى او تؤل الى خزينة الدولة كما لم يستفد المستهلك .

وقد تضاربت الاقوال حول تاريخ تأسيس المصانع فى مصر فمن قائل بأنه بدىء فى تأسيسها فى سنة ١٨١٦ (٢٧) ، بينما يقل انه اقترح ادخل الصناعة الحديثة فى مصر على محمد على منذ سنة ١٨١٤ فى الوقت الذى كان فيه البثا فى حاجة ملحة لاجاد طريقة تزيد موارده حتى يستطيع مواصلة الحرب فى شبه الجزيرة العربية وتعويض خسائره الناتجة عن تدهور التجارة (٢٨) .

بينما يرى آخرون انها بدأت فى سنة ١٨١٧ عقب المحاولة الاولى لتكوين الجيش النظامى اذ اهتمت الحكيمة اهتماما كبيرا بالصناعات الحربية التى استأثرت بالنصيب الاكبر من عوامل الانتاج الصناعى والمصنوعات الذائعة الاستعمال كالقمشة القطنية (٢٩) .

ويدى ايضا أن معلم السياسة الصناعية الجديدة بدأت تظهر معالمها الواضحة فى سنة ١٨١٨ عندما أسس محمد على مصنعا كبيرا فى جبة بين الصورين وجهزه بالعدد والآلات وعين به نحو ٤ آلاف عامل يعملون فيه فكل هذا العمل نواة لتأسيس الصناعة الحديثة اذ حشد العمل ووجه الانتاج الى نطلق جديد وتركزت الصناعة فى يد الدولة وبهذا كله تجمم آلاف العمال يعملون تحت سقف واحد ويخضعون لادارة واحدة وينتجون انتاجا كبيرا (٣٠) .

من ذلك يتضح كيف أن العمل الحرفى بدأ يتحول الى عمل فى المصانع ويخضع لاشراف الدولة بعد ان كان خاضعا للمعلم او لنقابته الحرفية التى ينتمى اليها كذلك لم يعد صانعا ينتج للاستهلاك المحلى فقط .

ويتمشى ذلك مع ما ذكره البعض من أن الصناعات اليدوية التى كانت موجودة فى بداية حكم محمد على لم تعد تصلح لسد حاجات الجيش لذلك لجأ الى انشاء الصناعات الحديثة الكبرى فى شكل فابريكات ومعامل

وكان الطلب الجديد آتيا تارة من جانب الاسطول والجيش وتارة أخرى من جانب الاعيان والمدن المتزايدة والحاجة الى التصدير (٣١) .

وطوال فترة الاحتكار وانصاع يورد منتجته من الصناعات المحتكرة الى الشئون الاميرية بلثمن الذي حددته الحكومة ، وكانت صناعة النسيج من أهم الصناعات التي احتكرتها الحكومة فحينما فجحت زراعة القطن سنة ١٨٢١ أمر بأن يمنع الاهلى عموما من تشغيل انوال الغزل وعمل الدوبارة (٣٢) ، فأفصح بذلك عن سياسته فى اخضاع الصناعة للدولة وتوجيهها لخدمة أغراضها كما اخضع الزراعة من قبل .

فقد كانت هناك عدة مصانع للمنسوجات التيلية والحريية فطلب ان تسلم اليه وظل الكتان ينسج فى الارياك لكنه لم يعد ينسج الا ليبيع له اذ أنه لم يكن مسموحا للفلاح ان يصنع لاستعماله الخاص تلك المنسوجات التيلية الخشنة التى يلبسها ولا تلك القطع من الحصر التى تقبها رطوبة الارض بل كان عليه ان يسلمها للحكومة أولا وهى صنع يدية ثم يعود الى شرائها من جديد بثمن أعلى اذ أنه لم يكن فى استطاعته ان يلبس غير المنسوجات التى تحمل طابع مصانع الباشا وهكذا لم يبق فى مصر كلها مصنع واحد لا يديره الا من فى خدمة الباشا من الموظفين (٣٣) .

وقد حاول دروفتى عبثا ان يقنع الباشا بالتخلي عن سياسة الاحتكار اذ ان اشراف الدولة يضر بالمصلح الحقيقية للحكومة لانه قضى على طبقة كاملة من العمال المحترفين نوى التراث كما ان فرض الضرائب على الحرفيين بدلا من اجبارهم على العمل لصالح الحكومة لا يتمشى فقط مع العدالة بل يعود بلربح على الميرى على المدى الطويل لكن الباشا وسم دائرة احتكاره ليشمل ليس فقط صناعة الاقمشة القطنية بل سائر المنسوجات (٣٤) .

فقد جاء فى محافظ ابحات الصناعة ان القميش والخيط البراتيين منعت صناعتهم منعاً باتاً وتم معاقبة من تجراً على مزاولة هذين الصنفين الممنوع صنعهم وكذلك بيعهم أو شرائهم بالضرب الشديد أو ارسالهم الى العمل

فى مصنع الحديد ليعملوا فيه بدلا من قتلهم أو صلبهم على أن تبلغ هذه العقوبات الى كلشفى الاقليم الصعيدية ومأمورى الانوال للعمل بها(٣٥).

كذلك امتد الاحتكر الصناعى ليشمل كل اعمال الحياكة وكل ما يصنع بالموك وما ينتج على نول أو نحوه من جميع الاصناف فى ابريسم أو حرير أو كتان فى سائر الاقليم المصرى وانتظمت لهذا الباب دواوين ببيت محمود بك الخلندار واياها ببيت السيد محمد المحروقى والمعلم غلى والمعلم يوسف كتعان الشامى والمعلم منصير القبطى .

وليضمن البئسا تحقيق أغراضه وسير العمل على النحو الذى ارتآه كان لابد من تعيين كتب ومبشرين للإشراف على صناعة النسيج على أن يوزعوا فى النواحي والبلدان والقرى نظير أجر معين ويكلف هؤلاء باحصاء ما يكون موجودا على الانوال بالناحية من القماش والاكسية الصوف ويكتبون عدده على ذمة الصانع ويكون ملزوما به حتى اذا تم نسجه دفعرا لصاحبه ثمنه بالثمن الذى يحددونه وان ارادها صاحبها اخذها من الموكلين بالثمن الذى يقدرونه بعد الختم عليها بعلامة الميرى وان وجد شيء عند شخص بدون تلك العلامة اخذت منه وعوقب وغرم تأديبا على اختلاسه وتحذيرا لغيره (٣٦) .

وبالرغم من هذه الاوامر المشددة فيبدو أن كلشفى قلوب والغربية والمنوفية أصبحوا عاجزين عن منع التهريب الذى استمر قائما فى كلشفياتهم مما حدا بالجناب العلى الى دوام التنبيه عليهم بمنع بيع وشراء القماش والصوف والكتان وخيوطهما ومعلقة كل من يرتكب هذا العمل بعد ان بلغت قيمة المهربات ضعف ما كانت عليه اذ بلغت قيمة المهربات فى الغربية ٤٧١٤ قرشا وفى المنوفية ٦٠٩٠ قرشا (٣٧) .

كذلك أوصى الجناب العلى بضرورة وصول قلعة البرانى فى كل شهر وان ينهى بيعه ألم اعينهم وقطع دابر كل من يفعل ذلك وضرورة الاعتناء بلقطن البرانى (٣٨) .



وكان شيخ القرية يعد وكيلا عنها فهو المسئول عن احصاء الانوال والشفالين عليها بل واجبر غير العاملين بالنسج على الانوال التي ليس لها صناع على أن يتقاضوا اجرا كغيرهم من الدولة ويدفع هذا الوكيل لشخصين أو ثلاثة عدة ذراهم ليطوفوا على النساء اللاتي يغزلن الكتان بالنواحي ويجعلنه اذراعا ويشتررون ذلك منهم بلثمن المفروض ويأتون به الى النساجين ثم تجمع اصناف الاقمشة في امكن للبيع بلثمن الزائد مع تخصيص امكن لذلك كخان ابر طقية وخان الجلال ويشرف على ذلك المعلم كنعان (٣٩) .

وكان من واجب وكيل الغزالات أن يصحب النساء الى مخزن الغزل « شون الغزل » لتزويدهن بالكتان كما كان من واجبه الاشراف على العمل الجارى بينهن وحثهن على زيادة الانتاج وأن يبلغ القلمقلم — رئيس الناحية — ومشايخ القرية بحالات الاهمل ولكي يثير الوكيل حملا اكبر بين النساء كل يتأكد أيضا من أن مدير ورشة التبييض — ناظر المبيضة قد دفع للغزالات المبالغ المستحقة لهن وهى قيمة الخيط المغزول مخصوما منها قيمة المادة الخلم .

كذلك كان شيخ النساجين مسئولا عن الاشراف الدقيق على النساجين ليتأكد من أن أحدا منهم لا يعمل بغزل مخالف لما اعطى له من مخزن الحكومة أو ينسج قطعة من القماش أطول من الطول المحدد بقصد الاحتفاظ بلزيادة للملابسه الخاصة أو لبيعها فاذا مرض نساج وعجز عن اتملم عمله تكون مسئولية الشيخ أن يوزع العمل الذى لم يتمه على النساجين الآخرين (٤٠) .

اذن كل اهتمام الحكومة منصبا على الانتاج وضرورة زيادته وحسن سير العمل وتوزيعه على غير العاجزين لكي لا يختل الانتاج بصرف النظر عن حالة العمال .

ومن هنا رؤى ضرورة تعيين موظفين كثيرين لدفع حركة الانتاج الى الامام فكان على وكيل كل مصنع أن يعمل معدلا حسنا من الانتاج والا حل محله وكيل آخر أو يتعهدون عند تعيينهم بدفع الثمن اذا كان غير مقبول (٤١) .



ففى ورشة التبييض على سبيل المثال نجد تظافرا يغيرها ويتضمن مسئولياته الاشراف على جميع موظفى المبيضة وفحص القماش الذى يحضره النساجون لامين المخزن ليقرر مدى صلاحيته ويقوم بلفت نظر النساج المخطئ وكذلك الشيخ الذى تحقق العمل الرديء تحت اشرافه مؤكدا عليهما بضرورة المحافظة على المستوى الذى تطلبه الحكومة كما كان يشرف على دفع مستحقات كل من النساء الغزالات والنساجين .

وهكذا يمكن القول بأن مهمة الناظر كانت تتشابه مع مهمة شيخ الطائفة من حيث اشرافه على العاملين فى الصناعة وان كانت مهمة الناظر غير شاملة كشيخ الطائفة لأنه كان بالإضافة الى الناظر المشرف كل هناك ناظر آخر يتولى مهمة البيع

وكان بيع القماش يتم تحت اشراف ناظر آخر يباعده مباشر يقوم بتقبض ثمن المبيعات ويسجل حركة العمل . ويخضع ناظر مبيعات القماش لتعليمات تقضى بأن يبيع للتجار الحقيقيين وحدهم . وعليه تقع مسؤولية ملاحظة أى المنتجات هى المطاوعة وأن يبيع كلا من المنسوجات غير المرغوب فيها والمنسوجات المرغوبة حتى لا تقع أية خسارة على الحكومة (٤٢) .

كذلك تدخلت الحكومة فى الإنتاج والتوزيع وفرضت سعرا يعتبر عاليا بالنسبة للأجور .

وهنا نجد فارقا جوهريا بين الحكومة والطائفة الخيرية فالأولى تحرص على البيع والكسب دون أن تهتم بجودة الصنف بينما هى الثانية كلل الاهتمام بجودة الصنف يعنىها بالدرجة الاولى نظرا لتخصصها

ولضمن الربح أيضا رأى مأمور اشغل المحروسة ضرورة توفير خيط غزل الكتان من النساء الفقيرات المقيمت فى مصر ويولاق «ومصر» العتيقة وفى خمس عشرة قرية القريبة الى المحروسة وبذلك ضمن غزل الفين وستمئة قنطار من قماش الكتان فى السنة (٤٣) .

والحقيقة أن اختيار النسوة الفقيرات له دلالة فهم يرغبون فى الاستفادة من مجهودهن بسعر أقل من غيرهن .

وَأَخِيرًا فَلَمَّا اخْتَارَ الْإِخْتِكَارَ الصَّنَاعِيَّ الْقَمَاشِ التَّيْلَ مِنْ قِبَلِ الْحُكُومَةِ وَالَّذِي كَانَ يَخْضَعُ لِإِشْرَافِ دَقِيقٍ فِي ظُلِّ نَقْصُوصِ لَائِحَةِ زِرَاعَةِ الْفَلَاحِ قَدْ أُلْغِيَ فِي النَّهَائِيَةِ إِذْ أَنْ الْحُكُومَةُ صَرَّحَتْ فِي سَنَةِ ١٨٤٠ بِبَيْعِ الْقَمَاشِ التَّيْلَ فِي الشُّوْقِ الْخَرَّةِ بَعْدَ دَفْعِ ضَرِيْبَةٍ مُخَدَّدَةٍ عَنْ كُلِّ قِطْعَةٍ (٤٤) .

كَذَلِكَ أَصْبَحَ مِنْ حَقِّ كُلِّ فَرْدٍ أَنْ يَشْتَغَلَ بِصِنَاعَةِ النَّسِيجِ عَلَى أَنْ يَدْفَعَ عَنْ كُلِّ نَوَلٍ ضَرِيْبَةً شَهْرِيَّةً مَقْدَرُهَا سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ قَرَشًا وَكَانَ الْمُنْخَصِلُ مِنْ هَذِهِ الضَّرِيْبَةِ فِي سَنَةِ ١٨٦١ عِشْرَيْنَ أَلْفًا كَيْسًا أَيْنَمَا كَانَ عَدَدُ الْأَنْوَالِ ثَلَاثَةً وَعِشْرِينَ أَلْفًا (٤٥)

وَكُنَ الْقَصْدُ مِنْ ذَلِكَ هُوَ تَحْسِينُ حَالَةِ الْأَهْلِ الْعَامِلِينَ فِي تِلْكَ الصَّنَاعَةِ (٤٦) . فَرُبَّمَا كَانَ فَرَضُ الضَّرِيْبَةِ يُعْتَبَرُ اخْفَاطًا مِنْ إحتِكَارِ الصَّنَاعَةِ .

وَيَعْدُ أَنْ يَكُنَ الْعَائِثُ بِرَبِيْحٍ أَيْضًا مِنْ إحتِكَارِ النَّيْلَةِ مَا يَقْرِبُ مِنْ ٦٥٣٨ كَيْسًا أَيْ مَا يَعْدِلُ بِـ ٣٢٦٩ جَنْبِهَا إِخْذٌ فِي الْعِدُولِ عَنْ إِدَارَةِ مَصْنَعِ النَّيْلَةِ لِحِسَابِهِ الْخَاصِّ وَآثَرُ أَنْ يَقْرِكَهَا لِشُلُوبِ الْقَرْيِ الْقَرِيْبَةِ مِنْهَا عَلَى أَنْ يَسْلَمُوا الْحُكُومَةَ جَمِيعَ مَا يَنْتُجُوْنَهُ مِنْ النَّيْلَةِ مَهْمَا كَانَ نَوْعُهُ بِسَعْرِ الْإِمَّةِ الْوَاحِدَةِ ثَلَاثِينَ قَرَشًا ، وَرَأَى الْبَلَُّا أَيْضًا أَنَّهُ مِنَ الْأَفْضَلِ التَّعَاقُدُ مَعَ بَعْضِ الْمُتَعَهِّدِينَ وَتَرْكُ لَهُمُ الْإِشْرَافَةَ عَلَى عِبْدٍ مَعِيْنٍ مِنَ الْأَنْوَالِ وَهِيَاتٍ لَهُمُ الْحُكُومَةُ الْمَوَادَّ الْخَامَّ عَلَى أَنْ يَسْلَمُوا الْحُكُومَةَ مَا يَنْتُجُوْنَهُ تَبَعًا لِتَعْرِيفَةِ مَعِيْنَةٍ (٤٧)

لَكِنْ يَبْدُو أَنَّ الْحُلَّ لَمْ يَسْتَمِرْ طَوِيلًا إِذْ سَرَعَانَ مَا عَادَتِ الْحُكُومَةُ مِنْ جَدِيدٍ إِلَى تَزْعِجِ مَعَامِلِ النَّيْلَةِ مِنْ عَهْدَةِ الشُّلُوبِ وَتَشْغِيلِهَا لِحَسَابِ الْحُكُومَةِ مَرَّةً أُخْرَى (٤٨) . وَهَكَذَا لَمْ يَسْتَمِرَّ الإحتِكَارُ بِصُورَةٍ شَمْلِيَّةٍ بَلْ أَبْطَلَتْ عَلَيْهِ أَجْرَاءَاتٌ تَجْفِيفٌ مِنْ حِينَ لَأْخَرِ حَتَّى قَبْلَ سَنَةِ ١٨٤٠

وَمِنْ الصَّنَائِعِ الْآخَرَى الَّتِي خَضَعَتْ لِإحتِكَارِ مُحَمَّدٍ عَلَى صِنَاعَةِ الْخَيْشِ وَالْقَصَبِ وَفِي سَاعِدَةٍ عَلَى إحتِكَارِهَا كَثْرَةُ مَكَلَنِيْنَهَا الَّتِي أَصْبَحَتْ تَزِيدُ عَلَى أَلْفِ كَيْسٍ فِي السَّنَةِ (٤٩) .

ويبدو أن حاجة محمد على الملحة أيضا إلى بعض الصناعات دفعته إلى إجبار العاملين فيها على توريد الكميات اللازمة له فنجده يجبر العربان على توريد كميات معينة من الصوف إلى الحكومة في نظير مبلغ معينة تصرف إلى مشايخ قبائلهم تقدر بمائتين كيس لكل منهم على أن تؤخذ منهم سندات بآخاتهم وكلما تم توريد القدر المطلوب صرف لهم مبالغ أخرى (٥٠).

وهكذا كلفت الحكومة تسعا لنظام الاحتكار هي الموجهة الاسلمية أو الراسمة للخطوط الاسلمية للإنتاج والقلعة أيضا بتوزيعه حسب السعر الذي تراه من هنا فقد الصناع كل استقلال كانوا يتمتعون به في ظل النظام الحرفي وأصبحوا إجراء لدى الحكومة ويتوقف قدر أجرهم على قدر انتاجهم .

كذلك أدى احتكار الحكومة لبعض الصناعات الصغيرة في مصر إلى تقييد حرية آلات الصناع في أنحاء القطر المصري والتدخل في شئونهم بل ومراقبة الصناعة المنزلية وإن كلفت هذه المهمة صعبة جدا لأن جزءا كبيرا من الإنتاج كل يستهلك محليا في القرية ولذا لم تتمكن الحكومة من تنفيذ ذلك النظام بدقة مما أدى إلى شيوع التهرب من قيوده وانتشار الإنتاج « البرائي » .

كما تعرض الصناع لظلم المخبرين وبعض رجال الإدارة الذي استخدمتهم الحكومة للتجسس عليهم وقد استغل هؤلاء سلطتهم وتمسكوا في استعمالها ضد الصناع ، ويمكننا القول بأن الاحتكار كل يعد وسيلة لتأمين حصول الحكومة على الضرائب (٥١) .

ومن مساوئ الاحتكار أيضا حرمان الصناع من أرباحهم الكاملة المشروعة ومن التصرف في ثمره كدهم مما أضعفت من رغبتهم في الإنتاج وحمل بعضهم إلى ترك العمل فاضر ذلك بالصناعات الصغيرة وأدى إلى اضمحلالها . كذلك أدى تلاعب بعض رجال الإدارة بالتواطؤ مع الكتبة بالموازن والمكيل إلى اضرارهم على حساب الصناع ، كما كل التسويف في دفع استحقاقات الصناع في المواعيد المقررة من الأسباب التي أضرت بأصحاب الحرف .

وأخيرا حل احتكار الحكومة لبعض الصناعات الصغيرة دون نمو الاستثمار الفردي كما أدى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية الى زيادة نفقات المعيشة والاضرار بالمستهلك فضلا عن الضرر الذي لحق بالصناعات الصغيرة من جراء نظام احتكارها منذ سنة ١٨٠٩ بقصد اجتناء الربح منها (٥٢) ، فلن التوسع في انتاج المصنع الحكومية حرم صغار الصناع من المواد الأولية ومن الأسواق كما أدى أيضا الى نقض الطلب من تلك المصنوعات الحرفية .

وهكذا ربط نظم احتكار الصناعة عددا كبيرا من الاهلى والنساء لاول مرة بأجهزة الدولة وهذه الاجهزة الحكومية الممثلة في الموظفين والاداريين كلفت لا تتوفر فيها النزاهة والعدالة وتلك هي مشكلة ابدية وما تزال ملحوظة وقد ترتب على سيطرة الدولة على الصناعات ان متادف النشاط الفردي صعوبت فضلا عن كونه محدودا من الاصل فشج العاملون في قطاع البناء والتجارة والخرابة لانهم الزموا بالعمل لحساب الدولة وغيرها اما مقابل أجر يتقاضونه أو بتسخيرهم مما أدى الى اختفاء الكثيرين منهم نتيجة لابطال صناعاتهم وإغلاق حوانيتهم كما كلن المشرف على هذه الحرف ملزما باحضار الحرفى عند معمل البائسا اما ليوذى العمل المطلوب منه أو يفتدى نفسه أو يقيم بدلا عنه ويدفع له الأجرة من عتده .

واذا امعنا النظر في العجلة السابقة نجد تشابها بين كل من المكلف بالاشراف على الحرفيين في ذلك الوقت وبين الملتزم الزراعى فكما كلن الاخير له الحق فى اعادة الفلاح بعد هروبه لزراعة أرض الفلاحة .كلن المشرفون على الصناع لهم أيضا نفس الحق فى ارجاع صاحب الحرفة للعمل بالاكراه .

لهذا ترك الحرفيون صناعاتهم وتكسبوا بحرفة أخرى فتعطلت بذلك احتياجات الناس فى التعمير والبناء بحيث أن من اراد أن يبنى له كنوتة أو مزودا لدابته تحير فى امره واقلم أيما فى تحصيل البناء وما يحتاجه من الطين والجير وغيره لأن البائسا منع الناس من أخذه ومن احتاج اليه اشتراه بأعلى الثمان وإذا ضاع لآتسان مفتاح خشب لا يجد نجارا يصنع



له: مفتاحا آخر الا خفية ويطلب ثمنه خمسة عشر نصف فضة وكان ثمنه قبلها نصف فضة (٥٣) ، ويرجع ذلك الى حشد جميع العمال من بيلين وفغلة ونجارين وانزالهم في المراكب بالقوة ليعملوا بسورا وابراجا ناجية رشيد (٥٤) ، أو للعمل في المصانع وقد بلغ عدد العاملين في المصانع ثلاثين ألفا وقد اتبع في احتضارهم نفس الأسلوب التي اتبعت في تجنيدهم للخدمة العسكرية اذ كانوا يؤخذون قسرا رجالا ونساء واطفالا ويرسلون الى المصانع الجديدة ويمكن بها حتى يجدوا وسيلة للفرار منها وعلى الرغم من أن مرتباتهم كانت بلغة التواضع فلم تكن تدفع بانتظام بل كثيرا ما تبقى لهم من قيمتها متأخرات لفدة أشهر وكثيرا ما اضطروا التي تبهم مرتباتهم بعد خصم من ١٥ الى ٢٥ من قيمتها تبعا للظروفا (٥٥)

ويقال أن العمال المضربين كانوا يؤخذون عابدة من ايسلطة الفلاحين ويدربون على العمل ويرسلون الى المصانع ويطلب في نفس الوقت من النظر التعهد بعدم تأخر الزراعة (٥٦) .

وقد خططت الحكومة بسياستها الصناعية على أسس امداد المصانع الحربية بفرق من العمال العسكريين للعمل فيها ولم يقتصر الأمر على ذلك لانه كانت هناك رغبة شديدة في تعليم الشعب الصناعة الجديدة ومن هنا كانت الهمة بذولة في جمع المتسولين والشحاذين وتعليمهم العمل في المصانع الحكومية وتشغيلهم فيها وبالطبع كان الشحاذون يؤخذون هم وغيرهم الى المصانع قهرا عنهم وبذا يتضح أن العمل كانوا في مجوعهم يجبرون على العمل .

ويقال أن عمال مصنع محمد علي لم يكونوا يختلفون كثيرا عن عمال أوروبا في عهد نظم المذهب التجارى اذ أن كلاهما لم يكن مهتما بالاعتبارات الاقتصادية بقدر اهتمامهم بلدين والمهنة (٥٧) .

ولذلك كان لا بد من جمع العمل بالقوة للعمل في المصانع وكان ذلك يتم عن طريق العمد وكبار المشايخ الذين يجمعونهم ثم يذهبون بصحبتهم الى الباشا ورغم هذا كانوا يتعرضون لإقبي أنواع العقاب اذا هم جمعوا انفرادا ثم ثبت انهم غير لائقين للعمل الصناعي (٥٨) .



وفي أكتوبر سنة ١٨١٨ جمع مشايخ الحارات والزموا بجمع ٤٠٠٠ شلن ليغلقوا تحت إيدي الصناع في مقابل أجر يومي على أن يعودوا إلى ذويهم في المساء وكانت الحكومة تنوي تعبئة ١٠ آلاف آخرين للعمل في مصانع الحكومة (٥٩) .

وإذا كان اهتمام محمد علي في السنوات الأولى من حكمه منصبيا على الصناعات العسكرية لامتداد جيشه والوفاء باحتياجاته فانه في السنوات التالية لذلك بدأ يحرص على تعليم الصناع لاهلي النهوض بدولته الحديثة فنجد في سنة ١٨٣٠ يقرر جمع ألف من أولاد أهلي أقسام الدرب الأحمر وديرب الجمالين والخليفة وبولاق ومصر القديمة والأزبكية وعليدين والجمالية وباب الشعرية واخذ في توزيعهم على مصانع الخرنفش والحوض المرصود والسيدة زينب وبولاق وقد استغرقت عملية الجمع والتوزيع عشرة أيام وأوصى الباشا رؤساءهم بحسن معاملتهم (٦٠) .

ولم يكن المشايخ والعهد هم المكفون وحدهم بجمع العمال اللازمين للمصانع بل كلف للنظار أيضا بهذه المهمة على أن يخصص لهم يوميات محددة وذلك بعد أن صدرت الأوامر من محمد علي بنهي المشايخ عن اخذ أحد من الاهلي مباشرة بل الرجوع أولا الى الناظر (٦١) الذي حث على « عدم الاهمال في توريد الانتفا للزمين للفأورية » (٦٢) .

وإذا كان محمد علي حريصا على تحييب الصناعة الى الاهلي حين أوصى مديره بهم خيرا إلا أن الاهلي كانوا ينظرون الى تلك المصانع كما ينظر الانسل الى كارثة نزلت به اذ أخذوا يوازنون بين ما يلقونه فيها وما يلقونه في الجيش من قسوة وعنت ولما كانوا ينفرون من البقاء بين جذران المصانع ومن الارتباط بعمل يومي فقد عجز محمد علي عن ان يجد العدد المطلوب والكافي من الرجال الذين يعملون في مصانعه بمحض اختيارهم ومن ثم عمد الى استخدام القوة حتى يجمع العدد الكافي من الايدي العاملة كما صار يجتهد في هذه المصانع صغار السن من لا يصلحون للخدمة في الجيش ، إلا أن الوثائق تؤكد أن اهتمام محمد علي انصب على ضرورة تحديد أعمال العمال الذين يعملون في الورش الجديدة

على أن يكونوا من سن اثني عشرة سنة حتى عشرين سنة وان تسجل  
اسماؤهم ويوضعون تحت التمرين (٦٣) ولم تكن النساء بمنأى عن الصناعة  
اذ كانت توزع على القرويات مقادير معينة من الكتان يطلب اليهن الفراغ  
من غزلها في زمن محدد ، ولما كان هذا العمل يشق عليهن ويضيق به ذراعهن  
فقد كن يعمدن الى شتى الحيل للتخلص منه ولو ادى الامر الى احداث  
عاهات في ايديهن على أن اشتراك النساء في الجهد الصناعي لم يقف  
عند حد العمل في المنزل فقد كلن فريق منهن يشتغل في المصانع الى  
جانب الرجال تحت اشراف دقيق (٦٤) ، وبخاصة في مصانع القطن لكنهن  
كثيرا ما كن يفضلن اصابة أنفسهن بالعمى - بنفس الطريقة التي كان  
الرجال يشوهوا بها أنفسهم ليهربوا من الخدمة العسكرية - عن أن  
يستسلمن لهذا الانتهاك لتقليد البلاد الخصة بتحجب النساء (٦٥) .

وبالرغم من أن التقاليد الاسلامية كانت لا تجعل لصاحب السلطان  
سبيلا اليهن الا أن محمد علي اجبرهن على العمل وسار في هذا الطريق  
الى ما هو أبعد من ذلك حين استخدم منهن نحو مائة وخمسين في كل من  
مصانع دمياط والمنصورة وكن يشتغلن محجبات الى جانب الرجال وقد  
حالت شدة مراقبة رؤساء المصانع لهن دين حدوث أية اضرار من وراء  
هذا الاختلاط (٦٦) .

كذلك استخدمت النساء والبنات في صناعة الطرابيش على أن  
يتقاضوا مقابل ذلك اجرا يوميا وليس راتبا شهريا كغيرهم من العمال  
التونسيين الذين استخدموا في هذه الصناعة (٦٧) .

ولم يكن العمل الاجباري وحده هو الذي جعل العمال وغيرهم ينفرون  
من الصناعة والعمل في المصانع بل أدت الاجراءات البيروقراطية العقابية  
وتحكم المشرفين على الصناعة في العمل وتأخير الاجور الى عزوف  
الحرفيين والاهلى عن العمل في هذا المجال .

فمنذ تلك اللحظة التي ابطل فيها الباشا دواليب الصناع وجعلهم  
ينسجون في المناسج التي احداثها بالاجرة وابطل مكاسبهم وطرقهم التي  
الغوها واخذ حاجته من صناعاتهم والباقي اعطاه للتجار ليبيعونه على

الناس بأغلى ثمن والحرفيين يأنفون من الصناعة ويعملون فيها وهم مكرهين. بل تطور الامر الى هروبهم من تلك الورش كالحوض المدمود - وبدأوا يقيمون في جهات مديريات المنوفية والقليوبية ونصف اول وسطا لهذا صدرت الاوامر بتعقبهم والقبض عليهم والتوجه بهم الى الورش مرة اخرى ليقوموا بأشغالهم كما نبه على مشايخ النواحي والمديريات بضبط هؤلاء الهاربين وتحذير من يعاود الهرب مرة ثانية بصلبه على بلب منزله (٦٨).

وكان هؤلاء الهاربون من البرادين والنقائين والحدادين وبلغ عددهم ١٨ شخصا اما من قرءوا الى القليوبية فبلغ عددهم ٩٢ شخصا سواء داخلها أو في ضواحيها (٦٩) .

كذلك بلغ عدد الهاربين من ورش القلمة الى الاسكندرية ٧٣ شخصا (٧٠) وقد انتشرت هذه الظاهرة أيضا في الوجهة القبلى (٧١) .

ويمكن تفسير تلك الظاهرة أى ظاهرة التهرب بعدم الاعتماد على العمل المنضبط أو لاتخاض الاجور أو لكلا السببين معا ويلاحظ في جميع الحالات أن مبدأ العمل الاجبارى كلن غير السائد ولا يساعد هذا على خلق طبقة عمالية واعية في ذلك الوقت على أنه يمضى الزمن واصرار محمد على على تكوين الصناعة الكبيرة تكونت في مصر طبقة من العمال البراعين الذين صاروا موضع اعجاب شديد من شاهد أعمالهم وبذلك تسلكوا في تقدم مصر الصناعى .

وهكذا حقق محمد على بعض أهدافه التى كان يرمى اليها كالتوقف على مدى قبول الشعب لنظمه الجديدة وتوجيهاته الحديثة في الصناعة والتي لم يتعودها الشعب من قبل وفي نفس الوقت حقق الاكتفاء الذاتى من الصناعة سواء للجيش أو الشعب .

وبناء على التنظيم الجديد ونظرا لأن النشاط الصناعى عم معظم المنطق فقد اختلفت ظروف العمل بإنشاء ديوان خاص يسمى باسم ديوان الفبريكتات وعلى هذا النظام الحديث يسار العمل تحت ادارة منظمة وتوجيه دقيق لا يعرف فيه العامل الا محمد على وادارته بعد أن كان خاضعا لطفقته

البحرانية. وفي ظل هذا النظم الصناعي الجديد لم يزاوِل العامل مهنته في ورشة صغيرة ولم يعرف معلما خالصا ولا نقيبا لطائفة يشهد له بحسن العمل في ختم المطلق ولكنه عرفت المصنع الكبير والإدارة الدقيقة وأصبح عامل الديلة لا يهتم بكونه مصلح مخجد على مبيعات إنتاج محبيبه وانما كلفتة التي جلب هذا مدارسى صناعية يتعلم فيها العامل أساليب الصناعة الحديثة وكثيرا ما كان محمد على يأمر بجمع آلاف الحريين ويلجئهم بالمبيعات ليعلمهم الصناعة الحديثة على أيدي الخبراء الأجانب وربما كان يريد تكوين طبقة جديدة ينشئها تنشئة حديثة لتحل محل الخبراء الأجانب في الصناعة وتكون غده الصناعية أو التمهيد لانقلاب كناعى فتكتب معز حرفة جديدة بجوار حرفة الزراعة فتصبح الصناعة زاوية من الزوايا الهامة التى يعتمد عليها البناء الإقتصادى (٧٢).

ولهذا السبب كانت اهتم بالصناعات الخيرية الى جلب الصناعات الاستهلاكية فتجده يحدد ارباب الصنائع ويحثهم في القلة ويجمع لهم الخشب والحديد ليشرعوا في صنع آلات الحرب (٧٣).

ومما ساعد على استمرار عملية الصناعة في التقدم تحسين أجور العمال وفي الوقت الذي جند فيه محمد على العمل لانجاز بعض المهام فقد توالى الأمر في نفس الوقت لحث المسئولين على زيادة أجور العمال لترغيبهم في العمل وتشجيعهم ومن هؤلاء التجارين والحداين والنشازين الخراطين الموجودين في معمل رشيد والمحلة والمنصورة (٧٤).

كذلك اهتم نفسه بالشىء بالنسبة لعمال المعيار وكذا العمال المرتبطين بمصنع الحديد لزيادة عدد هؤلاء العمال العاملين في هذين الميدانين (٧٥).

وقد تراوحت زيادة أجور العمال ما بين ١٥ بارة ٤٠ بارة للحدادين والعمال في فن المعيار فيصبح مرتب الاوائل ٤٠ بارة بدلا من ٢٥ والآخرين ٣٠ بدلا من عشرين او اربعين بدلا من ثلاثين وهكذا (٧٦).

كذلك زيد اجر صغار عمل اليومية حسب جهدهم وبهذا أصبح لا يخلو القادرون على العمل منهم من الكسب بهذه الطريقة (٧٧).



ويُقال أن محمد علي ضاعف أجور العمال في مختلف الصناعات حتى وصلت إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه مع أن نفقات المعيشة لم تزيد إلا قليلاً (٧٨)

وربما أراد محمد علي من ذلك تحبيب العمل الصناعي للشعب المصري الذي تآلف معظمهم الزراعة دون غيرها من المهن الأخرى

ولما تهدف إلى تحسين مستوى المصريين المعيشي لانه ذكر لفتش عموم المصانع في أوامر سنة ٣٧ أنه يجب النظر لما فيه أصول رفاهية الشعب وزيادة يومية أولئك الشغيلة وضرورة صرف أجورهم فيكون ذلك ربحاً لرفاهيتهم (٧٩)

وقد ذكر كلبل في تقرير له سنة ١٨٤٠ أن أجور العمال من إنشاء العرب وصلت إلى ١٦٣٠٠ ر. ٠٠٠ قرش (٨٠)

كذلك تكلف إنشاء المصانع نفقات باهظة بينما لم يكن عائداتها كبيراً أو حتى موازياً لنفقاتها فقد قدر باورنج ما أنفقته البلشيا في إقامة جميع المصانع وشراء ما لزمها من آلات ومواد أولية بما لا يقل عن اثني عشر مليوناً من الجنيهات الإنجليزية وقيل أيضاً أن نفقات تشييد المصانع حتى بدء إنتاجها بلغ ٢٠٠٠ ر. ٠٠٠ كيرسي أي خمسة ملايين من الدرايات (٨١)

وتعلق كلوت بك على ذلك بقوله أنه من البديهي إذا كانت إدارة العمل قد كلفت الكف الفادحة ولم تأت من الثمرات بما يعوض بعض ما أنفق في سبيلها من الأموال الباهظة فلن السبب في ذلك يرجع إلى إخلاء الحكومة في وقت غير مناسب سبيل المثيرين والمعلمين الأوروبيين الذين عهدت اليهم بإدارة تلك المصانع وتعليم صناعتها ثم رغبها في تعيين الاتراك والمصريين في وظائفهم أي الخلول محل الأوروبيين قبل أن يحصل هؤلاء على الخبرة والتدريب الضروري في عملهم (٨٢)

بعضها يذكر آخرون أن النفقات الباهظة التي تحملها البلشيا بسبب هذه المصانع يرجع إلى الأجناد العلية التي كان يدفعها للأوروبيين والبلجائيين من البلطيين وغيرهم الذين استخدوهم في مصانع الحديد



وغيرها لمهارتهم الفنية من جهة ولارشاد العمال المصريين من جهة أخرى (٨٣) والذين لم يكن جلهم حريصين على الاموال المصرية ولم يكن غرض بعضهم مصلحة مصر (٨٤) ، وكذلك ما تكلفته البعثات التي أوفدها الى الخارج لا تقلل اساليب الصناعة ومقنونها .

ومهما كلفت الاسباب فمن الطبيعي أن تلقى هذه الصناعة النشئة المصاعب لأن تكلفة الانشاء لا تغطى الا على المدى البعيد وحتى ذلك لم يتحقق لأن الصناعة لم تعيش طويلا الا انها نجحت في تكوين طبقة من الاداريين المصريين المشرقين على المصنع الذين لم يكتف بهم الباشا اذ اعتمد أيضا على لفيفة من الخبراء الاجانب سواء من النمساويين أو الانجليز أو غيرهم . فقد اعتمد على احد المتخصصين في صناعة الدباغة لتعليمها الى الاهلى وأوصى بالاعتناء بها وترويجها بمسده بالآلات اللازمة (٨٥) .

كذلك استدعى الباشا من بلاد الشام العمال الماهرين في صناعة الحرير ومن المغرب مهرة الصناع في عمل الطرابيش الذين حذق المصريون على أيديهم هذه الصناعة (٨٦) .

وينفرد جبريل بير بلزاي القائل بأن تجربة محمد علي الصناعية على حد قوله قد عاشت لفترة قصيرة للغاية بحيث لم تتمكن من احداث تغييرات على المجتمع الحضري حيث انها لم تعيش أكثر من عشر سنوات كما انه لم يمارس ضغطا من الناحية الادارية على طوائف الحرف كما لم يمارس الحكم من بعده ضغوطا كهذه عليها وحتى الريع الاخير من القرن التاسع عشر كلفت الحكومة غير متلذذة على استبدال طوائف الحرف بنظام اداري جديد ومن ثم اضطرت للبقاء عليها كما هي دون أن تمس .

وهكذا لم تصدر قرارات حكومية بإيقاف الطوائف الحرفية كما انها لم تتفكك علاوة على انها لم تستبدل بنظام آخر بعد ظهور مجتمع صناعي حديث وانما كلن اضمحلالها واختفاؤها ناجما اسلسا عن التأثيرات التي أحدثتها أوروبا المتمثلة في تدفق البضائع الأوروبية وتدفق الأوروبيين

المقيمين في مصر وقد حدثت هذه العملية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وبضيف جبريل بير أن انشاء صناعة كبرى لم يقض على نظام الطوائف القديم اذ ظل عدد اعضاء الطوائف على حد قوله اكبر بكثير من عدد العمل الذين كانوا يعملون في مصاعه كما أن الصناعة الجديدة كانت تتكون من فروع جديدة في الانتاج لم توجد في مصر من قبل ومن ثم فلها لم تدخل في منافسة مع الحرفة التي يمارسها اعضاء الطوائف . كما أن تجنيد العمل الحرفيين في الصناعة لم يكن كثيرا للدرجة التي تسبب خسائر مبيتة للطوائف وحتى الطوائف التي اضررت من كثرة تبعثتها في عصر محمد علي كعمال البناء عادت الى حالتها الطبيعية واصبحت احدى الطوائف المشهورة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وكان هناك استثناء واحد الا وهو طائفة عمل النسيج التي اغاها محمد علي لاحتكاره لهذه الصناعة وفي النهاية يستنتج جبريل بير أن الاضرار التي لحقت بهذه الطائفة ربما تكون هي التي حدثت بمعظم المؤلفين الى التعميم فيها يتعلق بتأثير صناعة محمد علي على طوائف الحرفة (٨٧) .

وفي النهاية ظل محمد علي رغم خسائره في الصناعة يحمل على كتفيه هذا العبء الضخم حتى كان الاتفاق التجاري الانجليزي التركي في سنة ٣٨ وتعهد الباب العالي بلغاء نظم الاحتكار في انحاء الامبراطورية العثمانية والزامها اياه بالعدول عن نظمه هذا واغلاق مصاعه الواحد تلو الآخر (٨٨) .

واذا كان فرمان سنة ١٨٤١ قد أدى هو الآخر الى القضاء على التصنيع فيقل أن بؤادر هذا الانحلال كانت قد بدأت من قبل اذ تركت الحكومة سنة ٢٦ ، سنة ١٨٢٧ تشغيل معاصر الزيت للاهالي كما اعلنت في سنة ١٨٣٥ عددا من المصانع الخاسرة الى متعهدين بشرط ان يسلموا منتجاتها الى الحكومة بثمن اقل من نفقة الانتاج في المصانع الحكومية ، كما اغلقت الحكومة بعض مصانع الغزل وحولتها الى ثكنات للجند كذلك اغلقت في سنة ٤٠ اثناء النزاع مع السلطان العثماني كثيرا من المصانع التي لا تدر ربحا كما اغلقت في تلك السنة بعض المصانع رغبة في تقليل المصروفات (٨٩) .

ولذلك لم يخلو نظام الاحتكار بصورة شاملة من الفوضى والفساد  
الخاص والنشاط الفردي لكي ينمو في ظل هذه التحولات الاجتماعية  
والاحتكاك بأوروبا .

### ثانياً : النساء على الطبقة الوسطى :

لم يتضح التقسيم الطبقي في مصر بنفس الصورة التي اتضح بها  
في أوروبا في ذلك الوقت حينما ظهرت الرأسمالية التجارية وتعرف على  
أن المشتغلين بالتجارة والصناعة يمثلون طبقة وسطى بين الطبقة الكادئة  
أو الطبقة الفقيرة وبين طبقة الاقطاعيين .

والسؤال الذي يجدر طرحه هو هل وجدت في مصر قبل عهد محمد  
علي طبقة وسطى ذات شأن ؟

لا شك أن أصحاب الحرف والتجار يمكن مقارنتهم بالطبقة الوسطى  
الأوروبية مع الفرق وهو أنه في حين حاولت الطبقة الوسطى في أوروبا  
أن تحقق مكاسب سياسية وتشترك في السلطة لم تستطع الطبقة الوسطى  
في مصر أن تكتسب هذا النفوذ في القرن الثامن عشر وفي عهد الحملة  
الفرنسية فقد حاول نابليون ربما بتأثير من أفكار الثورة أن يشارك هذه  
الطبقة في الحياة العامة فخصص بعض المقاعد في الديوان التجارية ولكن  
الديوان كان جهازاً استشارياً .

ومن جهة أخرى فإن انغلاق الاقتصاد المصري والفوضى السياسية  
التي أعقبت الحملة لم تسمح بنمو هذه الطبقة ثم جاء نظام الاحتكار  
فحذر من نمو التجارة الخاصة كما قضى على أصحاب الحرف ومع ذلك  
فقد اضيق غلصر جديدة التي الطبقة الوسطى في مصر ممثلة في الموظفين  
وستفرز الحديث عن هذه الفئة في فصل نخلص بها باعتبارها طبقة جديدة  
ونقصر الحديث هنا على التجار المصريين ثم الأجانب .

أضرت سياسة محمد علي عموماً وسياسة الاحتكارية خصوصاً  
بالطبقة الوسطى وتجلت ذلك في أشكال شتى منها أخذ السلف من مسانير

الناسخ والتجاري ثم التضييق عليهم باحتكار التجارة الداخلية والخارجية والاشراف على معاملاتهم سواء بالحد منها أو عرقلتها تمامًا حين منعهم من التعامل مع الفلاحين وغيرهم .

فمنذ اللحظة الاولى ومحمد على يعمل على السيطرة على كل ناحية من نواحي الانتاج والتجارة بعبارة أخرى « . كانت تخضع التجارة الداخلية والخارجية لاحكام خلصة ومراقبة دقيقة مما ترتب عليه التقليل بالدرجة كبيرة من فرص كسب الافراد من مقابل منفعة الدولة » (١٠) .

وترجع سياسة الاحتكار التجارى الى عدة اسباب اولها خشية اليائس من عجز ايراداتهم في السنوات التى ينقص فيها بيع المحصولات فيضطروا الى الاقتراض من الخارج فى حين ان سيطرته على السوق كانت تمكنه من سبر الصفقات تبعاً لمصلحة البلاد .

وثانيهما : انه أدرك انقلب بصره أنه اذا ترك للفلاحين حرية التصرف فى محصولاتهم ذهبوا ضحية المضاربين والرابيين فقد كان هؤلاء فى ظل حكم المماليك يقرضونهم بعض المبالغ بضمن محصولاتهم ثم لا يلبث ان يستولوا على محصولاتهم لا وهى الاسباب .

وثالثها : هو رغبته فى زيادة موارده من اتباع سياسة الاحتكار عن طريق قيامه بعمليات تجارية على نطاق واسع وشجعه على ذلك ما كان للانجليز من جيوش فى شبه جزيرة ايبيريا ومالطة وصقلية وحاجتها الملحة لتموين تلك الجيوش بالغلال خاصة ولن محيد على كان لا يجب ضرائب المصنوع الا غللاً وهو وجده الذى يستطيع ان يجمع بالشراء مقادير كبيرة من المنتجين ويبيعها بالثمن الملائم فتبت الصفقات بوجه الاهمية فى هذا الموضوع هو انه بعد ان ظهر لحمد على فوائد توسيع نطاق التجارة الخارجية بعد ان تضاعف شأنها فى الاقتصاد المصرى كل التضاؤل فقرر ان يتخذ من هذا الاستلوب قاعدة أخرى لسياسته الاقتصادية .

والوجه الثانى لاهمية هذا الامر هو تولى على الامر بنفسه شئون التجارة الخارجية لان مصر اذ ذاك بها فى ذلك البيوت التجارية الأوروبية



فى مصر لم تكن تملك شيئا من أدوات تهريب وتنظيم تجارة خارجية واسعة النطاق ويعتقد البعض « ان احتكار محمد على للتجارة لا يرجع ليل غريزى أو مكتسب فى نفس البرالى للتجارة بل يرجع لضرورات الموقف التى دامت تقريبا طوال محته » (٩١) .

وربما كان شقيق غرييل محقا فى قوله من حيث أنه لم يكن هناك من ينظم التجارة الخارجية أو يرقى بها لكن مما لا شك فيه أن محمد على كان يرمى الى تحقيق مكاسب طائلة تغني عن الاقتراض وتحقق له موارد وفيرة يستغلها فى اصلاحاته المختلفة .

ويتجلى ذلك فيما ذكره نفس المؤلف فى مكان آخر حين قل « لقد فهم البلايا التجارة الخارجية على وجهها الصحيح من حيث انها تقوم على تبادل المنافع لكنه كان حريصا على أن يحدد هو وجه انتفاعه منها لا أن يحدد له وأن كان حريصا على أن يتفخ ويتفخ ولا يستغل (٩٢) .

وهذا يوضح أهمية التجارة الحكومية اذ ان ٩٥٪ من صادرات البلاد اخذت من مخازن الحكومة وأن ٤٠٪ من الواردات وردت لحساب الحكومة فى سنة ١٨٣٦ (٩٣) .

ومن الاسباب التى دفعت محمد على الى الاحتكار أيضا أن الضرائب كانت تدفع عينا بسبب قلة وجود النقد واذا كان قد اليم على ذلك فلن احتكاره للتجارة لم يوقفه نجاحها بل كان سببا فى تقدمها وانتشارها اذ كانت فى أوائل القرن التاسع عشر تقتصر على مرور المراكب المصرية على شطوط النيل المصرية الى الاستلة غير أن محمد على وسع دائرة عمل هذه السفن فى بادىء الامر الى ملطة وليفورن ثم الى تريستا ومرسيليا وليفريول (٩٤) .

وقد برر البعض سياسة محمد على الاحتكارية بقولهم « أن السبيل الذى سلكه محمد على بوضع نفسه موضع المحرك المبلشر للزراعة والتجارة بطريقة الاحتكار الحكومى خلق نوعا من الدكتاتورية الزراعية والتجارية كانت حاجت البلاد تقتضيه بلا مناص .

وإذا كان هناك من اقترح عليه ان يفرض ضرائب ثقيلة على الصادات وأن يزيل قيود الزراعة ويطلق بيع المحصولات فلن الباشا يجد أولا أن الجهد الزراعى فى مصر يستلزم دائما تنظيما وتحديدا وأن الفلاح اذا ترك وشأنه رجع الى ما اعتاده من الاهمال واكتفى بزراعة الفول والذرة .

وثانيا : ان هذه الرسوم مهما زادت قيمتها فلن تتعادل مع الارباح التى يحصلها من بيع المحصولات فضلا عن انها ستكون مبعنا لشكاوى متعددة من جانب التجار الذين تتعطل اعمالهم بسببها يضاف الى ما سبق خطر التهريب الذى كان من المتوقع ان يشتغل به الاوروبيون والذى ستصبح مقاومته اشق من مقاومة ما يقع من غش وتلاعب فى بيع المحصولات ولأن الفلاحين لا يعرفون من يطلبون اليه شراء ما لديهم من القطن والذرة (٩٥) .

١ فإذا ترك الفلاح وشأنه يتصرف فى حاصلاته تحكم المشترين فيه بفرض الشروط المجحفة واخذ المحصول بثمن بخس فيصبح الفلاح فى حالة لا يستطيع معها سد حاجته اليومية فى الوقت الذى يحقق فيه التجار بهذا الشراء فوائد مضاعفة (٩٦) .

وقبل تطبيق سياسة الاحتكار ظهر موقف الباشا المتشدد من التجار ولجأه الى أسلوب السلف مع عدم ردها وقد تكرر هذا الامر منذ سنة ١٨٠٥ حتى سنة ١٨٠٨ وقد تفرع حين فرضها بعدة أسباب منها حاجته الى المال او دفع علوفات العسكر ورغبته فى رحيهم او الاستفادة مما كان يحصله المتزعمون والتجار من مكسب (٩٧) .

ويكن أكثر تلك الاتاوات اضرارا تلك التى فرضت فى سنة ١٨٠٨ حين حمل نصف المبلغ المقرر لرواتب الجند وهو ٢٠٠٠ كيس لارباب الحرف كما طلب من التجار نحو الفى كيس على سبيل السلفة (٩٨) ، واملم تدهور احوالهم امرهم عمر مكرم برفع بضائعهم من الاسواق (٩٩) ، غير أن بعضهم لم يقتنع بذلك الاسلوب وفضل عليه الفرار .

ومن مفارقت القدر انه حينما يذهب المدينون للبائسا ليشتكوا حالهم يأمر بكتابة امر وينادى به شرطى فى الاسواق بأنه سيجعل الربا جهرا  
اى ان المدينين يستطيعون ان يستدينوا من العسكر بالزيادة التى قدرت  
بخمسين قرشا على كل كيس فى الشهر الواحد .

غير ان المضار لم تلحق بمساكين الناس والتجار العاديين فقط بل  
شملت ايضا شاهيندر التجار حين امر البائسا بعزلة من نظارة الضريبة  
وعين احد اقاربه بدلا منه (١٠٠٠) .

وقد تعرض الاقباط الذين ينتمون لنفس هذه الطبقة ايضا لاجراءات  
مماثلة حين اتهم المعلم غالى باش محاسبى فى ستة آلاف كيس على انها  
متأخرات عليه وصدر الامر بحبسه هو واخيه فرنسيس وخلصه سماعه  
واضطروا الى بيع ممتلكاتهم من منقولات وعقارات ثم اطلق سراح المعلم  
غالى فى مقابل اربعة عشر ألف كيس (١٠١) ، وبعد ان تمكنت الحكومة  
من شل حركة التجار ومنعتهم من التعامل مع الاهلى دخلت لأول مرة  
كوسيط بين الفلاحين والتجار ومنعت تعامل الاخيرين مباشرة مع المنتجين  
مما قلل من فرص كسبهم .

كذلك منع التجار من بيع اكثر من كيلو جرامين من القمح دفعة واحدة  
ثم صدر امر آخر بالا يباع اكثر من كيلو جرام واحد بسبب الازمة المترتبة  
على احتكار البائسا لتجارة الحبوب وكان ذلك فى ربيع سنة ١٦ حين باع  
للتجار المحليين الف اردب من القمح ثم امر بتوزيع الف اخرى ويلرغم  
من ذلك لم تكف هذه الكميات الاستهلاك المحلى مما اثار غضبا مريرا بين  
الفئات الشعبية (١٠٢) .

كما ترتب على سياسة الاحتكار التجارى ان تكسبت الغلال فى  
الشون الحكومية ومنها مقادير كبيرة من الحنطة التى اقترح البائسا بشأنها  
على بيغوص بك شحنها الى اوروبا لتباع هناك بالثمن الملائم .

وقد حدث نفس الشئ بالنسبة للفول الذى جلب ووضع فى شون  
الاسكندرية لعرضه للبيع (١٠٣) ، وكذا الشعير والذرة الشلمية بحيث  
لا يبيع منها شئ لغيره ، وفى نفس الوقت اجبر التجار والموظفون على  
شراء تلك الحاصلات من الشون الاميرية بالثمن الذى حدده الوالى (١٠٤) .

وقد ترتب بالطبع على شراء الباشا لهذه المحاصيل ان جنى ارباحا وفيرة. واصبح يتحكم فى الغلات الرئيسية وبذلك حرم التجار من مورد اساسى لربحهم ثم امتد احتكاره التجارى الى المحاصيل النقدية الاخرى كالقصب حين حدد اسعارها ومنع التجار من شرائها بناء على الاوامر الصادرة من الديوان الخديوى الى المأمير كذلك منعت الاهلى من بيع محاصيلهم الا للحكومة (١٠٥) ، وصدرت اوامر مشددة الى المأمير ومشليخ البلاد بمضاعفة زراعة القصب لما يدره من مكسب تجارية ومعلقة من يتهاون فى ذلك (١٠٦) وبالنسبة للقطن صدرت الاوامر الى مدير الامور الافرنجية وتجارة مبيعات الاسكندرية بضرورة شراء الشئون الاميرية لحصول القطن وتحديد سعر الصنف الجيد بـ ١٦٠ قرشا ، ١٤٠ للمتوسط ، ١٢٠ للردىء وعدم خلطه ومنع التجار من شرائه بحجة انهم كانوا يعرضون اثاما زهيدة على الفلاحين (١٠٧) .

كذلك منحت التسهيلات اللازمة لكل من عبد الله اغا عبد العلى وحسن اغا وهما من ملتزمى بحر الغرب لتعهدهم بشحن القطن من الاسواق الى الاسكندرية فى مدة اقصاها خمسة عشر يوما (١٠٨) .

وقد حققت تجارة القطن للباشا مكسب طائلة قدرت سنويا من ١ : ١٥ مليون من الفرنكات ، وان كانت قد قفزت الى ثلاثين مليونا من الفرنكات فى سنة ٢٣ ثم اعتوره النقصان فى الاعوام التالية .

وقد قدرت ارباح محمد على من جراء اتباع سياسته الاحتكار والاتجار بالغلات المحتكرة والمحاصيل المتنوعة ٦٢٣٨٠٠ ج او ٢٠٪ من الايرادات وذلك خلال سنتى ٣٤ ، ٣٥ وقد ذكر ديهاميل فى تقرير له فى سنة ١٨٣٧ ان ما ربحته الحكومة من احتكار البن وحده بلغ ٢٠٧٢ كيسا اي حوالى ٣٥٣٦٠ جنيها (١٠٩) .

فقد كانت الحكومة تبيعه الى التجار المحليين من دار التخصيص ويقل انهم كانوا يحصلون عليه بسهولة ويبيعونه فى الاسواق ليستفيدوا من تجارته بدلا من الاجانب الذين منعهم الحكومة من استيراده من الخارج\* .



من ذلك يتضح أن الاحتكار أنصب على تجارة الجملة التي كان كبار التجار في القرن الثامن عشر يحققون منها أرباحا كبيرة في حين بقيت تجارة القطاع بيد القميين بها من صغر التجار .

والأرجح أن هناك علاقة بين انتزاع تجارة الجملة والتجارة الخارجية من يد الأفراد وبين تأكيد سلطة الدولة بمعنى أنه في بداية عصر محمد علي تكونت قيادات شعبية من كبار التجار والعلماء ساعدته في القضاء على المماليك، ولذلك رأى أن يتخلص منهم ليؤكد انفراده بالسلطة .

كذلك قدر مانجان دخل الحكومة من احتكار بيع الارز والذرة واليالة والقصب وغيرها في سنة ٢١ بما يساوي ١٩٠٥٧٥ ر. ١٩٠ جنيها وفي سنة ٣١ ب ٤٥٠ ألفا بينما قدرها ديها ميل سنة ٣٧ بمبلغ ٦٨٥٦٤٠ ر. ٦٨٥٦٤٠ جنيها (١١٠) .

وإذا نظر إلى هذه الأرقام باعتبار مصالح الدولة فإنه يمكن القول إن مصر دخلتها أموال أكثر مما لو تركت التجارة الخارجية للأشخاص الفردي في حين أنه لو نظر إلى هذا الموضوع من ناحية المصالح التجارية فإنه يمكن القول أن قسما كبيرا من ثروة كبار التجار قد ذهبت لمصلحة الدولة .

ومن هذا المنطلق كان يلقي اللوم على من في حاشية الباشا من الأرمن وعلى دورفتي قنصل فرنسا السابق فقد كان للمسيو بوغريص أخا يعنبر من كبار التجار في ترينستا أما بالنسبة لدورفتي فكان من أنصار الفلسفة الاقتصادية الليبرالية التي تميل إلى الاحتكار واتباع سياسة الحماية الجمركية وكان له نفوذ كبير على الباشا وقد وصف قنصل بريطانيا العام هذا النظام التجاري الذي تكمل في نهاية سنة ١٨ والذي أصبح الباشا بمقتضاه بلعا لكل البضائع الأجنبية بأنه أدى إلى قسط كبير من عدم الثقة كما أنه أوقف كل التجارة التي كان يقوم بها التجار الوطنيون الذين لم تكد تبقى لديهم أية وسيلة يستطيعون بها أن يتوصلوا إلى حياة شريفة (١١١) .

والحقيقة أن الأمر لم يقتصر على التجار الوطنيين فحسب بل أن الأفرنج أيضا كانوا يجدون صعوبة في تجارة الصنادل إذ كان نجاحها يتوقف على اتصالهم بالمنتج المحلي وهذا ما تعذر عليهم أن يفعلوه لأنه لم يكن ثمة

من سبيل للحصول على منتجات البلاد بالشراء من عملاء الباشا ومن مخازن الحكومة بالاسعار التى يحددها الباشا نفسه ، وبفضل هذا النظم الذى اتبعه الباشا صار يجمع فى العام الواحد على حد قول دروشتى فى كتاب له الى حكومته فى نوفمبر سنة ١٢ نحو عشرين مليوناً من القروش ولهذا اعترف من اغنى الباشوات فى الامبراطورية العثمانية (١١٢) .

ومهما يكن فان سياسة الاحتكار التجارى مست الى درجة كبيرة التجارة الداخلية قبل التجارة الخارجية فبالنسبة للداخل نجدها تفرض عدة عقبات على التجار الوطنيين اذ كانوا يدفعون على البضائع المستوردة من الخارج ٤٪ بينما يدفع النعميون الوطنيون المسيحيون ٥٪ هذا عدا القروض والاتايات الجديدة التى خضعوا لها وعدا ضريبة النقل وغيرها مما اعفى منه الافرنج تملها .

كذلك ادت سياسة الباشا المتشددة فى الداخل الى جعل الاهالى يمتنعون عن احضار تجلاتهم الى الانواق خشية من استيلاء الحكومة عليها بالاثمان الضئيلة التى حددتها ونظرا للرسوم التى فرضتها الحكومة على نقل المحصولات من مكان الى آخر مما تعذر على اصحابها نقلها (١١٣) .

وعندما علم الباشا بأن التجار الذين يشترون الحبوب من الحكومة بشرط بيعها فى الخارج يعودون الى بيعها فى مصر منتحلين بعض الاعذار لربحوا متادير كبيرة من المال ارسل الى بوغوص بك مدير ايرادات ومبيعات الاسكندرية، يلغى نظره الى الاهتمام بهذا الامر ومنعهم من ذلك وعدم محابلتهم (١١٤) . كما انه منع الاهالى من بيع محاصيلهم لبعض قبل موعد الحصاد كذلك طلب من بوغوص بك احضار مئة ألف أردب من القلال من الخارج لتهدط اسعار القلال وبذلك تقل الاسعار التى يبيع بها الدجل (١١٥) .

وقد تقلص الباشا رسوما على دخول القلال من ابواب مصر من قبل اصحاب الوسايا والائسخلص البرانيين بعد ان تعذر منع دخولهم مصر وترايحت هذه الرسوم ما بين ثمانية ريالاً عن كل أردب من الحنطة او ستة ريالاً على الحبوب الاخرى وكذا الذين يدخلون الحنطة بعد

شرائها (١١٦) ، كذلك تم تطبيق نفس الشيء على الغلال الآتية من الخارج بلسم رسم جهر ك قدر بـ ٨٦ بارة عن الغلال المقيدة بلسم العلماء واعلم الشيخ حسن العطار بأن هذه العوائد تؤخذ من افراد أسرته ومن جميع ذوى البيوت فى مصر (١١٧) .

ومن هنا فقد العلماء المشتغلون بالتجارة امتيازاتهم السابقة أمام سطوة الدولة وهذا مظهر من مظاهر انكماش احدى الطبقات الوسطى ومما يؤكد قوة التدخل فى التجارة الداخلية ان الحكومة لعبت دوراً فى المعاملات التجارية بين الافراد فحرمت البيع بالنسيئة ( بالاجل ) اذ كل بعض التجار يعطون الفلاحين مبالغ من النقود مقدماً لشراء المحاصيل التى لاتزال بالحقول والتى لم تنضج بعد وبهذا يشتري هؤلاء التجار تلك الحاصلات بلثمن البخس ، ولذا قررت الحكومة فى سنة ٣٨ ابطال ذلك البيع وتأديب البائع واخذ النقود التى دفعها التجار مقدماً وخصنها مما على الفلاح مع عدم اعطاء التاجر شيئاً من المحصول بعد الحصاد وعلى الرغم من ذلك الاجراء استمر بعض التجار فى شراء الحاصلات الزراعية قبل حصدها وذلك بدفع مبالغ من المال مقدماً لاصحابها كذلك كل تجار الفاكهة يعطون اصحاب الحدائق نقوداً بفائدة تصل الى ٢٥٪ فلذا جاء وقت محصول الفاكهة اخذوا مبلغهم وريحهم من المحصول مع بخس الثمن واليزن وان بقى شئ من النقود حرروا به سندا آخر على اصحاب الحدائق بفائدة ٢٠٪ وحسبوه على محصول العلم التلى ولذا قررت الحكومة فى سنة ١٨٣٠ تحصيل مقدار الربا الذى اخذه تجار العنب ورده الى اصحابه والغاء هذا النظام (١١٨) .

ويقال ان الباشا نجح فى ابطال تعامل المزارعين مع التجار واصبح كل شئ يباع على ثمنه لاهل الاقاليم وغيرهم (١١٩) .

كما انه استحدث عدة عوائد على الارز والكتن والملح حتى ارتفعت اسعارها وذلك لمنع التجار من شرائها ثم الذهب بها الى الوجه القبلى لبيعها والاتجار فيها .

ويبدو أن هذه الرسوم كانت سببا في غلاء أسعار بعض السلع التجارية فزاد سعر الصابون وشح وجوده بعد أن رفع تجاره في وكالة الصليين ثمته محتجين بما عليهم « من المغارم والبرواتب لاهل الدولة » (١٢٠) .

وإذا كان الرأى قد سيطر سيطرة مبلثرة وضيق الخلق على التجار المستغلين وغيرهم فله كان يعطى لبعضهم بمحض اختياره التزام التجارة في اصناف معينة كامتياز لهم اذ كانت التجارة في مصر تسير على نمطين اما بنظام الامتياز او الاحتكار الحكومى وكان النظم الاول عبارة عن منح امتياز شامل لتاجر او اكثر للتجارة في سلعة معينة وكان يتم تعلّق بين الحكومة وبين صاحب الامتياز او الملتزم لمدة سنة او اكثر يحدد فيه جملة الانتاج الذى تسلمه صاحب الامتياز بسعر يحدد مقدما وكانت الامتيازات تعرض في المزاد ويستخدم صاحب الامتياز في بعض الاحيان المميزات التى اعطيت له وحده ليعوض الثمن الذى دفعه (١٢١) .

وكان الباشا يتنزل عن احتكاره للتجار في بعض السلع لمن يريدون الالتزام بها لقاء قدر معين من المال حتى يبيعونها للمتسبين كالمح مثلا والفواكه والنبذ والسوائل كذلك حدث نفس الشئ بالنسبة لبعض المأكولات والغلال عند دخولها القاهرة وكذا المواشى الآتية الى القاهرة والمرسلة الى الاسكندرية اذ كانت تفرض عليها عوائد الجملة التى تحصلها الحكومة بطريقة الالتزام فيلزم شخص ما بتخصيلها لنفسه على حسب الفئات المقررة نظير دفع مبلغ معين للحكومة في السنة ويعرف ذلك الشخص باسم الحبلى واذا اخذ عوائد اكثر من المقرر الزم بردها الى اصحابها .

كذلك منح امتياز تجارة البذور التى تأتى من الصعيد كالشمر والينسون والكراوية والكمون الى احد النصارى الارمن واصبح ملتزما بها وذلك مقابل قدر كبير من الاكياس على ان يتولى هو شراءها دون غيره وبيعها بثمن الذى يفرضه وقد قدر ما التزم بدفعه من الاكياس للخرينة خمسمائة كيس وكانت في عهد الامراء المصريين عشرة اكياس فقط (١٢٢) .

كذلك احيلت تجارة السنهكى الى عهدة الخواجة روشتى — ربما دروفتى — لمدة سنتين واصبح ملتزما بها (١٢٣) .



ولم يقتصر الالتزام على التجارة بل كان من الممكن أيضا إحالة التزام الجمرك الى عهدة البعض ممن يرغبون فى ذلك فقد احيل التزام جمرك مصر القديمة الى عهدة المعلم يعقوب القطاوى وشركاه الحاج عثمان اغا والمعلم حبشى ويخليل لمدة سنة ببدل قدره ٣١١٠ كيس (١٢٤) .

كما ظل ديوان المكس ببولاق يتزايد فيه المتزايدون حتى اوصلوه الى الف وخمسمائة كيس فى السنة وكان فى عهد الامراء المصريين لا يتجاوز ثلاثين كيسا واذا كان المشرفون عليه فى العهد السابق لمحمد على يتسلمون فى كثير من البضائع الواردة اليه الا انهم أصبحوا فى عهد الباشا منشددين ولا يسلمون احدا حتى ولي كل من العلماء او غيرهم (١٢٥) .

واذا كان الباشا كما سبق ان ذكرنا يعتمد فى سير تجارته على نمطين احدهما منح الامتياز لبعض التجار فقد كان هناك ايضا نمط آخر تمثل فى الاعتماد على بعض الوكلاء لضمان سير التجارة ثم سرعان ما علمته التجربة انه لضمان الحصول على ربح اوفر عليه ان يبيع منتجاته الى تجار يقيمون فى مصر ممن يستعدون لدفع الثمن المحدد ويكون بلسطاعتهم تقديم الضمانات الكفيلة لوصول التجارة الى المكان المطلوب ، كذلك عهد محمد على الى تعيين موظفين للإشراف على الاحتكار التجارى والهيمنة على حركة النقل ووضعهم فى موضع المسؤولية التامة عن اى تأخير او تلف يحدث للسلع اثناء نقلها وقد بلغ عدد هؤلاء ٢١٣٠ موظفا (١٢٦) .

ومن مهامهم أيضا الاشراف على الاسواق العامة فوظيفتهم كوظيفة المحتسب سواء بسواء وقد اشتهر بعضهم بارتكاب ابلشع انواع الظلم والقسوة وكان احدهم يسمى على بك وكان ناظرا للقماش وقد اباد الكثيرين ممن خلفوا او امره (١٢٧) .

ولا شك ان كثرة التعليل التى نشأت عن تغيرات المجتمع واقتباس عادات جديدة وكثرة الاستهلاك قد اتاحت حتى فى ظل الاحتكار وجود طبقة رأسمالية - ان صح التعبير - موجهة من الدولة .

ويرجع اهتمام محمد علي بالتجارة الى السنوات الاولى من حكمه حين انشأ قلما يسمى قلم التجارة ليشرّف على الحركة التجارية ابتداء من سنة ٩ وما بعدها وكان هذا القلم فى أول الامر صغيرا ويخضع لديوان الخزينة المصرية بمقره القاهرة (١٢٠٨) .

ويبدو أنه كان غير ديوان التجار الذى انشأه محمد علي للنظر فى الاحوال الناجمة عن المعاملات التجارية والذى كان يتكون من تجار من مختلف الديارات والموطن تحت رئاسة شهبندر التجار .

وعندما نمت التجارة واتسعت دائرتها وازدادت معاملات محمد علي مع البلاد المختلفة وكثفت عن سبلسته التجارية التى رسمها وهى سياسة الاحتكار انشأ ديوان التجارة مستقلا فى سنة ٢٥ ومقره بالاسكندرية وعين الخواجة بوغريص بك يوسف ناظرا عليه يديره وينظم أموره ويتصل بالتجار الاجانب والمصريين من كبار المصدرين والمستوردين .

أما عن اختصاص ديوان التجارة فكان همزة الوصل بين التجار والمصدرين والحكومة او هو الادارة الحكومية التى يستطيع التجار ان يتعلقوا معها لشراء الصفقات خاصة محصول القطن والقمح وغيرها من الغلات المصرية التى تصدر الى الاسواق الاجنبية ولهذا عد هذا الديوان الادارة المهمة على حركة الصادرات المصرية .

وقد حدد هذا الديوان التسعيرة المقررة ، ومن مهله ايضا اتمم صفقات البيع سواء بالتسعير او بالمزاد فى الخارج كما كان يتولى كتابة العقود التجارية مع التجار سواء كان البيع نقدا او بأجل (١٢٠٨) .

وعندما اعيد تنظيم الحكومة فى سنة ٣٧ تكونت نظارة للتجارة والشئون الخارجية « ديوان التجارة المصرية والامور الافرنجية » وعين بوغريص بك رئيسا له وظل يشغل هذا المنصب حتى وفاته فى سنة ١٨٤٤ وخلفه ارتين بك الذى عمل ناظرا للتجارة والشئون الخارجية حتى نهاية عهد محمد علي (١٢١٩) .

وتوطيدا للأعمال التجارية أنشأ محمد على ديوانا آخر في القاهرة في سنة ٢٦ — محكمة تجارية — منحها حق الفصل بين الذميين — المسيحيين الوطنيين والاوروبيين وتبحث هذه المحكمة جميع مسائل الحسابات المتنازع عليها حتى حسابات المدينين للحكومة أما أعضاء المحكمة فيختارون من بين الأشخاص الذين استقر بهم المقام في مصر فهناك تاجران من الأتراك وثلاثة من المصريين واثنان من المغاربة واثنان من الليفلتيين اليونانيين واثنان من اليونانيين الذين لا يتبعون الكنيسة اليونانية من الأرمن واثنان من اليهود ويرأس الجميع تاجر تركي يدعى عمر شريف أغا ويلقب « بباشا تجار مصر » (١٣٠) .

وفي سنة ١٨٤٥ أنشأ محمد على مجلسا لتجار الاسكندرية يتألف من ١٢ عضوا ورئيس ومعاون وبلش كتب وكتاب ، ٨ من التجار خمسة منهم من الوطنيين ، ٣ من الاوروبيين وكان ينظر في القضايا التجارية بين الاهلى والاوروبيين وبين الاهلى وبعضهم (١٣١) .

ويرأس مجلس تجار الاسكندرية السيد احمد العزبي واعضاؤه الشيخ مصطفى الصنحني ومحمد شرارة والسيد ابراهيم من التجار المسلمين والخواجهات توسيجه وانطون عيد من الاروام ، أما مجلس تجار دمياط فكلف محمد علي بإنشائه على خليل بك محافظ دمياط على نظام مجلس تجار المحروسة ويرأسه احد التجار ذوي المكنة للفصل في المنازعات التي تقع بينهم (١٣٢) .

وكلت قرارات مجلس التجار سواء في القاهرة أو الاسكندرية تقدم الى ديوان الخديوى لاعتمادها وهذا يبين مدى سلطة الزالى على المجلس واحكامها .

وعموما فقد احدثت سياسة محمد على التجارية تغيرا اساسيا فيما كان قديما من قبل حيث الدور الذي تقوم به الحكومة في شئون التجارة ففي القرن الثامن عشر كان التجار الوطنيون ينتظمون في طوائف يرأسها الشاهيندر وهو في العادة اغنى التجار بينما كانت التجارة الاوربية في ايدى المشاركة

المسيحيين واليهود الذين كلوا وكلاء للمصدرين الاجانب. وكانت الحكومة تبثّر رقبة على تلك التجارة من خلال موظف يعرف باسم المحتسب بينما كانت التجارة الاجنبية تنظمها نصوص معاهدات الامتيازات الاجنبية .

ولا يجب ان نفعل هنا أيضا ما مارسه البشاش من قيود مشددة على التجار بواسطة المحتسب الجديد الذي عينه في سنة ١٧ والذي كلن يطوف على الباعة والاسواق ويفتش على المخزون ويدفع الاثمان لاصحابها بالسعر المقرر ثم يقوم بتوزيعه على ارباب الحوانيت ليبيعونه للناس بزيادة بسيطة وكانت يصاب البضائع الى امكن البيع ويبثّر بيعها بنفسه او بواسطة نوابه كما طلب من تجار الاقمشة الهندية قوائم مشترواتهم وعاقب من ينقص في الميزان بالضرب بالسوط (١٣٣) .

واذا كانت سلطات المحتسب قد خبت في اواخر عهد محمد علي فهذا لا يمنع من انها قد تركت بصمتها هي وسياسة الاحتكار على التجار الوطنيين « الذين كلوا يجهرن بلشكوى من سوء الحال اذ قل الدخل بينما ازدادت نفقات المعيشة » كما اضمحل شأنهم نتيجة لتقييد التجارة الداخلية بسبب الاحتكار وحتى بعد ان الفى محمد علي ذلك النظم لم تعد للتجارة الداخلية حريتها الكاملة الا في عهد سعيد عندما تقرر تحصيل الضرائب نقدا .

كذلك تناقص عدد المحلات التجارية في القاهرة وكذا عدد التجار المصريين اذ كان في الاحياء التجارية والصناعية في القاهرة نحو الف وثلاثمائة وكلة (١٣٤) .

فقد كلن الكتخدا ينتحل شتى الحيل ليحصل على اكبر قدر ممكن من الاموال فكان يرسل الى اهل حرفة من الحرف ويأمرهم ببيع بضاعتهم بنصف ثمنها ونظهر انه يريد الشفقة والرأفة بالناس مبينا ان ارباب الحرف تعدوا الحدود في غلاء الاسعار فيأتى اليه اهل الحرف بدفاترهم وبيان راسمالهم وما استحدث عليها من الجمارك والمكوس وارتفاع ثمن النقل في البحر والبر فلا يستمع لقولهم ولا يقبل لهم عذرا ويأمر بحبسهم فلا يجدون مفر من المصالحة على انفسهم بقدر من المال يدفعونه ويوزعونه فيما بينهم ويلاستمرار في اتناغ هذا الاسلوب تم جمع قدر كبير من المال وهي في الحقيقة سلب لاموال الناس من الاغنياء والفقراء (١٣٥) .



ويرى الراقى أيضا ان طبقة التجار تراجعت الى الوراء واضمحلت شأنها لاحتكار الحكومة للتجارة الداخلية والخارجية فبالرغم من ازدياد متاجر مصر في ذلك العصر فان مكاسب التجار كئنت تعود على الحكومة وعلى الوسطاء من الاقربى الذين يتبادلون واياها حركة التجارة الخارجية ولذلك اقترنت زيادة حاصلات مصر وتجارها الخارجية بظاهرة غريبة وهى تضائل الثروات الشخصية فحينها كانت حاصلات مصر اقل مما وصلت اليه كان الاهلى ايسر حالا ولما زادت الحاصلات حل الفقر محل اليسر عند الاهل كما تنقص عدد التجار المصريين فى القاهرة ومما يؤكد ذلك انه لم يظهر فى ذلك العصر من التجار الوطنيين من شغل مركزا كبيرا فى عصر محمد على مثل السيد احمد الحزوقى كبير تجار مصر فى اوائل القرن التاسع عشر وابنه السيد محمد الحزوقى وهذا كله راجع الى مسالوى الاحتكار (١٣٦) .

ويؤكد آخرون ان محمد على حطم طبقة التجار المحليين كما حطم الحرفيين فمعزل بذلك نمو طبقة وسطى محورية فعوق بذلك النمو التجارى والصناعى وعمل ايضا على تقليص دور طبقتى التجار والحرفيين عن طريق نظمه الاحتكار الذى انشأه حيث اعتبر نفسه التاجر الوحيد والصانع الوحيد (١٣٧) .

ويضيف يعقوب ارتين انه اذا كان الباشا باحتكاره للتجارة لم يوقف نجاحها بل ساهم فى تقدمها وانتشارها لانها عادت بالارباح الطائلة عليه فله بدون شك قد اضر بالتجارة ضررا جسيما ومن كانوا يرتزقون بالعمل فى التجارة (١٣٨) .

غير ان فئة التجار كقوة اجتماعية لم تضل فقط من الوجهة الاقتصادية بل اضررت ايضا من الناحية السياسية فلقوى الاجتماعية النشطة كتوة التجار كلات قد صفيت سياسيا بتصفية قيادة عمر مكرم وحوصرت اجتماعيا بسياسة الاحتكار التى فرضها محمد على .

والخلاصة ان سياسة محمد على العلوية وسياسته الاحتكارية على وجه الخصوص قد اضررت بالتجار على اختلاف فئاتهم سواء مياسير الناس منهم او متوسطى الحال وحتى صغار التجار .

### ثالثا - الاستثمارات الأجنبية :

يبدو أن رؤوس الأموال الأجنبية وجدت لها مجالا واسعا لتنميتها في مصر في ظل حكم محمد علي إذ لم يقتصر عملها في تلك الفترة على حقل واحد بل امتدت لتشمل فروعاً متعددة سواء في الحقل التجاري أو الصناعي وحتى الزراعي ، وإذا كانت هناك بعض التنظيمات من قبل محمد علي أو المضايقت إلا أنها كانت قليلة وتلاشت بأثرها في نهاية عهده مما أدى إلى فتح أبواب مصر على مصراعيها لرؤوس الأموال الأجنبية وشجعها على ذلك عدم نمو الطبقة البورجوازية الوطنية التي كان من الممكن أن تأخذ مكانها ، إلا أن هؤلاء الأجانب ، ثم ميل الشعب إلى تفضيل البضائع الأوروبية والطلب الأوروبي (١٣٩٦) .

يقال أنه من الصعب رسم صورة واضحة لنظام التجارة الذي طبق في مصر إذ كان أكثر من تسعة أعشار التجار من المغامرين الذين لم يكن لديهم في البداية أي رأس مال وما أن وصلوا إلى مصر حتى عقدوا الصلات مع رجال البلاط ليقتنعوا بالباشا بصدور فرمان يمنحهم كمية معينة من الحبوب تستحق الدفع بعد الاستلام بعدة أشهر وبهذا يدخلون السوق فإذا نجحوا عن طريق السمسرة — التي تباشر في مصر بالفرمات مثلاً — تباشر في انجلترا بالعمولات — في أن يحققوا ربحاً في هذه الفرصة الأولى سار كل شيء على ما برام .

غير أنه لم يرتفع شأن هؤلاء التجار في بداية عصر محمد علي وإمام يحصلوا على قدر من الأرباح إلا في سنة ١٧ إذ أصبحوا دائنين للحكومة بما يصل إلى ثلاثمائة وأربعمائة ألف قرش .

وعندما يكون الباشا في حاجة شديدة إلى النقود فإنه يفرض على دائنيه مبلغاً يتفق مع ما يفترضه بخصوص امكانياتهم ويرسل شلوايشا إلى الأطراف المعنية ينتظر حتى يدفع المبلغ المطلوب بالريالات ، وتعتبر أقلية حاسب جازم مع الباشا ضرورة ملحة إلى درجة أن بعض الأوروبيين ليسوا فقط راضين بتحمل هذه الفجوة في امتيازاتهم بل انهم كثيراً ما يضطرون إلى تصريف بعض البضائع بخسارة تتراوح بين ٢٥٪ ، ٣٠٪

لمواجهة الحاح الطلب غير أن الباشا مراعاة لمصالحه الخاصة لا يبدو مستعدا للضغط عليهم إلى ما يتجاوز حدا معيناً إلا إذا أصبح عجزهم عن الدفع شديد الوضوح أو حين يفقدون رضا البلاط وعندئذ يأمر بتقديم دفترهم إلى أشخاص يعينهم لاتخاذ قرار بشأنهم (١٤٠) .

وبالرغم من جودة محاصيل سنة ١٩ إلا أن الاسعار كانت منخفضة والتجارة راكدة وقد وضع اسعار القطن والطعام التجار المدينين للباشا في وضع بلغ الحرج بل أن وسائل الباشا في تدبير اعماله قد هددت التجار الذين ظلوا غير مدينين وبدلاً من أن يخفض مجمل على أسعاره قرر في البداية أن يخزن محاصيله ثم اضطر في النهاية إلى تخفيض أسعارها لينشط الطلب لكنه مع ذلك احتكر كل التجارة القطنية .

ولم يكن باستطاعة أي تاجر أن يقف موقفاً مستقلاً ضد استبداد الباشا فالجميع كانوا يخشون أن يثيروا غضب وكلائه الذين يعتمدون عليهم وبينها أقصى التجار الوطنيون تملأ عن مجال الأعمال التجارية نجد التجار الأجانب الذين غضبوا لعدم حصولهم على حصصهم المقررة يستحثون حكوماتهم في نهاية الأمر على الضغط على الباب العالي لكي يكبح جماح وإلى مصر وكثرت شكاوى التجار تنصب في معظمها على سياسة الاحتكار، وتصدير الباشا لكل السلع التي لها مزايا خاصة في الأسواق الأجنبية ولحسابه الخاص كالعصفر الذي احتفظ به لنفسه وجزءاً كبيراً من بذر الكتان الذي لم يكن يبيعه إلا بسندات على الاستانة وهناك سوء تصرف آخر هو خلط السلعة الرديئة بالجيدة كما حدث في كثير من الأحيان بالنسبة للقطن والكتان .

ولذلك كانت السلعة المباعة للتاجر تحقق سعراً يقل عن سعر السلعة المصدرة لحساب محمد علي إلى أسواق أوروبا ، والشكاوى الثالثة للتجار تتمثل في اقتصار البيع على الموظفين العلميين في الإدارة في الموانئ والذين يصبحون عندئذ بطبيعة الحال ذوي مصلحة في عرقلة مصالح التجار وكثيراً ما يتسبب هذا في تأخير الشحن وإلى تحصيل رسوم غير مقررة تسبب التأخير باستمرار ويمكن موظفيه من الحصول على أولى مزايا الأسواق .

كذلك يتعدى الأسلوب التعسفى فى تحديد الأسعار من الأسباب التى كانت مبعث لشكوى التجار الأجانب اذ كان نادرا ما يعرف حالة السوق الحقيقية أو لا يعرفها على الإطلاق بحكم احاطته برجال غير متخصصين (١٤١) .

وعلى العكس من ذلك نرى انه كان على علم دقيق بحالة السوق ولهذا كان يفرض السعر الذى يريده ويشجعه وكلاؤه على ذلك من أجل تحقيق أكبر قدر من الربح .

ويضاف الى المظالم السابقة التى تعرض لها التجار الأجانب عدم ثبات قيمة النقود والهبوط المخيف فى قيمتها اذ أصبح الدولار يساوى ١١ قرشا ونصف قرش من العملة المصرية .

وقد ارتكب التجار ازاء هذه المضايقات بعض التصرفات غير اللائقة مما جعل محمد على يقرر فى سنة ١٩ تسوية حساباته مع عائلات هؤلاء التجار التى تغلغلت فى مصر بقصد الاتراء دون أن يكون لها رأس مال وبعد جهود محمومة قلم بها هؤلاء التجار لتعديل قرار الباشا أعلن محمد على فى أكتوبر سنة ٢٠ أنه سيوافق على تسوية المسألة مع مدينه ووعده بمنح مهلة لمن سيدفعون كل المبلغ الذى يدينون به بل أنه فى بعض الحالات خفض الديون بنسبة ٩٠٪ وأعلن استعداداه لقبول الباقى فى خلال خمس سنوات أما من عجزوا عن الدفع أو دفعوا قدرا ضئيلا جدا فقد ابلغوا أن كمبيالاتهم سترد اليهم بشرط أن يدفعوا ما يستطيعون دفعه ثم يغلقوا البلاد ، ومنحت تلك الشروط لكل الأجانب بغض النظر عن انتماءاتهم القومية وكانت القاعدة المتبعة إما الدفع أو الرحيل .

وحاول الأجانب التأثير على محمد على ليتخذ موقفا أقل تشددا وإشاروا الى أن المدينين فى بعض الحالات لا يملكون حتى النقود الكافية لرحيلهم عن مصر ووافق بوغوص بك على دفع هذه النفقات لكنه أوضح انه لا يمكن تقديم أية تنازلات ، ورغم أن محمد على لم يكن يستطيع فى ظل الامتيازات الأجنبية أن يجبر الأجانب على الرحيل فقد كان لزاما على ممثلى الدول الأجنبية أن يسلموا بأن الاجراءات التى اتخذها كانت أكثر من كريمة من المدينين له بكل هذا القدر من النقود (١٤٢) .



وعلى العكس من ذلك يرى أن البائس سلك في تحصيل الديون من التجار المتنعين طريقة خلصة وهي إصدار أوامره بالقبض عليهم في حالة امتناعهم عن دفع ديونهم وقرر توقيع الجزاء عليهم أما بالحبس أو الجلد والتعذيب وذلك فوق الزام التاجر بدفع المبلغ الذي عليه ثم أن العقوبة ما كانت توقع على التاجر الا بعد عرض امرها عليه وتخيره لان الوالى كلن يقضى احيانا ببيع ممتلكات التاجر وملابسه ليوفى من ثمنها ما على التاجر من ديون لا فرق فى ذلك بين رعاياه والرعايا المتنعين بالامتيازات الاجنبية (١٤٣) .

وربما فعل ذلك لكى لا يعتقد المخطئون من التجار انه بإمكان قنصلياتهم حملتهم بل لجبر قنصلياتهم على تقدير موقفه حينما أبعدهم عن مصر ، وربما كان السبب ايضا فى اصداره لهذا القرار هو اشتغال بعض الاجانب بأعمال التهريب المختلفة . ورغم اتخاذه لهذا القرار الحارم فقد اظل عدد البيوت التجارية يتزايد بسبب انخال القطن طويل التيلة اذ وصل عددها فى سنة ٢٠١٠ ، سنة ٢٢٠ الى ٣٠٥ بيتا فى الاسكندرية ، ١٥ بيتا فى القاهرة (١٤٤) ثم وصلت فى سنة ٤٠ الى حوالى مائة سحنوت للتجار الاوروبيين فى الاسكندرية هذا فضلا عن محلات كبار التجار من الافرنج المهروفين بلحم تجار الجفلة .

اما القاهرة فكان بها سنة ٤٠ محل انجليزى واحد ، ٩ للنمساويين ، ٤ محلات لبنانية واثنان لسردينيا واثنان لليسوثين وعشرة للرعايا العثمانيين فى بلاد الشرق ، ٦٣ لتجار صغار من الاتراك والمغاربة ثم اخذ عدد التجار الاجانب يزداد فى مصر وكذا عدد المحلات التجارية الاوروبية تبعاً لتمدن التجارة مصر الخارجية اثناء القرن التاسع عشر .

فقد تفوقت انجلترا على فرنسا فى علاقت مصر التجارية فى سنة ٣٢ بسبب شرائها لمعظم القطن المصرى لاستهلاكه فى مصانعها .

لكن هل كان تعامل هؤلاء التجار مقصورا على الحكومة ام انه شمل التعامل مع الافراد ؟

لم يكن مسموحا للتجار الاجانب بالشراء من داخل البلاد بل من الشون الحكومية الرئيسية فى الاسكندرية والقاهرة ورشيد .

وربما كان الباشا على حق فى اتباع ذلك الاسلوب ليمتنع به استغلال هؤلاء التجار للفلاحين الذين كانت حاجتهم للمال تدفعهم لبيع محاصيلهم بابخس الاثمان فيستفيد الاجانب من ذلك ويجنون ارباحا طائلة تعود عليهم وحدهم دون ان تستفيد البلاد منها شيئا .

كذلك حرص الوالى على بيع منتجات الحكومة فى الخارج لحسابه وبخاصة القطن حين باعه بواسطة صمويل برجز Samuel Briggs التاجر الانجليزى بالاسكندرية (١٤٥) والذي كلن له بيت تجارى مستقر فى مصر وانجلترا (١٤٦) .

وفى سنة ٢٨ حاولت الحكومة انشاء وكالات تجارية فى الخارج لبيع الحاصلات للمستهلكين الاجانب مباشرة ولكن المحاولة فشلت لعدم كفاءة الوكلاء كما اتبع الباشا اسلوب البيع بالاجل عند حاجته الشديدة للمال ففى سنوات ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ كلت الحكومة تأخذ من التجار الاجانب مبلغ من المال مقدما مقابل اعطائهم الحاصلات عند حصادها (١٤٧) .

وقد ادى الحصول على النقود بهذا الاسلوب السهل بالوالى الى التورط فى اتفاقات مع التجار لا يستطيع الوفاء بها فكثيرا ما كان يبرم عقودا متناقضة تملأ يبيع بمقتضاها المحاصيل مقدما لمجموعة من التجار ثم عندما يجيء الحصول لا يقوم بالتسليم بل يبيع المحصول لمجموعة اخرى بحيث يجد من اشترىوا المحاصيل مقدما ان مركزهم التجارى قد اصابه ضرر بليغ اذ لم يكن باستطاعتهم الحصول على نقودهم او على المحاصيل التى وعدوا بها فكانوا يعمدون الى قناصلهم للضغط على محمد على لكانهم كانوا فى الغالب يضطرون الى الانتظار اكثر من سنة قبل ان تستطيع الحكومة الوفاء بالتزاماتها وتقوم بالتسليم ، وحاولت المؤسسات الاكثر ثراء تجنب هذه المصاعب بالمرافقة على ان تقدم للباشا نقودا عن نصف مشترياتها على ان يدفع الباقى عند تسليم النصف الاول لكنها سرعان ما اكتشفت ان الحكومة تقوم بتسليم نصف الشحنة بسرعة لتحصل على

ببقى النقود ثم تتأخر فى شحن النصف الثلى ، وفى سنة ٣٣ تولى الباشا عن أسلوب البيع سلفا وانتقل الى بيع منتجاته فى بيوت عامة اما بأسعار محددة واما بالزاد الذى دخله المضاربون وبلغوا فى رفع اسعار المنتجات المصرية مما ادى الى انسحاب المؤسسات الكبيرة التى لم تكن مستعدة لتحمل مخاطر لا لزوم لها (١٤٨) .

واخيرا اتبع الوالى أسلوب البيع بالزاد كما حدث فى سنة ٣٥ وكانت هذه الوسيلة من احسن الطرق بسبب المنافسة بين التجار الاجانب الذين ازداد عددهم اذ ذاك عما كان عليه من قبل (١٤٩) .

كذلك كان الباشا يعتقد اتصالات مع بعض الشركات الاجنبية لنقل التجارة عبر مصر عن طريق البحر الاحمر وتد اثنى الانجليز على الباشا لعنايته بتشجيع النقل بين انجلترا والهند عن طريق مصر (١٥٠) .

وقد قدرت التجارة العابرة التى ينتظر مرورها فى مصر فى سنة ٤٠ بـ ١٠ مليون جنيه سنويا اذ كانت الحكومة المصرية تجنى رسوما على مرورها وقد استثمرت هذه التجارة فى الزيادة (١٥١) وان كانت هذه الدخول تحصل لحساب الدولة فان بعض آثارها قد انعكست على المجتمع فلا شك ان نظام الحكومات السابقة لم يكن يسمح بتوظيف ذاك العدد الكبير من الاهالى او القيام بأية خدمات مما كان له ابعد الاثر فى تطور المجتمع المصرى .

ومن أهم التجار الاجانب الذين حظوا بسمعة حسنة التاجر توسيجه لانه كان مسئولا عن سداد قيمة بعض الصفقات لاجاب آخرين كما كان الخوافة بوغوص مكلفا بتنفيذ أوامر الباشا فيما يتعلق بالمعاملات مع التجار الاجانب (١٥٢) .

ويبدو ان الاتصال بالمجتمعات الغربية قد خلق لدى الطبقات العليا حاجات استهلاكية جديدة مما زاد من الاستيراد ولو بدرجة اقل من التصدير من امثلة ذلك ما جاء فى احدى الوثائق من ان محمد على اشترى كمية من الفرو من الخوارجة فوده التاجر على ان يعطيه بثمنها حنطة مما يشتر الى انه تعامل بأسلوب المقيضة (١٥٣) .

ولم يكن الاجتنب العاملون في الحقل التجارى مجرد مشترين عابدين او وكلاء تجاريين انما كان منهم ايضا بعض الملتزمين فقد تمكن الخواجة اندراوس باعتباره ملتزما للسلحة بشفر الاسكندرية من شراء الفى اردب من الحنطة والفين من الفيول من مأمور منسوف واشمون بناء على الاسعار المحددة (١٥٤) .

مما سبق يتضح أن الباشا كان مهتما بالتجارة المصرية ويشترك بنفسه في تصريف محاصيل الاطيان ويحتكر الغلال ويتولى بيعها للتجار الاجانب مع تحديد السعر الذى يراه مناسبا والذي يحقق له الربح المطلوب .

وقد ساعده في المضي في سياسته انه كان على خزائن حبيبه وكلاء لا يسلمون منها شيئا الا بأمره وربما كانوا اكثر تشددا منه .

وعموما فقد شكلت الاساليب الاحتكارية التى مارسها محمد على منذ بداية حكمه نمط السياسة التجارية التى سار عليها طوال الجزء الاكبر من حكمه فكل المنتجات المصرية بلا استثناء الى جانب كل المنتجات التى ترد من سنار وكردفان واليمن كانت تخضع هي الاخرى للاحتكارات اذا بيعت للتصدير « فقد تم ارسال محصول سنة كاملة من الصمغ الوارد من السودان الى الخواجة بئرو يوسف في ترينته لبيعه على نمة الحكومة » (١٥٥) .

كما استولى على اهم السلع التى ترسلها بلاد العرب وداخل افريقية الى أوروبا مرة بطريق مصر واصبح لا يمكن لسواه أن يبيع واردات بلاد العرب من بن وبخور وعطور ولا ما يرد من قلب افريقية من ريش نعام وصمغ (١٥٦) .

وكل هذه انماط من التجارة التى كانت موجودة من قبل عصر محمد على ويشغل بها عدد من التجار المصريين ويحققون منها اربحا طائلة .

كذلك قام بتحصيل رسم جبرك قدره ٥٪ من البضائع الواردة من عدن الى وكيل قنصل فرنسا في السويس (١٥٧) ، وان كثرت النسبة التى حصلها من البضائع الواردة من الهند الى السويس والتى كثرت تاتي بمعرفة التجار الانجليز لتصديرها الى أوروبا راسا اقل من التى حصلت من سلبقتها اذ قدرت بـ ١٪ (١٥٨) .



ولم يكن تقليل رسوم الجمارك هو الأسلوب الوحيد الذى قصد به تشجيع التجارة الأجنبية المارة عن طريق مصر أو المبرجودة فى مصر ذاتها بل كان هناك عدة تسهيلات أخرى تمثلت فى أن تجارة الوارد من الخارج لم تخضع لاتلاوات غير ضريبة ٣٪ وهى الضريبة المعمول بها فى الدولة العثمانية وفى ممتلكاتها ومن بينها مصر بمقتضى الامتيازات الأجنبية لأن الباشا كان يحترم جميع المعاهدات القائمة مع الدول الأجنبية وبالباب العالى كذلك لا تدفع السفن ضريبة على حمولتها فى الموانئ المصرية .

كذلك اعفى الأجانب من الاتلاوات الجبزية وعوائد المرور التى كان يدفعها التجار المسلمون والذميون ، ويعزى سبب هذه المحاباة التى يحظى بها الأجانب الى عوامل مختلفة منها اكرام الغرباء وقلة اكتراث الاتراك والاهالى بالتجارة ونفورهم من الملاحاة وربما كان هناك تفسير آخر اكثر اقناعا وهو ما اشتهر به الاتراك من تشبث بكل ما جرى به العرف وحرصهم على تنفيذ المعاهدة التى عقدتها الامبراطورية العثمانية مع فرنسوا الاول فى القرن السادس عشر ومن ثم عدا ذلك عرفا واجب الاتباع (١٥٩) .

ولو لم يعط محمد على التسهيلات العديدة للاوروبيين من التجسّر لما اقتنوا الجياد الاصيلة والمنزل الانيقة ولما عاشوا عيشة الترف والنعيم التى كانوا عليها ولما غصت بهم الاسكندرية التى كانت تبدو وكأنها مدينة اوروبية .

ويعد ضمن حقوق التجسّر الأجانب فى مصر من التسهيلات التى حازوها والمكسب التى حققوها اذ أن محمد على حرص على تحصيل المبالغ المطلوبة من بعض الاشخاص فى مصر للتاجر المدعى دولن لدولف التابع لحكومة فرنسا (١٦٠) ، والتحقق ايضا فى الالتباس الذى قدمه قنصل علم حكومة النمسا بشأن مسألة الخنطة التى سلمها التاجر النمساوى جوزديه موريورغو الى شيخ الخبازين بالحرسة ولم يتمكن من تحصيل ثمنها وافادته بنتيجة التحقيق (١٦١) .

كذلك كان موافقته على التماس قنصل انجلترا بخصوص عدم تحصيل رسم جمرك فى جمارك السويس من النيلة المستوردة الى مصر بمعرفة التجار الانجليز من التسهيلات التى حازها الأجانب (١٦٢) ، كما انه كان يبيعهم الارز بنفس الاسعار التى يبيع بها للتجار المصريين .

وبالاضافة الى كل ذلك كان يعين التجار الاجانب لانقاذهم من الافلاس  
اذ تم اقراض المدعو مور بورفو مائة ألف قرش اعلة له ووقاية له من  
الافلاس زيثما تأتيه رسالة الخشب التي ينتظرها بالاسكندرية (١٦٣) ،  
كما سألهم بعضهم فيما كان عليه من اموال بسبب افلاسهم حتى اضطروا  
الى التسول كالخواجة فرنسيسكي ديملي (١٦٤) .

كذلك نالت معاهدة التجارة المشهورة التي عقدها اللورد بونسومبى  
Ponsomby مع رشيد باشا فى اغسطس سنة ٣٨ العقبة القائمة  
فى وجه تجارة أوروبا التي كلفت جميعها ملكا لمحمد على تلك المعاهدة  
التي تعهد فيها الباب العلى بلغاء الاحتكارات مقابل زيادة رسوم الجمارك  
من ٣ الى ١٢٪ (١٦٥) ، كذلك منحت المعاهدة رعايا بريطانيا حق التمتع  
بامتياز الدولة الاولى بالرعية بحيث تسرى عليهم فى الحال وبدون مقابل  
اية امتيازات تجارية او جمركية تمنح لرعايا أية دولة أخرى (١٦٦) .

ويقال أنه رغم توقيع هذه الاتفاقية الا ان محمد على حاول ان يحتفظ  
بسياسته التجارية واخذ يتعلل باعذار مختلفة لعدم تنفيذها او حتى التدرج  
فى إلغاء الاحتكار كى لا تتأثر حالة البلاد الاقتصادية اذا تم تنفيذ المعاهدة  
دفعة واحدة ولم تتم حرية التصدير الا بعد ذلك حينما أعلن إلغاء الاحتكار  
فى ٢٦ مايو سنة ٤٢ ، ورغم اعلان القنصل بذلك فقد اتبع سياسة  
التدرج التي صمم عليها من قبل (١٦٧) .

وعلى العكس من ذلك يرى انه بتوقيع هذه المعاهدة بطلت حلجة  
محمد على الى الاحتكار وبدأت مصر تفتح ابوابها للتجارة الاوربية .

غير أن ذلك لم يكن أمرا حقيقيا فبالرغم من اعلان محمد على للقنصل  
فى مارس سنة ١٨٤٢ بأن تجارة جميع المنتجات أصبحت حرة عدا القطن  
مؤكددا على ضرورة الانتقال التدريجى وأن وزيره بوغوص بك أعلن فى  
مايو سنة ٤٢ بأن محصول القطن لعام ١٨٤٣ سيكون حرا الا ان الباشا  
واسرته باعتبارهم ملاك الاراضى ظلوا يعرضون على الفلاحين أسعار بيع  
القطن مما يدل على أن الاحتكار استمر عمليا (١٦٨) .

ويؤكد ذلك أيضا أنه بالرغم من أن التجار أصبحوا في الفترة من سنة ١٨٤٢ الى سنة ١٨٤٨ لهم الحق في التجول في القرى والاتصال بالفلاحين وشراء محاصيلهم دون اعتراض عليهم من جانب الحكومة فلن الباشا كان يعاقب الذين يقومون بهذا العمل (١٦٩) .

ولهذا لم يال القناصل التجاريون جهدا الا بذلوه حتى يقضوا على نظام الاحتكار الذي قلقت عليه سياسة البعث الاقتصادية .

غير أن — الحنة — يرى أنه طبقا لمعاهدة سنة ٤٢ تلك المعاهدة التجارية بين إنجلترا وتركيا وتنفيذ بنودها أصبح للتجار الاجانب الحق في شراء الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية لبيعها في داخل القطر أو تصديرها للخارج وبذلك أصبحت تجارة الصادر حرة وصار التجار الاجانب يجولون داخل البلاد المصرية لشراء الحاصلات من المنتجين ونقلها الى الموانئ لتصديرها (١٧٠) .

ومن دواعي الاسف ان انتهاء سياسة الاحتكار واحلال السياسة الاقتصادية الحرة مكانها في الزراعة والصناعة والتجارة لم يحسن حال المصريين لأن الذي استفاد من هذه الحرية حقيقة هي الرأسمالية الاجنبية التي دخلت البلاد في وقت كانت فيه خالية أو تكاد تكون خالية من الرأسمالية الوطنية .

وهكذا أخذ الاوروبيون يستثمرون اموالهم في مصر حتى سيطروا على معظم تجارتها وكافة أنواع النشاط المالى وساعدتهم على ذلك ان محمد على كان قد قضى على البورجوازية الوليدة — الطبقة الوسطى — المثلة في المشايخ والتجار والحرفيين ولهذا كانت عملية الغزو الرأسمالى الاجنبى منذ أواخر عصر محمد على سهلة ولم تواجه بمقاومة الا في أواخر القرن التاسع عشر (١٧١) .

ويمكننا ان نضيف الى ما سبق أن معظم الاستثمارات الاجنبية اتجهت الى شركات الاراضى الزراعية وينوك الرهن العقاري — بعد العصر الذى ندرسه بالاضافة الى بعض مشروعات النقل والخدمات وبذلك استولت

الاحتكارات الاجنبية على جزء كبير من الدخل القومى عن طريق تصدير الارباح الى الخارج وعن طريق التبادل التجارى غير المتكافئ مما ادى الى انكمش السوق المصرية واضعف القدرة الشرائية للمواطن المصرى (١٧٢) .

ولم تكن التجارة هى المجال الاوحد الذى استثمر فيه الاجانب اموالهم انما تعدوا هذا المجال الى قطاع آخر له اهميته الا وهو القطاع الصناعى، فقد انشأ احد الاجانب مذبغة للجلود فى مصر وكان يشتري الجلد النىء من الحكومة ويدبغه ويبيعه للحكومة بثمن محدد (١٧٣) .

كما ارمى الخواجة فرلانديس بلحزار صانع دباغة نيساوى وستة من المستاعدين وتم استدعاء يوسف كنعان والخواجة جوانى للاتفاق معه لممارسة العمل اما بمرتب شهري او اتخاذه شريكا ان رغب فى ذلك ولما كانت هذه الصناعة تفيد الدباغين فقد اوصوا بترجيعها والاتساق على تحديد اسعار الجلود المدبوغة وغير المدبوغة فى عقد المقلولة وان يتم تسليم الآلات الخاصة بالصناعة مع اخذ سند بها (١٧٤) .

كذلك تم الاعتماد على احد الانجليز المدعو « فلايرة » لاستيراد الآلات اللازمة لمصانع الحكومة (١٧٥) .

ولم يقتصر الامر على الاعتماد على الخبرات فحسب بل ان الباشا قد وافق بالفعل على مشاركة رأس المال الاجنبى فى الصناعة حين سمح للخواجة هارس باحضار اربعين رجلا صالحا من المصانع الاوروبية ليكونوا شركاء له فى صناعة القطن الذى يجرى تشغيله فى المصانع المصرية (١٧٦) .

ولم يكن الاجانب مجرد شركاء فى رأس المال فحسب بل أصبح بعضهم ايضا أصحاب مصانع قائمة بذاتها واعطوا رخصا لفتح مصانع خاصة بهم فقد تمكن احدى من فتح مصنع لصنع شمع العسل الاوروبى على الا يضر بشمع عسل مصر وتعهدها هذا الاجنبى ان يبيع بسعر رخيص فضلا عن تعليم هذه الصناعة لاثنتين من الوطنيين وازاء هذا التعهد قرر الباشا



عدم تمكين غيره من فتح مصنع آخر لشمع العسل وذلك لكي لا يسمح بمزاحمة الآخرين له على أن يستمر ذلك لمدة ست سنوات حسب التماس الأوربي في مقلب الا يعدل هي الآخر عن الشروط المتفق عليها (١٧٧) .

كذلك قدم الخواجة روس والخواجة رفائيل تقريراً اقترحا فيه انشاء مدبغ صغير في بولاق او رشيد او دمياط على أن يوسع وفقاً لما تقتضيه ظروف العمل وتدبغ فيه اصناف الجلود على الطراز الاوربي على أن يؤل الانتاج لحسابهما مدة خمس سنين من أول شروعاتهما في العمل على أن تشاركهما الحكومة في اخذ نصف الجلود التي تدبغ ادة ثلاثة سنين ثم الثالث في السنة الرابعة والخامسة ويترك لهما الثلث الباقي على أن تباع لهما قبل غيرهما الجلود اللازمة للتشغيل بالسعر الجارى ويتوليا ادارة المدبغ الى انقضاء المدة المتفق عليها ولا يتدخل احد في شئونهما نظراً لمنفعة هذا المشروع لارباب الحرف وسكن المنطقة (١٧٨) .

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل يقال ان الباشا نشر اعلاناً في ملطة ابدى فيه رغبته بأنه سيقدم شروطاً طيبة للصناع والحرفيين الذين يقبلون الإقامة في مصر ويمارسون مهنتهم وحرفهم وانشأ ورشة تبييض في بولاق عرفت باسم ملطة لاستخدام الملطيين فيها وكانت ترسل اليها المنتجات القطنية من المصانع الاخرى لتبييضها ، كذلك ارسل محمد على وكلاء الى أوروبا لاستقدام طبقة من العمال ذوي الخبرة على أن الحكومة البريطانية رفضت مساعدته في محاولة جلب عمل بريطانيين وحظرت الهجرة ، كما حاولت الحكومة الفرنسية منع هجرة عمالها لكن الوكلاء المصريين نجحوا في اقناع عمال فرنسيين ذوي خبرة بالهجرة دون موافقة حكومتهم (١٧٩) .

واذا كان هدف الحكومة الانجليزية من منع سفر عمالها للعمل في الصناعة المصرية هو عرقلة انتشار الصناعة المصرية لتجد في مصر سوقاً رائجة لبضائعها فلن بيت بريجز قد نجح في تصدير كميات كبيرة من خيط غزل القطن المصرية الى مغازل الهند وانجلترا (١٨٠) .

ويعلق بوالكيت قائلا « وليس من المستطاع أن نعرف المدى الذي ذهب اليه الانجليز في استغلال حاجة البلبشا الى الآلات الصناعية حتى انهم باعوها اليه بلقدح الاثمان وكذا الكثير من الآلات التي لم تكمل اجزاؤها

فضلا عن ردائها وسبق استخدامها بل وعدم صلاحيتها للعمل ولولا ان الطمع الشخصي والرغبة في الكسب يكفيان لتفسير ذلك كله لظن ان المقصود هو قتل الصناعة المصرية الناشئة (١٨١) .

وعندنا ان الغرض الاساسي من اتباع ذلك الاسلوب كان يهدف الى القضاء على النظم الاقتصادي الذي انتهجه محمد علي والقائم في اساسه على سياسة الاحتكار ، وبالفعل اضطر محمد علي الى اقفال معظم مصانعه وورشه وكان هذا بالتالي فرصة اخرى للاجانب « من يونانيين وانجليز وملاطيين وايطاليين وفرنسيين لشراء معظم تلك الآلات وبأبخس الاثمان » .

كذلك سمح انتهاء الاحتكار للاجانب باغراق الاسواق بمنتجاتهم التي تفوق في اتقانها الصناعات المحلية فأصبحت مصر سوقا للمنسوجات الاوربية مما أدى الى زيادة توسع رؤوس الاموال الاوربية في مصر ونشأة طبقة تعمل كوكلاء لتوزيع المصنوعات لحساب الاوربيين واصبح في وسع هذه الطبقة ان تربح أموالا طائلة من العملات التي كانت تتقاضاها خاصة وانها كانت تعمل لحساب الاجانب ويرؤوس أموالهم (١٨٢) .

وبالطبع لم يكن هذا الاسلوب متبعا اثناء سياسة محمد علي الاحتكارية التي كانت تحول على حد قول كلبل « دون دخول رؤوس الاموال الاجنبية الى مصر كما كانت تحول أيضا دون انشاء مؤسسات دائمة فيها » (١٨٣) .

وان كان قد سمح في بعض الحالات القليلة لارباب الاعمال الاجانب بانشاء مصانع في مصر (١٨٤) .

هكذا اتاح الغاء الاحتكار والقضاء على الطبقة الوسطى الممثلة في الحرفيين والتجار الفرصة للاستثمارات الاجنبية ان تغزو السوق المصري دون ان تجد لها منافسا في المجالات المختلفة وحرصوا على توثيق صلاتهم بالدولة اكثر من توثيق صلاتهم بالمجتمع .

ولم تختلف نوعية الاوروبيين الوافدين الى مصر بحثا عن الثروة فى التجارة والزراعة فى العهود التالية عنها فى عهد محمد على الا من حيث العدد واتساع المصالح والاستغلال .

وبذلك اخذت هجرة الاجانب تقدر وتنزل بلريف المصرى وتسرب راس المال الاجنبى اليها بطرق مختلفة واشكال متعددة كان اهمها القروض الاجنبية .

ويعد الغزو الراسملى الاجنبى لمصر منذ اواخر عصر محمد على عملية سهلة ولم يواجه بادننى مقاومة الا فى اواخر القرن التاسع عشر .

## هوامش الفصل الخامس

- (١) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٦١٧ ، ٦١٨ .  
(٢) رفعت المحجوب - النظم الاقتصادية - القاهرة سنة ١٩٥٦ -  
ص ٢٧ ، ٢٨ .  
(٣) د. أحمد عزت عبد الكريم - حركة التجديد فى العالم الاسلامى  
صفحة ١٢٩ .

Girard Op Cit., pp. 253 — 255. (٤)

- (٥) رفعت المحجوب - المصدر السابق - ص ٢٦ .  
(٦) يوسف نحلش - المصدر السابق - ص ٢٦ : ٢٨ .  
(٧) ادوار جوان - المصدر السابق - ص ٣٩٦ .  
(٨) الجبرتى - ج ٤ - نوفمبر سنة ١٨٠٧ - ص ٧١ .  
(٩) ذوقان قرقوط - المصدر السابق - ص ٧٨ .  
(١٠) الجبرتى - ج ٤ - مايو سنة ١٨٠٤ - ص ٢٩٧ .  
(١١) نفس المصدر - سنة ١٨٠٧ - ص ٦٢ .  
(١٢) ذوقان قرقوط - المصدر السابق - ص ٧٨ .  
(١٣) الحنة - تاريخ مصر الاقتصادية - ص ١٥٥ .  
(١٤) الجبرتى - ج ٤ - يناير سنة ١٨١٠ - ص ١٠٣ .  
(١٥) نفس المصدر - ج ٤ - سنة ١٨١٦ - ص ٢٧٠ .  
(١٦) نفس المصدر - ج ٤ - مارس سنة ١٨١٧ - ص ٢٧٢ .  
(١٧) الجبرتى - ج ٤ - المصدر السابق - يوليو سنة ١٨١٧ -  
ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .  
(١٨) ديوان خديوى تركى - دفتر ٧٧٧ صحيفة ٢٤ مكانة ١٩ سنة  
١٢٤٦ هـ - سنة ١٨٣٠ م - ص ٢ : ٧ .



- (١٩) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٦ ، ٧٧ .
- (٢٠) نفس المصدر — ص ٢٧٩ .
- (٢١) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ٨٩ ، ٩٠ .
- (٢٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٧٩ .
- (٢٣) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ١٣١ .
- (٢٤) شفيق غريب — محمد على الكبير — ص ١٠٥ ، ٥٤ .
- (٢٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٩ ، الحقة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ١٥٩ .
- (٢٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٨٠ .
- (٢٧) نفس المصدر — ص ٧٠٥ .
- (٢٨) هيلين ريفلين — ص ٢٨٢ .
- (٢٩) الحقة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ١٦٠ .
- (٣٠) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ٩٠ .
- (٣١) د. حليم عبد الملك — المصدر السابق — ص ٤١ .
- (٣٢) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ٩٠ .
- (٣٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٢٨ .
- (٣٤) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٧٩ .
- (٣٥) محافظ ابحتك الصناعة محفظة ١٠١ دفتر رقم ١٠ معية تركى — وثيقة ٥٠٣ جمادى الاولى سنة ١٢٣٨ هـ « أوامر » .
- (٣٦) الجبرتى — ج ٤ — اكتوبر سنة ١٨١٧ — ص ٢٨٢ ، ٢٨٣ .
- (٣٧) محافظ ابحتك الصناعة دفتر ٦ معية تركى — مكتبة ٧٧٧ ذى الحجة سنة ١٢٣٦ هـ .
- (٣٨) محافظ ابحتك الصناعة — دفتر ٦ معية تركى — ترجمة المكاتبه رقم ٦٩٩ ذى الحجة سنة ١٢٣٦ هـ .

- (٣٩) الجبرتي — ج ٤ — أكتوبر سنة ١٨١٧ — ص ٢٨٣ .
- (٤٠) هيلين ريفلين — المصدر السابق — صص ٢٨٠ ، ٢٨١ ،  
حليم عبد الملك ص ٤٣ .
- (٤١) محفظة ابحاث الصناعة — ١٠١ امر معية تركى ٨٠٦ سنة  
١٢٥٢ هجرى .
- (٤٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — صص ٢٨١ ، ٢٨٢ .
- (٤٣) محفظة ابحاث الصناعة — دفتر ٧٤٤ ديوان خديوى — ترجمة  
امر على رقم ١٥ رمضان سنة ١٢٤٣ هـ .
- (٤٤) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٨٢ .
- (٤٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٢٥ « تقرير  
دولهليل سنة ١٨٣٧ » ، الحنة — ص ١٥٨ .
- (٤٦) محفظة ٧ ديوان خديوى تركى — وثيقة ٩٠ محرم سنة ١٢٥٨ هـ .
- (٤٧) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير دولهليل سنة  
١٨٣٧ صص ٧٨ ، ٨٤ ، ٣٢٩ .
- (٤٨) محافظ ابحاث الصناعة محفظة ١٠١ دفتر رقم ٦٣ معية تركى  
ص ٧٦ — ترجمة افادة تركية رقم ٢٦٣ سنة ١٢٥١ هـ .
- (٤٩) الجبرتي — ج ٤ — أكتوبر سنة ١٨٢٠ — ص ٣١٤ .
- (٥٠) ديوان المعية السنية عربى — مجموعة ١ دفتر ٢ ص ١١٠  
سنة ١٢٥١ هـ امر الى مدير نصف اول وسطا .
- (٥١) على الجريتللى — تاريخ الصناعة فى مصر سنة ١٩٥٨ —  
صفحة ٦٦ .
- (٥٢) د. على الجريتللى — المصدر السابق — ص ٦٦ .
- (٥٣) الجبرتي — ج ٤ — يناير سنة ١٨١٢ — ص ١٥٩ .
- (٥٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٠٦ .
- (٥٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٠٦ .

(٥٦) ديوان المعية السنية عربى - مجموعة ١ دفتر ٥ أمر ٢٥١ -  
صفحة ١٤٠ .

(٥٧) د. حليم عبد الملك - المصدر السابق - صص ٤٤ : ٤٧ .

(٥٨) محافظ ابحك الصناعة دفتر ٥١٠ معية تركية أمر على  
رقم ٣٨ صفر سنة ١٢٣٤ هـ .

(٥٩) الجبرتي ج ٤ اكتوبر سنة ١٨١٨ ص ٢٩١ - هيلين ريفلين  
- المصدر السابق - ص ٢٨٤ .

(٦٠) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٨٢ .

(٦١) محافظ ابحك الصناعة - دفتر ١٩ معية تركى وثيقة ١٨٨ -  
١٥ ذى الحجة سنة ١٢٤٠ هـ .

(٦٢) ديوان معية سنية عربى - المجموعة الاولى دفتر ٥ أمر ٢٥  
ص ٩ - سنة ١٢٥٢ هـ - سنة ١٨٣٦ م ، دفتر ٤ أمر ١٢٤ - ص ٨٢ .  
(٦٣) محافظ ابحك الصناعة - دفتر ٧٨٧ ديوان خديوى قرار  
١٨ ذى الحجة ١٢٤٨ هـ .

(٦٤) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٨٤ .

(٦٥) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ٢٨٩ .

(٦٦) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - صص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٦٧) محافظ ابحك الصناعة - دفتر ١٩ معية تركى وثيقة ١٨٨  
ذى الحجة سنة ١٢٤٠ هـ ، وثيقة ٣١٥ جمادى اول سنة ١٢٤١ هـ .

(٦٨) ديوان المعية السنية عربى - دفتر ٤ أمر ٢٢ ص ١٦ سنة  
١٢٥٢ هجرية .

(٦٩) ديوان المعية السنية عربى - دفتر ٤ أمر ٢٣ ص ١٨ سنة  
١٢٥٢ هجرية .

(٧٠) ديوان معية سنية عربى - دفتر ٤ أمر ٢٧ ص ٢٠ سنة  
١٢٥٢ هجرية .

- (٧١) سجل ٨١ معية تركى — وثيقة ٢٩٨ ارادة الى باقى بك ذى  
الحجة سنة ١٢٥٢ هـ — سنة ١٨٣٧ م .
- (٧٢) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — صص ٩٢ : ٩٣ .
- (٧٣) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٥٢ .
- (٧٤) دفتر معية تركى ١٥ — ترجمة امر رقم ٩٢ صفر سنة ١٢٣٩  
هجريه من الجنب العالى الى ناظر رشيد .
- (٧٥) دفتر ٣ معية تركى — ترجمة امر ٣٦٠ شوال سنة ١٢٣٤ هـ  
من الجنب العالى الى كتحدا بك .
- (٧٦) دفتر ٥ معية تركى — ترجمة وثيقة رقم ١٨٣ شعبان سنة  
١٢٣٥ هجرية .
- (٧٧) دفتر ١٩ معية تركى — وثيقة ١٨٨ ذى الحجة سنة ١٢٤٠ هـ .
- (٧٨) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١١٤ .
- (٧٩) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ٩١ .
- (٨٠) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٨٥ .
- (٨١) نفس المصدر — ص ٧٠٦ ، هيلين ريفلين — ص ٢٨٥ .
- (٨٢) كلوت بك الجزء الثانى — ص ٤٥٨ ، الحقة — تاريخ مصر  
الاقتصادى — ص ١٧٥ .
- (٨٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٨٣ ، ٧٠٥ .
- (٨٤) كريم ثلث — محمد على — ص ٢٥٦ .
- (٨٥) دفتر ١٠ معية تركى — ترجمة الوثيقة ٨٤٨ ذى الحجة سنة  
١٢٣٨ هجرية .
- (٨٦) أمين مصطفى عفيفى — صص ٩٤ ، ٩٥ ، محفظة ديوان  
التجارة والمبيعات محفظة ١ مكتبة ٢٥ ربيع آخر سنة ١٢٣٨ هـ .
- (٨٧) جبريل بير — التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة — صص  
٣٠٢ : ٣٠٤ .



- (٨٨) صبحى وحيدہ — المصدر السابق — ص ٥٠ .
- (٨٩) الحنة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ١٨١ .
- (٩٠) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٧١ .
- (٩١) شفيق غربل — المصدر السابق — ص ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ .
- د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ١٢٤ .
- (٩٢) شفيق غربل — المصدر السابق — ص ١٠٨ .
- (٩٣) د. حليم عبد الملك — المصدر السابق — ص ٧٦ .
- (٩٤) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٥٠ ، ١٥٩ .
- (٩٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير كامبل — سنة ١٨٤٠ — ص ٧٩٢ .
- (٩٦) كلوت بك — المصدر السابق — الجزء الثانى — ص ٢٩٩ .
- (٩٧) الرافعى — عصر محمد على — ص ١٨ ، الجبرتى — ج ٣ — ص ٣٣٨ ، ٣٤٦ .
- (٩٨) ادوان جوان — المصدر السابق — ص ٣٩٦ .
- (٩٩) الجبرتى — ج ٤ — اكتوبر سنة ١٨٠٧ — ص ٧٠ .
- (١٠٠) نفس المصدر — نوفمبر سنة ١٨٠٨ — ص ٨٣ .
- (١٠١) محمد بك فريد — المصدر السابق — ص ٣٦ .
- (١٠٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ١٦٢ .
- (١٠٣) محفظة ١ ديوان التجارة والمبيعات ٦ جمادى اول بسنة ١٢٣٨ هـ ، ١٥ جماد اول سنة ١٢٣٨ هـ .
- (١٠٤) الحنة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٢٦٦ ، ٢٦٩ .
- (١٠٥) محلفظ ابحاث الضنعة — وثيقة ٣١٩ — ص ١٣٢ دفتر ٧٦٩ خديوى تركى صفر سنة ١٢٤٦ هـ .
- (١٠٦) دفتر ٥١ — معية تركى — ص ١١٣ — ترجمة أمر ٤٨٤ ذى الحجة سنة ١٢٤٨ هـ .

- (١٠٧) ديوان التجارة والمبيعات محفوظة ١ وثيقة ٣٦ آخر شوال سنة ١٢٦٠ هـ .
- (١٠٨) ديوان معية سنية عربى - مجموعة ١ دفتر ٢ أوامر كريمة رقم ٣١٨ ص ١٣٤ .
- (١٠٩) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٥٣ ، ص ٧٨ ، ٢٢١ .
- (\*) ديوان التجارة والمبيعات - محفوظة ٥ رمضان سنة ١٢٥١ هـ .
- (١١٠) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٧٨ .
- (١١١) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ٢٥٥ .
- (١١٢) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٥٣ ، ٥٤ .
- (١١٣) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٥٣ ، ٥٥ .
- (١١٤) محفوظة ٣ محفوظات ديوان التجارة والمبيعات ذى الحجة سنة ١٢٥٨ هـ .
- (١١٥) محفوظة ٥ ديوان خديوى تركى - وثيقة تركية رقم ٧١ رجب سنة ١٢٥٣ هـ - سنة ١٨٣٦ م .
- (١١٦) دفتر ٥٠ معية تركى امر ٣٦٣ صحيفة ١٨ سنة ١٢٤٩ هـ .
- (١١٧) دفتر ٥٠ معية تركى وثيقة ٦٧٩ ورقة ٦٢ ضرائب سنة ١٢٥٦ هجرية .
- (١١٨) الحثة - تاريخ مصر الاقتصادى - ص ٢٧١ .
- (١١٩) الجبرتى - ج ٤ - يناير سنة ١٨١٢ - ص ١٥٤ .
- (١٢٠) نفس المصدر - سبتمبر سنة ١٨١٦ - ص ٢٥١ .
- (١٢١) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ٢٦٢ .
- (١٢٢) الجبرتى - ج ٤ - سبتمبر سنة ١٦ - ص ٢٥٢ .
- (١٢٣) محفوظة ٦ محفوظات ديوان التجارة والمبيعات من الجنب العلى الى الباش معلون سنة ١٢٥٩ هـ .
- م ١٩ - التفيرات

(١٢٤) محفظة ٦ محفوظات ديوان التجارة والمبيعات ، رمضان  
سنة ١٢٥٩ هـ .

(١٢٥) شفيق غربال — المصدر السابق — ص ٥٣ .

(١٢٦) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٤١ .

(١٢٧) ادوارد لين — المصريون المحدثون — ص ٧١ .

(\*) تقول هيلين ريفلين فى ص ٢٩٢ انه انشأ ديوان خاص بالشئون  
التجارية فى سنة ١٩ وهى العام الذى طبق فيه سياسته الاحتكارية وضغط  
على التجار الوطنيين والاوروبيين .

(١٢٨) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٧٩ .

(١٢٩) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٦١٦ .

(١٣٠) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٦١٦ .

(١٣١) عزيز خلكى — المصدر السابق — صص ١٠ ، ١١ ، الحقة  
— المصدر السابق — ص ٢٧٣ .

(١٣٢) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٧٨ .

(١٣٣) الجبرتى — ج ٤ — يوليو سنة ١٨١٧ — ص ٢٧٩ .

(١٣٤) الحقة — المصدر السابق — صص ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٦ .

(١٣٥) الجبرتى — ج ٤ — ابريل سنة ١٨١١ — ص ١٣٣ .

(١٣٦) الرافعى — عصر محمد على — ص ٤٩٨ .

(١٣٧) د. عاطف أحمد عبد اللطيف — السلطة والطبقات الاجتماعية  
فى مصر — رسالة دكتوراه سنة ١٩٧٥ — صص ١٠٦ ، ١٠٧ .

(١٣٨) يعقوب ارتين — المصدر السابق — ص ١٣٦ .

(١٣٩) Charles Issawi, Op cit., p. 24.

(١٤٠) هيلين ريفلين — المصدر السابق — صص ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

(١٤١) هيلين ريفلين — المصدر السابق — صص ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

(١٤٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — صص ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

- (١٤٣) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٧٧ .
- (١٤٤) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٥٩ .
- (١٤٥) الحقة — المصدر السابق — صص ٢٧٦ ، ٢٨٦ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ .
- (١٤٦) شفيق غريال — المصدر السابق — ص ١٠٨ .
- (١٤٧) الحقة — تاريخ مصر الاقتصادية — ص ٢٨٦ .
- (١٤٨) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٦٥ ، أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — صص ١٧٦ ، ١٧٧ .
- (١٤٩) الحقة — المصدر السابق — ص ٢٨٦ .
- (١٥٠) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٤٢ .
- (١٥١) الحقة — المصدر السابق — ص ٣١٧ .
- (١٥٢) محفظة ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ١ — ٢١ جمادى الثانية سنة ١٢٣٨ هـ .
- (١٥٣) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ١ — ٢٣ جمادى الآخر — سنة ١٢٣٨ هـ .
- (١٥٤) دفتر معية سنوية عربى — مجموعة ١ دفتر ١ أمر ٦١ — ص ١٢ — ٢٣ صفر سنة ١٢٤٥ هـ .
- (١٥٥) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٥ — ٢٦ جمادى الثنى سنة ١٢٦٢ هـ من الجنب العلى الى ارتين بك .
- (١٥٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٣٢ .
- (١٥٧) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٤ — ٣ ربيع ثنى سنة ١٢٥٩ هـ من الجنب العلى الى البش معلون .
- (١٥٨) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٣ — ذى الحجة سنة ١٢٥٨ هـ من الجنب العلى الى البش معلون .
- (١٥٩) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٥٢ ، ٥٣ .



- (١٦٠) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٥ — من الجنب العلى —  
الى مدير الديوان الملكى سنة ١٢٥٤ هـ .
- (١٦١) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٥ — من الجنب العلى —  
الى الكتخدا باشا جملد أول سنة ١٢٥٤ هـ .
- (١٦٢) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٣ — محرم سنة ١٢٦٠ هـ  
— من الجنب العلى الى الباشا معلون .
- (١٦٣) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٥ — ٢١ ذى الحجة سنة  
١٢٥٠ هـ .
- (١٦٤) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٣ — ٢١ شعبان سنة  
١٢٦١ هـ من الجنب العلى الى ارتين بك .
- (١٦٥) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١٢٩ .
- (١٦٦) الحقة — المصدر السابق — ص ٢٦٨ .
- (١٦٧) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٨٠ .
- (١٦٨) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١٣٠ .
- (١٦٩) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٨١ .
- (١٧٠) الحقة — المصدر السابق — ص ٢٨٧ .
- (١٧١) د. محمد انيس — دراسة فى المجتمع المصرى — ص ١١٧ .
- (١٧٢) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٢٥١ .
- (١٧٣) د. حليم عبد الملك — المصدر السابق — ص ٤١ .
- (١٧٤) محلفظ ابحك الصناعة — دفتر رقم ١٠ معية تركى — ترجمة  
وثيقة ٨٤٨ — ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٣٨ هـ .
- (١٧٥) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٣ — من الجنب العلى  
الى بوغوص ناظر التجارة وثيقة رقم ٩٤ — آخر ذى الحجة سنة ١٢٤٢ هـ
- (١٧٦) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٥ أوامر ٢٢ ربيع أول  
سنة ١٢٤٩ هـ .

- (١٧٧) محافظ ابحاث الصناعة - دفتر ٧٤٥ ديوان خديوى ترجمة  
أمر على رقم ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٤٣ هـ .
- (١٧٨) محافظ ابحاث الصناعة - دفتر رقم ٢٤ معية تركى ترجمة امر  
تركى رقم ٣٨١ ذى الحجة سنة ١٢٤١ هـ .
- (١٧٩) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ٢٨٣ .
- (١٨٠) أمين مصطفى عفيفى - المصدر السابق - ص ٩٦ .
- (١٨١) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٢٢٩ .
- (١٨٢) د. جلال يحيى - مصر الحديثة - صص ١٧ ، ١٩ .
- (١٨٣) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - تقرير كامبل يوليو  
سنة ٤٠ - ص ٧٨١ .
- (١٨٤) الحقة - تاريخ مصر الاقتصادى - ص ١٧٣ .



# الفصل السادس

التعليم واثره فى نشوء طبقة الافندية

١ – الموظفون المصريون •

٢ – الموظفون الاتراك •





## الفصل السادس

### التعليم واثره فى نشوء طبقة الافندية

لا شك ان نظم التعليم الحديث الذى أدخله محمد على كان له أبعد الاثر فى حياة المجتمع المصرى ورغم ان هدفه لم يكن فى الاصل هو نشر الثقافة الا أنه حقق هذا الغرض بطريق غير مباشر ، والذى يعنينا هنا هو أنه نجح فى أن يربط التعليم ببناء الدولة الحديثة وخلق طبقة قادرة على تحمل مسئولياتها اذ أصبح المصريين يشغلون بعض الوظائف الهامة ويؤدون خدمات للدولة بعد أن كانوا مبعدين ابعدا تلمها عن ممارسة تلك المهام سواء فى عهد العثمانيين أو فى عهد المماليك .

وسنعنى هنا بابرار عدة نقاط لتوضيح ذلك التطور الذى طرأ على المصريين فى هذا المجال كدراسة المثقفين المصريين الممثلين فى علماء الأزهر وكذا الموظفين قبل بناء الدولة الحديثة سواء أكتوا من الأثر أو الاقبط ثم اثر التعليم الحديث فى ظهور طبقة الافندية المصريين والأتراك وان كانت النظرة العنصرية تظهر بوضوح فى التعليم اذ كان هناك اعداد خاص لكل من المماليك والأتراك ليتولوا الوظائف الكبرى لأنه لم يوجد فى ذلك الوقت أصلح منهم لها ، ثم لم يلبث أن خصص الباشا للمصريين قسما كبيرا من الوظائف الهامة .

خضع المجتمع المصرى لتأثيرات شبه عنصرية لوجود بقايا اجنسس غريبة غير مرتبطة ببنيتة الاجتماعية من ناحية انتمائها لقومية غير قوميتة ولحصولها على امتيازات طبقية واسعة عمقت الهوة بين هذه الفئات وبين الكيان الاجتماعى المصرى ككل وقد تمثلت تلك الفئات فى بقايا دولة المماليك وما انضم اليها من عناصر تركية والبنانية .

بدأ محمد على بتغييرات اجتماعية قامت على انقراض النظم المملوكى وتمثلت فى ايجلا طبقة من الموظفين الوطنيين لتعبر عن نفسها كجزء من هيكل المجتمع الجديد (١) .

ولا نعتقد أنه كان بإمكانها تحقيق ذلك منذ بداية تكوينها لان الوالى كان يمثل الوصاية الابوية المنشودة على هذه الطبقة رغم أن التعليم الحديث الذى أوجده هو الذى ساعد على خلق هذه الطبقة فالازهر والكتاتيب كانت تمثل مراكز التعليم الاساسية فى البلاد هذا بالاضافة الى المدارس الاهلية فالازهر بفروعه فى المدن والقرى اعتبر المعهد العلمى الوحيد الذى كانت تستقى منه مصر ما تمد به ابناءها واستمرت هذه التربية حتى عصر محمد على .

وهكذا استمر التعليم جامدا لم يمسسه الممالك او الفرنسيون بتغيرات جوهرية ، فليس للازهر قانون يقيد الدراسة فيه بنظام معين بل كانت رغبة الطالب هى الاساس فهى الذى يختار دروسه واستاذة ويبقى فى الازهر حتى يأنس فى نفسه الكفاءة فيتقدم بأذن من شيخه الى حلقة الدرس التى يحضرها بعض الطلاب فيناقشهم ويناقشوه فلن فهموا وأفادوا أقبلوا عليه وصر من العلماء (٢) .

وقد بلغ عدد طلبة الازهر الفين من بينهم عدد من غير المصريين(٣)، وعموما كان التفضيل بين المتقدمين يقوم فى أساسه على المعرفة العلمية وليس التمييز الطبقي أو الشخصى (٤) .

وقد بلغ من تقدير واحترام العلم فى الازهر أن كان المنتسبون اليه يمتنحون بعض المميزات مثل الاعفاء من التجنيد والعمل فى الحقل الزراعى كذلك أصبح ملاذا يحتوى به المظلومون ويدعون فيه ما يخفون عليه من الضياع .

وهكذا أصبح ملتقى عربيا واسلاميا وتشكلت فى رحابه أروقة خاصة بكل قطر وكان معقل مصر الوطنى وملجأ الشعب الوحيد لرفع المظالم .

واذا كان الازهر موطنا للدراسة العالية فيمكن اعتبار الكتاتيب موطنا للدراسة الاولى ، وكما ظل التعليم فى الازهر حرا لا يخضع لنظم أو قوانين فقد ظل التعليم فى الكتاتيب حرا وكان الغرض من انشائها تحفيظ القرآن .

وبذلك كان الكتاب صورة مصغرة من الازهر وهو على اى حال المدرسة الوحيدة التى تعد تلاميذها للالتحاق بالازهر غير أن هذه الكتاتيب لم تلبث أن أصابتها روح الجمود لأنها لم تتلعب الزمن فى تطويره ولم تعلم مبادئ العلوم الحديثة وبذلك لم تحقق الأغراض العاجلة التى توخاها محمد على من التعليم الحديث ولهذا لم يهتم بتحويلها الى مدارس تسير فى تعليمها على النظام الحديث بل أهملها وأنشأ بجانبها المدارس التى يريدونها غير أنها لم تأبه إذ ذاك بهذه النزعة الحديثة فى التعليم وآثرت كما فعل الازهر أن تسير فى طريقها الذى درجت عليه وجمدت أمام التطور .

وإذا كان الكتاب هو أداة التعليم الوحيدة فى الريف فنجد أن كثيرا من الأغنياء والموسرين فى المدن يؤسسون بعض المدارس فى المساجد على مثل الازهر ويجلبون لها أساتذة من خريجي الازهر يدرسون لمن لم تمكنهم ظروف الحياة من النزوح الى القاهرة طلبا للعلم كما كان الأغنياء إذا ما برموا بأرسال أولادهم الى هذه المدارس أو الكتاتيب التى يخلطون فيها أبناء العامة فلتهم كثوا يحضرون لهم الفقهاء من أهل الازهر أو غيره من المساجد ليقوموا على تربية أبنائهم ومن ملكت أيمانهم .

وهكذا كان التعليم فى البلاد مستمدا من الازهر وعلمائه وظل هو ينبوع الذى تنهل منه الثقافة فى مصر ورغم هذا فقد كان المترددون على الازهر قليلى العدد بالنسبة لمجموع الأمة بل قل منهم من كان يواصل الدرس فيه حتى نهايته إذ كانت مناهج الدراسة فى الازهر خالية من العلوم التى تفيد صاحبها فى أمور الحياة العلمية كالزراعة والصناعة أو التجارة وكانت رسالة الازهر فى نواحي العلم والبحث قاصرة على تخريج فئة منفصلة عن المجتمع وسواء أكانت هذه الفئة ممثلة بعقليتها أم لم تكن فالثابت أنه لم يكن لها كبير حظ فى تثقيف هذا المجتمع لأن الاتصال لم يكن وثيقا بين العلم الذى يلقى فى الازهر وبين سواد الناس بل كانت هناك هوة تباعد بين الفريقين .

ولم يكن حظ الكتاتيب بأجدى من حظ الازهر فى نشر الثقافة إذ أن هذا النوع من التعليم لم يكن يساعد الآخرين على إجلادة التفكير أو يبعث

فيهم شوقا الى مواصلة العلم أو استخدام ما تعلموه في تحسين حالهم من الوجهة العقلية أو الاجتماعية أو المادية بل ان كثيرا منهم كانوا ينسون القراءة والكتابة بمجرد اهمال المزان عليها .

وبالرغم من أن هذا النوع من التعليم كان له جوانب سلبية فقد كان له أيضا نواحي ايجابية ومؤثرة سواء في القرى أو المدن .

فالتعليم الدينى فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر عجز عن أن يكون مصدرا فعلا من مصادر التثقيف غير أنه لا يجب أن ننفل ناحية أخرى من نواحي التثقيف الشعبى فى مصر كان لها أثرها فقد أخذ علماء الدين يفقهون العلة فى فرائض الدين وتفسير القرآن ويقصون عليهم القصص الدينى ، فاهتم الناس بهذا الضرب من التعليم الدينى اهتماما يختلف شدة وضعفا باختلاف ظروفهم المادية والاجتماعية وهكذا أثر التعليم الدينى فى تثقيف الناس (٥) .

والحقيقة أن أمر التعليم كان متروكا لجهود أفراد أو هيئات غير حكومية قاموا بإنشاء الكتائب فى بيوتهم أى فى قسم من المسجد وبعض المدارس الدينية الملحقه بالمسجد وكان أمر الحرف عليها متروكا للجهات الخيرية من الاوقاف المرسدة عليها .

اذن كان هذا النوع من التعليم أو هذه المؤسسات التعليمية بمثابة مؤسسة أهلية حرة (٦) ، ومن هنا كانت لها قوة إزاء الدولة بل قوة فعلة ومؤثرة لأنها ليست خاضعة لسلطة الدولة وبغير حاجة إليها ولا لمساعداتها .

وقد أطلق على هذا النوع من التعليم بعد أن أدخل محمد على التعليم الحديث اسم التعليم القديم مميذا له عن النوع الجديد من التعليم الذى دخل مصر لأول مرة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر وظل بها الى الوقت الحاضر غير أن ذلك لم يمنع من استمرار التعليم القديم من الحياة فى عصر محمد على فلم يكن يرجى منه الحصول على الوظائف ورغم هذا فإن الأهلى لم يبخلوا بدفع مبلغ ولو بسيط لتعليم أولادهم يتراوح ما بين



٣ — ٣٠ مدينى فى الاسبوع وكثت المدارس العمومية كثيرة جدا فى القاهرة وفى المدن الرئيسية ولكن من النادر أن نرى مدرسة واحدة فى الريف وعلى الآباء الذين يريدون تعليم أبنائهم أن يرسلوهم الى أملم المسجد (٧) .

وهنا يجدر بنا أن نتساءل هل ظل الوضع على ما هو عليه ؟

لقد تغير كل شيء بالنسبة للتعليم فى عصر محمد على فلم يعد التعليم مقاصرا على الازهر والكتاتيب والمدارس الاهلية بل أنشئت المدارس الحديثة وأصبح لها مناهجها الخاصة وعلومها الحديثة كما أرسلت البعثات الى الخارج لحاجة الدولة الماسة الى تخريج موظفين للدولة للمساهمة فى بنائها والاهتمام بشتى نواحى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما تغير نظم ادارة المدارس ولم تعد خاضعة للاهالى أو القاضى أو الاوقاف الخيرية للاشراف عليها بل تعهدت الدولة بمهمة الاشراف أو الانفاق وأنشأت ديوانا خلاصا للاشراف على المهام الادارية احتوى على العديد من الموظفين والاداريين .

ويبدو أن هذه الخطيرة كانت على جانب كبير من الاهمية لانها تعد من ركائز بناء الدولة الحديثة يقول محمد فؤاد شكرى « ليس بين منشآت محمد على ما هو أكثر تشريفا له من المدارس وإذا شئنا أن نقدر جميع ما قلم به فى هذه الناحية تقديرا عادلا فمن الواجب ألا نغفل قط النقطة التى بدأ منها ، فالطلبة الذين يدرسون العلوم الرياضية ويدربون على فنون الرسم هم أبناء الفلاحين الذين يجهل أغلبهم القراءة والكتابة وقد ذكر الوالى نفسه أنه عندما تولى الحكم لم يكن بمصر مائتان من الأشخاص يعرفون كتابة الحسابات اللهم الا اذا استثنينا الكتبة الاقباط (٨) .

ومن أهم العقبات التى صاندها محمد على عند التفكير فى انشاء المدارس تعذر الحصول على مدرسين يعرفون لغة البلاد فقد كان جميع الاساتذة الذين قدموا من فرنسا يعجزون عن القاء دروسهم الا اذا استعانوا بالترجمين كما أن اعداد فريق من الطلبة يمكن الاطمئنان اليهم فى النهوض بوظائف التدريس لم يتم الا فى تدرج بطيء .

غير أن هذا لم يثنه عن عزمه فنجدته يستمر في اعداد العدة لانشاء المدارس الجديدة لكنه في نفس الوقت يتخير تلاميذها ومعلميها من المعهد القديم — الازهر — بعد أن رأى من بعض أساتذته كالشيخ حسن العطار استعدادا لتجديد المعارف وفقد الثقة بالعلوم القديمة والانبهار بعلوم الفرنسيين بل وقراءتها لتلاميذه .

وقد روى عن الشيخ حسن العطار أنه كان يقول أن بلادنا لابد أن تتجدد فيها العلوم والمعارف وقد بدأ بنفسه حين تعلم على يد نفر من الفرنسيين لغتهم أو حتى على الأقل مبادئها (٩) .

كذلك احتاج الباشا الى بعض مشايخ الازهر للتدريس في مدارس الجديدة أو لتصحيح الكتب المترجمة وكان تلاميذ العطار أمثال التونسي والدسوقي والطنطاوي خير من قام بالواجب ومن أقرب تلاميذ العطار أيضا رفاعة الطهطاوي لهذا رشحه املا لحدى فرق الجيش الجديد حينما طلب محمد على ذلك من العطار ثم أصبح املا للبعثة .

وكان رفاعة هي بداية التجسيد الفعلي لتيار التجديد والداعية الاساسي له ، ويقال أن أنبغ من ظهر من تلاميذ المدارس والبعثات هم من أخذوا من تلاميذ الازهر وشيوخه وكانت طائفة المحررين والمصححين لكتب الترجمة كلها من شيوخ الازهر ولم يكن انحراف المشايخ عن المدارس الحديثة تلميذا بل لقد ابتعد بعض الشيوخ بأولادهم عن الازهر وادخلوهم المدارس فأدخل الشيخ عوض القنياتي ابنه سلم — الدكتور سالم باشا سلم فيما بعد — مدرسة الطب وصحب الشيخ نصر الهوريني ابنه سعيدا — الدكتور سعيد فيما بعد — معه في بعثة الى فرنسا (١٠) .

ومن المعروف أن هذه حالات فردية وحينما أراد محمد على حشد الطلبة للمدارس الحديثة استخدم القوة لتحقيق هذا الغرض كذلك عارض كثير من الازهرين سياسة الباشا التعليمية .

فقد اقبلت فئة قليلة من الشيوخ على قراءة بعض هذه الكتب وتفهمها وأعرضت الفئة الاخرى — وهي الاكثرية — عنها اما حذرا واما كرها شأن الانسان في كل مجتمع وينظرته الى كل جديد واعتداده بكل قديم وخلصه لما يتسم به عموما رجل الدين من الطابع المحافظ ، ويمكن تلمس العذر

لهؤلاء المعرضين اذ ان معظم الكتب الحديثة والمترجمة كانت كتباً علمية بحثية تبحث فى فن التشريح أو الامراض والهندسة والكيمياء وهذه العلوم تحتاج الى أسس من المبادئ الأولية لم تتح الفرصة لشيخ الأزهر لتلقيها.

لكن هل كان محمد على محققاً عندما ترك معاهد العلم القديمة كما هي وأنشأ الى جانبها المدارس الحديثة ؟

واذا كان محققاً فى تصرفه هذا فهل كان محققاً أيضاً عندما ترك التعليم القديم على قدمه أم كل من الافضل ان يحاول تطعيمه بشيء من البرامج والدراسات الجديدة حتى تستطيع هذه المعاهد القديمة ان تقترب مع مضى الزمن شيئاً فشيئاً من المعاهد الجديدة .

واخيراً هل نجح محمد على فى محاولاته ؟

ان غاية ما نستطيع ان نقرره ان هذا الجمود من شيوخ الأزهر وقف بهم وبمعهدهم عن السير مع القافلة فتركزت العناية بالعلوم الحديثة وبالكتب المترجمة فى المدارس الجديدة وتلاميذها ومدرسيها وخريجياتها وبدأوا بهذا يحتلون مقام الزعامة الفكرية فى مصر ، وهكذا مهدت المدارس الجديدة وحركة الترجمة بوجه خاص السبيل للاندونية ان يظفوا المشايخ فى الزعامة الفكرية فى مصر (١١) ، وان كلن هذا لا يعنى اندثار مكتبة الأزهر . فقد ترك التعليم الدينى وشأنه وأقيمت بجانبه مدارس للتعليم على النظام الغربى وصار النوعان من التعليم جنباً الى جنب (١٢) حتى اذا بدأ الى يضع دعائم جديدة لنهضة اقتصادية وحربية جديدة احتاج الى طوائف من أهل البلاد تعينه على القيام على ما تتطلبه هذه النهضة من أطباء وضباط ومهندسين وصناع ولكن الأزهر لم يكن يعلم الطب أو الفنون الحربية أو الرياضة أو الصناعة . أدرك محمد على انه من العبث ان يتفقد أعوانه هؤلاء فى أروقة الأزهر وحول أعمدته فقد كانت الهوة سحيقة بين ما يلقى فى الأزهر وبين ما يتطلبه المجتمع المصرى فى حاجاته الجديدة فلم يصعب ألم البشاً الا أحد أمرين اما أن يضع من النظم ما يحول الأزهر الى الكتائب الى نحو يحقق أغراضه فى اعداد أهل البلاد لولاية شئونهم فى الادارة والجيش والمصانع والمدارس والمستشفيات واما أن

يهمل التعليم القديم وينشئ بجانبه مدارس للتعليم الحديث تعد التلاميذ ليكونوا أعوانه فى حركة الإصلاح وكان المثال الغربى للتعليم واضحا أملم عينيه وكان أداة الحكومة فى اعداد من تحتاج اليه من الموظفين ولم يكن التعليم غرضا فى ذاته تقوم به الحكومة لترقية الشعب والنهوض به بقدر ما كان وسيلة اتبعتها الحكومة لتكوين فئة من الموظفين سواى شئون الادارة والاقتصاد والحرب .

ولما كان الازهر لا يمكن ان يحقق اغراض الحاسم فى مخربج من سيساهمون فى هذه النهضة كلن طبيعيا ان يحول وجهه عن الازهر والتأيب وينشئ نظاما تعليميا قلما بذاته يسير فى خط متواز مع التعليم القديم دون ان يلتقى معه وحين بدا ينشئ التعليم الحديث خشي من اماره حفيظة العلماء وبما يتبع ذلك من تهيج للشعور الدينى بين العامة واهذا ابقى التعاليم القديم (١٣) .

ولم يعن ذلك ان الحكومة قد احتكرت التعليم فى يدها او حتى تولت الاشراف على معاهده جميعا فظل الازهر محنقنا بشخصيته وديانته وأساليبه فى التفكير والدرس ونجح فى ذلك لانه لم ينه عن المشاومة طويلا فقد كان تيار التعليم الحديث جارفا فما لبث ان تأثر الازهر به وان لم يفته ان يؤثر فيه كذلك ، ولو لم يكن للحكومة سلطان قوى فى شئون التعليم لعجزت عن ان تدفع التلاميذ الى مدارسها وعن ان تحسن الاشراف على منشأتها العلمية ، ورغم هذا بقى التعليم القديم مجتذب اليه عدد كبير من التلاميذ اكبر مما تجتذبه مدارس الحكومة فقد بلغ عدد التلاميذ المكاتب والمساجد ٢٠.٠٠٠ تلميذ .

غير ان استمرار الازهر فى عنايته بالفرد من حيث تربيته الدينية فقط وعدم تمكنه من توفير اسباب الرزق له فى المجتمع الذى يسكن فيه وابتعاده عن مجال التوظيف قد باعد بينه وبين كثيرين من خلسة الناس فقد كانت المناصب التى يشغلها خربجو المدارس والوزراء والاحترام الذى يحظون به فى أنحاء البلاد خلب البلب الناس وجذبهم الى المدارس التى



تقدم كل ذلك وبدأ كثير من تلاميذ الأزهر يتركبونه الى المدارس اما بدافع من انفسهم او بدافع من سلطان الحكومة .  
ولما كانت حاجة الحاكم ماسة للأزهر فقد استعان بمدرسين منه فكون بذلك فريقا هاما من موظفى المدارس ورؤساء المدرسين — الباشخوجات — كما كان نظار مكاتب المبتدئين من علماء الأزهر وهم خير من عرفتهم المكاتب الابتدائية فى طورها الجديد المنظم فهم القلمون بالتدريس فى مكاتب المبتدئين وكتبهم هى التى تدرس كما حملوا معهم ايضا طريقتهم فى التدريس ولهذا كان الحفظ من اهم المظاهر التى اقترنت بالتعليم فى عصر محمد على واخيرا استعين بهم كمرجمين ومصححين ، ومن الأزهر اختارت الحكومة ثلاثة اوفدتهم فى بعثة سنة ٢٦ الى فرنسا .

وكان هؤلاء التلاميذ يمثلون مدرسة جديدة قلقة على الاخذ بحظ من كلتا الثقفتين ثقافة الأزهر الدينية وثقافة الغرب القلقة على التفكير الحر والنظرة الجديدة الى الحياة (١٤) .

واذا كان الأزهر له تأثير عميق على المدارس الحديثة فى بداية نشأتها اذ اعتمدت على رجاله وكتبه وطريقته فى التدريس الا انها لم تلبث أن تحررت من نفوذه بتنظيم المدرسة التجهيزية التى بدأت تأخذ منها كفايتها اذ أدركت الحكومة ان طلاب الأزهر لا يمكنهم متابعة دراسة العلوم الحديثة .

كما اقتضت البعثات المصرية الى اورشليم على خريجي المدارس الخصوصية كذلك بدىء بالتحرر من كتب الأزهر فى مكاتب المبتدئين لكنها كانت بداية ضعيفة وظلت الغلبة لكتب الأزهر فى المكاتب والمدارس على السواء كما لم يمكن الاستغناء عن مدرسى اللغة العربية والمصححين من الأزهر لحاجة الحكومة اليهم وأن كان قد استبدل بأساتذة الأزهر الذين كانوا نظارا على مكاتب المبتدئين الاطباء المتخرجين فى مدرسة الطب لادارة تلك المكاتب ومعالجة تلاميذها .



وعندما رأت الحكومة نبوغ بعض خريجي مدرسة اللسان فى اللغة العربية شجعها ذلك على تعيينهم مدرسين لهذه اللغة ليحلوا محل رجال الأزهر وهكذا أخذ خريجو المدارس يزاحمون رجال الأزهر فى الميدان الذى احتكروه طويلا غير أن هذه المزاحمة لم تستمر طويلا إذ سرعان ما أدرك عدد من الأزهرين أهمية العلوم الحديثة والاخذ بها بل وادخل أولادهم الى مدرسة المبتدئين ومن هنا عادت الصلة من جديد بين الأزهر والمدارس وإن كانت هذه الصلة أقوى فى عصر محمد على من العصر الذى تلتها (١٥) .

وعلى كل حال ظل التعليم التقليدى وهىئة مشايخ الأزهر وطلابه فى غالبيتهم العظمى معادين للكتب الاجنبية والمترجمة التى لم تجد فى البلاد قراء ولا مفتعين بترك الكتب والفنون (١٦) . وعلى العكس يرى أن النظام الجديد للتعليم الذى كان يقوم على النمط الاوروبى لم يتعرض للأزهر لكنه خلق الى جانب الأزهر نظاما تعليميا علميا كاملا يقوم على المدارس التجهيزية والعالية ونظام البعثات الى أوروبا وعلى حركة واسعة النطاق من النقل والترجمة من علوم الغرب ولقد ترتب على ذلك النظام التعليمى الجديد ظهور طبقة جديدة من المثقفين المتأثرين بالثقافة الغربية ولا سيما الفرنسية ويمثلهم تمثيلا دقيقا فى عهد محمد على رفاعة الطهطاوى (١٧) .

كان هذا هو ما تعلق بالمثقفين المصريين ودورهم بالنسبة للتعليم الحديث وموقفهم منه واعتنى بهم علماء الأزهر — فمما لا شك فيه أنهم قد ساهموا الى حد بعيد فى التأثير على التعليم الحديث والتأثر به وإن كان التأثير يحمل بين طياته طابع المحافظة والتشكك فى كل جديد .

على انه قبل أن نتناول هذه الفئة الجديدة من الموظفين المصريين لابد وان نلقى نظرة على فئة الموظفين قبل عهد التعليم العصرى ويلاحظ هنا تغيير جذرى فى هذه الفئة فبعد أن كانت معظم الوظائف فى يد الاقلية القبطية أو فى يد العناصر التركية الوافدة فتحت الباب أمام عامة المصريين لكي يلتحقوا بالسلك الوظيفى .

من المعروف أن الاقباط كانوا يشكلون طبقة مدنية على أعمال الحسابات ولهذا كان يعهد اليها بجمع الضرائب حتى من قبل عصر محمد على « كما كانوا يحتكرون الكتابة الادارية منذ قرون فكثيرا كتبة الدواوين وجباة الاموال وصيرفة الاقاليم وملتزمى الجمارك وعموما فقد كان معظم موظفى الحكومة الاقباط اما كتابا او محاسبين وحتى الذين عملوا فى الجيش فيما بعد من الكتبة كانوا من الاقباط وحصلوا على درجة ملازم اول وتقاضوا المرتب المخصص لهذه الرتبة وهو ٣٠٠ قرش فى الشهر (١٨) .

كذلك كان الجزء الاكبر من الاقباط الذين يعيشون فى المدن يوظفون بصفة رئيسية فى استلام الضرائب وفى ادارة العزب الخاصة برؤساء البلد والاشخاص الذين لهم علم بهذا اللون من الوظيفة قد جعلوا من انفسهم اشخاصا لهم بعض الاهمية (١٩) . كما عهد اليهم عدد من اغنياء الترك والمماليك وبناء العرب بل ادارة اموالهم الخاصة .

وهكذا كان الاقباط يعيشون على هامش المجتمع بل نوعا من الحياة الخاصة ليس فيها الاضطهاد ولا التمييز الطائفى وليس فيها كل التسامح فهناك بعض اشياء فرضتها التقاليد او العرف قد جعلت هناك شيئا من القيود على حياة الطوائف غير الاسلامية وخصوصا فى المدن ولا يعتقد أن الاقباط فى الريف احسوا بهذه القيود (٢٠) .

وبالرغم من أن بونابرت حاول ايجاد فرقة اجتماعية باعطاء بعض المناصب الادارية لاهل الذمة وتنصيبهم كجباة ضرائب الا أن ذلك لم يؤد الى فتنة طائفية وكان هؤلاء يعيشون فى بحيرة من العيش وذوى دخول مرتفعة ولكنهم كثيرا ما تعرضوا للمصلرة ولنهب اموالهم ليس من بلب الاضطهاد الطائفى وانما شأنهم فى ذلك شأن بقية التجار المصريين ومنهم من حاز شهرة عالية وكون ثروة ضخمة جعلتهم ضمن كبر الاثرياء ومن هؤلاء المعلم غالى الذى كان كتبا لدى الالفى بك والذى حاز ثروة ضخمة وكثير من الاتباع والجوارى والتابعين الذين قاموا بتصرف أعماله (٢١) .

وكما عمل المعلم غالى مع الالفى بك فقد عمل ايضا مع الباشا الذى جعله كاتب سره وأسند اليه حسابات جمع الدفاتر وأقلام المبتدعات وحكام الاقاليم (٢٢) .

وقد كان كثير من الاقباط يملكون اكثر من كبار اليسار المصريين ومن هؤلاء الاثرياء المعلم واصف كبير المبشرين الذى كان خبيرا بشئون ايرادات البلاد ومتصرفا وبيده نسخ من سجلات الروزنامة (٢٣) .

وهكذا ظلت حصلت النيلة فى ايدى الموظفين الاقباط الذين جعلوا منها نموذجا تلبا من التعقيد بحيث لا يمكن الاستغناء عنهم كما انها اخفت سرقتهم (٢٤) .

وقد اشتهر بعض الاقباط وبخاصة الصيرفة منهم بالشدّة والعنف فى معاملة المسلمين ومن هؤلاء يعقوب القبطى (٢٥) ، وحنّا الشامى وملطى القبطى وعندما تبين عدم نزاهتهم تم اعدام الاخيرين وصودرت محلاتهم ومنزلهم (٢٦) .

واتبع محمد على هذا الاسلوب فى بداية حكمه ثم ما لبث ان غير سياسته لحاجته لخدماتهم فقد اعطى يوسف الذمى الذى كان يعمل فى الجبخانه تذكرة صادرة من الديوان العالى حتى لا يتعرض لاية ملحوظة بسبب زيه (٢٧) .

على ان الباشا ما لبث ان رفع عنهم موضوع الزى المعين وانتقى منهم الاكفاء لمساعدته فى تطوير البلاد ما ادى الى ظهورهم كقوة هامة فى الادارة (٢٨) .

ويعد محمد على اول من اعطى الاقباط المراتب المدنية (٢٩) ، كما انه اول من وضع القوانين المنصفة لطبقة الاقلية وبخاصة الاقباط ولم يقف الحل به عند هذا الحد بل رفع البعض منهم الى مرتبة البكوات (٣٠) .

ويعد الاقباط ونصارى السوريين والارمن من رجال الصفوة فى عصر محمد على وهم جميعا يتفقون فى انه بالنسبة لهم كان ولى النعم فقد تعهدهم بالتعليم وانعم عليهم بالارزاق السخية من مال واراض ورفع من قدرهم بين الناس (٣١) . كذلك اختار الوالى بعض المآمر من نصارى البلاد ومن المعروف انه لم يسبق لن يحكموا مصر من المسلمين ان قلدوا احد المسيحيين مثل هذه الوظائف ، ومن ابرز الشخصيات التى حظت ثقة الباشا عبود النصرانى الذى كان كاتبا للخزينة ويتقاضى مرتبا كبيرا ووصلت ثقة الباشا فيه لدرجة انه رغب فى توليه الدفتردارية (٣٢) .

وفى الوقت الذى أشفق فيه محمد على على بعض الاقباط وخصهم برعايته نجده يقبض بيد من حديد على نواصى الجبابة والمقيمين على الاموال الذين جعلوا همهم الاستفادة من المصائب التى تحيق بالجمهور فنجده يغرم جرجيس الجوهري ٤٨٠٠ كينى كلن قد استولى عليها بغير حق (٣٣) كما انزلوا قوائم البلاد والحصص التى كلفت تحت التزام جرجيس الجوهري الى المزايد فاشتترها القادرون والراغبون (٣٤) ، وما حدث مع المعلم جرجيس الجوهري لم ينج منه بلقى متولى الحسبة فى الاقليم ثم اعاد العمل معهم مرة اخرى فلستخلص منهم اموالا كثيرة فاضطر المعلم جرجيس الجوهري الى الفرار والالتجاء الى المماليك خشية تجدد ذلك الارهق (٣٥) .

وفى سنة ١٨١٠ بدأ محمد على يشدته فى أن موظفى الروزنامة يختلسون مبلغ كبيرة من اموال الدولة ويستولون عليها. ولذا عين خليل افندى ليعمل مراقبا للروزنامة وأصدر تعليماته بأن كل الاوامر الصادرة من الروزنامة يجب أن تمر أولا على هذا المسئول بلذات وأن تمهر بتوقيعه ، ولم تحقق هذه الاجراءات الاثر المطلوب لان موظفى الروزنامة واصلوا خداع الحكومة وقد اعتقل كبل الاقباط اكثر من مرة فى سنة ١٨١٠ بتهمة الاختلاس وعلى رأسهم المعلم غلى ، ولا شك أن هذه الاتهامات كلفت تقوم على أسس قوى وان يكن اعتقال هؤلاء الموظفين الاقباط — الافندية — البلوزيين قد زود محمد على بوسيلة لانتزاع غرامات كبيرة منهم وما أن تؤدى تلك الغرامات حتى كلن يعينهم من جديد فى مراكزهم السابقة (٣٦) .

ومن هؤلاء كما جاء فى رواية الجبرتى المعلم غلى والمعلم جرجيس الطويل وأخيه وفلتبوس وفرانسسكو وقد أغلقت ديارهم وأخذوا دفاترهم لحاسبتهم بموجبها وقرر عليهم بواسطة حسين افندى الروزنامجى سبعة آلاف كينى بعد أن كان قد طلب منهم ثلاثين ألف كينى .

كذلك اتبع نفس الأسلوب مع ثلاثة من كتبة الاقباط الذين كانوا يعملون فى قىلس الاراضى بالنونية لانهم « أخذوا البراطيل والرشاوى » ويعد أن تدخل البعض لدى الباشا اقترح عن هؤلاء الاقباط بعد أن سألوا على انفسهم بأربعة وعشرين ألف كينى وبعدها نزل فرمان الرضا عن



المعلم على ورفقه وخلع البشاشا عليه خلعا ونزل له عن أربعة آلاف كيس من الأربعة والعشرين ألفا كيس المطلوبة في المصلحة (٣٧) .

وقد تعرض كبار المسئولين المسلمين لنفس المعاملة فقد اتهم حسين أفندي الروزنامجى من جانب عدد من مرعوسية بتهمة الاختلاس في سنة ١٨١٣ وحين عجزا عن رد المبلغ فصل من وظيفته نهائيا وذلك رغم أن حسين أفندي ربما كان ضحية حسد وتأمر مرعوسية وجشع البشاشا .

ولهذا دعت رقبة البشاشا بانها لم تكن عادلة باستمرار وان كانت أحيانا مجرد حيلة هدفها الابتزاز كما أن إجراءاته كانت مسكنة مؤقتة وعندما انشغل بأمور أخرى استشرى الفساد وأصبح جزءا لا يتجزأ من الإدارة المالية برمتها ، مما جعله يصدر أوامره الى مديري بعض الاقليم بضرورة تحصيل الاموال المتأخرة في نهم بعض النصارى الكتل في جهات مديريتهم (٣٨) .

وان كان هذا لا ينفي وجود اكرية في عهده من الموظفين الاقباط المستقيمين الذين لم يكن يخشى منهم ضرر .

كما انه كما الذين اعتنقوا الاسلام حين منحهم منحا نقدية وعينهم في الوظائف الحكومية (٣٩) .

وهو ما فقد كان محمد على يشجع الكفاءة حيثما وجدت وتتضح سياسته الحرة في انه انعم بلقب البكوية على كثير من المسيحيين وهو امر ظلت ممتلكات الدولة العثمانية لا عهد لها به حتى استحدثه محمد على ، فقد تولى باسيليوس بك وهو من الوطنيين الاقباط منصب مدير الحسابات .

وفي ظل التسامح كان من الطبيعي أن يقبل الاقباط جميعا الا القليل منهم ليتعلموا الكتابة لأن جلهم يعدون لشتغل وظائف الكتابة وقد بلغ عدد الاطفال الاقباط في المدارس حوالى الفين وما يكاد الفتى يتعلم القراءة والكتابة حتى يقبل على البحث عن وظيفة فهو يؤثر أن يكون كاتباً ضئيل الأيراد على أن يكون صانعا يكسب المال الوفير ذلك بأن الحصول على



لقب أفندى هي مطمح اسمى من السعى وراء الغنى فى ذلك العهد وكان هذا الشعور متغلغلا فى المجتمع الشرقى كله وعقبه كاداء تحول دون انتشر الرخاء (٤٠) .:

ولهذا نجد الاقباط يقنومون التعليم الدينى الذى احتضنته بعض الارساليات وبخاصة الارسالية الانجليزية لأن غرضها كان انشاء كلية تدريبية للشبان الاقباط لتخريج القسس للكنيسة القبطية غير ان هذه الفكرة لم تنجح بينما نجحت الجمعية فى انشاء عدة مدارس درست فيها العلوم واللغة وأقبل الاقباط عليها لأن محمد على كان يوظف خريجي هذه المدارس فى اغلب الاحيان (٤١) .

كما أقبلوا أيضا على مدارس الارساليات المملكية التى يقال انه كان لها دور نشط فى تعليم الاقباط (٤٢)، وفى الوقت الذى اقبل فيه الاقباط على مدارس محمد على من أجل الحصول على لقب أفندى وتولى المهام الادارية نجدهم يرغبون عن التعليم الدينى لانه لم يكن يستهوى نفوسهم او بعبارة أخرى لم يكن يعد مطمحا لهم .

والدليل على ذلك هو فشل جهود الالمى الذين جاءوا فى سنة ١٨٢١ من أجل تعليم اقباط مصر تعليمًا دينيًا وتم اغلاق المدرسة التى انشئت فى سنة ١٨٤٠ بعد ان لقيت اعراضا من اقباط مصر (٤٣) .

وهكذا ظل الاقباط متمسكين بالتعليم المبنى الذى يؤهلهم للمناصب الهامة فى الدولة سواء كان ذلك قبل عهد محمد على ام فى ظل حكمه الذى رفع من شأن الكثيرين منهم بدرجة لم يألوها من قبل ، « وقد بلغت مرتبة الكتبة الاقباط وغيرهم من المستخدمين ٢٠ ألف كىس » وهذا يدلنا على كثرة اعداد الموظفين الاقباط وغيرهم فى الدولة .

اما الموظفون الاتراك فكثرت لهم مكانة خاصة فى المجتمع ونفوذ واسع على بقية المواطنين المصريين سواء اكلوا من المسلمين او الاقباط اذ كانوا يشغلون الوظائف الهامة التى لا يرقى اليها الاقباط ورغم قلة عددهم فقد تشكلت منهم الارستقراطية الحاكمة كما استمتع « العثماني » استمتاعا

كلهلا بما فى ايديهم من سلطة حتى بدا انها أصبحت وقفا على هذه الاقلية اما الخضوع فكان من نصيب الاكثرية من اهل البلاد الاصليين ويعمل معظم الاتراك القاطنين فى العاصمة فى خدمة البلاط والحكومة وهناك عدد آخر من الموظفين الموزعين فى ارجاء البلاد (٤٤) .

واذا عدنا قليلا الى الوراء نجد أن بعض الاتراك قد شغلوا وظيفة المحتسب كحسن اغا محرم الذى فصل من وظيفته فى سنة ١٨٠١ بطولب بمقتضى كيس مقدار الحسبة فى الثلاث سنوات التى تولاها ايلم الفرنسيين (٤٥) . ومنهم ايضا مصطفى اغا كرد الذى اشتهر بتشدهده فى ممارسة وظيفته اذ كان يطوف ليلا ونهارا بالاسواق ويقبض على التجمعات بأدنى سبب ويضرب من يصادفه راجعا من سهره او يقطع من أذنه أو أنفه (٤٦) .

ولما كل الموظفون الاتراك يحظون بمكانة خاصة فى المجتمع وظل هذا الوضع قائما أصبح من المتعذر تغييره فجأة ، لهذا كل من غير الانصاف القاء مسئولية بقاء هذه المكانة واستمرارها على عواهن محمد على لأن الوالى قد بذل كل ما فى وسعه لتغيير تلك الحالة أو تعديلها طبقا لمقتضيات الظروف بمحاولة ضرب الاتراك المتسلطين المعروفين بعزة النفس ومحاولة احلال المصريين محلهم (٤٧) .

ولما كانت الحكومات فى بلاد الشرق هى المصدر الاكبر لى قسوة اجتماعية منظمة فلا تستطيع أى طبقة أن تمارس سلطة ذات شأن خارجها لانه لم يكن هناك الا أفراد قلائل لهم من الاستقلال الاقتصادى ما يمكنهم من المخاطرة بالتعرض لمعارضتها وعداوتها وبسبب هذا الترابط القوى بين القوة الاقتصادية والسياسية وبسبب الفقر وسوء الحال الذى تعانيه الاغلبية العظمى للسكان كثرت وظلّت الحكومة من مخصصات الطبقة العليا وقد كانت مكنته الموظف الحكومى عالية لسببين أن الحكومة ومن ينطقون بلسانها يهتمون بلحترام شديد وخشية أكبر والثانى أن الموظف الحكومى يحتمل أن يكون منتميا الى طبقة اجتماعية عالية ، واذا كل الاتراك قد استأثروا بالوظائف العليا فيعزى ذلك الى تكلفتهم الشديد فى محاولتهم الهيلولة دون اقتحام الوظائف الحكومية وشغلها بغيرهم او الى الاضمحلال والضمول الذى تخيم على المجتمع المصرى قرونا طويلا (٤٨) .

وهكذا كون هؤلاء الاتراك هيئة احتكرت اسرار الادارة واساليبها المعقدة ومن ثم احاطوا انفسهم بهالة من التمجيد بالاضافة الى تمتعهم برواتب ترتفع من غرت لآخر ولا تخضع لتقلبات الربح والخسارة وقيلمهم بعمل نظيف حتى اطلق عليهم اسم اصحاب اليقلت البيضاء واصبحت هذه الطبقة — الموظفون او الافندية — طبقة جديدة فى المجتمع لها احترامها وحرصت على كيانها الذاتى وخلصه من قبل المحكومين (٤٩) .

وقد شكل هؤلاء اعدادا لا بأس بها ويتضح ذلك من المرتبالت التى خصصت لكبار الموظفين والتى بلغت ٣٩٨٠٠ كيس (٥٠) .

ولما كان محمد على يؤمن بضرورة خلق الصفوة الفعالة فقد حرص على ربطها بالحكومة بأقوى الروابط واذا كانت هذه الصفوة تتكون فى بداية عهد من الممالك والعقلاء فانه لجأ فيما بعد الى طريقة الاختيار أو الفرز بمصطلح العصر من بين تلاميذ معاهده الدراسية ، ولم يكن هؤلاء من رجل الحرب بل هى ارستقراطية الفنيين الذين أعدوا اعدادا خلصنا لمواجهة التطورات الجديدة وتعقيداتھا (٥١) ، وفى نفس الوقت الخضوع التلم لمحمد على ويتضح ذلك مما ذكره البشاش بنفسه حين قل « وحيث انى قد رببتكم وعلمتكم القراءة والكتابة فى المكاتب وأوصلتكم الى ما أنتم فيه من الدرجات وجعلتكم اولادا لى وصرت لكم أبا بحق وجب أنكم لا تمتنعون عن قبولى أبا لكم ويشتم من هذه العبرة أنه فرض عليهم نوعا من الوصاية الأبوية التى تزرع بها لفرض تعليماته وأوامره ورغم هذا فان معظم الخطر الذى كان يتهدد اصلاحت الحاكم نلجم عن أسلوب الاتراك فى التعامل اذ كانوا أشد مراسا فى معارضة البشاش من أية جماعة أخرى وطنية أو أجنبية ولم يكن كبار الموظفين يجرءن على المعارضة العلنية فهم يظهرون خضوعهم وطاعتهم العمياء ولكنهم من جهة أخرى يعطلون جميع الاوامر والتعليمات التى يصدرها محمد على وجميع الاصلاحات التى يريد ادخالها اما بجهودهم واما بتنفيذهم اباها تنفيذًا خاطئًا ينطوى على سوء القصص والنية مما يؤدى الى وقوع كارثة .

لذلك كانت كل مجهوداته من أجل الاصلاح مصيرها الفشل مادام العثملى يتملقون بما تسبقه عليهم حكومته من نفوذ وسلطان لهذا يقل

أن أسوا كارثة حلت بحكومة محمد على هي الحاجة الماسة الى استخدام موظفين أتراك لشغل الوظائف العلمية (٥٢) . إذ أن هؤلاء الأتراك وبخاصة المقيمين في مصر كفوا من حثالة القوم إذ أتوا من أجل الحصول على وظائف يثرون عن طريقها ومن الممكن أن يقل عنهم أن فيهم كل ما في جنسهم من نقائص فهم جميعا عدا القليل منهم أقرب الى أن يكونوا أفرادا لا يعتقدون أى مبدأ نبيل ولهذا اعتبر هؤلاء الموظفين مسئولين عن أبشع ضروب الإسراف والطغيان (٥٣) .

وحتى الذين اختارهم محمد على وأرسلهم في بعثاته الى أوروبا علاوا الى مصر دون أن يحرزوا أى تقدم ملموس لانفصالهم عن الاختلاط بالمجتمع الذى عاشوا فيه فعلاوا وهم أشد تعصبا وأكثر عداوة ، ورغم هذا القصور من الأتراك فقد كان لآباء الروزنامة والايتم الاسبقية في الالتحاق بمدرسة المبتديان إذ كان ديوان المدارس يعتبر هؤلاء الأيتام غلمانا « لولى النعم » كما كان بالمدرسة أيضا طائفة من مهاليك البلش يتعلمون اللغة التركية على أيدي معلمين أحضروا خصيصا لهذا الغرض (٥٤) .

كذلك تقدم بعض الأتراك بقيد أولادهم في المكاتب وتم قبولهم على أن تؤخذ الضمانات على آبائهم (٥٥) ، غير أن هذا الوضع لم يستمر طويلا الا وهو سيطرة الموظفين الأتراك التلمة على مقلد البلاد فسرعان ما بدأ محمد على ينهض بتعليم الأهلى المصريين ليحملوا جزءا من هذا العبء الإدارى الذى كان يقع على كاهل الأتراك غير الأكفاء وبالفعل أوجد هذا الاتجاه وأعنى به التعليم الحديث ظهور طبقة من الافندية الجدد سواء من المصريين أو الأتراك الذين لعبوا دورا كبيرا في بناء الدولة الحديثة سواء كانوا من كبار الافندية أو صغارهم « ويلاحظ أن نظام التعليم في عصر محمد على كان اجباريا من أوله الى آخره لأن طريقة التجنيد امتدت حتى شملت التعليم نفسه إذ كان يطلب الى الجهات المختلفة أن تقدم عددا معيناً من الاطفال الصغار يرسلون الى المدارس العامة حتى تتكفل الحكومة بطعامهم وكسائهم ومسكنهم وتعليمهم على نفقتها (٥٦) .



وقد كلفت هذه المحاولات تقبل بصدود عنيفة من قبل الشعب وفى بعض الاحيان الاخرى بقبول بمحض ارادتهم ، وهكذا كان يتنازع الاهالى على عامل التخلص من نفقت المعيشة بالنسبة لابنائهم لأن الحكومة كانت تتكفل بمصاريف التعليم ولانهم يصبحون فى حالة احسن بكثير من حالتهم بين ذويهم والعامل الثلقى ينطوى فى اسلسته على خوفهم من احتجاز ابنائهم والحاكمهم بالجيش ودفنهم الى اتون الحرب .

والواقع أن التعليم الحديث لم ينشأ نشأة طبيعية أى يبدأ بالمرحلة الابتدائية ثم الثانوية ثم العملية فنجدته يبدأ بالاخيرة لشدة الحاجة الى المتخصصين (٥٧) . كما أنه كان تعليمًا عنصريا ينتمى فيه الطلاب الى منبعين جنسيين مختلفين فعلى حين يقتصر دخول أبناء الممالك والشراسة على المدارس الحربية كانت قلة من اهلى البلاد الاصليين تمد المدارس الطبية والبيطرية والخدمات الادارية وهكذا كلفت القيادة من نصيب الممالك والاتراك بينما اقتصرت الوظائف التى تولها أبناء الشعب على العمل فى دواوين الحكومة (٥٨) .

وربما كانت نظرة محمد على للتعليم فى البداية عنصرية حين اهتم بارسال أبناء الممالك والاتراك الى البعثات ثم اردفهم بأبناء المصريين . أو ربما اضطرته الظروف الى ذلك مما يجعلنا نلتمس له العذر « اذ كانت البلاد تعلقى من تأخر شديد وكان الفلاح المصرى لازال يخشى المدرسة ويغضها بغضه للخدمة العسكرية رغم التسهيلات والفوائد التى كلفت تعود عليه من جراء التعليم (٥٩) .

أما الازهريون فقد احتاجوا الى وقت اطول حتى يدركوا مزايا التعليم العصري ومن هذا المنطلق نرى البعض من محمد على تعمد واختصاصه بالاعتماد على الاتراك والممالك دون المصريين معززين وجهة نظرهم بأن المصريين هم الذين كانوا يكرهون التعليم الحديث (٦٠) .

وليتغلب محمد على على هذا الاتجاه كلف شيوخ البلاد باستعجال ارسال التلاميذ الذين يخصصون كل مديرية الى مكتب أبى زعبل ومع كل منهم وثيقة ضمان بختم شيخ بلده ولم يقتصر الامر على ذلك بل أن الحكومة



كان من سلطتها معقبة التلاميذ المهملين والتدخل فى حياتهم الخاصة مقد عقيب تلميذ لانه تزوج بدون ترخيص وجوزى آخر لتزوجه وتغيبه بدون اجازة فتم ضربه ٣٠٠ زخمة ألم الطابور بعد طلاق زوجته وحرملته من الاجازة التى تمنح يوم الجمعة لمنع التلاميذ من ذلك (٦١) .

وفى الوقت الذى كان فيه محمد على متشبدا مع المصريين نجده على العكس من ذلك يولى اهتماما كبيرا لابناء الشراكسة والاكراد والارمن وغيرهم ويعطيهم امتيازات كبيرة ليشجعهم على التعليم فقد الحق بالمدرسة التجهيزية التى انشئت فى سنة ١٨٢٥ خمسمائة من ابنائهم ليتعلموا فنون الحرب وعين لهم المعلمين والنظار والضباط وقام بصرف مرتبات شهرية وكساء ومأكل يكفيهم بل يزيد عما يحتاجونه وكلفت هذه المدرسة تعد لمدارس الطب والمشاة والفرسان والبحرية والمهندسخة واركاب الحرب ولوظائف الدواوين الضغرى فهى تجمع بين التعليم المدنى والتعليم الحربى وان كلفت الصفة الحربية تغلب عليها وقد أخذ عدد تلاميذ هذه المدرسة فى الزيادة حتى بلغوا فى سنة ٢٣ ١٢٠٠ تلميذ منهم مئتان من المصريين ومائة وخمسون من الترك ومئتان وخمسون من غلمان المليك اى أن العنصر الغلب فى هذه المدارس كان من غير المصريين (٦٢) .

وكان الغرض من انشاء المكتب العلى بلخنتاه سنة ٣٦ تعليم ممالك البلخا واليتامى من ابناء المليك والاطفل الآخرين الذين يحظون بعطفه مع أنجل الاسرة الحكمة وقد تلقى العلم به من ابناء محمد على الاميران عبد الحليم ومحمد على بك ولهذا كان تلاميذ المكتب العلى يميزون عن زملائهم فى المدارس الاخرى فى الطعام والمرتبات فبينما كان تلاميذ المبتديان لا يتناولون من الحكومة فى كل شهر الا ستة قروش تزداد الى سبعة ثم الى ثمانية حتى اذا التحقوا بالتجهيزية أخذوا عشرة قروش ثم بالخصوصية خمسة عشر قرشا كان التلميذ الملتحق بالفرقة الخامسة وهى ادنى الفرق بالمكتب العلى يتناول فى كل شهر عشرين قرشا وتلميذ الفرقة الاولى وهى أعلى الفرق ستين قرشا وقد حدد عدد التلاميذ فى المكتب سنة ١٨٤٢ بمائتى تلميذ ، ولكن الامتيازات التى كان يتمتع بها تلاميذ المكتب كلفت كفيلا بأن ترغب كل النسل فى تقييد اولادهم فيه حتى

وصل عدد تلاميذه بعد ثلاث سنوات الى ٣٩٣ تلميذا ثم اضطردت حتى وصلت الى ٥٦٣ تلميذا وكان معظمهم من أبناء موظفى القصور وغللمان الخديوى وأولاد الاعيان وكبار الموظفين وبعض الاجانب ثم اخذ عددهم فى الزيادة حتى وصل فى سنة ١٨٧٠ الى ٦٤٠ تلميذا ، ونظرا لهذا الاقبال كلن لابد من الشروع فى تنظيم بناء المكتب على ان يتسع لالف تلميذ .

وحتى البعثات التى ارسلت الى اوروبا كبعثة سنة ١٨٦٦ نلاحظ ان تلاميذها كانوا من اصل ارمنى اى عثمانى واقتصرت دراستهم فى هذه البعثات على الادارة الحربية والمدنية والبحرية وفن السيلسة اما المصريون الذين دخل آباؤهم فى خدمة الباشا فقد خصصت لهم المواد الاخرى كالطب والعلوم الميكانيكية والزراعية .

وعندما عاد أعضاء هذه البعثة كانوا عون الحكومة فيما انشأت من مدارس ومؤسست علمية وحربية واقتصادية ومن هؤلاء مختار بك اول مدير لديوان المدارس وارتين بك الذى عين بعد عودته عضوا بشورى المدارس ثم سكرتيرا للوالى ثم مديرا للشئون الخارجية وحسن باشا الاسكندرانى الذى اصبح فيما بعد نظرا للبحرية المصرية واسطفان بك الذى اشترك مع ارتين بك فى عضوية شورى المدارس ثم عين نظرا للخارجية ومحمد بيومى استاذ الرياضيات ورفاعة ومظهر باشا المهندس المصرى الذى تقلد بعد ذلك نظارة الاشغال (٦٣) .

والحقيقة ان محمد على كان يرمى من ارسل البعثات الى تكوين فئة من المصريين المثقفين لا يقلون عن ارقى طبقة مهنية فى اوروبا واراد من جهة اخرى ان تجد مصر من خريجى هذه البعثات كفايتها من المعلمين فى مدارسها العالية والقواد والضابط لجيشها وبحريتها وادارة حكومتها .

كما كان الغرض من البعثات ايضا هو تعلم اللغات الاوربية ودراستها للتخصص فى مختلف المهن كما اعدت مدرسة المحاسبة الكتبة والمحاسبين للادارات والمصالح المختلفة (٦٤) ، وقد انشئت فى سنة ١٨٢٩ لتدريب الموظفين على طرق المحاسبة الحديثة (٦٥) وكان الغرض من انشائها فى

بداية الامر محدودا وهو تخريج كتبة للجيش ثم أصبحت حلجة الحكومة ملسة اليهم في الدواوين وبذلك ارتفع عددهم من ٣٠ تلميذا عند انشاء المدرسة سنة ٣٧ الى ٣١٦ تلميذا بعد عدة أشهر (٦٦) . وقد تم تعيين الخريجين في الدواوين ونشر بيان بالافندية المحاسبين الذين تعلموا فن المحاسبة بالوقائع المصرية كذلك وضع مجل عملهم (٦٧) .

أما من كانوا يدرسون تدريبا عمليا على المحاسبة ويعدون في عداد التلاميذ فقد قسموا الى رتب ومنحوا مرتبت تبعا لها فأصبح الرتبة الاولى يتقاضون ستين قرشا ماهية شهرية وبذل كسوة ٥١ قرشا والثانية أربعين قرشا وبذل تعيين وكسوة مثل الاولى والدرجة الثالثة ثلاثين قرشا وبذل تعيين وكسوة بمثل لسابقهم (٦٨) .

أما عن نظم توظيف خريجي المدارس فقد أرسل الى خزينة المدارس افادة يفهم منها أن تلامذة الفرقة الاولى الذين يوظفون في اشغال خاصة يمنحون وظيفة الاسبران ، ١٠٠ قرشا شهري والبقون يظلون حتى تظهر لهم اشغال فيخرجون اليها (٦٩) كما ألقت افادة أخرى ضوعا على الترتيب الذي صدر بشأن توظيف خريجي المدارس الذين يعينون برتبة اسبران ثان بماهية ١٠٠ قرش وبذل تعيين وكسوة وثاني سنة يأخذ رتبة اسبران اول بماهية ١٥٠ قرش وبذل تعيين وكسوة وثالث سنة ان ثبت اجتهداه يمنح رتبة الملازم الثاني (٧٠) غير أن هذا الترتيب بشأن مرتبت وترتب الخريجين صار منوطا بالامر والامتحان العلم (٧١) .

وقد بلغت النفقات اللازمة لصيانة معاهد التعليم ودفع مرتبت الاساتذة والموظفين، المعينين فيها ثلاثين ألف كيس أي خمسة عشر مليوناً من القروش في السنة وبذلك يتكلف الواحد في المتوسط ١٦٠٠ قرش سنوياً أما مرتبت الموظفين المدنيين فقد بلغت وحدها ٣٨٥٠٧ كيس بينما بلغت اعانات زوجات المتوفين وأبنائهم ١٧٨٠٠ كيس .

ومن المدارس التي اهتمت باعداد الموظفين للدولة أيضا مدرسة الفنون والادارة الملكية والزراعة والهندسة والطب .:

فمدرسة الفنون كانت تعد الموظفين لجميع المناصب التي تتطلب الملم بالعلوم الطبيعية والرياضة ولما كان محمد على فى حاجة الى عدد كبير من الموظفين المثقفين ثقافة جديدة لمساعدته فى ادارة ما انشأته حكومته من دواوين ومصالح واقلام فقد بلز بأ إنشاء مدرسة الادارة الملكية فى سنة ٣٤ واختار لها ثلاثين تلميذا من تلاميذ المدرسة الملكية وعين للتدريس بها ارتين شكرى افندى واسطفان رسمى افندى عضوا البعثة الى فرنسا اللذان تخصصا فى دراسة الادارة الملكية (٧٢) .

وكائنا يقومان بترجمة دروس الادارة المدنية واعدادها ولما كان من اغراض المدرسة تخريج مترجمين وموظفين لفروع الادارة المصرية اشارت اللائحة الى ان تقدم لهم كتب فى التاريخ باللغة الفرنسية وترجم لهم ومن أجل حصول ائتلاف التلاميذ بالمصالح المصرية تقدم للمدرسة نسختان من الوقائع المصرية وترجم لتلاميذها واذا ما انتهوا من دراستهم النظرية ونجحوا فيها كان عليهم ان يهرنوا عمليا على الادارة المصرية غير ان هذه المدرسة لم تدم طويلا اذ سرعان ما الغيت بعد علم وبضعة أشهر من انشائها ونقل تلاميذها الى مدرسة اللسن (٧٣) .

اذن كان الحصول على لقب افندى ليس من الامور السهلة بل كانت هذه الوظيفة تتطلب جهدا كبيرا ويخاصة فى الدراسة النظرية والعملية .

اما مدارس الزراعة فكان الغرض عند انشاء اول مدرسة فى سنة ٣٠ هو تحصيل فن الفلاحة وعلم الزراعة ، وعين لها ناظرا هو محمد افندى الادرنلى وسعود بمجلس من المدرسين وبلغ عدد طلبتها ١٢٠ تلميذا خصص للممتازين منهم ١٥٠ قرش والمتوسطين ١٠٠ قرش والمتأخرين ٨٠ قرش بالاضافة الى بدل كسوة هو ٣٣٠ قرش ثم تحولت من غرضها الاول الى تعليم الطلبة ليكونوا موظفين فى دواوين الحكومة ومصالحها ثم رؤى عدم ضرورتها بعد تنظيم التعليم الى ابتدائى وتجهيزى وخصصى .

كما تم انشاء مدرسة اخرى فى سنة ٣٣ فى شبرا الخيمة مما مكن التلاميذ على المران العملى لانها كانت تقع فى وسط زراعى كما مكنت الاساتذة من تطبيق نظريتهم العملية وخصصت الحكومة مائة فدان بجوار



حديقة شبرا ليقوم على الزراعة بها أعضاء البعثة الزراعية الذين عادوا من أوروبا على أن يعلموا ثلاثين شخصا من أبناء كبار مشايخ البلاد والاغنياء المقتردين وقد وعد محمد على بالانعلم على كل منهم بعد عودته الى بلده بمئة فدان رزقة بلا مال على أن يعلموا أولاد الفلاحين وبينما اقتصرت هذه المدارس الزراعية على العنصر المصرى نجد عزوفا من الاتراك عن الانضمام اليها أو حتى تعليم اولادهم فيها (٧٤) .

ومن هنا يتضح لنا أن الاتراك ظلوا لفترة طويلة يتولون المناصب الادارية الكبرى بينما ظل المصريون تحت رئاستهم رغم محاولات محمد على احلالهم محل الاتراك .

اما مدرسة الهندسة فقد بلغ عدد تلاميذها ١٢٠ تلميذا (٧٥) وكان الغرض منها تخريج مدرسين للرياضة بالمدارس الاخرى ومعيدين بالهندسة وعين محمد بيومى افندى بعد عودته من فرنسا بمدرسة الهندسة وتقرر الاستغناء عن المدرسين الاجانب وتعيين مدرسين من التلاميذ الذين ارسلوا الى فرنسا ورجعوا قبل اتملم دراستهم كما عين لفيها من المدرسين لتدريس العديد من المواد الاخرى منهم احمد فليد افندى وابراهيم رمضان افندى واحمد دوقلى افندى وعبد الرحمن افندى وتلميذان متخصصان فى هذه المواد لاعادتها .

وكان ذلك بدء استخدام المدرسين المصريين بمدرسة الهندسة ، وفى السنوات الاخيرة من حكم محمد على كان هؤلاء قد استقلوا بالتدريس فيها دون الاجانب وبعد سنة ٣٧ قوى العنصر المصرى فى هيئة التدريس غير أن قابلية التلاميذ لم تكن قوية بالدرجة التى تؤهلهم للمستوى اللائق بالعلوم الهندسية فتم فصل اثنين وستين تلميذا والحقوا بالجيش ، بعد ذلك رأى لامبير أن تدبير الوظائف لخريجي المدرسة يشجع تلامذتها وينشطهم فطلب تعيين بعضهم مدرسين بالمدرسة التجهيزية وبعضهم الآخر بقلم الهندسة بديوان المدارس أو معيدين بالمدرسة التى تعلموا بها وقد ساعد هذا على تقدم المدرسة ونجاحها فى تخريج عدد كبير من المهندسين والمدرسين المصريين وقد قسمت المدرسة الى ثلاثة أقسام قسم يعنى

بتخريج مدرسين للرياضة والثلى لتخريج مهندسين للمصانع والثالث لتخريج مهندسين للاشغال العلمية (٧٦) . كما كانوا يمنحون رتبة الاسبران الاول (٧٧) . لكن ادارة المدرسة ظلت بأيدي الاتراك فكان يديرها ارثين بك ثم خلفه بعد ستة اشهر حكاكيل افندى بالاشتراك مع لامير (٧٨) .

ومن الجدير بالذكر ان نشير هنا الى ان بيومى افندى كان استاذًا لجيل من المهندسين بأكمله اذ تتلمذ على يديه من كان يصغره سنا ولم يأنف ان يتلمذ على يديه من كان يكبره سنا ايضا امثال سلامة باشا ومحمود باشا الفلكى واسماعيل باشا محمد وعامر بك وكلهم من نوابغ المصريين فى القرن التاسع عشر (٧٩) .

اما مدرسة الطب فكان قوامها ١٥٠ طالبا وقد اقترح على الوالى ارسال الطلبة الى فرنسا كل اربع سنوات لامداد المدرسة باساتذة وطنيين على ان يكون هؤلاء من اكفأ خريجي المدرسة وقد ثار جدل طويل حول المناصب التى يقدونها والوظائف التى يطلب منهم اداءها وقد وضع مجلس ادارة المدرسة الوظائف التى يعهد اليهم القيلم بها كترجمة الدروس وشرحها للطلبة مع التمرين عمليا على العلوم التى درسوها وقد ادرك مجلس المدرسة ان المستقبل لهؤلاء المعلمين المصريين وان اليوم الذى سيعهد اليهم بالتدريس فيه للطلبة مستقلين لن يكون بعيدا لهذا رأى ان يبدأ بأن يعهد اليهم تدريجيا بتدريس مبادئ علوم الطب حتى يتمكنوا من التدريس فى المستقبل مستقلين دون مساعدة الاساتذة الاجانب وان يرافقوا الاساتذة فى عياداتهم وحفظ الملاحظات وتطبيقها عمليا ، كما تم منحهم رتبة اليوزباشى ، ٦٥٠ قرشا كل شهر اما الذين عادوا بعد علمين فقد منحوا رتبة الصاغ أسيرة بالطباء الاوروبيين وخصص لكل منهم مرتبة شهرى قدره ألف قرش .

وقد ظلت الحكومة على سياستها فى تشجيع اوائل الخريجين وتمصير الدراسة فكانت تعين النابهين من المتخرجين فى وظائف خوجات ثوان او معيدين او تبعث بعضهم الى فرنسا من وقت لآخر وفى سنة ٤٥ تولى وكالة المدرسة احد خريجها الاوائل محمد افندى الشافعى وبذلك غلب العنصر المصرى فى مدرسة الطب وكان ذلك من اعظم العوامل شأنا فى

توطيد المدرسة اذ برهنت على قدرتها فى الاكتفاء بتفسيها فى التدريس والادارة ، غير ان عدد تلاميذ المدرسة أخذ فى النقصان عقب لوائح سنة ٣٦ ثم سنة ٤١ حتى أصبح ملائما للظروف اذ أخذ مجال العمل امام الاطباء يضيق كما ان المجال الرئيسى وهو الجيش ضاق كثيرا بعد انقاص عدده (٨٠) هذا بالاضافة الى ان الديوان كان يبقى التلاميذ الوسط والدون للاعادة اى يستغنى عنهم ويلحقهم بمدرسة السوارى (٨١) ، او ارجاع غير الاكتفاء منهم الى المدرسة وقيدهم بها مع التلاميذ (٨٢) .

ومن المصريين الذين اشتهروا فى الطب على هبة الذى عين مدرسا بمدرسة الطب وابراهيم النبراوى الذى كان عضوا فى بعثة سنة ٣٢ وعند عودته عين مدرسا والدكتور احمد حسن الرشيدى الذى عين مصححا ومحررا بها ، حسين غلام الرشيدى مصححا ايضا وعيسوى النحراوى وكان مترجما ومحمد الشبلبى وعين مدرسا لعلم التشريح ومحمد الشافعى مدرسا للأمراض الباطنية ثم تولى ادارة مدرسة الولادة ثم عين وكىلا لمدرسة الطب ثم مديرا بها (٨٣) . كما تم تعيين ستة من أعضاء البعثات من اولاد العرب فى وظيفة أساتذة مساعدين بمدرسة أبى زعبل (٨٤) .

وبآخر المدارس التى عنت بتخريج الموظفين للدولة هى مدرسة الالسن وقد بلغ عدد تلاميذ هذه المدرسة اول انشائها خمسين تلميذا انتقاهم رفاعة من مكاتب الاقاليم ثم زادوا الى مائة وخمسين وفى سنة ٤١ قررت لجنة تنظيم المدارس ان يكون العدد ستين وظلت مدرسة الالسن محتفظة بنحو هذا العدد حتى نهاية عصر محمد على وبما يذكر بالفخر لمدرسة الالسن ان نفرا من تلاميذها شغلوا بعد تخرجهم فيها مناصب التدريس بها وفى سنة ٣٦ تخرج اول فريق من تلاميذ المدرسة فعين بعضهم مدرسين للغة الفرنسية والبعض الآخر مدرسين للغة العربية فحلوا محل أساتذتهم ولما انشئ قلم الترجمة سنة ٤١ ألحق به كل خريج المدرسة كلهم وكانوا لا يمنحون الرتبة حتى يترجم كل منهم كتابا يحوز الرضا السامى وكانوا يظلون حينئذ بالمدرسة بعد تخرجهم تحت الطلب حتى اذا احتاجت مدرسة او مصلحة الى احدهم استدعته ومنحته الرتبة ومرتبها (٨٥) .

أما عن الغرض الاساسى من تأسيس مدرسة اللسن فكان تخريج مترجمين لخدمة المصالح والمدارس الحكومية ولما وضعت قوانين التعليم ولوائحه سنة ١٨٣٦ أصبح الغرض منها تخريج المترجمين وامداد المدارس الخصوصية الاخرى بتلاميذ يعرفون اللغة الفرنسية (٨٦) .

وقد عهد بادارة المدرسة لرفاعة الطهطاوى وكان يشرقا على المدرسة من الناحيتين الفنية والادارية كما كان يرأس لجنة الامتحان ويمتحان التلاميذ كما عين فى المدرسة نخبة من مشايخ الازهر المتأثرين لتدريس اللغة العربية وفى سنة ٤٥ الحق بالمدرسة قسم لدراسة الادارة الملكية العمومية لتخريج الموظفين الاداريين فى المديرية والمصالح وعُلفت مدرسة اللسن نحو خمسة عشر علما بدأت تسيطر على شئون الثقافة العلمية فى مصر (٨٧) .

كما تمكنت مدرسة اللسن بفضل رفاعة الطهطاوى ان تخرج اكثر من مائة مترجم خلال عشر سنوات . وقد عين الفوج الاول من خريجي هذه المدرسة فى مختلف الوظائف بدواوين الحكومة (٨٨) .

من ذلك يتضح ان هدف الدولة من التعليم سواء فى المدارس أو بإيفاد البعثات هو تخريج الموظفين للحكومة وتعيينهم فى الدواوين والمصالح المختلفة وبذلك اوجد التعليم طبقة من الاداريين أو الافندية الذين قاموا بمهامهم على خير وجه سواء فى الوظائف العلمية أو فى التدريس ، ولا نعنى هنا بطبقة الافندية من عملوا بالتدريس فقط بل كل الذين شغلوا الوظائف الحكومية عموما واطلق عليهم لقب افندى .

وكانت سياسة قصر التعليم الدنيوى والفنى على اعداد موظفى الحكومة ومستشاريها ذات اثر فعال فى جعل الاجيل الناشئة من المصريين تنظر الى التعليم الدنيوى كوسيلة للدخول فى سلك الخدمة المدنية فحسب وقد كانت الخطوة التالية فى هذا الاتجاه هى النظر الى التعليم مهما كان قاصرا على انه يؤدى الى الوظيفة الحكومية (٨٩) .



فبالنسبة للمدارس فقد أنشأ محمد على مجالس لإدارتها وعين فيها العديد من الموظفين غير أنها أبطلت في أواخر عهده بعد أن غلب العنصر المصرى فى التدريس وفى تولى مناصب النظارة ، وإذا كانت هذه الوظيفة فى البداية قاصرة على المهام الإدارية الا انها لم تلبث أن رأت الحكومة أن يكون الناظر ذا مهارة فى جميع الدروس وهكذا دخل الناظر السلك الفنى بالمدرسة وأصبح استاذاً يحزق الدروس التى تدرس للتلاميذ (٩٠) .

كما كان الباحثخوجة أى رئيس المدرسين يجمع هو الآخر بين مهامه الإدارية والفنية (٩١) . وكان هؤلاء الموظفون أما يعاقبون فى حالة إهمالهم فى عملهم أو يمنحون زيادة فى مرتبتهم تشجيعاً لهم لممارسة عملهم باجتهاد (٩٢) وكان صاحب هذه الفكرة رفاعة الطهطاوى ، كذلك كان المدرسون يخضعون لإشراف دقيق من قبل ديوان المدارس .

وإذا كان مديرو ومدرسي المدارس الخصوصية فى بداية عهدها من الاجانب الا ان الحكومة اخذت فى الاستغناء عنهم واجلال المصريين محلهم الذين عادوا من بعثاتهم وان بقيت بعض العناصر الاجنبية القليلة كمدرس اللغات ، غير انه فى السنين الاخيرة من عصر محمد على كان مدرسو المدارس الخصوصية جميعاً من المصريين الذين تلقوا علومهم فى بلادهم ومنهم من اتم دراسته بأوروبا كما كانت المدارس تنفق المتفوقين من تلامذتها وتعينهم معيدين ثم ترقى بهم فى سلك التدريس وهو نظام طيب. قصد به امداد المدارس بنخبة من المدرسين المصريين المتفوقين ولم تكن وظائف المعيدين مقصورة على المدارس الخصوصية بل كان من تلاميذ المبتديان المتفوقين فى ملادة من يعين معيداً لدروسها وكان يمنح نصف المرتب الذى يمنحه المعيد بالمدارس الاخرى كما كان يتم تعيين المعيدين فى المدرسة التجهيزية (٩٣) .

والمعيدون فى المدارس الخصوصية والمعيدات فى مدرسة الولادة طبقتان معيدون ثوانى ومعيدون اول والمعيدون لم يخرجوا من زمرة التلاميذ وكانوا يمنحون لذلك ستين قرشاً فى الشهر وجراية تلميذ (٩٤) .

كما نجحت مدرسة المهندسخانة فى تخريج أجيل من المدرسين بها وبالمدرسة التجهيزية وقد قام هؤلاء المدرسون والخريجون بترجمة الكثير من الكتب كما استلزم قيام المدرسة تعيين مصريين بها من خريجي مدرسة اللسن لتدريس الفرنسية وترجمة دروسها ومن أبرز مدرسيها صالح مجدى وعبد الله أبو السعود وهما من أنبغ تلاميذ رفاعة ومن أنبغ خريجي اللسن .

ومن النظر المصريين الذين تم تعيينهم فى المدارس يوسف كاشف الذى تولى النظارة فى مدرسة المعلمين التى أنشئت سنة ٣٤ وكان أول ناظر مصرى يعين فيها (٩٥) .

وهكذا نل الشعب المصرى من التعليم ما لم يكن يؤمله فى السنين الماضية وترقى ابتأؤه درج الوظائف بعد أن كانت محصورة فى الممالك والبكرات وقد امتلأ فى هذا الوقت من نبغاء المصريين من كان فخرا لمصر . وكان على رأس هؤلاء مصطفى مختار بك أول مدير للمدارس بمصر فى سنة ١٨٣٦ (٩٦) .

وإذا كان التعليم قد فشل فى أن يتغلغل فى طبقات المجتمع كلها إلا أنه نجح فى تكوين طبقة ذات عقلية خاصة فى المجتمع تميزت على بقية مجموع الشعب الجاهل ليس يعقليتها فقط ولكن بثرائها أيضا بالنسبة للأغلبية الفقيرة وهذه الطبقة هى طبقة الافندية أو الارستقراطية المتعلمة وعلى الرغم من أن التعليم قد انتهى بتكوين طبقة ارستقراطية متعلمة فى شعب مزلالت الامية تسيطر عليه فله ضم التلاميذ الذين أخذوا من كل الاوساط فمنهم أبناء الذوات من الموظفين والعلماء ومنهم أبناء الفلاحين ذوى الجاليلب الزرقاء ومنهم الاغنياء والفقراء .

وقد أدت هذه السياسة الى ادماج بعض قطاعات فى المجتمع المصرى تساوا جميعا أمام الحكومة وفى ميدان العلم لكن من ناحية أخرى أدت هذه السياسة الى خلق طبقة جديدة لم يعرفها المجتمع من قبل وهى طبقة الافندية من أهل البلاد الذين شغلوا مناصب الدولة وأصابوا منها

المال والاحترام والتقدير ومن هنا ظهرت طبقتان متميزتان طبقة الافندية وطبقة الفلاحين وقد زاد من هذا التميز ان افراد الطبقة المتعلمة لم يعودوا الى بيئتهم التى نشأوا فيها ليرفعوا من مستواها بل تحولوا الى بيئات أخرى جديدة فلكتظت بهم المدن التى اقاموا فيها طلبا للشهرة والغنى واحتكروا التعليم (٩٧) .

كذلك خلق التعليم الاجنبى نوعا معينا من الطلبة وطبقة معينة من الناس اطلق عليها اسم الطبقة الغنية الارستقراطية التى تسير أمور البلاد مما زاد من نفوذ هذا النوع من التعليم وبالتالي من نفوذ هذه الطبقة حتى أصبحوا ينظرون الى غيرهم من طبقت المتعلمين فى المدارس الحكومية الوطنية نظرة متعالية وهم فى برجهم العاجى لا يختلطون بالشعب (٩٨) .

والحقيقة أن وظائف الدولة الكبرى ظلت فى عصر محمد على يغلب عليها الاتراك لا سيما وأن لغة الادارة ظلت التركية ولكن هذه الطبقة لم تكن كلها تركية الجنس بل لقد كانت ارستقراطية لغوية قبل أن تكون جنسية اذ كان فيها اخلاطا من أهم الشرق كما كانت هذه الطبقة تتسع كذلك للمصريين الذين يؤهلهم تعليمهم ووظائفهم لخدمة اللغة التركية والاندماج فى افراد هذه الطبقة (٩٩) .

وقد نسب الى محمد على قوله « ان ما ذاع عن حرمانهم من مناصب القيادة لمصريتهم وهم يحتاج الى تبديد » (١٠٠) .

أى أن الباشا ازال بالتعليم الفوارق بين الطبقات فقد تقلد الحكومة ابن الريفى الفقير من المناصب ما قد يصل اليه ابن المدينة الغنى وكان هذا تحولا خطيرا فى المجتمع المصرى ووضعنا لاسس جديدة فى تقسيم الناس الى طبقات قوامها العلم فمن أصلب العلم أصلب الجاه والمال ومن حرمة لم يصب من هذين شئ (١٠١) . فلحكومة تتعهد الخريجين بالرتب والمرتبات والوظائف ثم تسبغ عليهم من هيبتها سطوة ومقلما فالتعليم يرفعهم من حضيض الجهل والفاقة الى مصاف الافندية أبناء الباشا .

وبطبيعة الحال لا يمكن قبول هذه الفطرة العنصرية وإذا كان هناك من تفسر لحجب المناصب العليا عن المصريين فلها أن يكون ذلك راجع الى طبيعة نظم محمد على أو لأن المصريين دخلوا الى سلك الوظائف حديثا ولم يتوفر الوقت الكفى لكي ينتقلوا فجأة الى المناصب الادارية العليا وعلى أية حال فقد فتح الباب في عصر محمد على ووصلوا في نهاية عهده الى عدة مناصب هامة كما ذكرنا .

ولا شك أن الشباب المتعلم قد نهض بالهيئة الاجتماعية المصرية نهضة كبرى حين تولى الوظائف العلمية في مصر وأصبح ضمن الهيئة الحاكمة المتمثلة في محمد على وأسرته ورجالات الحكومة وخريجي المدارس والبعثات وهذا يفسر لنا مبلغ التقدم الذي تدرج اليه نظم المجتمع — في ذلك العصر قريبا الى ما كانت عليه الهيئة الحاكمة في عهد المماليك — وكذا النهوض بالادارة الحكومية ورفع مستواها في مختلف الاعمال بل واحلالهم محل طبقة العلماء التي تضاعفت منزلتها عن ذي قبل .

ويضيف كلوت بك أن محمد على عهد في مختلف ادارات حكومته الى المصريين الوطنيين عددا عظيما من الوظائف واختار من بينهم أغلب المأمير وما كان في وسعه أن يعمل للعنصر العربي أكثر مما فعل إذ لم يتوفر في حينه لاحد منهم خاصية القيادة وهذا هو السبب الذي منع محمد على من تقليدهم الوظائف السامية (١٠٢) .

ولكن هذه المواقف ظلت دائما بعيدة عن أن تكون ذات أثر فعل فكما حرم الفلاحون من الوصول الى قيادات الجيش فقد حرّموا كذلك من قيادة الجهاز الاداري المدني وبهذا ظلت قيادات هذا الجهاز اما من الارمن أو الجراكسة أو الارمن الموراليه (١٠٣) الذين تشكلت منهم طبقة كبار الموظفين التي احتلت كافة المناصب الهامة ومنحت الاقطاعات الكبيرة (١٠٤) . فلقد فضلت دائرة مستشاريه أن تعمله وكأنه مصدر للبرحى وتكونت هذه الدائرة من جماعتين متنافستين أولهما أطلقت على نفسها اسم جماعة المورة وتضم عددا كبيرا من الاتراك الذين رافقوا ابراهيم باشا في حرب المورة وهؤلاء احتلوا مراكزهم باصطناع نفوذ ابراهيم والثلية هي جماعة الارمن



الذى كان يتزعمها بوغوص بكّ وتضم الشبلب الذين تعلموا في فرنسا وبريطانيا وكان اقرب الرجال الى الباشا سليم بكّ وأحمد باشا المنكلى وشريف باشا ومصطفى باشا ومختار بكّ ويوسف بوغوص بكّ وباستثناء هذا الاخير لم يكن أحد من الحاشية مخلصا لأحمد على اذ لم تكن تربطهم به سوى مصالحهم الذاتية لهذا لم يجرؤ أحد على معارضته خوفا من النفي أو الطرد وحذا حذوهم المصريون الذين احتلوا الوظائف الحكومية (١٠٥).

لهذا نجد أن الفكر الجديد لهذه الطبقة من المثقفين المصريين ينصب حول حسم قضية السلطة في المجتمع التي كانت أمنية من أمنيات الليبراليين المصريين الذين عاشوا حالة حصر ذهني مهيت عقب عودتهم من بعثاتهم الى أوروبا فالمجتمع الذي احتكوا به هناك والذي اقتنعوا بصحة نظمه وملاءمته كان مرفوضا بشدة في مصر حيث سيطر الفرد المتسلط والكبت الفكري والاجتماعي ومن هنا فمجموعة الافكار الاساسية التي تعلموها وشاهدوا مؤسسات تطبيقها قد وضعتهم في تناقض حقيقى مع سيطرة محمد على الاوتوقراطية ولعل افكارا مثل الحرية الفردية وحرية العقيدة وضمانات الفرد ازاء السلطة كانت من أكثر الافكار الحاحا عليهم خاصة وأن بعضهم كان يتعرض لاضطهاد قاسى لأسباب بعضها نزوات أو وشايات وربما كان العامل الحاسم في هذا الصدد أن التطوير الاجتماعي كان متخلفا عن فكرهم وأن القوى الاجتماعية النشطة التي كانت تستطيع أن تتبنى مثل هذا التيار وهى قوة التجارة كانت قد صفت سياسيا بتصفية قيادة عمر مكرم وخصوصت اقتصاديا بسياسة الاحتكار التي فرضها محمد على كما أن الحلفاء القدامى لهذه القوة - مثقفى الازهر - انتقلوا الى معسكر الوالى ، والتناقض بين افكار من لم ينتقل منهم الى ذلك المعسكر وما اتى به الليبراليون لا يسمح بادماج سريع يقود الى حركة موحدة .

وثمة عامل ذاتى اثر في حركة مثقفى التيار الليبرالى تأثيرا سلبيا ذلك أن أكثرهم كان ينتمى الى اسر فقيرة وإن كانت ذات أصول عريقة أفقرها تفكك المجتمع المملوكى وعملية الاستنزاف التي كان يقوم بها وقد تجاوبت رغبتهم في إعادة مجد هذه الاسر مع القيمة الجديدة التي ارسى محمد على قواعدها في المجتمع المصرى وهى التعليم ومن هنا كانت كل محاولاتهم

صعود فردى أكثره كان شلقا ، لكنه حقق أهدافهم الشخصية تحقيقا كاملا وإن لم يحقق مطالبهم الفكرية إذ أصبحوا فى النهاية جزءا من جهاز محمد على واتخذ منهم آلات تصنع له ما يريد وليس لها ارادة فيما تصنع (١٠٦) .

ويلاحظ أن صلاح عيسى تملدى فى البلى هذا العصر تصورات سياسية عصرية لم تكن تنطبق عليه .

وعلى العكس من ذلك يعتقد أن الموظفين المصريين سواء الذين احتلوا المناصب الصغيرة فى الجيش أو الدولة وأقطعهم محمد على بعض الاراضى الزراعية هم الذين انتهى بهم الأمر فى أواخر القرن التاسع عشر الى أن أصبحوا يمثلون البورجوازية المصرية التى قادت الكفاح الوطنى ضد الأتراك والتدخل الأوروبى (١٠٧) .

ورغم هذا فقد كانت هذه الطبقة الوسطى التى تقف بين طبقة أعلى وأخرى أقل منها أقرب الى انطبقة العليا فى تعليمها ومصالحها الاقتصادية وإهدافها واتجاهاتها (١٠٨) .

كل هذا هو الفكر الجديد للطبقة الوليدة التى تأثرت بالتعليم الحديث بشقيه سواء المحلى المتمثل فى مدارس محمد على أو التعليم الخارجى الذى لقنته لهم البعثات بينما كان بعض من المتعلمين فى المدارس المحلية والاجنبية يتعالون على أهل البلاد ويأبىون الاختلاط بهم نجد الفريق الآخر على العكس منهم يسعى الى إعادة عراقة أسرهم القديمة ومكانتهم الاجتماعية .

وربما كل هذا من الأساليب التى جعلت محمد على يتخوف من التوسع فى التعليم وفى تعيين كل الخريجين فى وظائف الحكومة فأخذ يعيد نظره من جديد فى هذه السياسة ومما يؤكد وجهة نظرنا ما ذكر من أن محمد على « أصبح يخشى المصريين بقدر ما كان يخشى الأتراك والمماليك لهذا دأب حتى بعد أن استتب له الأمر على إقصائهم عن مراكز القوى الحقيقية » (١٠٩) .

لأن تعليم المصريين واسناد الوظائف لهم كان سببا فى وجود قومية مصرية لم تعرف فى البلاد أو فى خارجها قبل ذلك وشرع المصرى يعتبر نفسه مصرية بعد أن كان عثمانيا (١١٠) .

كما بث التعليم فى نفوس الاهلى روحا معنوية جديدة ساعدت على تكوين طبقة متوسطة متنورة من المصرى القح صارت ركنا فى تاريخ النهضة الحديثة (١١١) ، وان كانت تعيش فى مجتمع تضيق فيه كل ابعاد الحرية اذ تحكمه سلطة مستبدة وتكثر فيه الانتماءات الجماعية المحفظة وافكار تستوجب الطاعة (١١٢) .

لكن الوظائف عموما قد فتحت امام العديد من الافراد الفرصة للثراء كما ان عددا ليس بقليل من الفقراء والمتواضعين أصبحوا من الاغنياء او من كبار الموظفين (١١٣) .

لكن لا ينبغي ان نغفل نقطة هامة الا وهى ان الوظيفة الحكومية كانت فى ذلك العهد بمثابة القيد الثقيل الذى يعوق انطلاقات فكره ذلك انه وهو يرسف فى هذا القيد فهو موظف امكانياته الخلاقة فى خدمة السلطة وتبرير أفعالها وان كان ذلك لا ينطبق على بعض المفكرين كرفاعة الطهطاوى مثلا ، لانه أكثر تجديدا من كثيرين غيره كما انه استغل وظيفته الحكومية لصنع التغيير كما استعملت به الحكومة فى نفس الصدد (١١٤) وان كانت بعد ذلك قد لجأت الى نظم الاستبداد وتأجيل دفع المرتبات او تخفيضها للنصف (١١٥) كما أصبح محمد على متخوفا من تعميم التعليم بين العامة خوفا من نقل الشعب الى حال من النضج السيلسى والقومى لا ترتاح اليه الحكومة وقد يبغضهم فى بيئاتهم التى نشأوا فيها فينزحون الى بيئات أخرى فيها ما يتوهمون من رخاء ومدنية وقد يجبرهم على الثورة على المهن التى نشأوا عليها ويطلبون من الحكومة أن تفسح لهم مكانا فى مجال العمل الاميرى النظيف .

كما كان يخشى ان يستمر فى تعليم الناس ثم لا يجد لهم مجالا للعمل اذ كان يخشى ما أصبح مع الزمن فى مصر داءا اجتماعيا خطيرا (١١٦) .

لهذا سعى الى انقاص عدد المدارس الخصوصية وتقليل تلاميذها كما انقص تلاميذ المدرسة التجهيزية ورأى انه لابد من اعادة النظر فى نظمه التعليمى ليلائم بيئته وبين حلجة البلاد وليخفف من الاجهاد المالى الذى لازم حكمه .

فبالنسبة للموظفين قلم بحجز مرتبتهم وفرض طلبات غير معقولة على من كونوا ثروات ضخمة اثناء قتلهم بخدمة ، فكانت المرتبات تتأخر شهورا واحيانا سنوات وعند دفعها في نهاية الامر كان الموظفون يحصلون على سندات حكومية لا يمكن صرفها الا بلخصم وفي مثل هذه الظروف كان لابد من انتشار الفساد والتراخي والاهمال في اداء الموظف كذاك على كبار الموظفين الاتراك في الحكومة من سلسلة محمد على فكثير منهم اندفعوا الى خدمة الباشا بعد ان بذلت لهم الوعود بمرتبات ضخمة تصل الى ٢٠ ألف فرنك او ٤٠ ألف فرنك في السنة على الاقل على الورق غير ان الوالى كان يطلبهم بمساعدته ماديا بصفة دورية ففى سنة ٢٦ فرض على كبار الموظفين مساهمات اختيارية فكل على كل منهم ان يقدم مبالغ كبيرة كما استبدل بالثبونة المخصصة لهم مبلغا صغيرا وحتى هذا المبلغ اجل دفعه لهم وعندما أصبح في حاجة ملحة الى النقود أرغم كبار الموظفين والضباط الذين أثروا في خدمته على ان يقبلوا مسئولية دفع الضرائب عن القرى المتأخرة في ذلك ولم يترك لهم فرصة للرفض .

وبالاضافة الى ذلك كان يفرض عليهم غرامات باهظة في حالة فشلهم في اداء واجباتهم واخيرا كان بلحق بهم الاهانت والمذلة ويلجأ الى اساليب غير عادية ليضمن طاعتهم المطلقة .

يقول الجبرتي في هذه المناسبة « وقد وقع لكثير ممن تقدم في منصب او خدمة الدولة انه حوسب وأهين والزم بما رافعه فيه وقد استهلك في نفقات نفسه (١١٧) .

ويقال انه فعل ذلك معهم بعد ان اكتشف مفاسدهم الخطيرة التي زحفت الى الادارة اثناء انشغاله بالحرب كما ادان كثيرا من الموظفين الاتراك بتهمة تبديد اموال الحكومة ، ولجأ الى احلال المصريين محلهم غير ان هذا لم يؤد الى اثارة عداوة الاتراك فحسب بل الى تحقيق التحسن المالى فقد اثبت المأمير المصريون الجدد ومن دونهم من الموظفين انهم اقل تعاطفا مع المصريين من الاتراك بل قتلوا اسلافهم في الارهاب اذ كانوا على حد قول هيلين ريفلين يفوقون الاتراك في خوفهم وكانوا اكثر اهتماما باظهار



كماعتهم فقاموا بمهامهم بضمير وحمية واذا كان محمد على قد قصد برفع اقدارهم ان ينزع من الفلاح آخر ترهم فقد وجد منهم رجالا قادرين على تحقيق هذا الهدف رغم ان مرتباتهم كانت ثقل كثيرا عما يتقاضاه اسلافهم الاتراك اذ كانوا يتقاضون ٣٠٠ فرنك فى الشهر يضاف اليها عمنام من الملس . وبذلك خفض محمد على نفقات ادارته لكنه زاد من عبء الفلاح لأن الموظفين الجدد أسرعوا فى مضاعفة دخولهم على حساب الفلاحين . غير ان سياسة محمد على الخاصة باستخدام المصريين لم تجد قبولا لدى الاتراك أو لدى الاوروبيين كما أنها لم تؤد الى تحسين نوع البيروقراطية الحكومية القائمة بل كان لها دلالة كبيرة اذ أدت الى قيام الطبقة البيروقراطية المصرية وفرضت اللغة العربية بالتدريج على الادارة الحكومية وان ظل الجهاز الادارى قائما فى معظمه على الطبقة التركية الحاكمة (١١٨) .

والخلاصة فان حاجة الدولة للموظفين والخريجين سواء اكلوا من المصريين أو الاتراك كانت تعد نقمة ونعمة فى وقت واحد فهى نعمة بالنسبة للطرفين اذ استفادت الحكومة فى اول الامر من خبراتهم حين ساهموا فى بناء الدولة الحديثة بمجهوداتهم كما بلغوا هم ايضا شأوا من المجد والرفعة والمكاسب من خلال تواجدهم فى وظائفهم ومن الناحية الاخرى نجد ان حاجة الدولة للموظفين كانت نقمة ايضا اذ سرعان ما بدأت تستغنى عن خدماتهم بل وترهقهم بدفع الاموال لمساعدة الدولة بالاجبار استيفاء لما حققوه من ثروة لانفسهم من خلال عملهم بالحكومة .

## هوامش الفصل السادس

- (١) صلاح عيسى — المصدر السابق ٣ ص ١٢٠ .
- (٢) د. أحمد عزت عبد الكريم — تاريخ التعليم فى عصر محمد على — القاهرة سنة ١٩٣٨ — ص ٣ ، ١٢ .
- (٣) Charles Issawi; op cit, p. 27.
- (٤) زهير الشايب — وصف مصر — ص ٦٦ .
- (٥) د. أحمد عزت عبد الكريم — نفس المصدر — ص ١٦ ، ١٧ ، ١٨ .
- (٦) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد فى العلم الاسلامى — صفحة ٨٩ .
- (٧) زهير الشايب — وصف مصر — ص ٦٠ .
- (٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٣٧ .
- (٩) د. يونان لبيب — رفاعة الطهطاوى وقضايا عصره — ندوة رفاعة الطهطاوى — كلية الالسن — ١٨ — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ — صفحة ١٠ .
- (١٠) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — ص ١٢١ ، ٢٢٦ .
- (١١) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ .
- (١٢) د. أحمد عزت عبد الكريم — تاريخ التعليم فى عصر محمد على — صفحة ٢٠ .
- (١٣) المصدر السابق — ص ٥٥٧ — ٥٥٩ ، الراقى عصر محمد على — ص ٤٩٧ .
- (١٤) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ٥٦٢ — ٥٨٠ .

(١٥) د. عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ٥٨١ ،  
٥٨٦ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ .

(١٦) نوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١٥٧ .

(١٧) د. محمد أنيس — مجلة الكاتب — دراسة في المجتمع المصري  
صفحة ١١٦

Charles Issawi; Op cit, p. 28.

(١٨) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ٣٢٥ ، ٤٧٧ .

Reynier, Egypt after the battle of Hiliopolis, London (١٩)  
1802 — p. 73.

(٢٠) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٢١) د. محمود متولى — المصدر السابق — ص ١٥ .

(٢٢) الجبرتي — ج ٤ — يناير سنة ١٨١٧ — ص ٢٧١ .

(٢٣) د. متولى — المصدر السابق — ص ١٥ .

Henry Dodwell, Op cit, p. 208. (٢٤)

(٢٥) الجبرتي — ج ٣ — سبتمبر سنة ١٨٠١ — ص ١٩٥ .

(٢٦) مذكرات نقولا الترك — ص ١٣٠ .

(٢٧) جاك تاجر — اقباط ومسلمون — ص ٢٣١ .

Charles Issawi, Op cit, p. 25. (٢٨)

(٢٩) د. شفيق غريبال — المصدر السابق — ص ٦٥ .

A.A. Paton, A history of the Egyptian revolution. V. II. (٣٠.)  
p. 281.

(٣١) د. شفيق غريبال — المصدر السابق — ص ٧٩ .

(٣٢) الجبرتي — ج ٤ — ابريل سنة ١٨١٩ — ص ٣٠٣ ، رمزي

تادرس — الاقباط في القرن العشرين ج ١ — ص ١ .

- (٣٣) ادوار جوان — المصدر السابق — ص ٣٣٣ ، الجبرتي —  
ج ٣ — يونيو سنة ١٨٠٥ — ص ٣٤٣ .
- (٣٤) الجبرتي — ج ٣ — سنة ١٨٠٥ — ص ٣٤٥ .
- (٣٥) اليلس الايوي — المصدر السابق — ص ١٠١ .
- (٣٦) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ١١٧ .
- (٣٧) الجبرتي — ج ٤ — فبراير ومارس سنة ١٨١٠ — ص ١٠٩ ،  
أكتوبر سنة ١٠ ص ص ١٢٢ ، ١٢٣ .
- (٣٨) ديوان معية سنية عربى دفتر ٢ مجموعة ١ نمرة ٣٦ — ص  
١٥ — سنة ١٢٥٠ هـ .
- (٣٩) جاك تلجر — المصدر السابق — ص ٢٣٤ .
- (٤٠) محمد فؤاد شكرى — تقرير دوهاميل سنة ٣٧ — ص ص  
٣٨٩ ، ٦٦٥ .
- (٤١) جرجس سلامة — تاريخ التعليم الاجنبى فى مصر — ص ٤٥ .
- (٤٢) A.A. Paton, Op Cit, V. II. p. 281.
- (٤٣) جرجس سلامة — المصدر السابق — ص ٨٨ .
- (٤٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير دوهاميل سنة  
١٨٣٣ — ص ٣٨٩ .
- (٤٥) الجبرتي — ج ٣ — ص ١٩٤ .
- (٤٦) نفس المصدر ج ٤ سنة ١٨٢٠ ص ٣٠٨ .
- (٤٧) كلوت بك المصدر السابق — ص ص ٥١٥ ، ٥١٦ .
- (٤٨) مؤرورجر — البيروقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة — القاهرة  
سنة ١٩٥٩ — ص ص ٢٧ ، ٣٨ ، ٣٩ .
- (٤٩) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ٩٢ .
- (٥٠) محمد فؤاد شكرى — تقرير دوهاميل سنة ١٨٣٣ .
- (٥١) شفيق غريال — المصدر السابق — ص ص ٨٤ ، ٨٥ .
- (٥٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ١٥١ .



- (٥٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير دوهاميل —  
٦ يوليو سنة ١٨٣٧ .
- (٥٤) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ٢٩ جزء ٤ عرضحالات ص ١٥٣٥  
— ١٥ جمادى الاول سنة ١٢٦٢ هـ .
- (٥٥) ديوان المدارس عربى دفتر ٢٧ ج ٢ مكتبة ٥٨ — ص ٦٦٧ —  
٢٥ محرم سنة ١٢٦٢ هـ ، اولاد ترك بالمكاتب إلى مكتب بوئس .
- (٥٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٦٦٠ .
- (٥٧) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد فى العلم الاسلامى  
— صص ٩٥ ، ٩٦ .
- (٥٨) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — صص ١٤٣ ، ١٤٤ .
- (٥٩) انطون يعقوب — مصر الحديثة فى ثلاث سنين — سنة ١٩١٧  
صص ٩ ، ١٠ .
- (٦٠) ابراهيم زكى — التطور الملى — ص ١٨٣ .
- (٦١) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ٥٥ جزء ثنى — ٧٥٦ مكتبة  
١٩٨٤ ذى الحجة سنة ١٢٦٢ هـ .
- (٦٢) د. أحمد عزت عبد الكريم — تاريخ التعليم فى عهد محمد على —  
صص ٢٢٢ ، ٢٢٣ .
- (٦٣) د. عزت عبد الكريم — المصدر السابق — صص ٢٤١ ، ٢٤٣ ،  
صص ٤٣٥ : ٤٣٨ .
- (٦٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٣٨ .
- (٦٥) موروبرجر — المصدر السابق — ص ٣٠٧ .
- (٦٦) أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ٣٢٦ .
- (٦٧) ديوان المدارس عربى ٥٠ دفتر ١٦٠ مدارس عربى ص ٥٣٤ مكتبة  
رقم ٢ ، ٢ ربيع ثنى سنة ١٢٦٦ هـ من اعقاب كرام الى الديوان قسم  
الحاسبة ، دفتر ١٤٧ صحيفة ١٤١٧ وثيقة عربية رقم ٨٤٤ — ٢٩ ربيع سنة  
١٢٦٦ هـ .

(٦٨) ديوان المدارس عربى ٥٠ من الديوان الى الحسابات تلاميذ قسم المحاسبة - دفتر ١٥١ ص ٢٢٢٧ - مكتبة رقم ٨٩٤ - ١٨ جمادى الثنى سنة ١٢٦٦ هـ .

(٦٩) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ٢٧ جزء ثانى مكتبة رقم ٢٩٧ ص ٦٩١ غرة محرم سنة ١٢٦٢ هـ .

(٧٠) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ٤٨ جزء ٧ مكتبة ٧١١ ص ٢٤١٧ ربيع آخر سنة ١٢٦٣ هـ .

(٧١) ديوان المدارس عربى ٥٠ دفتر ١٤٣ ص ٦٥٩ وثيقة رقم ٣٧ - ١٨ محرم سنة ١٢٦٦ هـ .

(٧٢) د. جمال الدين الشيال - المصدر السابق - ص ٣٨ .

(٧٣) د. أحمد عزت عبد الكريم - المصدر السابق - ص ٣٢٧ ، ٣٢٩ .

(٧٤) د. أحمد عزت عبد الكريم - المصدر السابق - ص ٣٤٥ ، ٣٥٦ ، البهجة التوفيقية - ص ١٨٤ .

(٧٥) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ٢٨ جزء ثالث مكتبة ١٧٥ ص ١١٠٣٧ - ١٧ صفر سنة ١٢٦٢ هـ .

(٧٦) د. أحمد عزت عبد الكريم - المصدر السابق - ص ٣٦٣ ، ٣٦٥ .

(٧٧) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ٥ جزء ثان ص ٦١٤ مكتبة ٦٨ - ٢٧ شوال سنة ١٢٦٢ هـ .

(٧٨) د. جمال الدين الشيال - المصدر السابق - ص ٢٨ .

(٧٩) نفس المصدر - ص ١١٢ .

(٨٠) د. أحمد عزت عبد الكريم - المصدر السابق - ص ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ص ٢٨٠ .

(٨١) ديوان المدارس عربى ٥٠ دفتر ١٥٦ مدارس عربى ص ٩٣٣ - ١٣ محرم سنة ١٢٦٥ هـ ، دفتر ١٢٧ ص ١٢٧٢ نمرة ٢٦٣ . صفر سنة ١٢٦٥ هـ .

- (٨٢) ديوان المدارس عربى دفتر ٣ جزء ٣ ص ٨٧٦ مكتبة ٢٩ —  
٤ صفر سنة ١٢٦١ هـ .
- (٨٣) د. جمال الدين الشيل — المصدر السابق — ص ١٠٢ — ١٠٨ .
- (٨٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٦٧١ .
- (٨٥) جاك تلجر — حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر —  
ص ٣٢ ، جمال الدين الشيل — المصدر السابق ص ٣٩ .
- (٨٦) جاك تلجر — المصدر السابق — ص ٣٠ .
- (٨٧) د. جمال الدين الشيل — المصدر السابق — ص ٤٠ ، ٤٣ .
- (٨٨) د. لويس عوض — المصدر السابق — ج ٢ — ص ٩٣ ، ٩٦ .
- (٨٩) موروبرجر — المصدر السابق — ص ٣٨ .
- (٩٠) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ٣٥٦ —  
ص ٥٣٨ .
- (٩١) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ٢٨ جزء ثالث مكتبة ٩٣ ص ١١٠٤  
٤ ربيع أول سنة ١٢٦٢ هـ
- (٩٢) ديوان المدارس عربى دفتر ٩٣ ج ١ وثيقة ٧ ص ٢٢ ، ص ٢٣  
سنة ١٢٦٤ هـ .
- (٩٣) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص  
٥٤٨ — ٥٥١ .
- (٩٤) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ١١ ج ٤ ص ٤٠٧٤ — ربيع  
الثانى سنة ١٢٦١ هـ عرضحالات .
- (٩٥) د. جمال الدين الشيل — المصدر السابق — ص ٢٧ ، ٢٨ .
- (٩٦) صليح جودت — مصر فى القرن التاسع عشر القاهرة ،  
سنة ١٩٠٤ — ص ١٨ .
- (٩٧) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص  
٦٥٠ — ٦٥٢ .
- (٩٨) د. جرجس سلامة — المصدر السابق — ص ١٩ ، ٢٠ .

- (٩٩) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ٦٦٠ .
- (١٠٠) شفيق غريب — المصدر السابق — ص ٨٧ .
- (١٠١) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ٦٦٠ ، ٦٦١ .
- (١٠٢) كلوت بك — المصدر السابق — ص ٥١٧ .
- (١٠٣) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٤٧ ، محمد نؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٥٨ .
- (١٠٤) د. محمد أنيس — مجلة الكتب — ص ١١٦ .
- (١٠٥) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ١٤٩ ، ١٥٠ .
- (١٠٦) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٤٨ — ١٥٠ .
- (١٠٧) د. محمد أنيس — المصدر السابق — ص ١١٦ .
- (١٠٨) موروبرجر — المصدر السابق — ص ٢٧ .
- (١٠٩) د. لويس عوض — المصدر السابق ج ١ — ص ٨٨ .
- (١١٠) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٣٨ ، ١٣٩ .
- (١١١) محمد صبرى — المصدر السابق — ص ٥٧ .
- (١١٢) د. يونان لبیب — المصدر السابق — ص ١٨ .
- (١١٣) Charles Issawi, Op cit, P. 228 — 229.
- (١١٤) د. يونان لبیب — المصدر السابق — ص ٥ ، ٦ .
- (١١٥) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ٥٢٧ ، ٥٢٨ .
- (١١٦) نفس المصدر ص ٤٠ ، ٤١ .
- (١١٧) الجبرتى — ج ٤ — نوفمبر سنة ١٨١٥ — ص ٢٣١ .
- (١١٨) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ١٥٦ : ١٥٩ .





## الفصل السابع

الاجابات .

التاثيرات الاجنبية فى المجتمع المصرى .



## الفصل السابع

### الاهمال

يختلف الارمن واليونانيون عن الجاليات الاوربية الاخرى فى ان معظمهم كانوا من رعايا الدولة العثمانية وقد وجدوا فى دولة محمد على مكانا للحرية والتسامح اذا ما قورن بلولايتي العثمانية الاخرى وفرصا اكبر للعمل والترقى .

شاهد عصر محمد على وفود العديد من الجاليات الاجنبية وكان هؤلاء بالطبع ينتمون الى قوميات مختلفة فمنهم الايطاليون والفرنسيون والانجليز واليونانيون وغيرهم ولم يكن هؤلاء ينتمون بالضرورة الى طبقة اجتماعية واحدة بل تفلوتت اصولهم الاجتماعية فقد وفد على البلاد اصحاب رؤوس الاموال كما وفد عليها العلماء والمغامرون والفنيون .

وقد سباهم بعض هؤلاء الاجانب بحق بدور لا يمكن تجاهله فى بناء الدولة الحديثة ويمكننا ان نقسم هؤلاء تقسيما فثويا حسب النشاطات التى مارسوها ودرجة اهميتها فمنهم من عملوا فى النشاط التجارى ومنهم ايضا الرحالة الاوروبيون .

والى جانب هؤلاء كان هناك فريق آخر لم يدخل ضمن هذه التقسيمات الفئوية كموظفى الحكومة الاجانب الذين استعلن بهم محمد على .

وسنحاول هنا ان نبرز دور كل من هؤلاء فى اطار كل جنسية على حدة وسنتناول بالحديث التأثيرات الاوربية على المجتمع المصرى والمدى الذى وصلت اليه واستجابة المصريين لها وموقفهم ازاءها .

لم يكن دخول الاجانب الى مصر حادثا طارئا اقتصر على عصر محمد على وبدا ببدايته انما كان هناك وجود لهؤلاء الاجانب عقب خروج الفرنسيين وفى شهر ربيع الثانى من سنة ١٢١٨ « تم تعليق اعلام الملوك الانرجية



فى مدينة مصر وكان هذا أمرا حديثا فى هذه المملكة وضاق المسلمون من ذلك وتبلبلت أفكارهم فأول من رفع البنديرة قنصل الانجليز ثم قنصل الموسكوف والنمسا ثم قنصل فرنسا كما أقيم احتفل كبير للقنصل الفرنسى عند وصوله الى مصر لمقلبة ابراهيم بك .

وسرعان ما لجأ كثير من النصارى والشوام الى الافرنج للدخول فى حملتهم وسعى القادرون منهم الى شراء فرمانات سلطانية للاحتماء تحت لواء هؤلاء الاجانب مما أثار بسخط الاهلى والمشيخ والعلماء فاضطر القنصل الفرنسى أمم هذا السخط العام الى رفع أسمائهم من سجلاته على ألا يدرج فيها الا أصحاب فرمانات (١) .

والسؤال الذى يجب أن يطرح هنا هو هل ظل شعور الاهلى ازاء الاجانب على هذا النحو بعد تولى محمد على الحكم ؟ .

لقد اضطر الشعب الى تغيير شعوره ازاء الاجانب أمم قوت محمد على واصراره على الاستعانة بهم ، فلباشا لم يدخر وسعا فى أن يجيب الى الاجانب القدوم الى بلاده كما طلب الى شعبه أن يهوى نفسه لذلك ، ولم يسع الشعب الا أن يصدع بها أمر (٢) .

تخير محمد على فى اختيار القاعدة التى يقيم عليها مجتمعه فهل يتخير القواعد القديمة التقليدية أم القواعد التى يشير تقدم المجتمع الغربى وقوته باتخاذها ؟ .

أراد محمد على الاستفادة من الخبرات الاجنبية وفى نفس الوقت عدم البعد كثيرا عن التفكير الاسلامى الجديد والقديم (٣) .

### اولا — الجالية الايطالية :

بدانا بالحديث عن الجالية الايطالية دون غيرها من الجاليات الاخرى لكثرة أعدادهم ومجيئهم المبكر الى مصر وازدياد نفوذهم ومدى تأثيرهم حتى من قبل مجيء محمد على .

ففى سنة ١٧٣١ أمر البابا الراهبان الفرنسيسكان فى مصر بأخذ اطفال الاقباط وارسلهم الى روما لكي يتعلموا وفق تعاليم الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ورغم ان هذه الطريقة لم تنجح الا ان عددا من الذين ارسلوا للتعليم عادوا الى مصر يتقنون الايطالية واللاتينية وحتى ذلك الوقت كانت كل مجهودات الفرنسيسكان فى مصر موجهة الى الناحية الدينية .

ومع وفود العديد من السوريين والموارنة اللبنانيين الكاثوليك وبعض التجار الكاثوليك الايربيين فقد ازداد نشاط الفرنسيسكان فى مصر خاصة بعد ان أصبح اولاد هؤلاء الكاثوليك فى حاجة ماسة الى التعليم فانتقل نشاط الفرنسيسكان فى مصر من الناحية الدينية التبشيرية الى الناحية التعليمية والحق بالكنيسة مدرسة صغيرة تجمع كل الاطفال الكاثوليك على ان يدرس لهم الراهبان الفرنسيسكان اللغتين العربية والايطالية وذلك فى سنة ١٧٣٢ فى حى الموسكى وكانت هذه هى اول مدرسة فى مصر تدرس بها لغة اجنبية اوربية ، وقد ظلت اللغة الايطالية هى اللغة الاوربية ذات النفوذ منذ ذلك الحين وحتى اوائل القرن التاسع عشر كما كانت اولى اللغات الاجنبية التى درست بالمدارس المصرية فيما بعد وهذا راجع الى الجهود المتواصلة التى بذلها الفرنسيسكان فى مصر وإلى كثرة التجار الايطاليين ولا سيما الذين وفدوا الى مصر من البندقية منذ القرن السادس عشر (٤) .

وهكذا كان للايطاليين سواء المنتمين الى رجال الدين أم المنتمين الى فئة التجار تأثير على بعض فئات المجتمع المصرى .

لكن لماذا اتجه محمد على الى الدويلات الايطالية بينما كان كل من فرنسا وانجلترا أقوى من الناحية السياسية ؟

الحقيقة ان عدد الجالية الانجليزية فى مصر كان صغيرا بالاضافة الى اطماع الانجليز فى مصر عقب خروج الفرنسيين اما بالنسبة لفرنسا فقد اشترك محمد على فى اخراج الفرنسيين من مصر وبعد انسحابهم كان يشعر بما تركوه من آثار ولكنه كان لا يزال

متخوفا منهم خاصة أثناء وجود نابليون فى السلطة لأن تفكيره فى بناء امبراطورية شرقية لم يتوقف ثم أن عدد الجالية الفرنسية قد نقص نقصا كبيرا بعد خروج الحملة فلم يكن من الطبيعى أن يتجه محمد على أول ما يتجه الى فرنسا وان كل سيتجه اليها بعد قليل لعوامل أخرى .

كلفت هذه هى الاسباب التى جعلت محمد على يتحول عن الاتجاه الى هاتين الدولتين والاستعانة برجلهما أول الامر رغم ما كل لهما من زعامة واتجه الى الايطاليين فقد ظلت العلاقات التجارية بين مصر والدول الايطالية متينة ووثيقة وكان للايطاليين حتى أوائل عهد محمد على جاليات كثيرة فى ثغور مصر والشلم وموانئهما وأصبحت لغتهم أكثر شيوعا وتداولوا فى المخطبات الرسمية وحتى بين القنصليات غير الايطالية وعندما انتهت مذبحه القلعة وأصبح اولاد المماليك وغلمتهم اتباعا لمحمد على بدأ الخطوة الأولى لتكوين جيشه الحديث فأنشأ لهؤلاء الغلمان مدرسة فى القلعة على نمط مدارس المماليك القديمة وكان يدرس فيها اللغة الايطالية كما درست نفس اللغة فى مدارس محمد على كمدرسة بولاق والقصر العينى ثم فى مدرسة المهندسخانة ببولاق وفى بعض المدارس الحربية فى سنها الأولى (٥) .

كذلك قام الخواجه اويس السمعانى الرومى وهو من طائفة الافرنج بفتح مدرسة فى حارة الموسخى وأخذ يعلم فيها اللغة العربية والفرنسية والايطالية كما كان يذهب الى بعض المنزل ليلا ونهار ليعلم تلك اللغات لمن يريد ولم يكن أوربى الجنسية بل كان سوريا وعاش حقبة فى ايطاليا وفرنسا ثم جاء الى مصر بقصد التكسب .

وفى الوقت الذى لم تظهر فيه اتهامات الحكومة بهذه المدرسة او حتى موقفها منها كان محمد على يستعين بعدد من المدرسين والضباط الايطاليين وكانت أولى بعثته فى سنة ١٨٠٩ ، سنة ١٨١٣ الى مدن ايطاليا واختارت الحكومة المؤلفات الايطالية وترجمتها الى العربية والتركية ومن امضاء البعثة الأولى الى ايطاليا نقولا مستبكى (٦) الذى تخصص فى فن السبك والطباعة .

وقد ذكر كلوت بك فى تقريره عن الطب فى مصر الذى قدمه فى ديسمبر سنة ٣٧ للدكتور بورنج مبعوث الحكومة الانجليزية فى مصر انه بدأ عمله فى مصر والادارة الصحية يشرف عليها فى معظمها الايطاليين ثم ذكر أن مائة وخمسة من الاطباء والصيادلة فى الجيش والمستشفيات العسكرية كانوا من الايطاليين فى مقلل اثنين وثلاثين من الفرنسيين وستة من الانجليز وخمسة من الالمان واربعة من البولنديين واثنين من الاسبان .

كما كتب رئيس البعثة الحربية الفرنسية التى جاءت لتنظيم جيش محمد على الى المسيو جومار Jomard عضو المجمع العلمى الفرنسى والمشرف على بعثات محمد على الى فرنسا فيما بعد يقول « وجدت أن ادارة الشئون كلها فى مصر فى ايدى الايطاليين واللغة الفرنسية فى المحل الثانى فهم لا يعلمون الا الإيطالية ولا يترجمون سوى الكتب التى وضعها مؤلفون من هذا الشعب ومدرسو الرياضيات واللغات والعلوم والفنون وغيرها كلهم ايطاليون » (٧) .

وتم الاعتماد على بعض المدرسين الايطاليين لاعداد الجيش فقد عهد الى مهندس قديم من نابولى يدعى شيلند Shilandi ويعرف بقاسم اغا بتدريب المجندين الذين تم حشدتهم فى بنى عدى .

وكان الرجل يطمع فى أن ينال من الحظوة لدى الباشا ما ناله سليمان الفرنساوى ويرى بواييه رئيس البعثة العسكرية الفرنسية التى جاءت من أجل تدريب الجند ايضا أن هذا الرجل اعد اثنى عشر الفا من المجندين غير أنهم كانوا لا يصلحون الا لمقاومة عدو داخلى ، واضلح أن معظم المدرسين كانوا من البيدمونتيين واهل مملكة نابولى وكلهم من ارازل القوم وكذلك قاسم اغا وكان لفصله صدئ بعيد ودوى شديد بين زملائه من قدامى المدرسين غير أن فصله قد اعد بلا شك الى البلقين صوابهم فزاد اهتمامهم بعملهم (٨) .

كما أن معاقبة المخطئين ممن كانوا يستغلون نفوذهم قد أدت الى عدم انتشار الفساد والمحافظة على كرامة المصريين وعدم استغلالهم من جانب هؤلاء الذين ضرب محمد على على ايديهم بحزم لمنعهم من الغطرسة والحد



من كبريائهم ، فعندما اعتدى قنصل سردينيا على ارسلان اغا امين جهرك بولاق بالضرب ولم يقابل بالمثل اوجب ذلك اضطراب ضمير محمد على فأمر ببلعاد القنصل عن مصر مع نقل امين الجهرك لعدم محلفته على شرف وناموس الحكومة لقبوله الضرب وعدم مقابلة القنصل المذكور بالمثل (٩) .

غير ان الامر لم يقتصر على الايطاليين اذ كلفت الحملة الفرنسية قد شددت انتباه الدول للاهتمام بمصر فأخذت تتسابق ليكون لها مركزها وهن هنا وفد الاجانب الى مصر عنى هيئة تجار او بعثت دينية وبدأ النفوذ الاجنبى والثقفى والدينى يتجمع ليكون لهذه الدول نفوذ سيسى بمصر وساعد على ذلك نشاط الارسلات الاجنبية ففتح الباب على مصراعيه للوفود الى مصر .

#### ثانيا - الجالية الفرنسية :

كان لقصر المدة التى اقلها الفرنسيون فى مصر وعدم ثقة المصريين بهم اثر فى اقلية الحواجز بين المصريين والفرنسيين وما أن تولى محمد على زمام الامور حتى بدأت مصر توفد بعثاتها التعليمية الى الخارج وفى نفس الوقت ترحب بالاجانب الذين نزحوا اليها ويحملون معهم كثيرا من عناصر النشاط الاقتصادى وبصحبته عدد من الارسلات الدينية الذين ارادوا نشر نشاطهم الدينى فى بلد كان الاجانب يعتبرونه حقلا بkra وعندما خرج التعليم فيما بين سنة ١٨٠١ ، سنة ١٨٠٥ فى فرنسا من ايدى رجال الدين وانتقل الى الحكومة والجامعات فقد بدأ رجال الدين والهيئات الارسلية الدينية يبحثون عن نشاط وميادين لهم خارج فرنسا ذاتها .

وقد ساعد على وفود هذه الهيئات الكاثوليكية الى مصر الى جانب وفود غيرها من الارسلات البروتستانتية فى النصف الاول من القرن التاسع عشر عدة عوامل اهمها :

١ - ان حكام مصر لم يمنعوا فى ذلك على الاطلاق بل على العكس شجعوا على احترام هذه الهيئات بانشاء المدارس ومنحهم اموالا وهبات وارضى كثيرة .

٢ - استمرار الرغبة القديمة عند هذه الهيئات لتحويل اقباط مصر الى الكاثوليكية او البروتستانتية حسبما تتبع هذه الهيئات من مذاهب .

٣ - ان المدارس المصرية لم تكن تقبل التلاميذ الاجانب في مدارسها فقد ظلوا يقبلون فرادى بالمدارس وبعد استئذان ديوان المدارس (١٠) .

ولم يكن الديوان يشجع قبولهم بالمدارس الخصوصية وان كان يسمح في بعض الاحيان بقبول الطالب الاجنبي بصفة خارجية بالمدسة التي يريد دخولها (١١) ، لانه يرى في النظم الداخلى مزايا لا يجب ان ينمى بها سنوى ابناء البلاد او يرفض محتجا بوجوب الان من الوالى . كذلك كانت الحكومة تختار احيانا بعض ابناء الاجانب الذين في خدمتها وتلحقهم ببعثاتها وتجري عليهم ما تجريه على ابناء البلاد من لباس ومرتبك وعلى العموم لم يوضع نظم ثابت للطلبة الاجانب بالمدارس الخصوصية (١٢) . اذ كان اهتمام الحكومة مقصورا على تعليم فئة اجتماعية معينة من ابناء الاجانب الذين يعملون في خدمتها بينما كانت تضع العراقيل في وجه البعض الآخر ولما كان الامر كذلك سعت الارساليات الى انشاء الكنائس اولا ثم ما لبثوا ان الحقوا بها مدرسة اى اكثر ليقوم رجل الارسالية بالتدريس فيها .

وكان لابد ان يقوم الفرنسيون بمجهود ضخم لاحلال نفوذهم محل النفوذ الايطالى وساعدهم على ذلك مركزهم السيلسى في البحر المتوسط خاصة وفي السياسة الدولية عامة وكذلك نشطتهم في مصر كتجار وموظفين وبذلك اخذت اللغة والنفوذ الايطالى ينكمش وحل محله الفرنسيون المشتغلون بالتعليم وبغيره في مصر .

فقد تم تعيين كلوت بك نظرا لمدرسة الطب وصار معظم المدرسين فيها من الفرنسيين (١٣) . وفى عام ١٨٣٦ تالفت لجنة في مصر اسند اليها النظر في تنظيم المدارس المصرية كتلت تتكون من أعضاء فرنسيين ، كما تم افتتاح اول مدرسة اجنبية كاثوليكية للبنات نتيجة لمجهود قنصل فرنسا والراعى الصالح du Bon Pasteur بالقاهرة في يناير ١٨٤٦ هذا وقد ساعدت العوامل السياسية الداخلية والخارجية على قيام هذه الهيئات

الدينية ذلك أنه في سنة ١٨٤٠ بدأ الرئيس العام لارسالية الفداريين في مساعدة محمد على إذ ذهب الى سورية للدعوية لحمد على بين المرون بقصد دعم حكمه في بلاد الشلم .

وفي ظروف هذا التفاهم بين محمد على والكاثوليك الفرنسيين كان من الطبيعي أن تنشط الارساليات الكاثوليكية الفرنسية ولذلك قررت الارساليات ارسال قسيس وسبع من الراهبات وصلوا الى الاسكندرية في يناير سنة ١٨٤٤ لانشاء مدارس بمصر لنشر الثقافة الفرنسية استجابة للرغبة الكاثوليكية ولم يكن في وسع الباشا الا أن يساعد هؤلاء القسس والراهبات وأن يمنحهم حصنا قديما تحول بعد هدمه الى كنيسة ومدرسة . وهكذا بدأ التسرب السلمي للارساليات الدينية الى مصر والكاثوليكية على وجه الخصوص في سنة ١٨٤٤ ، وبذلك تنوعت وتعددت المدارس الكاثوليكية بتعدد الارساليات الكاثوليكية الوافدة الى مصر اذ تسبقت هذه الارساليات الى انشاء مدارس ملحقة بكنائسها ويدرس بها رجال الدين من الكاثوليك ويغلب عليها جميعا الطابع الديني (١٤) .

على أن هذه الجهود اقتصرت على فئلت محدودة جدا من المجتمع خاصة الاقليات بل أن الكنيسة الارثوذكسية قاومت ويلاحظ أن معظم هذه المدارس قد انشئت في أواخر عصر محمد على بعد أن ضعفت الدولة المصرية فأصبح بإمكانها أن تتخطى الحدود التي رسمت لها أثناء وجود الدولة ، فإنها من الناحية التبشيرية لم يجدوا أي صدى وإنما اقتصر دورهم على نشر الثقافة الفرنسية .أر الايطالية وأن القليل من المصريين الذين اقبلوا عليها كانوا يسعون لتعليم اللغات وليس لتقبل التبشير .

كذلك ساهم الفرنسيون بخدماتهم في قطاع التعليم وعلى رأس هؤلاء هامون الذي كان مديرا لمدرسة الطب البيطري وطبيبة فرنسية اسمها جولييت عينت في مدرسة الولادة وكلهم تحت رئاسة كلوت بك الذي خلفه دفينو وبرون كما استعين بأحدى الفرنسيين في مدرسة الطوبجية وكان يدعى Brunhout حتى عهد الى المصريين بإدارة مدرسة الطب فيما بعد (١٥) .

كذلك عهد الى المسيو جومار بالاشراف على أول بعثة مصرية الى فرنسا كان نواتها أربعين شابا من الاتراك والمصريين في سنة ٢٦ (١٦). غير أن جهود الفرنسيين لم تقتصر على المجالات التبشيرية والتعليمية بل امتدت لتشمل ميادين أخرى فهم الذين اشرفوا على تدريب جيش مصر الحديث .

وقد قدر عدد الذين عملوا في خدمة الباشا من الفرنسيين بسبعين فردا استمتعوا بمكافأة ملحوظة في الدولة علاوة على عدد آخر من المواطنين الفرنسيين الذين قدر عددهم بـ ٣٠٠ فرنسي (١٧) .

ورغم اعجاب محمد علي بالفرنسيين الا أن دودويل يذكر أن محمد علي لم يعهد اليهم بالعمل الاداري العلم حقيقة أنهم كانوا يعملون في الترسانات البحرية والجيش إنما قل أن كان يعطى لهم عمل اداري والاشارة الوحيدة لعملهم المدني هي تلك التي أخبر بها محمد علي ابنه ابراهيم بأن يعين فرنسيا في الجزيرة مكن أحد الجبابة الاقبط الذين اعدموا بسبب سوء سلوكهم وكان ذلك في سنة ١٨٢٢ (١٨) .

كما استعان محمد علي بفرقة من الفرنسيين الذين عملوا في فلبينقتة وتدريب على أيديهم عدد من الشبان المصريين ، وكان معظم الذين استقدمهم محمد علي من الفرنسيين ذوي شهرة وخبرة عظيمة اذ كانوا يمدونه بكل تعاضيد ومشورة وان كان هذا لا يمنع من أنهم أحيانا كانوا يطبعون ذلك التعاضيد وتلك المشورة بالطابع الفرنسي غير أن محمد علي كان حريصا على تنفيذ ما يتفق مع مصلحة البلاد .

ومن هذا المنطلق نجده يستعين بالبعثة الفرنسية برياسة البارو Boyer لتنظيم الجيش المصري على النمط الفرنسي ومعظم رجال هذه البعثة كانوا ممن خدموا تحت قيادة نابليون كما أسس له الضابط الفرنسي Planat مدرسة أركان الحرب في سنة ١٨٢٥ (١٩) .

وكان من حسن طالع محمد علي أن وافقت حكومة شارل العاشر ملك فرنسا على حضور سيريزي الى مصر والتحلقه بخدمة الباشا الذي اعتمد عليه في بناء بحريته كما عهدت الي دروفتي قنصلها في مصر أن يباي



الباشا بأنه سيلقى كل مساعدة من أجل زيادة منشآته البحرية والتدريب على وسائل الحرب الأوروبية ، أما المعلمون والمدرّبون فكثروا جماعة من الضباط الفرنسيين الذين التحقوا بخدمة الباشا وأهمهم Besson الذى قدم الى مصر فى سنة ٢٠ وما لبث أن حصل على أعلى الرتب .

ويضاف الى هؤلاء Goudin رئيس مهندسى الوالى واليه يرجع الفضل فى اعادة انشاء معمل البارود الذى سبق أن أسسه الكيميائيين من علماء الحملة الفرنسية قبل ذلك بحوالى ربع قرن فى مصر القديمة كما تم تأسيس معمل آخر للأسلحة والبنادق على يد فرنسى آخر يدعى Guillemain سنة ٢٣ ، كما كان معمل صب المدافع تحت اشراف فرنسى يدعى جونون وان كان يعوزه الخبرة ولهذا لم يحز رضاء الباشا .

ولما كان الباشا لا يريد الاقتصار على هؤلاء فقد عهد الى تورنو أحد تجار الاسكندرية بمهمة البحث فى فرنسا عن مدرّبين لجيشه من بين ضباط الجيش الامبراطوى السابق على أن يفضل عند الاختيار أولئك الذين خدموا فى مصر ابان الحملة الفرنسية بحيث تتألف البعثة المطلوبة من ضابط واحد برتبة جنرال اما سائر افرادها فيكفى أن يكونوا من الضباط العاديين وبناء على هذا التكليف رحل تورنو الى فرنسا فى صيف سنة ٢٤ واتصل فى باريس بالجماعة التى ظلت تعترف فى فرنسا باسم المصريين لسابق خدمتهم فى مصر تحت امرة نابليون وكان من بينهم بليار الذى وقع معاهدة تسليم القاهرة سنة ١٨٠١ وقد لقي تورنو من هؤلاء تشجيعا وترحيبا واخذ على عاتقه مهمة تأليف البعثة المطلوبة وفق رغبت محمد على وقد أدرك الوالى منذ البداية أنه من الضرورى أن يعامل أعضاء البعثة معاملة تميز بينهم وبين المدرّبين والمعلمين السابقين فخص رئيس البعثة بمرتبة قدره ألفا من الفرنكات فى السنة يضاف الى ذلك بدل الغذاء وعلف الخيل ونفقات السفر واثمان الملابس (٢٠) .

وعموما كان الاجانب يتقاضون مرتبات عالية وبخاصة الذين يحتلون المناصب العليا اذ قدرت مرتبتهم بواحد وعشرين كيسا فى الشهر أى ١٢٦٠ جنيها فى السنة بينما كان يتقاضى الآخرون من ستة اكياس الى



اثنى عشر كيسا كل شهر أى مبلغا يتراوح ما بين ٣٩٠ ، ٧٨٠ جنيهما  
فى السنة (٢١) .

ومع أنه اشترط فى عقود عملهم أن يخلعوا على انفسهم اسماء  
اسلامية دون حاجة الى تغيير دينهم فلن أعضاء البعثة لم ينفذوا هذا الشرط  
ورغم ذلك لقى بوايية رئيس البعثة واخوانه من الباشا كل عطف وتشجيع ،  
وفى اعتقادنا انه ربما أثر الاعتماد على الاجانب بعض السخط من  
المشيخ او الرعية لما حازوه من مكنة خلسة لدى الباشا وتحصيلهم لثل  
هذه المرتبت الضخمة فى الدولة الاسلامية فأراد بهذا الاجراء - أى هملهم  
اسماء اسلامية - أن يهدىء بعض الشئ من هذا السخط .

ثم ما لبث أن دب الانقسام بين أعضاء بعثة بوايية انفسهم منذ أن  
وضع رئيس البعثة على رأس المشاة أحد أولئك الاعضاء وهو الكولونيل  
جودان Goudin تركا له حرية التصرف واظهر جودان من اللين  
والمرونة ما حببه الى المصريين وجعلهم يؤثرون الاتصال به فيما بعد من  
الشئون فكان يفصل فيها دون استشارة رئيسه ثم عظم نفوذه حتى بات  
يعتقد أنه الرئيس الحقيقى للبعثة ولم يكن غريبا والحالة كذلك أن يتعكر  
صفو العلاقات بين الرجلين وما لبثت هوة الخلاف أن ازدادت عمقا واتسعا  
اذ امتد ليشمل جماعة بوايية وجماعة جودان واخيرا تمكن جودان من  
أن يثبت أقدامه ويصبح مقربا الى الباشا نفسه وذلك خلافا لما حدث  
لرئيسه بوايية اذ فقد ثقة الباشا به وعطفه عليه لاهتملة بلقاء ثروته مما  
جعله يترك تصريف الشئون بيد الكولونيل جودان واخيرا استقل بوايية  
فلم يتردد محمد على فى قبيل هذه الاستقالة وبلرغم من الظروف التى  
احاطت بهذه البعثة فقد أمكنها اعداد ستة آليات جديدة من المشاة تكلف  
من خمسة وعشرين ألف رجل وقرق أخرى من المهندسين العسكريين والعاملين  
بسلاح المدفعية .

ومن ضباط المدفعية الذين حلزوا سمعة حسنة Rey الذى قلم يتدرب  
رجل المدفعية وعمل على تحسين المواد التى تصنع منها المدفعية  
والاسلحة (٢٢) ، كما تم الاستعانة أيضا بأحد الفرسان القدامى فى  
الجيش الفرنسى لتنظيم قوة الفرسان المصرية .

واسند الامر الى بولان دى تارايه فقد طلب الباشا منه اعداد سبعة آلاف دفعة واحدة فى سنة ٢٩ واعتبر تارايه ذلك مجازفة لا داعى لها غير انه لم يسعه مخالفة الباشا .

كما تولى ادارة مدرسة الفرسان فلان واشرف على تعليم ابناء المملك وكان حظه من النجاح موفورا غير أن مهمته كانت قلصرة على النواحى الفنية بينما قلم بالاعمال الادارية مدير مصرى (٢٣) .

وهكذا تكونت فئة من الموظفين الفرنسيين الذين كانوا بمثابة خبراء او مستشارين فى بعض القطاعات كقطاع التعليم والصناعة والجيش .

والحقيقة ان الباشا كان يؤثر الفرنسيين على اى جنسية اخرى مما جعله يجيب بطريقة مرضية على مذكرة دورفتى المرفوعة له بخصوص سوء معاملة الرعايا الفرنسيين حين كلف مندوب الممثل العمام الفرنسى بالقاهرة L'agent du Commissaire generale ان يبلغ دورفتى بحسن نيته تجاه الفرنسيين خاصة بعد ان تعرض المتمتعون بالحملية الفرنسية لبعض الاجراءات الخاصة التى تعرض لها غيرهم من المسيحيين والاقباط واليونانيين واليهود بأجبارهم على المساهمة فى دفع بعض الاموال لحمد على سواء فى القاهرة او دمياط او رشيد (٢٤) .

ومهما قيل فلن محمد على بقى للنهلية ينتفع بخدمات رجال نابليون الذين اضطهدتهم الحكومة الفرنسية عقب عودة الملكية فولوا وجوهم شطر مصر ، كما كان لدى محمد على نحو ثمانين فرنسيا من العساكر والطلوبجية وكان هؤلاء قد هربوا من الفرنسيين وخدموا عند السناجق وبعد زحيل الفرنسيين من مصر اجتمع بعضهم وحضروا الى مصر وخدموا عند محمد على أما بقيتهم فملستهمروا عند الغزى الصعيد « لابسين كنم الممالك وكلوا يعلمون العبيد والممالك البيض الذين كلوا عند محمد باشا علوم حرب الافرنج » (٢٥) .

ويبدو ان نجاح الفرنسيين الى هذا الحد يرجع الى احساسهم بالمرارة من تفوق الايطاليين وسعيهم الدائب الى ضرورة الحلول محلهم

والقضاء على نفوذهم وقد ساعدتهم على ذلك أن الطوائف الأولى من الإيطاليين لم تكن من العنصر الممتاز بل كان معظمهم يشبهون ذلك اللغيف من الأطباء الذين وصفوا بأنهم كانوا من أفقر الطليان في الوقت الذي ترك فيه الفرنسيون القلائل الذين التحقوا بخدمة الباشا وخلصه سيف وكوت بك أطيب الأثر وأجمله .

هناك عامل شخصي قد يكون له بعض الفضل في غلبة الفرنسيين على الإيطاليين ذلك أن محمد علي كان قد اتصل في شبابه بتاجر فرنسي يدعى المسير ليون وقد اخلص له هذا الرجل وأفاده كثيرا في شئون التجارة كذلك يرجع بعض الفضل الى أن فرنسا كانت تسعى برجالها وعلمائها وضباطها الى مصر وإلى محمد علي الذي كانت تعتبره منقذا ومتمما لما بداه علماء الحملة من أبحاث ولما بداته الحملة نفسها من إصلاحات (٢٦) .

وهكذا كانت خدمة الفرنسيين في الحكومة المصرية أبعد أثرا في حياة البلاد وكان دور الموظفين أصلاحيا لا ينطوي على السعي الى السيطرة السياسية على خلاف ما سيحدث بعد عصر محمد علي ، غير أن محمد علي لم يكن أسيرا لفرنسا وللثقافة الفرنسية وحدها بل كان يجب دائما أن يستعين برجل كل دولة نالت شأوا كبيرا في ناحية من نواحي العلم أو الخبرة ، لذلك نجده يعتمد على الانجليز واليونانيين ثم الأمريكيين والارمن والبولنديين . .

### ثالثا - الجالية البريطانية :

لما كان أعجب البشاش شديدا بالفرنسيين فقد كان أعجبه بالانجليز لا يقل عنه وخير مثال لذلك ما ذكره حين قال « ان الحكم ينبغي أن يحذو حذو ما جعله الفرنسيون مثلا يحتذى في مصر وان يقلد سلوك الانجليز بعدهم (٢٧) .

وهنا يجب التساؤل عن تكوين الجالية البريطانية وأوجه نشاطهم ؟ تكوّنات الجالية البريطانية من الارسلات الانجليزية والتجار والقناصل الذين كانوا يتعهدون بحماية رعاياهم والفصل في قضاياهم .

ومن أهم الارسلات الانجليزية التي حضرت الى مصر جمعية ارسلية الكنيسة الانجليكانية التي وفدت في سنة ١٨١٥ غير أن عمل الارسلية لم يبدأ الا في سنة ١٨٢٦ وكان هدفها هو تعليم اقباط مصر غير أن هذه الفكرة لم تنجح نظرا لمقاومة الاقباط لها واقتلت المدرسة في سنة ٤٨ غير أن الجمعية كان لها في سنة ١٨٤٠ بلقاهرة ثلاث مدارس ، المدرسة الاولى كان عدد تلاميذها ٢٥ مسيحيا وتدرس لهم العلوم واللغة فقط وكان لخريجوا هذه المدارس يوظفهم محمد علي في أغلب الاحيان والمدرسة الثانية كانت للبنين وعدد تلاميذها سبعون تلميذا والثالثة للبنات رعايا سبعون تلميذة غير أن هذه المدارس كانت تقاوم مقاومة شديدة من اقباط مصر وكهنتها ، وكانت هناك مدرسة أخرى بالاسكندرية اشرف عليها أحد رجال الارسلية الانجليزية سنة ١٨٣٤ لتعليم الاقباط واليهود والمسلمين ومختلف الاجناس غير أن محمد علي لم يسمح بذلك واشترط أن تكون المدرسة للمصريين على الا يتدخل أحد في عقيدة التلاميذ .

وكانت هذه المدرسة تدير على قواعد المدارس الاوروبية في ذلك الوقت المسماة Lancasterian نسبة الى منشئها في نهاية القرن الثامن عشر في إنجلترا (٢٨) .

والواقع أن الارسلات البريطانية كان هدفها نشر التعليم الاجنبى والدينى بين أبناء البلاد وربما أيضا تحويل بعض الاقباط الى المذهب البروتستانتى .

وقد حاولت الارسلية انبروتستانتية الانجليزية أيضا في سنة ١٨٤٠ افتتاح كلية تدريبية ليتخرج فيها شبان الاقباط كقسس الكنيسة القبطية وهم ما لم يكن من الممكن أن تقبله الكنيسة القبطية على الإطلاق ، إذ أنه من غير المعقول أن تقوم ارسلية بروتستانتية اجنبية بتدريب القسس للكنيسة الارثوذكسية القبطية وبذلك اخفقت هذه الكلية واقتلت في سنة ١٨٤٨ غير أن هذا لم يمنع من تحول عدد لا بأس به من الاقباط الى المذهب البروتستانتى وخصوصا أن رجال الدين الاقباط في ذلك الوقت كان ينقصهم التعليم الكافى بينما كان البروتستانت يدرسون قسوسهم في مدارس اللاهوت



ويعلمونهم ويصقلونهم من الناحية الدينية فكفوا عندما يعظون بالكنايس البروتستانتية يجذبون الناس بحسن عظمتهم مما يساعد على نشر المذهب البروتستانتى غير أن شعير الكنيسة القبطية الارثوذكسية بخطر هذه الارساليات أدى الى نهضة كنسية حين انشأ الاقباط مدارس اللاهوت على المذهب الارثوذكسى وعلموا القسس والوعاظ لكى يستطيعوا المحافظة على كيلتهم وانشأوا المدارس القبطية (٢٩) .

من هذا يتضح أن فئة رجال الدين من الجالية الاجنبية البريطانية قد نجحت فى التأثير على فئة الاقباط المصريين الذين تأثروا بهم وسعوا الى اصلاح شئونهم ومدارسهم « ومن الجمعيات الدينية الانجليزية أيضا جمعية التوراة البروتستانتية التى وفدت فى سنة ١٨٤٠ وكان لها غرض دينى وهو نشر المذهب البروتستانتى بين اقباط مصر على يد جمعية التوراة او نشر الدين المسيحى بين يهود الاسكندرية على يد نفس الجمعية » .

وإذا كان الانجليز بدأوا نشاطهم ببداية دينية فى ذلك الوقت « الا أنهم سيتحولون بعد الاحتلال البريطانى الى نشر الثقافة الانجليزية والمحافظة على عادات ولغة الجالية الانجليزية فى مصر » (٣٠) .

غير أن تأثير فئة رجال الدين من الانجليز لم يقتصر على الاقباط انما امتد ليشمل المسلمين أيضا فبعد أن اطمأن المسلمون الى أن هذه الارساليات تعمل فقط فى الحقل القبطى التحقوا بمدارسهم خاصة وان المتحقيقين بها كانوا يتمتعون ببعض المميزات كعدم الاشتغال بقلية السكك الحديدية والطرق أو الالتحاق بالجيش كما أنها كانت تعلم اللغات الاجنبية وهو أمر لم يكن متيسرا فى المدارس المصرية ، ومن أجل ذلك بدأ المسلمون يلحقون ابنائهم بهذه المدارس بالتدريج خاصة الطبقت الجديدة المستنيرة التى ظهرت فى عصر محمد على ، وربما تبلورت هذه الظاهرة فى أواخر عهده اذ أخذوا يرسلون أبناءهم للتعليم فى مدارس غير المدارس الحكومية التى يتعلم بها عامة الشعب ووجدوا فى المدارس الاجنبية المجال الذى يمكنهم من تحقيق ذلك .



وإذا كثرت هذه الفئة قد نجحت الى حد ما فى نشر التعليم بين أبناء الطبقة العليا ويكونت منهم ارسقراطية منفصلة الا ان هذا الجناح كل محدودا وتلصرا على فئة معينة من المجتمع اذ لم يكن هؤلاء الاجانب من القوة بحيث يمكن ان يؤثروا على التعليم فى مصر او على الاتجاه التعليمى العام للدولة بل على العكس تأثروا هم باللغة العربية (٣١) .

وهكذا بعد ان كان فرض الارسلية هو التبشير بالدين او نشر التعليم الدينى عموما بدأوا يهتمون بنشر لغتهم وثقافتهم بمحاولة اجتذاب بعض فئات المجتمع المصرى اليهم .

وأخيرا فان كل هذه الجهودات البروتستانتية السالبة كانت موجهة نحو نشر البروتستانتية بين اقباط مصر وكثرت الجالية البريطانية فى مصر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر قليلة العدد بحيث لا يمكن مقلرتها بلجاليات الكاثوليكية وفيما عدا نشاط الارسلية الاسكتلندية بالاسكندرية فان جميع الارسلية الانجيلكية البروتستانتية الاخرى قد اوقفت نشاطها منذ سنة ١٨٠٠ واصبحت الارسلية بدون رجل عاملين (٣٢) .

ولا شك ان اتخاذ التبشير كمدخل للعلاقات الثقافية البريطانية او الفرنسية بمصر قد نفر المصريين من التأثير بهذا النوع الثقافى ولو ان الاربسين اتخذوا منخلا آخر فربما كان تأثيره اعظم شأنا .

وبالاضافة الى فئات رجال الدين الذين كثفوا ينتمون الى الجالية البريطانية كان هناك فئات اخرى تنتمى اليها كلقناصل العموميين ووكلائهم فقد كثفوا ويخلصه الذين يشتغلون بالتجارة لا يبرخون الاسكندرية ، وقد قدر عدد الرعايا البريطانيين فى الاسكندرية بنحو الفين بما فى ذلك اهل جزر الايونيلن والمالطين واهل البلاد الاخرى الذين تشملهم القنصلية بحمليتها ومن شأن هذه الجالية الكبيرة ان تهىء لأمور القنصلية من العمل ما يكفى لشغل وقته لانه من مهامه حفظ وتسجيل كلفة الوصايا والعقود والمستندات القانونية الخاصة بالرعايا البريطانيين .

وقبل ان يتم لمحمد على تدعيم دولته الحديثة كان يتلقى قناصل عدد من الدول الاجنبية أمر تعيينهم فى مصر من سفرائهم لدى الباب العلى

وكان يسمح لهم وقتذاك بجباية رسوم قدرها ٢٪ عن جميع ما تحمله سفن بلادهم من صادرات وواردات وكان نصف هذه الرسوم يدفع للسفير لكن بعد ان تولت الحكومة تعيين قناصلها في مصر انتهى العمل بهذا النظام (٣٣) .

وقد حظى القنصل العموميين في الاسكندرية بمكانة خاصة مما كل عليه زملائهم في بلاد الشرق الأدنى واصبحوا ارفع شأنًا فهم يؤدون وظيفة السفراء بما تستدعيه من وسائل الحماية والدعلة كما يتصلون بالوالى اتصالا مستمرا ليرفعوا اليه بلاغات حكوماتهم ويعالجوا معه المسائل السياسية .

لهذا نادى كلوت بك بضرورة ان تحنوا فرنسا حذر انجلترا وروسيا بان يكون لها وكيل خاص يعهد اليه بالشئون السياسية خاصة بعد ان أصبحت فرنسا تهتم بشئون مصر وتؤيد محمد على ، كذلك طلب فرنسا بالاعتداء بانجلترا للفصل بين الاختصاصات السياسية والتجارية في منصب القنصل العام .

وغير خاف ما للشئون التجارية من الاهمية العظمى فان القنصل العلم الذى يكلف بالنظر فيها سيكون العمل لديه كثيرا والمشاكل عظيمة بالنسبة لاضطراره للنظر في شئون القنصليات التابعة له بالقطرين المصري والسورى بالاضافة الى توليه شئون ابناء وطنه المقيمين بدائرة سلطته فهو يديرها بمقتضى القوانين المعمول بها في الشرق مع حرصه على ان يكون اهلا للثقة التى وضعتها فيه حكومته ، وابعد الدسلسين والمنافقين الذين يحاولون ابتزاز اموال الشعب المصرى وانتحلهم ما ليس لهم من الاعتاب والصفات للتفريير بهم (٣٤) .

وقد سبقت بريطانيا الى انشاء قنصليات عديدة بجلب المقر الرئيسى للقنصلية في الاسكندرية في رشيد ومخا والقصر وقناة السويس .

ويأتى كبار التجار في المرتبة الثانية بعد القناصل وهم يقيمون غالبا في الاسكندرية وينبغى ان يضاف اليهم الوكلاء التجاريون فبينما لم يكن بالاسكندرية سنة ١٨٢١ سوى انجليزى واحد لتجارة القطن بلغ عدد

البيوت التجارية تسع بيوت تجارية كبرى فى سنة ٣٧ وصل عدد الرعايا الى اكثر من مائة انجليزى يقيمون فيها بصفة دائمة فى سنة ١٨٤٣ .

وفى سنة ٣٩ كانت التجارة الانجليزية تحتل المركز الاول فى مصر ، وقد لمس القنصل منذ وقت مبكر فى حكم محمد على المحلابة التى كان يخص بها الاجانب واطروا ذلك كثيرا الى حكوماتهم بل لاحظ بعضهم تسلطهم على اهالى البلاد فكتب يصفهم عندما رأوا انفسهم تحت حماية صاحب السلطان فى البلاد بأنهم تفضوا عن انفسهم على الفور رداء الذلة والخنوع وانضموا بسرون فى كل مكان كما لو كانوا سادة الامة والقائمين على تربيتها وهم يستغلون حلتهم الجديدة بشتى الطرق مطمئنين الى أن السلطات المحلية ستتحل الى جانبهم (٣٥) .

ويبدو أن العمل بالتجارة لم يقتصر على الوكلاء التجاريين فان ما حققه هؤلاء من مكسب أغرى القنصل بالعمل فى هذا الميدان أيضا وأصبحت لهم تجارة واسعة أداروها لحسابهم مع الباشا نفسه « غير أن هذا لم ينطبق على القناصل المنتمين الى الجنسية الانجليزية او الفرنسية وكذا النمساوية والروسية والاسبانية والبلجيكية » بل يبدو أن من عمل فى الميدان كان من قنصل الدول الصغرى ورغم ما حققوه من ثروات طائلة من وراء تعاملهم مع الحكومة غير أنهم لم يأتوا عملا يدل على استقلالهم كما كانوا يمنحون حمايتهم لمن لا حق لهم فى الحماية بقصد الارباح التى تعود من وراء ذلك (٣٦) ، لتحقيق أغراضهم الخاصة لا لتحقيق أغراض عامة ، وإذا كان القنصل العموميون لم يشتغلوا بالتجارة فلان وكلاءهم وخاصة من الاهلى أقبلوا على المعاملات التجارية فنجد فى احدى الوثائق التى تعود الى سنة ٣٧ ما يشير الى أن ميخائيل حنا سرور قنصل الانجليزية كان يتعامل مع أحد الاهلى فى الحقل التجارى فى ثغر دمياط وأن هذا الآخر فرأى عليه دراهم للقنصل فصدرت الاوامر بالبحث عنه للايثاء بدينه اذا ظهر الحق بيد القنصل (٣٧) .

وعلى العكس من هؤلاء نجد التجار البريطانيين يمارسون تجارتهم المشروعة أو يأتون الى الباشا بتوصيات من انجلترا عن أعمال يريد

انجازها هناك بينما كان ذوو المشرب من الاوروبيين يخدعون البائسا ويكلفونه نفقات باهظة لتحقيق اغراضهم الخاصة وهكذا اثرى التساجر الاوربي ويعثر البائسا اموالا كل يمكن الانتفاع بها في تحسين احوال البلاد (٣٨) .

وهكذا استمدت هذه الفئة مكنتها في المجتمع عن طريق ممارستها لعملها سواء اكان سياسيا ام تجاريا وبالاضافة الى الفئتين السابقتين نجد طبقة ثالثة تتألف من تجار التجزئة فقد كان بالاسكندرية نحو مائة حلات للتجار الاوروبيين للاقمشة والجواهر والزجاج ويترج تحت هذه الطبقة ايضا اصحاب المطاعم والقهاوى واريلب الصنئع والحرف (٣٩) .

كذلك بلغ عدد الوكالات الاوربية في القاهرة ١٣٠٠ وكالة وalf ومائتين قهوة وقد شجع البائسا اقلية القهاى حين صرح في احدى رسائله بأنه لا يرى مانعا من اجلة صديقه قنصل انجلترا الى اقامة قهاوى في قسم بولاق بشرط ان تكون في جهل غير ماهولة بالسكن .

ومن المؤكد أن هؤلاء الاجانب المشتغلين بالحرف أو اصحاب المقاهى كانوا اقوى تأثيرا من غيرهم على حياة المجتمع المصرى فقد أصبح ارتياد المقاهى من العادات التى اكتسبها المصريون من الاوروبيين ومارس هذه العادات بعض طوائف الحرف والصناع .

اما فئة موظفى الحكومة فلم يكن عددهم كبيرا وبالأذات الانجليز الذين اقتصر عملهم على المصنع والفبريقات وكنوا يزارولون اعمالهم بمثابة مديرين لحركتها أو كصناع فيها فقد جىء بمعلمين من الانجليز لبعض المصانع لتعليم الصناع المصريين نوى الاستعداد للفهم كل يوم ساعتين (٤٠) .

وعميها فقد كان هؤلاء جميعا سواء القنصل منهم أو التجار ام الموظفين يسكنون احياء خلصة بهم ولا يجوز لافراد كل طبقة أن تتعدى في علاقتها وروابطها بقية الطبقات بمقتضى وظلفهم أو حرفهم أو ثروتهم ويمتاز اهل الطبقة العليا بالتوسع في الاتفاق على ما هو مألوف في الهيئات الاجتماعية الاستعمارية كما كانوا يتعهدون الفقراء من بنى جنسيتهم بالرعاية واخيرا



هناك الرحالة الاوربيون الذين يريدون الاستمتاع بأوقلت فراغهم أو حل رميز العلم وفريق ثالث منهم يأتى بقصد طلب المال ومعظم هؤلاء من العسكريين والتجار والاطباء والمهندسين وذوى المشروعات أما من كانوا يحضرون للنزهة فيقبلهم الباشا بحفوة ويخصص لهم بعض القصور لاقامتهم وكان عدد كبير منهم من ذوى المقلات العالية والمراتب الخطيرة انما تم فى نطاق العمل التبشيري فالارسليلت الامريكية التى توافدت القطر المصرى بواسطة فواصل الدول التلجعين لهم (٤١) .

كما عمل بعض الانجليز فى الخدمات العامة فعندما أنشأ الضابط الانجليزى واجهرن بريداسريعبدين الهند واوروبا عن طريق السويس فمصر فالاسكندرية نظم له مصلحة سميت مصلحة الترانزيت كان كل عملها من الانجليز وقد اشتراها منه محمد على ثم زاد فى تنظيمها واخذ فى تعيين موظفين من المصريين ليحلوا محل الاوروبيين (٤٢) .

والخلاصة ان هذا التقسيم الفئوى لم يكن ينطبق على الجالية البريطانية وحدها بل شمل الجاليلت الاوربية التى عاشت فى مصر والتى تكون منها هى الاخرى فئلت تجارية وصناعية وموظفين حكوميين ورحلة وبالإضافة الى هذه الفئلت كلن هناك فئلت أخرى أصبحت تندرج ضمن فئة الملاك الزراعيين واصحاب العقارات وقد تنازل محمد على منذ بداية سنة ٣٨ للاوربيين وبخلفة الانجليز عن عدد من القرى والاراضى الملحقه بها لتكون فى حوزتهم .

وقد تناولنا ذلك بالتفصيل فى فصل سابق حين تعرضنا للاجانب باعتبارهم من كبار الملاك الزراعيين .

يكن هدف محمد على من منح هذه الاراضى الى هذه الفئة هو الاستفادة من راس المال الاجنبى فى قطاع الزراعة لافادة الدولة ومحاولة تحسين حالة الفلاح خاصة بعد ان عدل عن نظمه الاحتكارى وقد اضر من جراء اتباعه لفترة طويلة .

والحقيقة ان ابلحة تملك الاطيلن والعقارات للاجانب فى مصر ظل سارى المفعول خلال سنة ٤٢ كما كان يسمح لهم بدخول البلاد والاقامة فيها دون قيد أو شرط (٤٣) .



لكن هل كان يسمح لهم بشراء العقارات مع انه ليس فى الامتيازات ما يمنع الاجنبى من ان يشتري او يمتلك البيوت او الاراضى ؟ . ان المادة التى تعفى الاجنبى من دفع الضرائب تمنعه بالضرورة من شراء العقار الثابت واقتنائه لان جميع العقارات الثابتة خاضعة للضرائب اذ انها اهم مورد للدخل وبناءا على ذلك عمدت الحكومت الاوربية الحاصلة على الامتيازات الى اصدار تعليمات تمنع رعاياها من امتلاك الارض بل لقد وصل الامر الى ان امرت القنصل ان يبيعوا بيعا جبريا الاراضى التى قد يجدونها فى حوزة رعايا الدول التى يمثلونها وكان من اثر ازدياد علاقت الصداقة والتسليم التى توطدت اركانها بين المسلمين والاجانب بمضى الزمن ان نشأت حالة جيدة اذ ان مسلحت واسعة من الارض وعددا عظيما من المنازل والمخزن أصبح فى حوزة الاوروبين « المستوطنين » أى كلن التسجيل فى معظم الاحيلن باسماء السيدات اذ اتضح ان هذه الطريقة انسب واسهل وكلفت سجلات المحكمة تحترى على عدد من الاسماء بوصفهم ملاك معترف لهم بما فى حوزتهم من الارض وكثوا يلقون كل تشجيع وضمن لما يشترون ويقتنون من املاك (٤٤) .

الخلاصة ان الجالية البريطانية قد تكونت من فئات عديدة منها الدينية والسياسية والتجارية واربلب الصناعات والحرفة وموظفو الحكومة واخيرا فئة الملاك سواء اكثروا ملاكا للاراضى ام للعقارات .

#### رابعاً : جاليات اخرى « اليونانيون والارمن - الامريكيون والافرنج الحليون » :

اختصت فئات اليونانيين والارمن بالذات دون الجاليات الاخرى بشغل وظائف الادارة كما حظيت بعطف محمد على فيقل ان الارمن واليونانيين قد تولوا وظائف الادارة أسوة بالاقباط وقد ارتفع شأن الارمن فى مصر بفضل ما استمتع به بوغوص فى كاف محمد على من نفوذ واسع وجاه عريض وقد شعر البلشا بأنه لا يستطيع القيام بعمل من الاعمال دين مساعدة هؤلاء .

وكان تضلع الارمن فى اللغة يؤهلهم بنوع خاص لوظائف السكرتارية والترجمة وقد اختص البلشا بوغوص بك بوظيفة الناظر لتعدد جوانب

معرفته (٤٥) اذ عهد اليه بمباشرة امور التجارة والبحرية واصبح يحمل لقب مدير عام التجارة (٤٦) .

ويمكن القول بأنه من أهم فئات البيروقراطية المصرية الارمن اللذين لعبوا دورا هاما فى الجهاز الادارى المصرى على عهد محمد على وكان اختيارهم يتم بناءا لاعتبارات فنية او تاريخية (٤٧) .

بعبارة اخرى ظلت قيادات هذا الجهاز الادارى من الارمن المورالية او الجراكسة والارناؤوط وقد ادى تشجيع محمد على للجانب الى العمل فى جهازه الحكيمى والى تزايد اعدادهم وجالياتهم فى مصر .

الى جانب هذه الفئة الادارية كانت هناك فئة اخرى زراعية وقد تم استدعاء بعض الارمن من ازمير ليقوموا بزراعة الافيون فى مصر .

كما ظهرت هناك فئة اخرى عملت فى حقل التعليم فقد بدأ النشاط التعليمى الحقيقى للارمن فى مصر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر عندما ازداد نفوذهم فى عهد محمد على وقد ساعدت هذه المكانة الارمن على أن ينشئوا لهم اول مدرسة فى سنة ١٨٢٨ وعندما ازداد عدد الجالية الارمنية لم تعد المدرسة كافية لسد حاجات الجالية فقام ارمنى آخر كان يمثل مركزا هاما فى الحكومة ببناء مدرسة جديدة بالاشتراك مع الاسقف الارمنى (٤٨) .

كذلك تم الحاق الارمن بمدارس المبتديان بعد الغاء المكتب العلى ومن هؤلاء التلامذة ابراهيم سركيس (٤٩) .

كما عين يوسف افندى وهو ارمنى الاصل نظرا اول لمدرسة الزراعة بنبروه التى انشئت فى اواخر سنة ٣٦ (٥٠) ، كما تم ادخل ابناء الارمن الذين يعملون فى خدمة محمد على فى المدرسة التجهيزية الحربية التى انشئت فى سنة ٢٥ .

ومن اعضاء الجالية الارمنية ايضا بعض الفئات التى تنتمى الى ارباب الصناعات والحرف فقد عمل عدد كبير منهم فى صناعة الذهب والفضة كما

اشتغل آخرون بمختلف الصناعات اليدوية بالرغم من أن جملتهم كانوا على شيء من التعليم ، وقد بلغ عدد الجالية الارمنية في مصر ١٥٠٠ فرد وكانوا يعيشون في المدن ويمارسون مهنا مختلفة كما رأينا ومنهم من كان يعمل بالتجارة (٥١) .

كان تشجيع قدوم الاوربيين بقصد السيلحة والنجارة هو مبدأ تكوين الجاليات الاجنبية التي لعبت دورا مهما في الشؤون التجارية والمالية في مصر . أما اليونانيون فقد وفدوا الى مصر منذ زمن بعيد غير أنه قد زاد عدد المهجرين منهم الى مصر الى الحد الاقصى بعد الثورة اليونانية سنة ١٨٢١ . ومنذ ذلك التاريخ أصبح من الضروري ايجاد تنظيم للجاليات اليونانية في مصر من ناحية والمحافظة على ثقافتهم ولغتهم من جهة أخرى وكان من جراء ذلك ان بدأ يونانيو الاسكندرية يفكرون في انشاء اول تنظيم لهم خاصة وان الباشا كان يعطف عليهم وبذلك انشئ اول تنظيم يوناني بالاسكندرية في مايو سنة ١٨٤٣ وبالرغم من ان اول جالية لم تنشأ الا في هذا التاريخ الا انه كانت هناك فئة من اليونانيين التي اهتمت بتعليمهم فقد كن لهم مدارس بدأت منذ سنة ١٦٤٥ واستمر الحال على ذلك حتى سنة ١٨٠٠ حين شرع البطريرك في تنظيم المدارس اليونانية ومحاولة رفع مستواها غير أن هذه الفئة التي عنت بلصلاح التعليم قد لقيت معارضة من فئة رجال الدين انفسهم « رجال الكنيسة » ذلك أن الاعتقاد السائد بينهم كان أنه كلما زاد تعلم المرء قل اعتقاده في الله لكن الظروف التي وابت اليونانيين في عصر محمد علي وعطفه عليهم بلانشاء جاليتهم بالاسكندرية كل ذلك مهد لنهضة تعليمية ذلك أنهم افتتحوا مدرسة لهم في سنة ١٨٤٣ كانت تسمى مدرسة اليونان (٥٢) .

كما تم ادخال عدد من أبناء اليونانيين الذين كانوا يعملون في خدمة محمد علي في المدرسة التي تم انشاؤها سنة ٢٥ تحت اسم المدرسة التجهيزية الحربية لتعليمهم الحركات العسكرية وركوب الخيل كما ضمت المدرسة لفيها آخر من أبناء الترك والاكراذ (٥٣) .

والى جلب هاتين الفئتين الدينية والتعليمية كان هناك عدد من التجار اليونانيين الرأسماليين وقد بلغ عددهم اثنا عشر تاجرا وكان بعضهم مشمولاً

بخطايا دول أجنبية أخرى كإنجلترا والنمسا بينما كان يتمتع بعضهم بالحماية اليونانية ، وقد بلغ عدد البيوت التجارية اليونانية ١٦ بيتا منهم عشرة من اليونانيين الكاثوليك وستة من اليونانيين الذين لا يتبعون الكنيسة .

ومن هذه البيوت التجارية بيت D'Anastasy, tossizza التى كان ممثلوها من القناصل المشتغلين بالتجارة والذين أخذوا فى بناء سفن للنقل وبخاصة فى بحر الارخبيل (٥٤) .

ولم يقتصر عمل اليونانيين على التجارة فقط — حقيقة أن الجزء الأكبر منهم يمارس التجارة مع بلاده إلا أنهم فى نفس الوقت يمارسون مهنا عديدة وعموما كان التجار الاوربيون المستقرون فى مصر ينضوون جميعا تحت اسم الفرنجة وكانت لهم جهاتم الخاصة فى القاهرة كما كانوا يتمتعون ببعض الامتيازات وان كانت تضليقهم بعض عمليات اغتصاب اموالهم (٥٥) التى كانوا يتعرضون لها فقد اتخذت عدة اجراءات فى القاهرة ودمياط ورشيد لاجبار المسيحيين الاقباط واليونانيين واليهود على دفع بعض الاموال وقد قام أحمد أفندى أمين علم الخزانة بتوزيع منشور دورى على جميع القناصل المقيمين ونحوى هذا المنشور ان البائسا يريد وضع حد للاضطرابات التى تجتاح مصر ويلتلى تسبب مشاكل للتجارة تمس مصالح كثير من الاوربيين وأنه لذلك يرغب فى تخفيض عدد قواته المسلحة وتسريحها وهذا لا يأتى إلا بصرف مستحققاتهم ومتأخراتهم من رواتب ولهذا فهو مضطر الى طلب القروض واقتراح ان يقوم كل قنصل بنفسه بتوزيع المبالغ المطلوب تحصيلها على الافراد التابعين لحياته ويقوم بتحصيلها منهم بدقة أحمد أفندى كما خصص نخل الجمارك لضمان وسداد هذه القروض وطلب من القناصل تعيين شخص لى يحصل هذا الدخل أولا بأول عند وروده (٥٦) .

ويبدو ان الوالى كان فى بدايه حكمه فى حاجة ملحة الى الاموال لدفع مرتبات الجند لضمان عدم ثورتهم وما يتبع ذلك من مضر تلحق بالبلاد لهذا اضطر الى فرض فرض جديدة على الرعية اليونانية فى فبراير سنة ١٨٠٦ (٥٧) .



وبالرغم من ذلك فقد شهد عصر محمد على نزوح الاجانب بكثرة وبكر اليونانيون بوجه خاص في المجيء الى مصر منذ سنة ١٨١١ وانخراط عدد منهم في جيش الباشا بعد ان قضى على الممليك في مذبحة القلعة (٥٨) .

غير ان رجال الجالية اليونانية لم يكن كل فئاتها ممن يعملون في مناصب ذات شأن فقد ضمت هذه الجالية عددا من الخدم والحراس الذين كادوا يعملون مع الاسر التركية وقد بلغ عدد هؤلاء ثلاثمائة من اليونانيين الذين اسلموا كما كان هناك عدد من الجوارى اليونانيات الاصل وصل الى ستمائة جارية (٥٩) ، بينما بلغ عدد الجالية اليونانية بما فيهم القادمين من سورية ثمانية آلاف (٦٠) .

كان نشاط الامريكيين في العلم الخارجي ما يزال محدودا جدا في عصر محمد على ولذلك فلن اول اتصال يجري بين الامريكيين وبين مصر انما تم في نطاق العمل التبشيري فالارسلية الامريكية التي توافدت على منطقة البحر المتوسط منذ سنة ١٨٢٠ لم يكن من الممكن ان تتجنب مصر مع وجود مبدا التسامح الدينى الذى طبقه محمد على .

وعندما اتت الارسلية البروتستانتية الامريكية الى مصر لم يكن الغرض من وجودها على الاطلاق رعاية ابناء الجالية الامريكية في مصر ولم يكن الغرض من انشاء الارسلية لمدارسها ان تهيب لانباء الجالية تعليميا خلاصا بهم وانما هدفها كان ايجاد كنيسة ومدرسة تكون المكان الذى يلتقى فيه ابناء في سن معينة يمكن تشكيلهم تربويا وتوجيههم التوجيه الخالص المطلوب وتكون المدرسة انن هي المركز الذى يمكن ان يتصل عن طريق هؤلاء الناس بالجمهور وينشرون فيه المذهب البروتستانتى (٦١) .

وهكذا لجأت الارسلية الامريكية الى أسلوب غير مبشر لنشر مذهبها فعمدت الى ان تكون المدرسة المنشأة هي التي تقوم بهذه المهمة بدلا من الارسلية ربما لما وجدته من اعراض ومقاومة من جانب اقباط مصر ازاء نشر المذهب البروتستانتى الذى كان واضحا وموجها ضد الارسلية البريطانية من قبل فارادت ان تتحاشى مثل هذه المعارضة

وبالطبع تطلب وجود بعض الامريكيين فى مصر ضرورة تعيين قنصل عام حتى يضمن مواطنوا الولايات المتحدة فى مصر وسورية سلامة ارواحهم واملاكهم فاذا حدث ان اسيئت معاملة احد هؤلاء يقوم قنصلهم برفع الظلم عنهم ، وقد اظهر الباشا موافقته على تعيين قنصل عام للولايات المتحدة وقد ابلغ بوغوص بك وزير الخارجية بل واكد لوليم هودجون من أعضاء السفارة الامريكية بالقسطنطينية ان الباشا يقدر الولايات المتحدة تقديرا عظيما وانه يتمنى ان تزداد العلاقات معها توثقا لما يتوسمه من الخير لصالح البلدين .

وقد اشر الى ان هناك تشابها بين الولايات المتحدة وبين مصر فكلا البلدين مدين بثروته للزراعة والتجارة .

وقد تم بالفعل تعيين مسنر جليدون قنصلا ولم تمنع صفته الوظيفية من اعتبارها فتحة لعلاقات تجارية يتمنى الباشا مخلصا ان تزداد توثقا (٦٢) . وهكذا اقتصر الوجود الامريكى على فئة من رجال الدين وفئة أخرى من التجارين وان كل نشاطها غير متضح المعالم .

وهناك فئة من الاجانب الذين طلعت اقليتهم فى مصر او ولدوا فيها فعساروا يعرفون بالاجانب المحليين وهؤلاء لا يرتبطون بجنسية معينة وقد مارسوا اعمالا مختلفة فى السقل الزراعى والتجارى .

وكان من بين هؤلاء رجال الاعمال الاوروبيين الذين تولوا الاشراف على شئون الجملة الخاصة بالسلع الواردة من اورىيا (٦٣) .

واذا كان عدد الاجانب عموما قد ازداد زيادة كبيرة بسبب تشجيع محمد على لهم للاستفادة من خبراتهم المتعددة فى المجالات المختلفة فهذا لم يستتبع بالضرورة ان يكون كل هؤلاء جديرون بالاحترام . « فقد كل من بين الاجانب جماعة من المغلرين الذين اتوا جريا وراء المال لضيق ذات ايديهم (٦٤) ، ام ممن كانوا يحلمون بالثراء العاجل من ايسر السبل ومن الفارين من وجه العدالة فى بلادهم وكان الاوريبيون الذين وفدوا فى بداية الامر من عنصر طيب ثم لم يلبث ان هبط محسر جماعة ممن يجرون وراء المفساتم (٦٥) .

بعبارة أخرى يمكن عذهم من الافئتين الذين جاعوا من أجل الكسب وجمع المال وجمهرة هذا الفريق الآخر كانوا من رعايا البحر المتوسط .

فاللوانى المزحمة وقرى ملطة وصقلية قد أرسلت الفلّاضين من أطفالها الفقراء والعاطلين والساقطين الى ارض المال الوفير وكل هؤلاء اندفعوا الى الاسكندرية حيث كانوا يشرفون على اعمال الفحم الحطيين ويلبسون احتيلجات وملذات الرواد ، ويديرون المحلات والحلقات فى العسوارى والمطاعم والمحالج وكثرت ههنا القمار والفنادق وكثيرون منهم كانوا عمالا بالمعنى الحقيقى ينشأون كالمطفالين على الرخاء المحيط بهم ويتدافعون على العظم التى تسقط على الارض او يسرقون قتلت الموائد ، وقد انقلب قناصل الدول سماسرة لهؤلاء الناس المغفلون يبالغون الامتيازات لاصدقائهم او شركائهم وتحولوا ادوات لهذا الغزو المالى الخلف الذى كان يتزود الاقتصاد المصرى الزراعى (٦٦) .

كما ضمت هذه الفئة ايضا خدم المنزل وابناء السبيل ممن يقومون بأعمال وضيعة قليلة الجدوى ويترأوح امثال هؤلاء الفرياء فى الاسكندرية وحدها من ثمانية الى عشرة آلاف (٦٧) .

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا المجال هو ما هى اشكال التأثيرات الاوربية وما المدى الذى وصلت اليه فى المجتمع المصرى ؟ .

لقد تعددت اشكال التأثير الاوربي فمنه من كان فكريا او ثقافيا او اقتصاديا او اجتماعيا او مظهريا .

فمحمد على والمجتمع المصرى ككل تأثر ببعض الاوربيين واتبعوا الفيلسوفات الفرنسى سان سيمون الذين رحلوا الى مصر فى اواخر عهده وأعطاهم سلطة واسعة فى الاشراف على المشروعات الانشائية والعمرائية والتنظيمية وعلى الرغم من أن الشكل التنظيمى العلم لدولة محمد على يتضمن تأثرا باتجاهات سان سيمون الا انه لم يوافق على جوهر فكرهم وهو ما دعاهم الى العودة الى بلادهم الا انهم بالتاكيد تركوا أثرا ما فى فكر المجتمع وتركوا تلاميذ ومريقين ثم تعرضت اكثر عناصر المجتمع المصرى م ٢٤ - المتغيرات

تأثيرا ونشاطا لعملية التفاعل مع الفكر الاوربى عندما اتبع الوالى سياسة ارسال البعثات (٦٨) . وذلك حينما اعتمد فى بادىء الامر على الاجانب لتثقيف الشعب وامر رعاياه بلحترامهم والاذعان لنصائحهم فأوجد ذلك نوعا من الاختلاط بين الاوربيين والاهلى لا بالتجر الواسع فحسب بل بالاحتكاك. اليومى فى العادات والاخلاق العقلية (٦٩) . من ذلك على سبيل المثال ان اخذ كثير من الاغنياء فى استعمال السكين والشوكة وسرعان ما تعودوا شرب النبيذ جهارا فشتاعت هذه العادة بين الكثير من كبار موظفى الحكومة (٧٠) .

ومن مظاهر التأثير الاوربى أيضا تغيير الملابس وبناء المنازل على الطراز الغربى وافتتاح النوادى والحانات . بل والامتزاج باهل البلاد المسلمين امتزاجا يكاد يكون اندماجا .

ويضيف ابراهيم زكى « وبدأ تيار العادات الاوربية ينتشر فى البلاد المصرية ماذ تولى محمد على الحكم وكذلك اخذت الاحياء الاوربية فى مصر تزداد انتشارا وعمرانا أما هندسة البناء فكان محمد على اول من أدخل المباني الرومية فحذا حذوه بنوه وبعض الامراء فى انشاء العمائر على هذا النمط واقتدى الاهالى بالامراء فكثرت المباني داخل القاهرة وضواحيها كما تم ادخل التقويم الفرنجى بالتدريج نتيجة للنفوذ الاجنبى وكان التقويم هجرىا فى عصر محمد على وقد كان دائما يقارن بين التقويم الهجرى والتقويم الفرنجى فى المعاهدات التى كانت تعقد بينه وبينهم (٧١) .

واخيرا ادى توجيه التجارة المصرية صوب الغرب الى اعتماد البلاد على الاسواق الاوربية وتعرضها للتأثر بتقلبات الاقتصاد الاوربى كما ادى تدفق التجار الاوربيين الى جعل مصر اكثر تعرضا للتدخل الاوربى فى شئون البلاد الداخلية بحجة حماية تجارها ومصالحها التجارية .

وهكذا اخذ الاوربيون يستثمرون أموالهم فى مصر حتى سيطروا على معظم تجارتها وكافة انواع النشاط المالى خاصة بعد انهيار نظام محمد على الاحتكارى ففتحت السوق المصرية واسعة امام الرأسمالية الاجنبية



بعد أن قضى محمد على على الطبقة الوسطى - البورجوازية المصرية الوليدة - .

كذلك تأثر محمد على نفسه بالاوروبيين اذ كان يمر فى ساعات فراغه مع طائفة منهم ويحاول أن يتعلم كل ما يستطيع أن يتعلمه غير أنه لم يهتم بالتأثير المظهرى كما فعل حكم الاستقلة حينما تزوا بزى الافرنج وحلقوا لحاهم ولوا السننهم ببعض اللغات الاجنبية (٧٢) .

وأخيرا ظل محمد على على الرغم من تشجيع وفود الاجانب الى البلاد واقلمتهم بها يحرص كل الحرص على صون نفوذه الكامل فى ادارة شئونها ولم يستطع القنصل التدخل فى هذه الشئون او حمل الباشا على شيء يرى أنه يتنافى مع مصلحة البلاد (٧٣) .

كما أن محمد على لم يتوانى فى أن يلحق العقوبت بالاجانب المخطئين فقد كان يحبسهم فى سجون الحكومة كما أن بعضهم تعرض للنفى أو العمل الاجبرى تأديبا لهم عما يقتربون من أعمال تخل بالامن كالمشاجرات التى كثيرا ما كانت تنشأ بينهم (٧٤) . ثم لم يلبث هؤلاء أن اشاعوا فى المدن ألوانا من الفوضى والاضطراب اذ كثر اعتداؤهم على الاهلين بل وعلى رجال الحكومة من المحافظين على الامن والنظم لذلك حاول الباشا أن يضع حدا لنشاطهم المرتول بمساعدة قناصل دولهم وقد خيرهم بين أمرين اما أن يقيموا هم بأنفسهم بتنظيم رقابة فعالة على رعاياهم فى الاسكندرية حتى لا يعكروا صفو الامن واما أن يتركوا للباشا نفسه اتخاذ ما يراه من الاجراءات ثم استقر رأيهم على مشروع انشاء هيئة بوليسية خلصة بمدينة الاسكندرية فى يناير سنة ١٨٣١ تتألف من ستين رجلا يعرفون الفرنسية او الايطالية وعليهم أن يقوموا بأعمال العسس ويحافظوا على الهدوء فى حى الافرنج وفى الاسواق ومنطقة الجمرک وعند ابواب المدينة على أن يستعينوا بالجيش عند الضرورة لانهم كانوا غير مسلحين غير أن الباشا لم يكن يشعر بالارتياح الى وجود هيئة بوليسية شبيهة مستقلة مما أدى الى اغفل هذا المشروع وبقيت الحالة على ما كانت عليه حتى اذا عجز القنصل عن كبح جماح رعاياهم وكثرت الحوادث من سرقة وتهريب وأهين رجال الحكومة على ايدى لشرار الاجانب لم يجد الباشا بدا

من اتّخذ بعض الاجراءات والقرارات وطلب الى القناصل فى ٦ نوفمبر سنة ٣٥ أن يعلنوه فى تنفيذها محافظة على الامن والنظام .

أما هذه الاجراءات والقرارات فيمكن تلخيصها فى ثلاثة أمور اولها أن يطلب الى كل شخص يريد التقدم الى البلاد للاقامة بها ابتداء من ١٥ يناير سنة ٣٦ أن يبين عقب وصوله اليها الموارد التى يعتمد عليها فى كسب رزقة وان يقدم للسلطات المحلية رجلا من خيل القوم يضمنه ويكون مسئولا عن مسلكه مدة اقامة .

ثانيا : ان يطبق ذلك على جميع الاجانب المقيمين بالبلاد وقتذاك .  
ثالثا : ان يتعهد ربان كل سفينة تحمل الى مصر اشخاصا لا تتوفر فيهم هذه الشروط بأن يعيد أولئك الاشخاص الى الجهات التى جاءوا منها على نفقته وتحت مسئولية .

ومع ذلك ظل الاجانب وبخاصة فى القاهرة والاسكندرية مصدر متاعب كثيرة فلم تقطع شكوى الحكومة من الجرائم التى كان يرتكبها بعضهم دون أن تصل اليهم يد العدالة بسبب نظام الحملات القنصلية ومما زاد الامر اضطرابا أن الاجانب كانوا يعمدون فى فض المنزعات الى طريقة المبالغة كما كانوا يطلقون الرصاص وسط المساكن والاحياء المأهولة بالسكان فضلا عن انهم كانوا يستبيحون لانفسهم الصيد فى حقول الفلاحين الى غير ذلك من الامور التى تعالت بسببها الشكوى منهم .

وفى النهاية رأى الباشا ضرورة اجتماع القناصل ووضع حد لمثل هذه الاعمال وبالفعل تقرر ابعاد كل اجنبى ليس له عمل يرتزق منه وتحریم الصيد بالحقول ومنع اطلاق الرصاص وسط المساكن أو داخل حدود المدينة وكذا الاقتراب من المبلى العامة كالمخازن ومعمل البارود عند الصيد (٧٥) .

من ذلك نرى أن عصر محمد على شهد نقىض الاضداد مع الاجانب فهو فى بداية حكمه كل متسلحا معهم الى ابعد الحدود مما شجع الكثيرين على المجيء الى مصر للعمل قىها سواء اكفوا من اصحاب الخبرة او العاطلين انما بعد أن ظهرت مفلسدهم لم يتوان فى الضرب على ايدى المفسدين بيد من حديد بابعادهم عن البلاد انتقاءا لشرفهم وحماية للمصريين من عبثهم أو حتى وضع حد لعدم التمدى قى غيهم لضمان أمن بلاده .

### هوامش الفصل السابع

- (١) مذكرات نقولا الترك — صص ١٤٤ — ١٤٦ .
- (٢) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٤٥ .
- (٣) شفيق غربل — المصدر السابق — ص ٦١ .
- (٤) جرجس سلامة — المصدر السابق — صص ٣٣ ، ٣٥ .
- (٥) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — صص ١١ ، ١٢ .
- (٦) جاك تاجر — المصدر السابق — صص ٢٠ ، ٢٤ .
- (٧) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — ص ١٣ .
- (٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ١٥٥ ، ١٦١ .
- (٩) شفيق غربل — المصدر السابق — صص ٧٧ ، ٧٨ .
- (١٠) جرجس سلامة ، المصدر السابق — صص ٣٦ ، ٣٧ .
- (١١) ديوان المدارس عربى « ٤٩ » دفتر ٥٧ جزء ٤ — ص ١٣٨٧ — مكتبة ٢٢٩ آخر ذى الحجة سنة ١٢٦٢ هـ .
- (١٢) د. أحمد عزت عبد الكريم — تاريخ التعليم فى عصر محمد على — ص ٨٩ .
- (١٣) جاك تاجر — المصدر السابق — ص ٢٠ .
- (١٤) جرجس سلامة — المصدر السابق — صص ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ .
- (١٥) محمد بك فريد — المصدر السابق — ص ١٨٩ .
- (١٦) محمد صبرى — المصدر السابق — ص ٥٤ .
- (١٧) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٢٤٥ ، ٢٤٦ .
- (١٨) Henry Dodwell, the founder of modern Egypt, pp:201—202.
- (١٩) د. السروجى — المصدر السابق — ص ١٨ ، محمد فؤاد شكرى — ص ١٦٤ .

- (٢٠) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ١٣٨ ، ١٣٩ ،  
صص ١٥٤ ، ١٦٠ .
- (٢١) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٤٧٢ .
- (٢٢) نفس المصدر — صص ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٦٣ .
- (٢٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ١٦٥ ، ١٦٦ .
- (٢٤) Georges Dowins, Mohamed Aly du Caire, 1805 — 1807.  
Correspondance des consuls de France en Egypte, pp. 78 — 79.
- (٢٥) مذكرات نقولا الترك — ص ١٢٣ .
- (٢٦) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — صص ١٣ ، ١٤ .
- (٢٧) Henry Dodwell, op cit, P. 199.
- (٢٨) جرجس سلامة — المصدر السابق — صص ٤٤ ، ٤٦ .
- (٢٩) نفس المصدر — ص ٦٦ .
- (٣٠) جرجس سلامة — نفس المصدر — ص ٩٣ .
- (٣١) نفس المصدر — صص ١٨ ، ١٩ ، ٣٢ .
- (٣٢) جرجس سلامة — المصدر السابق — ص ٤٧ .
- (٣٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٢٧١ — ٢٧٥ .
- (٣٤) كلوت بك — المصدر السابق ج ٢ — صص ٢٢٤ ، ٢٢٧ .
- (٣٥) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ٩٤ .
- (٣٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٦١٨ ، ٦٢٠ .
- (٣٧) دفتر معية سنية عربى ص ٤٤ — أمر ٨٨ — دفتر ٥ — ١٦  
شعبان سنة ١٢٥٢ هـ .
- (٣٨) محمد فؤاد شكرى المصدر السابق — تقرير كابل — ديسمبر  
سنة ١٨٣٨ — ص ٧١٥ .
- (٣٩) كلوت بك — ج ٢ — صص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .



- ٤٠) ابراهيم زكى — المصدر السابق — صص ١٢٢ ، ١٣٤ .
- ٤١) كلوت بك — المصدر السابق — صص ٢٣١ — ٢٣٥ .
- ٤٢) اليس الايوبى — المصدر السابق — ص ١٣٦ .
- ٤٣) عزيز خلكى — المصدر السابق — ص ٣٦ .
- ٤٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٦٣٤ ، ٦٣٥ .
- ٤٥) نفس المصدر صص ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، صص ٣٩٢ ، ٤٧٢ .
- ٤٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣١٨ .
- ٤٧) د. يونان لبيب — تاريخ الوزارات المصرية — ص ٤٠ .
- ٤٨) جرجس سلامة — المصدر السابق — ص ٨٣ .
- ٤٩) دفتر رقم ١٢٩ مدارس عربى رقم ٢٩٠ ص ٢١٠٣ — رجب سنة ١٢٦٥ هـ .

- ٥٠) د. جمال الدين الشيل — المصدر السابق — ص ٢٤ .
- ٥١) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٣٠٤ ، ٣٠٦ .
- ٥٢) جرجس سلامة — المصدر السابق — صص ٧٢ ، ٧٣ .
- ٥٣) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٨١ .
- ٥٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ١٣٣ ، ٥٤٢ ، ٥٤٧ .

Reynier, Egypt after the battale of Heliopolis, London (٥٥)  
1802, p. 73.

Georges Douins, op cit, pp. 79 — 80. (٥٦)

Ibid, p. 92. (٥٧)

- ٥٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٣ .
- ٥٩) نفس المصدر — ص ٣٨٩ — تقرير دوهلميل سنة ٣٧ .
- ٦٠) نفس المصدر — ص ٣٠٦ .

- (٦١) جرجس سلامة — المصدر السابق — صص ٤٧ ، ٤٨ .
- (٦٢) جرجس سلامة — المصدر السابق — صص ٢٨٦ ، ٢٨٧ .
- (٦٣) هيلين ريفلين — المصدر السابق — صص ١٤١ ، ١٤٢ .
- (٦٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٠٥ .
- (٦٥) نفس المصدر — ص ٢٤ .
- (٦٦) ذئقان قرقوط — المصدر السابق — صص ١٣١ ، ١٣٢ .
- (٦٧) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٩٣ .
- (٦٨) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٨٦ .
- (٦٩) الياس الايوبى — المصدر السابق — ص ١٢٣ .
- (٧٠) عدلى نور — المصريون المحدثون عاداتهم وتقاليدهم — ص ٤٢٤ .
- (٧١) ابراهيم زكى — المصدر السابق — صص ١٩٠ — ١٩١ .
- (٧٢) صبحى وحيدة — المصدر السابق — صص ١٥١ ، ١٥٢ .
- (٧٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٢٥ ، ٢٦ .
- (٧٤) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٢٦ .
- (٧٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ١٩٩ — ٢٠١ .

## قائمة المصادر

### أولا - وثائق غير منشورة :

- ١ - التعليم : عدد المكتبت ٩٥٤ مكتبة دار الوثائق بالقلعة .  
( أ ) ديوان مدارس عربى « ٤٩ » .  
( ب ) ديوان مدارس عربى « ٥٠ » .
- ٢ - التزامات قرى - محافظة ابحك ١١٩ دار الوثائق .
- ٣ - سجلات ديوان المعية السنية عربى - مجموعة ١ عدد الدفاتر ٦ دار الوثائق .
- ٤ - ديوان التجارة والمبيعات - محافظة - ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ دار الوثائق .
- ٥ - محافظ ابحك الصناعة فى عصر محمد على محافظة ١٠١ ثورة محمد على بلشا الصناعية وآثرها الاجتماعية دار الوثائق .
- ٦ - محافظ ابحك الفلاح المصرى منذ عهد محمد على الى اسماعيل بلشا تشمل على العديد من دفاتر المعية التركى ودفاتر الخديوى التركى ومجلس ملكية ديوان خديوى تركى .

### ثانيا - المراجع العربية :

- ١ - ابراهيم زكى - الحلة المالية والتطور الحكومى فى عهدى الحملة الفرنسية ومحمد على - المطبعة المصرية بمصر .
- ٢ - ابراهيم عامر - الارض والفلاح - القاهرة سنة ١٩٥٨ .
- ٣ - احمد احمد الحنة - تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير - القاهرة سنة ١٩٥٠ .
- ٤ - احمد احمد الحنة - تاريخ مصر الاقتصادى - القاهرة سنة ١٩٥٧ .
- ٥ - د. احمد عزت عبد الكريم - تاريخ التعليم فى عصر محمد على - القاهرة سنة ١٩٣٨ .

- ٦ — د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد في المجتمع العربي في القرن التاسع عشر — محاضرات القيت في معهد البحوث والدراسات العربية
- ٧ — د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التحول في بناء المجتمع القاهري في النصف الاول من القرن التاسع عشر بحث مقدم الى الندوة الدولية لتاريخ القاهرة مارس — ابريل سنة ١٩٦٩ مطبعة دار الكتب سنة ١٩٧٠ .
- ٨ — انوار جوان — مصر في القرن التاسع عشر سيرة جامعة لحوادث سلكني الجنان محمد علي باشا و ابراهيم باشا تعريب محمد مسعود القاهرة سنة ١٩٣١ .
- ٩ — ادوارد لين — ترجمة عدلى نور — المصريون المحدثون عاداتهم وتقاليدهم في القرن التاسع القاهرة سنة ١٩٥٠ .
- ١٠ — الجبرتي — عجائب الآثار في التراجم والاخبار — ج ١ ، ج ٣ ، جزء ٤
- ١١ — اليس الايوبي — محمد علي سيرته واعماله وآثاره — ادارة الهلال بمصر — سنة ١٩٢٣ .
- ١٢ — أمين مصطفى عفيفي — تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث الطبعة الاولى القاهرة سنة ١٩٥١ .
- ١٣ — اندريه ريبون — ترجمة زهير الشليب — فصول من التاريخ الاجتماعي القاهرة المئوية القاهرة سنة ١٩٧٤ .
- ١٤ — انطون يعقوب — مصر الحديثة او مصر في ثلاث سنين — القاهرة سنة ١٩١٧ .
- ١٥ — انور الرفاعي — بونابرت في مصر والسلام — دمشق سنة ١٩٤٧ .
- ١٦ — جاك تلجر — الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر — دار المعارف — د . ت .
- ١٧ — جاك تلجر — اقباط ومسلمين منذ الفتح العربي الى سنة ١٩٢٢ — القاهرة سنة ١٩٥١



- ١٨ — ج — بيللى — موجز تاريخى عن اطوار الملكية العقارية فى الديار المصرية سنة ١٩٢٤ .
- ١٩ — ج — دى شلبرول — ترجمة زهير الشايب — دراسة فى عادات وتقليد سكان مصر الحديثين — ط ١ سنة ١٩٧٦ .
- ٢٠ — جرجس سلامة — تاريخ التعليم الاجنبى فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين سنة ١٩٦٠ .
- ٢١ — جبريل بير — ترجمة وتقديم عبد الخلق لاشين ، عبد الحميد فهى دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة — مكتبة الحرية الحديثة سنة ١٩٧٦ .
- ٢٢ — جلال يحيى — مصر الحديثة — الاسكندرية سنة ١٩٦٩ .
- ٢٣ — جمال الدين الشيل — تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على القاهرة سنة ١٩٥١ .
- ٢٤ — جمال الدين الشيل — التاريخ والمؤرخين فى مصر فى القرن التاسع عشر القاهرة سنة ١٩٥٨ .
- ٢٥ — جمال حمدان — شخصية مصر . د . ت .
- ٢٦ — د. حليم عبد الملك — السلسلة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير — مكتبة الانجلو القاهرة سنة ١٩٤٦ .
- ٢٧ — خليل سرى — الملكية الريفية الصغرى كأساس لاعادة بناء الكيلن الريفى فى مصر القاهرة سنة ١٩٣٨ .
- ٢٨ — نورين وورنر — ترجمة حسن أحمد السلمان — الارض والفقر فى الشرق الاوسط القاهرة سنة ١٩٥٠ .
- ٢٩ — فوقان قرقوط — تطوير الفكرة العربية فى مصر سنة ١٨٠٥ — سنة ١٩٣٦ — بيروت سنة ١٩٧٢ .
- ٣٠ — د. رؤوف عباس حامد — النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة — دار الفكر الحديث للطباعة والنشر — سنة ١٩٧٣ .

- ٣١ — رفعت المحجوب : النظم الاقتصادية — القاهرة سنة ١٩٥٦ .
- ٣٢ — رمزي تادرس — الاقبط في القرن العشرين — الجزء الاول —  
القاهرة سنة ١٩١٠ .
- ٣٣ — رينية قطاوى بك — جورج قطاوى نقله عن الفرنسية الفريد بلوزا  
محمد على وأوروبا — القاهرة سنة ١٩٥٢ .
- ٣٤ — سليم البستاني — نجليون بونجبرت في مصر وسورية — الاسكندرية  
سنة ١٩١٣ .
- ٣٥ — شفيق غربال — اعلام الاسلام — محمد على الكبير — دائرة  
المعارف الاسلامية — القاهرة . د . ت .
- ٣٦ — شفيق غربال — الجنرال يعقوب والفارس لاسكارييس ومشروع  
استقلال مصر سنة ١٨٠١ — المعارف سنة ١٩٣٢ .
- ٣٧ — صالح جودت — مصر في القرن التاسع عشر القاهرة سنة ١٩٠٤ .
- ٣٨ — صبحى وحيدة — في اصول المسألة المصرية القاهرة سنة ١٩٥٠ .
- ٣٩ — صلاح عيسى — الثورة العربية — بيروت سنة ١٩٧٢ .
- ٤٠ — عاطف أحمد عبد اللطيف — السلطة والطبقات الاجتماعية في مصر —  
رسالة دكتوراه غير منشورة سنة ١٩٧٥ .
- ٤١ — عباس فضلى — الفلاح والتشريع المصرى — القاهرة سنة ١٩٢٢ .
- ٤٢ — عبد الرحمن الراقى — تاريخ الحركة القومية — عصر محمد على  
ج ٣ — القاهرة سنة ١٩٣٠ .
- ٤٣ — عبد الرحمن زكى — الجيش المصرى فى عهد محمد على باشا  
الكبير — القاهرة سنة ١٩٣٩ .
- ٤٤ — عبد الرحمن زكى — محمد على وعصره — القاهرة . د . ت .
- ٤٥ — عبد الفتى غنام — الاقتصاد الزراعى وادارة المزارع القاهرة  
سنة ١٩٤٤ .
- ٤٦ — عبد العظيم رمضان — صراع الطبقات فى مصر — بيروت سنة ١٩٧٨

- ٤٧ — عبد الكريم رافق — بلاد الشام ومصر — دمشق سنة ١٩٦٧ .
- ٤٨ — عبد الله عزبلوى — الحركة الفكرية فى مصر فى القرن الثامن عشر — رسالة دكتوراه غير منشورة سنة ١٩٧٦ .
- ٤٩ — عزيز خانكى — التشريع والقضاء — القاهرة سنة ١٩٤٠ .
- ٥٠ — عزيز خانكى بك — فرض ضريبة على التركت والأوقاف — القاهرة سنة ١٩٣٧ .
- ٥١ — عزيز خانكى — الملكية العقارية فى مصر سنة ١٩٣٦ .
- ٥٢ — عزيز خانكى — محمد على ونجليون — القاهرة سنة ١٩٤٦ .
- ٥٣ — د. على الجريتلى — تاريخ الصناعة فى مصر سنة ١٩٥٨ .
- ٥٤ — فتحى عبد الفتاح — القرية المصرية — دراسة فى الملكية وعلاقات الانتاج سنة ٧٣ .
- ٥٥ — قانون الجفالك — سنة ١٢٥٩ هـ .
- ٥٦ — كريستوفر هيرولد — ترجمة مؤاد اندراوس — مراجعة د. احمد أنيس — بونلبرت فى مصر — القاهرة سنة ١٩٦٧ .
- ٥٧ — كريم ثلثت — محمد على — القاهرة د . ت .
- ٥٨ — كلوت بك — تعريف محمد مسعود — لحة علمية الى مصر — الجزء الاول — د . ت .
- ٥٩ — كلوت بك — لحة علمية الى مصر — الجزء الثانى .
- ٦٠ — د. لويس عوض — تاريخ الفكر المصرى الحديث الفلفية التاريخية ج ١ فبراير سنة ١٩٦٩ .
- ٦١ — د. لويس عوض — الفكر السياسى والاجتماعى — ابريل سنة ١٩٦٩ .
- ٦٢ — د. ليلى عبد اللطيف احمد — الادارة فى مصر فى العصر العثمانى — جامعة عين شمس سنة ١٩٧٨ .
- ٦٣ — محمد السعيد محمد — الاقتصاد الزراعى — القاهرة الطبعة الثانية سنة ١٩٥٣ .

- ٦٤ — د. محمد أنيس — الدولة العثمانية والشرق العربي — القاهرة  
سنة ١٩٦٤ .
- ٦٦ — محمد رفعت — تاريخ مصر السيلسي في الألفية الحديثة — القاهرة  
سنة ١٩٢٠ .
- ٦٧ — محمد رفعت رمضان — على بك الكبير — القاهرة سنة ١٩٥٠ .
- ٦٨ — محمد شفيق غريل — تكوين مصر — القاهرة سنة ١٩٥٧ .
- ٦٩ — محمد صبرى — تاريخ مصر الحديث — مطبعة دار الكتب المصرية  
بالقاهرة سنة ١٩٢٦ .
- ٧٠ — مقدم محمد فرج — النضال الشعبى ضد الحملة الفرنسية — مطبع  
الدار القومية د . ت .
- ٧١ — محمد بك فريد — البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة  
الخدوية المطبعة الاميرية ببولاق سنة ١٣٠٨ هـ ، م . ا . ج —  
تاريخ الدولة العلية العثمانية وتاريخ العائلة الخديوية بدون تاريخ .
- ٧٢ — محمد فريد أبو حديد — سيرة عمر مكرم — القاهرة سنة ١٩٣٧ .
- ٧٣ — محمد قواد شكري — مصر في مطلع القرن التاسع عشر — ج . ا —  
القاهرة سنة ١٩٥٨ .
- ٧٤ — محمد قواد شكري — بناء دولة مصر في عهد محمد علي — د . ت .
- ٧٥ — محمد كمال مرسي — الألقاب — ج . ا — القاهرة سنة ١٩٥٤ .
- ٧٦ — محمد كمال مرسي — الملكية العثمانية في مصر — القاهرة سنة ١٩٣٦ .
- ٧٧ — محمد محمود السروجي — الجيش المصري في القرن التاسع عشر —  
القاهرة سنة ١٩٦٧ .
- ٧٨ — محمود الشرقاوى — مصر في القرن الثامن عشر — ٣ أجزاء —  
القاهرة ط ٢ سنة ١٩٥٣ .
- ٧٩ — محمود عبدة — القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع — جامعة  
عين شمس — سنة ١٩٧٢ .



- ٨٠ - موري بيرجر - ترجمة محمد فوفيق - البيروقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة - القاهرة سنة ١٩٥٩ .
- ٨١ - نقولا الترك - فكر تملك جمهور الفرنسوية الاقطار المصرية والبلاد الشامية - باريس سنة ١٩٤٦ .
- ٨٢ - نقولا الترك - مذكرات نقولا الترك - القاهرة سنة ١٩٥٠ .
- ٨٣ - هاملتون جب - ترجمة د . أحمد عبد الرحيم مصطفى - المجتمع الاسلامى والغرب - ج٢ - القاهرة سنة ١٩٣١ .
- ٨٤ - هنرى عيروط - ترجمة محى الدين اللبلان - الفلاحون - الطبعة الثانية - القاهرة سنة ١٩٦٨ .
- ٨٥ - هيلين ريفلين - الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مطلع القرن التاسع عشر - القاهرة سنة ١٩٦٨ .
- ٨٦ - يعقوب ارتين - الأحكام المرعية فى شأن الاراضى المصرية - القاهرة سنة ١٨٩٠ .
- ٨٧ - يوسف نحاس - الفلاح حلقه الاقتصادية والاجتماعية - سنة ١٩٢٦ .
- ٨٨ - يونان لبيب رزق - ترميم الوزارات المصرية مركزا الدراسات الاستراتيجية بالاهرام سنة ١٩٧٥ .

#### ثالثا - الدوريات :

- ١ - مجلة الثقافة - السنة الثانية العدد ٢٠ مايو سنة ١٩٧٥ .
- ٢ - مجلة الثقافة - السنة الثانية العدد ٢١ يوليو سنة ١٩٧٥ .
- ٣ - مجلة الثقافة - السنة الثالثة العدد ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .
- ٤ - مجلة الثقافة - السنة الثالثة العدد ٢٨ يناير سنة ١٩٧٦ .
- ٥ - مجلة الثقافة - السنة الثالثة العدد ٢٩ فبراير سنة ١٩٧٦ .
- ٦ - مجلة الكتب - السنة الرابعة - يوليو العدد ٥٢ سنة ١٩٦٥ دراسة فى المجتمع المصرى من الاقطاع الى الرأسمالية .

- ٧ — الوقائع المصرية عدد ٢٠٩ جهاذ الاول سنة ١٢٤٦ هـ .  
٨ — الوقائع المصرية عدد ٢٠٠ — ٢ جمادى اول سنة ١٢٤٦ هـ .

رابعاً — نسدوات :

- ١ — ندوة الشيخ رفاعه الطهطاوى — ١٨ — ٢١ كيتمبر سنة ١٩٧٦ : —  
رفاعة الطهطاوى وقضايا عصره — د. يونان لبيب رزق .  
٢ — ندوة عبد الرحمن الجبرى وعصره بمناسبة انقضاء ١٥٠ عاما على  
وفاته ١٦ ابريل — ٢٣ ابريل سنة ١٩٧٤ ، ج ١ ، ج ٢ ، ج ٣ .

## مصادر اجنبية

### اولا - وثائق غير منشورة :

- 1 — Documents privée — Archive Français L'expedition française, 15 fructidor, août 1797.
- 2 — Documents privée — Archive Français L'expedition française, du 31/8/1799 — 24 9 1799.
- 3 — Documents privée — Archive Français L'expedition française, « Armée d'orient » 5 sept. 1799 — 9 sept. 1799, 14 sept.
- 4 — Documents privée — Archive Français L'expedition française, du 28 août 1799 au août 1800.
- 5 — Memoires historiques, du 3/11/1799 — 17/4/1800.

### ثانيا - وثائق منشورة :

- 1 — Dogureaux, Pierre, Jean General, Journal de l'expedition d'Egypt, paris, 1904.
- 2 — Douins, Georges, l'Egypte de 1802 — 1804, le Caire, 1926.
- 3 — Douins, Georges, Mohamed Aly Pacha du Caire, 1805—1807 Correspondance des consuls de France en Egypte.
- 4 — Figeac, M. Champollion, Fourier et Napoléon, l'Egypte et les cents jours memoires et documents inedites, Paris 1844.
- 5 — Hamy E.T., lettres ecrites d'Egypte, Paris 1901.
- 6 — Rousseau, M.F. Kleber et Menou en Egypte, documents Publiés pour la société d'histoire Contemporaine, Paris.1900.

- 7 — Simon. E.T. Simon Correspondance de l'Armée française en Egypte. Paris, 1903.
- 3 — Thibaudeau, A.G., memoires, 1799 — 1815 — Paris, 1913.

**ثالثا — المصادر الأجنبية :**

- 1 — Dodwell, Henry, the founder of modern Egypt, Cambridge, 1931.
- 2 — Gabriel Baer, A history of Landownership in modern Egypt, 1800 — 1950, London, 1962.
- 3 — Gabriel Baer, Egyptian Guilds in modern times, Jerusalem 1964.
- 4 — Gabriel Baer, Studies in the social History of modern Egypt, the university of Chicago Press, 1969.
- 5 — Girard, M.P.S. description de l'Egypte, 2eme edition tome 17 — Paris, M.d. CCC. XXIV.
- 6 — Issawi, Charles, Egypt at mid-Century an economic survey, Oxford University Press, 1954.
- 7 — Legrain Georges, Metz — Jean, aux pays de Napoléon, l'Egypte Grenoble, 1913.
- 8 — Marcel, M.J.J. Egypte sous la domination française, Paris, 1848.
- 9 — Paton, A.A., A history of the Egyptian revolution from the Period of the mamelukes to the death of Mohammed Ali V.I. London, 1863.
- 10 — Paton, A history of the Egyptian revolution. V.II London 1863.

- 11— Raymonde, André, Artisan et Commerçants au Caire Au XVIII<sup>eme</sup> siècle, tome 1 Damas, 1973.
- 12— Raymonde, André, Artisan et Commerçants au Caire Au XVIII<sup>eme</sup> siècle, tome 2, Damas, 1974.
- 13— Reynier, Egypt, After the battle of Hiliopolis, London, 1802.
- 14— Savant, Jean, Les Mameloukes de Napoléon, Paris, 1949.



---

رقم الايداع ١٩٨٩/٢٠٩٩  
الترقيم الدولي ٣ - ٠٤٥٤ - ٠٤ - ٩٧٧

---

مطبعة دار التأليف ٨ شارع يعقوب مهرشاد ٢٥٤١٨٢٥١



مطبعة دار التأليف ۸ شارع یعقوب بمصر ۱۲۵۱۸۲۵